

لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
العلمي والبحث العالي التعليم وزارة

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques



جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

أثر تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني
في الجزائر دراسة قياسية للفترة الممتدة (1980-2019)

أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد مالي تطبيقي

إعداد الطالبة:

سومية موساوي

الأستاذ المشرف

أ. د عبد الرزاق بن الزاوي

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	أعضاء اللجنة
رئيساً	جامعة بسكرة	أ.د بوعبد الله علي
مقرراً	جامعة بسكرة	أ.د رحمان آمال
ممتحناً	جامعة بسكرة	أ.د بن بركة الزهرة
ممتحناً	جامعة الوادي	د. غدير إبراهيم وصيف
ممتحناً	جامعة الوادي	أ.د نصير احمد

السنة الجامعية: 2022/2021

شكر و تقدير

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أثار لنا درب العلم والمعرفة ووقفنا لإتمام عملنا المتواضع هذا، رغم كل الصعاب. نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة صادقة.

كما نتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المؤطر "بن الزاوي عبد الرزاق" على صبره الجميل علينا والذي لم يبخل علينا بكل النصائح والإرشادات. كما نتوجه بجزيل الشكر إلى زوجي لدعمه لي وتحفيزه لإتمام عملي هذا.

" اللهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا وزدنا علماً "

" كلما أدبني الدهر أراني نقص عقلي "

" وإذا ما ازددت علماً زادني علماً بجهلي "

الإهداء

الأهداء:

أهدي ثمرة جهدي إلى:
فضاء المحبة وبحر الحنان: أمي الغالية أطال الله في عمرها.
الذي علمني أن الحياة كفاح ونضال: أبي الغالي أطال الله في عمره.
زوجي وأهل زوجي دون استثناء.
جدي: رحمه الله واسكنه فسيح جنانه.
جدتي رحمها الله.
الأعمدة التي ارتكز عليها للصمود إخوتي:
عبد الرزاق، إسماعيل، الطاهر، محمد، فوزي.
اعز الناس إلى قلبي أخواتي:
أمال، كريمة.
أختي الغالية مسعودة وزوجها عبد الحميد وأبنائها.
خالتي وأخوالي وعماتي وأعمامي.
كل من ساعدني على تنمية أفكاري أساتذتي الأفاضل.
كل من جمعنتي به الحياة.
ارض بلادي الطيبة.

فهرس الموضوعات

I.....	شكر وتقدير.....
II.....	الإهداء.....
III.	فهرس الموضوعات.....
VII.....	فهرس الجداول.....
VIII.....	فهرس الاشكال.....
أ- ز.....	المقدمة العامة.....
1.....	الفصل الأول: مدخل نظري لأسعار النفط
2.....	تمهيد.....
3.....	المبحث الأول: النفط وأسعاره.....
3.....	المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول النفط.....
3.....	الفرع الأول: مفهوم النفط.....
9.....	الفرع الثاني: نظريات النفط.....
13.....	المطلب الثاني: أسعار النفط.....
13.....	الفرع الأول: مفهوم أسعار النفط.....
20.....	الفرع الثاني: نظرة تاريخية حول صدمات أسعار النفط.....
26.....	المطلب الثالث: محددات أسعار النفط.....
26.....	الفرع الأول: الطلب والعرض.....
33.....	الفرع الثاني: عوامل أخرى محددة لأسعار النفط.....
38.....	المبحث الثاني: تقلبات أسعار النفط وأهم الآثار المترتبة عليها
38.....	المطلب الأول: أسباب وآثار ارتفاع أسعار النفط.....
38.....	الفرع الأول: أسباب ارتفاع أسعار النفط.....
43.....	الفرع الثاني: آثار ارتفاع أسعار النفط.....
48.....	المطلب الثاني: أسباب وآثار انخفاض أسعار النفط.....
48.....	الفرع الأول: أسباب انخفاض أسعار النفط.....

52.....	الفرع الثاني: آثار انخفاض أسعار النفط.....
56.....	المطلب الثالث: آثار تقلب أسعار النفط على بعض الدول في العالم.....
56.....	الفرع الأول: تأثير تقلبات أسعار النفط على بعض الدول المصدرة.....
64.....	الفرع الثاني: تأثير تقلبات أسعار النفط على بعض الدول المستوردة.....
69.....	خلاصة.....
70.....	الفصل الثاني: الإطار النظري والفكري لسعر الصرف الحقيقي التوازني.....
71.....	تمهيد.....
72.....	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف وسوق الصرف.....
72.....	المطلب الأول: عموميات حول الصرف.....
72.....	الفرع الأول: مفهوم الصرف.....
74.....	الفرع الثاني: أنظمة الصرف وتطورها.....
79.....	المطلب الثاني: سعر الصرف أساسيات ومحددات.....
79.....	الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف.....
85.....	الفرع الثاني: محددات سعر الصرف وأهم العوامل المؤثرة فيه.....
92.....	المطلب الثالث: أدبيات عامة حول سوق الصرف.....
92.....	الفرع الأول: مفاهيم أساسية حول سوق الصرف.....
97.....	الفرع الثاني: التوازن في سوق الصرف وأهم العمليات التي تتم فيه.....
102.....	المبحث الثاني: سعر الصرف الحقيقي التوازني المفاهيم والمحددات.....
102.....	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف الحقيقي التوازني.....
102.....	الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف الحقيقي التوازني.....
107.....	الفرع الثاني: آثار انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني.....
114.....	المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف الحقيقي التوازني.....
114.....	الفرع الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية PPP.....
120.....	الفرع الثاني: نظريات أخرى مفسرة لسعر الصرف الحقيقي التوازني.....

المطلب الثالث: النماذج المفسرة لسعر الصرف التوازني.....	125
الفرع الأول: المدخل النقدي في تحديد سعر الصرف الحقيقي التوازني	125
الفرع الثاني: نماذج أخرى لسعر الصرف التوازني.....	130
خلاصة.....	136
الفصل الثالث: المرض الهولندي وسعر الصرف الحقيقي في الجزائر.....	137
تمهيد.....	138
المبحث الأول: تشخيص أعراض المرض الهولندي في الجزائر.....	139
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول المرض الهولندي ولعنة الموارد	139
الفرع الأول: مفهوم المرض الهولندي.....	139
الفرع الثاني: المخاطر والتداعيات السلبية للمرض الهولندي والحد منها وعلاقته بلعنة الموارد.....	143
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية والسياسية لنظرية للمرض الهولندي.....	147
الفرع الأول: الآثار الاقتصادية لنظرية المرض الهولندي.....	147
الفرع الثاني: الآثار السياسية لنظرية المرض الهولندي.....	152
المطلب الثالث: تداعيات المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري.....	157
الفرع الأول: مظاهر نعمة ونقمة النفط وأساليب تحويل النقمة إلى نعمة في الجزائر.....	157
الفرع الثاني: مظاهر المرض الهولندي على بعض القطاعات في الجزائر -دراسة تحليلية-.....	162
المبحث الثاني: سعر الصرف الحقيقي في الجزائر.....	166
المطلب الأول: سياسة الصرف في الجزائر.....	166
الفرع الأول: الخطوات المنتهجة للوصول إلى التعويم المدار للدينار الجزائري.....	166
الفرع الثاني: سياسة سعر الصرف وتأثيرها على سعر صرف الدينار الحقيقي التوازني في الجزائر.....	168
المطلب الثاني: سعر الصرف الحقيقي التوازني وأبعاده الاقتصادية في الجزائر.....	170
الفرع الأول: تطور سعر الصرف الحقيقي في الجزائر.....	170
الفرع الثاني: ارتفاع سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في الجزائر.....	173
المطلب الثالث: العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والمتغيرات الاقتصادية في الجزائر.....	175

175.....	الفرع الأول: علاقة سعر الصرف الحقيقي وسعر الدولار بسعر النفط
180.....	الفرع الثاني: علاقة سعر الصرف الحقيقي ببعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر
186	خلاصة.....
187.....	الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي في الجزائر.....
188.....	تمهيد.....
189.....	المبحث الأول: دراسة تحليلية لأسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي في الجزائر
189.....	المطلب الأول: دراسة تحليلية لأسعار النفط في الجزائر
189.....	الفرع الأول: قطاع المحروقات في الجزائر.....
194.....	الفرع الثاني: تحليل تغيرات أسعار النفط العالمية وآثارها على الاقتصاد الجزائري.....
200.....	المطلب الثاني: دراسة تحليلية لسعر الصرف في الجزائر.....
200.....	الفرع الأول: الفترة الممتدة من 1975-1990.....
203.....	الفرع الثاني: الفترة الممتدة من 1991-2017
205.....	المطلب الثالث: التأسيس النظري لمتغيرات نموذج الدراسة.....
205.....	الفرع الأول:مقاربات ودراسات سابقة لسعر الصرف الحقيقي في الدول الأجنبية.....
207.....	الفرع الثاني:مقاربات نظرية ودراسات سابقة لسعر الصرف الحقيقي في الجزائر.....
210.....	المبحث الثاني: دراسة قياسية لنموذج الدراسة
210.....	المطلب الأول: الإطار العام للدراسة القياسية.....
210.....	الفرع الأول: تقديم وتحليل متغيرات الدراسة.....
215.....	الفرع الثاني: وصف وصياغة متغيرات الدراسة.....
222.....	المطلب الثاني: تقدير نموذج الدراسة.....
222.....	الفرع الأول:اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وفترات الإبطاء لمتغيرات الدراسة
226.....	الفرع الثاني: اختبار التكامل المتزامن.....
234.....	المطلب الثالث: تحليل وتقييم نتائج الدراسة.....
234.....	الفرع الأول: التقييم الإحصائي لنتائج الدراسة

فهرس الموضوعات

235.....	الفرع الثاني: التحليل الاقتصادي لنتائج نموذج الدراسة.....
243	خلاصة.....
245.....	الخاتمة العامة.....
250.....	قائمة المراجع والمصادر.....
265.....	الملاحق.....
285.....	الملخص.....

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	أهم الدول المستفيدة من انهيار أسعار النفط	69
1-2	أنظمة الصرف الحديثة وخصائصها	77-76
2-2	تطور نظم الصرف	78
3-2	العوامل التي تؤثر في سعر الصرف	90
1-3	تطور بعض المؤشرات الشارحة للمرض الهولندي	142
2-3	التأصيل النظري لنظرية المرض الهولندي	143
3-3	مساهمة بعض القطاعات في الناتج المحلي للفترة 2000-2010	164
4-3	صادرات الجزائر من المحروقات والصادرات خارج المحروقات	166
5-3	مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الإجمالي الداخلي	166
6-3	مساهمة قطاعي الفلاحة والصناعة في الناتج المحلي الداخلي	167
7-3	مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الداخلي	168
8-3	مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج المحلي الداخلي	168
1-4	الاحتياطات المؤكدة من البترول الخام الجزائري للفترة بين (1986-2016)	198-197
2-4	تطور إنتاج البترول في الجزائر للفترة ما بين 1986-2016	198
3-4	تغيرات أسعار النفط للفترة ما بين 1970-1973	199
4-4	تغيرات أسعار النفط للفترة ما بين 1974-1987	200
5-4	تغيرات أسعار النفط للفترة ما بين 1988-2001	202
6-4	تغيرات أسعار النفط للفترة ما بين 2002-2017	203
7-4	تغيرات أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي	205
8-4	تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة ما بين 1991-2017	208
9-4	الإحصاء الوصفي لمتغير REER	222

223	الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستقلة	10-4
227	التقدير بواسطة المربعات الصغرى MCO	11-4
228	اختبار دي فولر الموسع لمتغيرات الدراسة	12-4
229	نتائج اختبار فليب بيرون (PP) لمتغيرات الدراسة	13-4
230	تقدير معادلة المربعات الصغرى	14-4
232	نتائج اختبار ستيودنت لمعاملات نموذج الدراسة المقدر	15-4
234	نتائج اختبار دي فولر الموسع لسلسلة البواقي	16-4
234	نتائج اختبار فيليب بيرون لسلسلة البواقي	17-4
235	تقدير نموذج تصحيح الخطأ في المدى القصير	18-4
237	نتائج اختبار الأثر لجوهانسن	19-4
238	اختبار الارتباط الذاتي Serial Correlation LM Tests	20-4
239	اختبار مشكلة عدم ثبات التباين	21-4
240	اختبار السببية	22-4
244	اختبار مكونات التباين	23-4

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
18	خطر سعر النفط على الدول المصدرة والمستوردة	1-1
21	انهيار أسعار النفط 1986	2-1
25	تنبؤات أسعار النفط لسنة 2014 (خام برنت)	3-1
30	منحنيات النفقة في صناعة النفط في المدى القصير	4-1
34	مسار السعر بحسب تقديرات حجم الاحتياطي	5-1
58	سعر النفط والدين العام في المملكة العربية السعودية للفترة 1993- 2014	6-1
64	الدول المتضررة من انخفاض أسعار النفط	7-1
85	التغيرات في المستوى العام للأسعار السلع والخدمات المحلية	1-2
88	التغيرات في سعر الفائدة وأثرها على سعر الصرف	2-2
91	أثر التغير في الطلب على العملة الأجنبية	3-2
91	أثر التغير في العرض على العملة الأجنبية	4-2
95	أهم المشاركين في سوق الصرف	5-2
96	الطلب على العملة الأجنبية	6-2
97	عرض العملة الأجنبية	7-2
98	توازن سوق الصرف الأجنبي	8-2
102	العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والأسعار الاسمية والمحلية والأجنبية	9-2
104	سعر الصرف التوازني لعملة كل من البلدين A و B	10-2
112	أثر تفضيل المواطنين للسلع الأجنبية على حساب السلع الوطنية على سعر الصرف التوازني	11-2
113	أثر تفضيل المواطنين للسلع الأجنبية على حساب السلع الوطنية على سعر الصرف التوازني	12-2
117	العلاقة بين معدل الصرف ومستوى الأسعار النسبية باستخدام نظرية تعادل القوة الشرائية	13-2
129	التوازن في نموذج دورنبوش	14-2
131	آلية انتقال الأثر في نموذج فروق الفائدة الحقيقية	15-2

133	نموذج ماندل - فليمنج ونظم أسعار الصرف	16-2
150	رسم بياني لنموذج Gregory	1-3
152	نموذج Gorden	2-3
178	تغيرات سعر الصرف الحقيقي للسنوات من 1986-2015	3-3
183	تقلبات سعر صرف الدولار بالنسبة للاورو وسعر النفط الحقيقي والاسمي	4-3
188	نموذج J- Curve	5-3
200	تغيرات سعر النفط لسنوات 1970-1973	1-4
202	تغيرات سعر النفط لسنوات 1974-1987	2-4
203	تغيرات سعر النفط لسنوات 1988-2001	3-4
204	تغيرات سعر النفط للفترة 2002-2017	4-4
206	منحنى بياني يوضح تغيرات سعر الصرف تجاه الدولار الأمريكي للفترة ما بين 1970-1990	5-4
209	تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي	6-4
216	تغيرات سعر الصرف الفعلي الحقيقي للفترة (1980-2017)	7-4
216	تغيرات سعر النفط الخام لسلة أوبك للفترة (1980-2017)	8-4
217	تغيرات فارق سعر الفائدة الحقيقي بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية للفترة (1980-2017)	9-4
217	تغيرات إجمالي الناتج المحلي للجزائر خلال الفترة (1980-2017)	10-4
218	تغيرات أسعار المستهلك للجزائر للفترة (1980-2017)	11-4
218	تغيرات مؤشر شروط التبادل التجاري للجزائر للفترة (1980-2017)	12-4
219	تغيرات الإنفاق الحكومي للجزائر للفترة (1980-2017)	13-4
219	تغيرات مؤشر الانفتاح الاقتصادي للجزائر للفترة (1980-2017)	14-4
235	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	15-4
238	استقرارية النموذج	16-4
242	انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني	17-4
243	دوال استجابة الدافعية	18-4

المقدمة العامة

تختلف الموارد من دولة الى اخرى وهذا الاختلاف يظهر جليا في نواحي متعددة منها ما هو طبيعي والجزائر تتميز بمورد نابض يتمثل في النفط، إذ أصبح السبيل الوحيد إلى الأسواق العالمية من خلال صادرات تقدر بـ97%، وتتبع أهميته من خلال توفيره لفوائض مالية تعتبر ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويلعب هذا الاخير دوراً رئيسياً في تحديد مسار وطبيعة التنمية منذ أوائل السبعينات إلى وقتنا الحاضر .

وقد جاءت أهمية النفط باعتباره سلعة إستراتيجية تعتبر مادة أساسية في الصناعة ولها أثراً فعالاً على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، كما يعتبر كذلك سلعة هامة في التجارة الدولية ومصدر دخل رئيسي للدول المنتجة وبدرجة أقل للدول المستهلكة وذلك من خلال إيرادات الضرائب على استهلاكه وما شابه ذلك .

ومنذ بداية سنة 2000 توالى الأحداث السياسية والاقتصادية التي أدت بدورها إلى إنتاج صدمات خطيرة على حركة أسعار النفط وتقلبات العملات، فمن جهة عرف الدولار في الفترة الماضية أدنى مستوى له أمام العملات الأساسية بسبب المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي، ومن جهة ثانية بلغت أسعار النفط ابتداء من سنة 2004 مستويات قياسية تجاوزت سقف 100 دولار للبرميل، أعطت للاقتصاد الوطني وفرة مالية خلال السنوات الماضية لم تحقق لها مثيلاً من قبل .

وقد شكل وقوع الأزمة النفطية الأخيرة سنة 2014 صدمة كبيرة للدول المنتجة والمصدرة للنفط حيث تهاوت الأسعار إلى أدنى مستوياتها مما أثر على محددات الاقتصاد الكلية لهذه الدول بالسلب والإيجاب ومن بين هذه المحددات نجد محدد رئيسي يؤثر بشكل مباشر على ميزان المدفوعات ويتمثل في سعر الصرف .

وبما أن سعر الصرف يعتبر كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية هذا الأخير يجعله يرتبط بمستواه التوازني وفي ظل غياب هذه المرجعية فإن تقلب أسعار هذا الأخير سواء كان بالارتفاع أو الانخفاض ليس له معنى، الأمر الذي أدى إلى البحث عن مستواه المرجعي الحقيقي التوازني في المدى الطويل، وتحديد مستوى سعر الصرف الحقيقي التوازني يعتبر مرجع متفق عليه من قبل الاقتصاديين في تفسير وتصحيح اختلال هذا الأخير سواء بالارتفاع أو الانخفاض .

صياغة الإشكالية:

بناءً على ما سبق ما يظهر في الوهلة الأولى كمتحكم خارجي للاقتصاد الوطني كونه اقتصاد صغيراً مفتوحاً على العالم بعد أسعار النفط، هو أسعار صرف العملات الأجنبية تجاه العملة الوطنية، وكنتيجة لانهايار أسعار النفط سواء كان الخام أو البرنت إلى أدنى مستوياته في السوق العالمية وذلك قدم صدمة كبيرة للاقتصاد الوطني والعملة الوطنية، حيث سجل سعر صرف الدينار الجزائري تجاه العملات الأجنبية الأساسية تراجع كبير في منتصف سنة 2015. ومن هنا من الضروري تحديد المستوى التوازني لسعره إذ يعتمد تحديده على معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع الوضع الاقتصادي، وتحديد تأثير هذا الوضع على سعر الصرف ليصبح مؤشرا لسعر الصرف التوازني، ومن هنا يمكن صياغة إشكالية البحث الرئيسية كما يلي:

كيف تؤثر تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر خلال الفترة (1980-2019)؟

الأسئلة الفرعية:

منهجياً الإشكالية أعلاه تقتضي بحثياً تجزئتها إلى حزمة من عدة أسئلة فرعية والتي يمكن طرح أهمها كما يلي:

1. ما هي أسباب بلوغ أسعار النفط مستويات قياسية؟
2. ما هي الآثار الاقتصادية والنقدية لتقلب أسعار النفط؟
3. ما هي أهم المراحل التي مر بها سعر الصرف الحقيقي في الجزائر؟
4. ما هو أثر انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني للاقتصاد الوطني؟
5. هل يؤثر تقلب أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني للجزائر في المدى القصير والمدى الطويل.

الفرضيات:

كأرضية بحثية وكإجابة أولية نحاول من خلال دراستنا معالجة الفرضيات التالية:

1. تتأثر أسعار النفط بمتغيرات اقتصادية وسياسية خارجية تؤدي إلى تذبذب أسعاره في السوق العالمية؛

2. من بين الآثار الاقتصادية لتقلب أسعار النفط في السوق العالمية انحراف سعر الصرف الحقيقي

على مستوياته التوازنية؛

3. مرّ سعر الصرف الحقيقي للاقتصاد الجزائري بعدة مراحل ارتبطت بمجموعة من المتغيرات

المؤثرة على الاقتصاد الوطني ومن بينها الإصلاحات الاقتصادية النقدية التي أدت إلى بلوغ

مستواه التوازني؛

4. يؤثر انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني للاقتصاد الوطني في المدى القصير

والطويل.

5. يؤثر تغير أسعار النفط في السوق العالمية بالإيجاب على سعر الصرف الحقيقي في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

تعود الأسباب الموضوعية والذاتية في اختيارنا لهذا الموضوع لإرتباطه بالتخصص وكذلك بروزه بشكل واضح في الاقتصاد الوطني في الفترة الأخيرة، خاصة بعد تداعيات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الوطني سنة 2014، إذ تعتبر عائداته هي المحرك الأساسي له، وتأثر سعر صرف الدينار الجزائري بهذه التداعيات، فالملاحظ بعد الانهيار المفاجئ لأسعار النفط العالمية تدهور ميكانيزمات الاقتصاد الوطني ودخوله في أزمة مالية خانقة مما أدى لانخفاض قيمة سعر صرف الدينار الجزائري تجاه العملات الأجنبية الأساسية مثل اليورو والدولار الأمريكي.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في محاولة تسليط الضوء على أسعار النفط وأبعاد تقلباتها وخاصة على الاقتصاد الوطني، حيث أنّ الثروة النفطية تعتبر من أهم الموارد الاقتصادية في الجزائر، بالإضافة إلى سعر الصرف الحقيقي التوازني إذ يعتبر كمرجع للتحليلات الاقتصادية، التي تطرأ على سعر الصرف الحقيقي الدينار الجزائري، حيث الملاحظ للعيان أنّ سعر صرف الدينار الجزائري بعد الاستقلال تخبط في الصعود والنزول مما أثر سلباً على الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بنسبة كبيرة على عائدات الربيع النفطي.

أهداف الدراسة:

تكمن أهم أهداف الدراسة إلى ما يلي:

1. محاولة الوقوف على أهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني بسبب تقلب أسعار النفط

في السوق العالمية؛

2. تسليط الضوء على تأثيرات انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني للاقتصاد

الجزائري؛

3. بناء نموذج اقتصادي قياسي يوضح العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سعر الصرف

الحقيقي التوازني في الجزائر على المدى القصير والطويل.

المناهج البحثية:

تبعاً لما تمليه متطلبات البحث العلمي، وتناسقاً مع ما رصدناه ضمن دراستنا، كانت الحاجة الضرورية

لاعتقاد مجموعة من عدة مناهج بحثية، نعتقد أنّ أهمها ما يلي:

المنهج التاريخي:

وهو الذي يستخدم للحصول على المعرفة باستخدام الماضي، وتجلّى ذلك من خلال العرض

التاريخي لعدد من الوقائع البارزة والمتعلقة بموضوع البحث. لأنّه لا يمكن فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل

دون التطرق إلى الماضي.

المنهج الوصفي:

يفرض نفسه بالضرورة، وكان حضوره متعدد المواطن لأمس عند بعض مستوياته كل فقرة، لاعتبار أنّنا

ملزمين بوصف شامل لكل متغير تتضمنه دراستنا خاصة سرد مفهوم "أسعار النفط" و "سعر الصرف

الحقيقي التوازني" وأيضاً استعراض إحصائيات كل منهما.

المنهج التحليلي:

من خلال الاعتماد على الدراسة الميدانية بهدف تحديد وقياس أثر تغيرات أسعار النفط على سعر

الصرف الحقيقي التوازني، ومن ثمّ تبيان أثرها في المدى القصير والطويل، حيث تم استخدام أدوات التحليل

العددي والبياني لدراسة تطور أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية من أجل خدمة الأهداف العامة للدراسة،

وربط الإطار النظري للدراسة بالواقع التطبيقي لها.

المنهج القياسي:

وذلك من خلال بناء نموذج قياسي اقتصادي بالاعتماد على جملة من المتغيرات المفسرة للنموذج المتبع

والتي تتمثل في أسعار النفط والنواتج المحلي الإجمالي، شروط التبادل التجاري، درجة الانفتاح الاقتصادي،

الإنفاق الحكومي، بالإضافة إلى المتغير التابع والذي يتمثل في سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري لفترة

الدراسة (1980-2017).

الدراسات السابقة:

عُيّنت مجموعة من الدراسات بالموضوع محل الدراسة، ونورد بعضها كما يلي:

1. (بلحشر عائشة) **سعر الصرف الحقيقي التوازني "دراسة حالة الدينار الجزائري"**: وتهدف هذه الأطروحة إلى إلقاء الضوء على مستوى سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر من خلال معرفة محدداته الأساسية، انطلاقاً من بعض الدراسات التطبيقية الحديثة في هذا المجال ومحاولة تقديم صورة حول مدى ملائمة مستوى سعر الصرف الحقيقي التوازني لسياسة الصرف المتبعة في الجزائر واستخدمت من خلال هذه الدراسة طريقة التكامل المتزامن خلال الفترة ما بين (1970-2012) للمتغيرات الاقتصادية المتمثلة في ما يلي: سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري كمتغير تابع، أسعار النفط، الناتج الداخلي الخام، الإنفاق الحكومي، الانفتاح التجاري كمتغيرات مستقلة، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات في المدى الطويل.

2. (بن الزاوي عبد الرزاق) **آثار انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني "حالة الجزائر"**: منشورة في مجلة العلوم الإنسانية العدد 23، نوفمبر 2011.

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مستوى سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر، في محاولة لتقديم صورة حول مدى ملائمة مستوى سعر الصرف الحقيقي التوازني لسياسة الصرف المتبعة في الجزائر.

3. Ali Mustafa Al-Qudah) The Impact of Oil Price Shocks on Amman Stock Exchange Real Return.

منشورة في المجلة الدولية في التجارة والعلوم الاجتماعية، المجلد 05، العدد 12، نوفمبر 2014. وتهدف هذه الدراسة إلى تأثير صدمات أسعار النفط وأسعار الفائدة على المدى القصير في بورصة عمان، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن تأثير صدمات أسعار النفط وأسعار الفائدة قصيرة الأجل لها تأثير سلبي على العائد الحقيقي في بورصة عمان.

4. (Dr. Ibrahim Al-Ezze) Real Influences of Real Exchange Rate and Oil Price Changes on The Growth of Real GDP: Case of Bahrain

منشورة في المؤتمر الدولي الثامن للإدارة والعلوم، سنغافورة، 2011. وتهدف هذه الورقة بين نمو الناتج المحلي الحقيقي والصرف الحقيقي وأسعار النفط في البحرين للفترة الممتدة بين (1980-2005) ومن نتائج هذه الدراسة وجود علاقة على المدى الطويل بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وأسعار النفط الدولية وسعر صرف الريال.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة أنها ركزت بصفة مباشرة على متغيرات الدراسة ودراساتها من الناحية النظرية، أما من الناحية التطبيقية أغلب الدراسات استعملت في بناء النموذج القياسي الإنفاق الحكومي، شروط التبادل التجاري، سعر الصرف الحقيقي، أسعار الصرف، أما دراستنا اعتمد على نموذج يتكون من المتغيرات السابقة بالإضافة إلى الناتج الإجمالي المحلي ودرجة الانفتاح الاقتصادي، وتهدف إلى الوصول إلى توازنات النموذج في المدى الطويل والقصير.

حدود الدراسة:

تقع دراستنا ضمن المجال الزمني المرسومة حدوده من بداية الثمانينات حتى نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة أما جغرافياً، يمكن إضافة الصيغة العالمية على الدراسة كونها تتعلق بالأزمات النفطية ذات الصبغة العالمية، كما نركز من خلال الدراسة على تحليل العلاقة الواقعة بين تغيرات أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي التوازني، أما الجانب التطبيقي للدراسة يتمثل في دراسة قياسية التي تظهر تقلبات كل من سعر الصرف الحقيقي الوطني وأسعار النفط العالمية.

أدوات البحث المستعملة:

دعماً لمضمون البحث، سنعتمد على حزمة من عدة أدوات بحثية متنوعة قدر المستطاع، يتمثل أهمها فيما يلي:

الأوعية الورقية: وتتمثل في الكتب، المراجع المتخصصة، الدوريات والمنشورات العلمية المحكمة، المداخلات والمنتديات الدولية والوطنية والتقارير الدورية والسنوية والخ.....
الأوعية الإلكترونية الرسمية: مواقع الهيئات والمؤسسات الوطنية، الدولية والإقليمية، الباحثين، مراكز البحث المتخصصة.

خطة وتقسيمات البحث:

بناء على ما سبق، وعلى ظلال الأفكار التي تستنبطها الإشكالية أعلاه وتساؤلاتها الفرعية، وتحت ضغط متطلبات مناهج البحث ، ورضوخاً للمرتجى مما نود طرحه، يمكن تصميم بحثنا كالاتي:
الفصل الأول: يتمثل في مدخل نظري لأسعار النفط حيث يمثل وعاء معرفي لما تعلق بـ "النفط وأسعاره" بالإضافة الى توضيح أهم الجوانب النظرية التي تبرز الآثار الناجمة على تقلبات أسعاره .

الفصل الثاني: يتمحور في الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني من خلال إبراز مفاهيم أساسية لسعر الصرف والسوق المتعلقة به، بالإضافة إلى أهم المفاهيم والمحددات النظرية لسعر الصرف الحقيقي التوازني وأهم النظريات المفسرة له.

الفصل الثالث: يتمثل في مدخل نظري للمرض الهولندي وسعر الصرف الحقيقي في الجزائر، وذلك من خلال تشخيص أعراض هذا المرض داخل الدولة وسعر الصرف الحقيقي في الجزائر.

الفصل الرابع: يتمحور هذا الفصل حول دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات سعر النفط على سعر الصرف الحقيقي في الجزائر للفترة الممتدة ما بين (1980-2019)، وذلك من خلال تحليل نظري لمتغيرات الدراسة الأساسية التي تتمثل في سعر الصرف الحقيقي وأسعار النفط، بالإضافة إلى بناء النموذج قياسي للدراسة، وتحليل وتفسير أهم النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول:

مدخل نظري لأسعار النفط

الفصل الأول: مدخل نظري لأسعار النفط

تمهيد:

يعتبر النفط من الموارد الطبيعية التي تختص بها دول معينة عن غيرها في العالم، بحيث يمثل المورد الذي يغطي احتياجاتها من الطاقة ومشتقاتها، كذلك يعتبر مورد هام لتمويل هذه الاقتصاديات، وللنفط عدة مزايا ومن بين هذه المزايا نذكر أنه سلعة إستراتيجية في العصر الحالي، فالدول المنتجة لا تعتبره مصدر للطاقة فقط بل هو المحرك الأساسي لعجلة التنمية الاقتصادية.

ويعبر العقود الزمنية إبتداءً من فترة السبعينيات إلى الألفية الثالثة حصلت عدة تغيرات في أسعار النفط والتي أدت إلى وقوع أزمات سعرية، أثرت بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة على اقتصاديات الدول المنتجة له، مما أدى إلى تذبذب نمو اقتصادها بين الارتفاع والانخفاض.

ويأتي هذا الفصل كدراسة الإطار النظري من خلال تقديم بعض المفاهيم والتي تمس النفط وأسعاره ونجدها في المباحث الآتية:

المبحث الأول: النفط وأسعاره

المبحث الثاني: تقلبات أسعار النفط وأهم الآثار الناجمة عنها

المبحث الأول: النفط وأسعاره

يعتبر النفط من أهم مصادر الطاقة منذ اكتشافه إلى وقتنا الحالي، وهو من أهم مصادر الدخل بالنسبة للدول الريفية، إذ تستعمل عائدات النفط كأداة للتنمية حيث يلعب النفط دوراً كبيراً في نثر بذور التطور المستقبلي فيما يتعلق بنشوء الدول النامية مثل الجزائر.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول النفط

يشكل النفط سلعة إستراتيجية دولية لما يتضمنه من قيمة اقتصادية، فتبرز أهميته الاقتصادية من حيث وفرته النسبية، وعدم وجود بدائل بنفس نوعيته.

الفرع الأول: مفهوم النفط

وللتعمق في مفهوم النفط وأهميته الاقتصادية سنتطرق للعناصر التالية:

أولاً: تعريف النفط

يُمكن أن يعرف النفط على النحو التالي:

✓ إن أصل مصطلح كلمة بترول هو كلمة لاتينية (petroleum) وتعني (petr) صخر و (oleum) زيت، أي بمعنى زيت الصخر،¹ ويطلق عليه أيضاً الزيت الخام، كما أن له إسماءً دارجاً وهو "الذهب الأسود"،² وغالباً ما تستخدم كلمة النفط اليوناني القديم لوصف أي نطف في النصوص القديمة غالباً ما كانت تستخدم النفط كمرادف للبترول، ولكن الآن تدرجياً في اللغة الإنجليزية استخدم مصطلح البترول؛³ كما أنه مادة سائلة لها رائحة خاصة ومتميزة، ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر... الخ. وهو مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية لمادة البترول الخام وهذه الكثافة النوعية متوقفة ومتجددة بمقدار نسبة ذرات الكربون فكلما زادت هذه النسبة كلما ازدادت كثافته النوعية أو ثقله والعكس بالعكس.⁴

1 محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983 ص 08.

2 مصطفى بلقاسم، أنيسة بن رمضان، الموارد الطبيعية النابضة وأثرها على النمو الاقتصادي، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 03، 2012، ص 12.

3 Mikael Höök and others, **Development of oil formation theories and their importance for peak oil**, Published in Marine and Petroleum Geology, Volume 27, Issue 9, 2010, p3.

4 أمال رحمان، النفط والتنمية المستدامة، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 04، 2008، ص 178.

الفصل الأول: مدخل نظري لأسعار النفط

والنفط عبارة عن مزيج من الهيدروكربونات التي تتكون بشكل رئيسي من الكربون والهيدروجين وبعض الشوائب الأخرى.¹

وهناك عدة استخدامات للنفط بمختلف أنواع مشتقاته للقطاعات الإنتاجية الأخرى، التي تمثل الاقتصاد الحقيقي للدولة؛ أي التدمير التدريجي لقدرات الإنتاج بحيث يتحول الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد ريعي يحصل على دخله من رأسماله من الموارد الطبيعية وليس من تحقيق فوائض إنتاجية.

وهو الأمر الذي يمكن استمراره في الأجل الطويل ما لم يتم تطوير القطاعات الأخرى خارج الموارد الطبيعية.²

ومن أهم المميزات الطبيعية والفنية والاقتصادية التي يتمتع بها النفط عن غيره من مصادر الطاقة الأحفورية هي:³

- ارتفاع قيمته الحرارية (كمية الحرارة المتولدة من النفط كبيرة)؛
- ضعف كلفته الإنتاجية وقيمته التبادلية مقارنة بالمصادر الأخرى؛
- توفره بكميات كبيرة برغم نضوبه مستقبلاً؛
- مرونة حركته السعرية؛
- مصدر للعديد من المنتجات وخاصة الطاقة البتروكيماوية؛
- كفاءته الفنية عند إستعماله في المعدات.

لذلك يبقى النفط يحتل الصدارة ويبقى الطلب عليه مرتفعاً وقد يصل إلى 35% من الطلب العالمي خلال سنة 2030، ولكن ورغم ذلك فقط ينضب بعد ذلك مما يستوجب البديل بالإضافة إلى كونه مضر بالبيئة ومدر لها.

1 أمال رحمان، محمد التهامي طواهر، تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل، مجلة الباحث، العدد 12 2013، ص 19.

2 مصطفى بلمقدم، أنيسة بن رمضان، الموارد الطبيعية النابضة وأثرها على النمو الاقتصادي، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 15، 2014، ص 296 - 297.

3 سليمان بوقاسم، نحو تحول حتمي لطاقة متجددة كبديل عن الطاقة الأحفورية، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له- المخاطر والحلول -، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، يومي 7-8 أكتوبر 2015 ص 6.

ثانياً: التطور التاريخي للنفط

النفط قديم قدم الحياة، ويبدو أن النفط سابق في قدمه الإنسان، إذ تقول بعض النظريات الحديثة أن عمر النفط يتجاوز 3 مليارات سنة في الوقت الذي لا يتجاوز فيه عمر الإنسان على الكرة الأرضية أكثر من 3 ملايين سنة. لقد كان النفط خلال الجزء الأكبر من تاريخه مدفوناً في الصخور الرسوبية وبعيداً عن المتناول المباشر للإنسان، وقد كانت الاستخدامات الأولى للنفط محدودة وعابرة، فالحضارات القديمة كالحضارة الفرعونية وحضارة وادي الرافدين والهنود الحمر كانت تستخدم هذه المادة السوداء واللزجة ذات الرائحة اللاذعة التي تتدفق أحياناً بفعل العوامل الطبيعية إلى سطح الأرض في علاج بعض الأمراض وتضميد بعض الجروح وطلاء السفن.¹

وارتبطت المنطقة العربية في تمويلها المالي على الثروة البترولية لعدة قرون سابقة على الميلاد فأول من عرف استخدامات البترول قدماء المصريين في عمليات التحنيط ووردت إشارات في الكتب السماوية تشير إلى وجود البترول فقد ذكر بأن سيدنا نوح عليه السلام عندما بنى سفينته دهنها بالقار حتى لا ينفذ إليها الماء وورد في العهد القديم أن هناك نزارات كبيرة للنفط.

وقد تحدث المؤرخ (هيرودت) سنة 450 قبل الميلاد عن البترول بقوله " توجد في جزيرة زانتي بئر تنتج ثلاثة مواد هي الأسفلت والملح والزيت".² فيما يعتقد البعض الآخر بأن أول عهد البشرية بالنفط كان في بلاد الرافدين وإيران وفي سنة 331 قبل الميلاد هاجم جنود فارس خيمة الملك المقدوني الإسكندر الأكبر بأوعية فخارية معبأة بالنفط الذي كان يجمع على شواطئ بحر قزوين.

وقد عرف العراقيون الفط منذ أقدم العصور واستخدموا القار المستخرج منه في إنارة وتبليط بيوتهم وشوارعهم، وقد ورد ذكره في سفر النبي (دانيال)، وعند مرور الجيش اليوناني بقيادة الإسكندر الأكبر من كركوك شاهدوا منابع النفط وذكروا بأن الطرقات كانت مرشوشة بالنفط من منبعه إلى المدينة وإنهم يشعلونه في الليل وتظهر المدينة بشكل رائع حتى تبدو وكأنها داخل كتلة من النار.

واستخدم السومريون القير في أعمال البناء واستخدمه البابليون في تعبيد المعابد والشوارع أما الريادة في الحفر بحثاً عن النفط فقد فاز بها الصينيون في القرن الرابع ميلادي فقد بلغوا أعماقاً زادت عن 240 متر وكان يتم حرق النفط المنتج لتبخير الماء المالح للحصول منه على الملح الثمين؛ وفي القرن الثامن ميلادي

1 نبييل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، بيروت، 2011، ص13.

2 يسرى محمد أبو العلا، نظرية البترول، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2008، ص 421 - 422.

كان يتم رصف الطرق الجديدة في بغداد باستخدام القار الذي كان يتم إحضاره من ترشحات النفط في هذه المنطقة.¹ وتوصلت الأبحاث عن تفجير الزيت من باطن الأرض لأول مرة بعد أن كان استخراج قاصراً على الآبار السطحية سنة 1859 وفي سنة 1860 بلغ عدد الآبار التي حفرت بالولايات المتحدة 84 بئراً أنتجت 85 طن من البترول الخام.²

وارتبط التاريخ الاقتصادي والسياسي الحديث للمنطقة العربية بالنفط، إذ كان للنفط أكبر أثر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية والسياسية للمنطقة العربية وربط مشكلات التنمية العربية ربطاً وثيقاً بالتطورات الاقتصادية العالمية. وقد بدأت العلاقة بين النفط والاقتصاد العربي عندما اكتشف النفط في العراق سنة 1927 ثم توالى الاكتشافات النفطية الكبرى غداة الحرب العالمية الثانية في الكويت والسعودية وقطر والجزائر وليبيا والإمارات العربية وغيرها من الأقطار العربية الأخرى، حتى ارتفع عدد الأقطار العربية المنتجة والمصدرة للنفط من خمسة إلى إثني عشر قطراً خلال الفترة (1950-1970).³

وبالرغم من اكتشاف احتياطات نفطية ضخمة في الشرق الأوسط جعل من منتجي النفط محط اهتمام، فقد ظهرت قومية الموارد في المكسيك أولاً، وفي تصرف مفاجئ ومثير دعمه كل مكسيكي عملياً، صادر الرئيس "كارديناس" ممتلكات معظم شركات النفط الأجنبية سنة 1938 وأسس شركة النفط الوطنية المكسيكية، "بيمكس" بهدف وضع اليد على ممتلكات تلك الشركات وإدارتها، احتلت استقلالية التحكم في الموارد الطبيعية مركزاً محورياً في التحرر السياسي، بدأ بتأميم شركة النفط الإنكليزية - الإيرانية سنة 1951.⁴

ثالثاً: أهمية النفط

تكمن أهمية النفط في عدة نواحي، أبرزها أولاً النواحي (الاقتصادية، السياسية والحربية) مما يجعل هذا المورد يرسم إلى حد كبير الخطوط الرئيسية للسياسة العالمية ويزداد أهمية سنة بعد سنة؛ وتظهر أهمية النفط من خاصية الاحتكار الإنتاجي واحتلال مناطق محدودة للجزء الأكبر من التكوينات وتحكم عدد محدود من الشركات في الجزء الأكبر من الإنتاج وفي النقل والتكرير وفي خريطة تجارة النفط، وأخيراً تخضع دراسة النفط في تحديد مناطق الانتاج، وتظهر أهمية المورد النفطي وطريقة استغلاله ومراح الصناعات

1 نبيل جعفر عبد الرضا، المرجع نفسه، ص ص 13 - 14.

2 يسرى محمد أبو العلا، مرجع سابق، ص ص 423-424.

3 محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، سلسلة كتب ثقافية شهرية، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 1978، ص 63.

4 قاليري مارسيل، جون ق . ميتشل، ترجمة حسان البستاني، عمالة النفط (شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط)، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، بيروت، 2007، ص 28.

الفصل الأول: مدخل نظري لأسعار النفط

النفطية المختلفة التي تمر بها عملية الإنتاج إبتداءً من الاستكشاف حتى تصل إلى يد المستهلك الأخير في صورة المشتقات والصناعات البتروكيميائية المختلفة؛ حيث تم إنتاج أكثر من 450 مادة كيميائية مستخلصة أو مشتقة من البترول، وتستعمل اليوم في تحضير منتجات عديدة ومختلفة تقدر بما يزيد عن 1500 صنف، لذا يمكن القول بأن منتجات البترول ذات ضرورة قصوى في متابعة الأعمال السلمية لرفاهية الإنسان.¹

وتكمن أهمية النفط ومكانته المتميزة التي يحظى بها نابعة أساساً من أهميته كسلعة ضرورية في تطوير وتقدم الحياة الإنسانية في العالم المعاصر، وتنعكس أهمية النفط في جوانب رئيسية متعددة نوجزها فيما يلي:²

- تشكل الطاقة عاملاً من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم وتعتبر الطاقة النفطية لحد الآن الأوفر، الأسهل والأفضل، كما أن تبعية المجتمع العصري حيال النفط أصبح توثيقة، واعتبر استهلاكه معيار للتقدم الاقتصادي؛
- من الناحية الصناعية يمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون النفط فهو مصدر للحرارة، الطاقة المحركة وأغراض أخرى... الخ؛
- أهمية تجارية تكمن في كون النفط ومنتجاته يشكلان سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة فالشركات الأجنبية تشتري من الأسواق العالمية أكثرية النفط المستخرج في البلدان النامية ومن ثم تباع منتجاته المصنعة في أكثر من 100 بلد محققة بذلك أرباحاً خيالية؛
- أصبح النفط في قطاع المواصلات بمثابة شريان النقل الحديث، وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات بحوالي 35% من مجموع النفط المستهلك في العالم؛
- استعمال النفط كسلاح ضغط سياسي وتجلّى ذلك من خلال حرب أكتوبر 1973، ويبقى العامل الاقتصادي السبب الأهم وراء الحرب من بينها محاولة السيطرة على المناطق الغنية بالمواد الأولية التي يأتي النفط في مقدمتها.³

1 بيوار خنسي، البترول أهميته، مخاطره، وتحدياته، دار نارس للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، أبريل، 2006 ص 21.

2 كمال باصور، أثر تقلبات أسعار البترول على أداء مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2004-2000) ورقة مقدمة في المنتدى الدولي انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له- المخاطر والحلول -، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، يومي 7-8 أكتوبر 2015 ص ص 2-3.

3 كمال باصور، مرجع سابق، ص 3.

الفصل الأول: مدخل نظري لأسعار النفط

وتعود أهمية النفط إلى المميزات والصفات الطبيعية والفنية والاقتصادية التي يتمتع بها ضمن مصادر الطاقة المستغلة في العالم وأهم هذه الأسباب:¹

✚ **السبب الاقتصادي:** أثبتت التجارب أن بعض مصادر الطاقة البديلة غير اقتصادي بسبب التكاليف المالية الباهضة، كما هو حاصل بالنسبة لاستغلال طاقة الرياح وطاقة أمواج المحيطات مما فرض تأجيل البحث في استخدام هذا النوع من الطاقة إلى أجل بعيد.

✚ **انعدام الفعالية:** هناك بعض البدائل بينت التجارب عدم فاعليتها، كذلك التي أجريت على استخدام الكحول المستخرج من الذرة وقصب السكر كوقود محرك للسيارات، إلا أن النتائج كانت غير مشجعة الأمر الذي أدى إلى إيقاف البحث في تطوير هذا المصدر من الطاقة في المستقبل المنظور.

✚ **انعدام الأمان:** بعض هذه البدائل كان غي آمن، ومثال على ذلك استخدام الطاقة النووية كمصدر للوقود في المجالات السلمية، وقد أثبتت كارثة القرن العشرين " تشرنوبيل " و كارثة " فوكوشيما " للقرن الواحد والعشرين، أن الطاقة النووية مازالت على الإنسان في الوقت الحالي.

✚ **حماية البيئة:** أصبحت بعض مصادر الطاقة البديلة غير ملائم للاستعمال بعد الحملة الشديدة لنشطاء حماية البيئة، فالعودة إلى استخدام الفحم تعرضها مقاومة الرأي العام في الدول الصناعية كافة، التي أخذت تحتفظ لنفسها بأجواء أكثر نقاء وأقل تلوث.

رابعاً: نقل النفط

بعد القيام بعمليات البحث عن النفط وإنتاجه تأتي مرحلة نقل النفط، حيث في السابق كان النفط ينقل في براميل ، وبعدها صهاريج نقل على عربات إلى أن ظهرت خطوط الأنابيب.

خلافاً لمفهوم النقل التقليدي الذي تكون فيه المادة المنقولة ثابتة بينما تكون وسيلة النقل متحركة، فإن نقل النفط يعكس هذه الوظائف فالمادة (المحروقات) هي التي تتحرك بينما وسيلة النقل (الأنابيب) ثابتة. إن سرعة نقل النفط في الأنابيب ترتبط ارتباطاً وثيقاً بخصائص المادة المنقولة.

بالنسبة للمحروقات السائلة مثل النفط الخام أو المكثفات التي تعتبر من المواد غير قابلة للانضغاط فمن الضروري دفعها بممارسة قوة عليها من محطات الضخ أو الدفع الموزعة على طول الأنابيب، في بداية

1 أمانة مخلفي، النفط والطاقت البديلة المتجددة وغير المتجددة، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، ص ص 230 - 231.

عصر النفط كان النقل يتم في براميل تنقل على عربات، وقد أدت هذه الوسيلة من النقل إلى تكوين وحدة لقياس النفط الخام هي البرميل الذي يساوي 159 لتر.¹

يشكل نقل النفط مرحلة هامة من مراحل الإنتاج النفطي وتاريخ النقل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتاريخ صناعة النفط، ويتخذ نقل البترول من مناطق الإنتاج إلى الأسواق عدة أشكال التي يمكن توضيحها كما يلي:²

- النقل بواسطة السيارات وهي وسيلة تصلح لنقل المنتجات النفطية من أماكن تصنيعها إلى سوق الإستهلاك؛

- النقل البحري ويعد من أهم الطرق لنقل النفط حيث توجد أساطيل ضخمة لنقل النفط كما ظهرت الشركات المتخصصة في بناء ناقلات النفط؛

- نقل النفط بواسطة الأنابيب وهي طريقة اقتصادية وسهلة نشأت تاريخياً مع صناعة النفط حيث تم إنشاء خط أنابيب سنة 1865 أي منذ أكثر من قرن تقريباً بالولايات المتحدة الأمريكية واقتصر النقل بالأنابيب في بادئ الأمر على المسافات القصيرة وفي سنة 1974 بنى خط أنابيب طوله 96.5 كيلو متر يربط بين المنطقة النفطية في الشمال من " بنسلفانيا " ببيتسبورغ عاصمة الولاية؛
- النقل بالسكك الحديدية.

الفرع الثاني: نظريات النفط

منذ قديم الزمان عرف الإنسان النفط لكن لم يتعرف على كيفية تكوينه أو أهميته الاقتصادية وفي العصر الحديث نتيجة للتطور الحاصل في مختلف الاختصاصات برزت نظريات تكوين النفط ونظريات أخرى تفسر العلاقة بين النفط واقتصاديات الدول التي تعتمد عليه والتي سنتطرق إليها كما يلي:

أولاً: النظرية العضوية

على وفق هذه النظرية فإن مادة المصدر الأولية للنفط والتي تسمى " البروتوبترول " (protopetroleum) كانت عضوية، وأنها تكونت من بقايا بعض الكائنات الحية الحيوانية والنباتية وخاصة الأحياء البحرية الدقيقة التي تجمعت مع بقايا الكائنات الأخرى بعد موتها في قعان البحار والمحيطات واختلطت برمالها وبرواسب معدنية أخرى، وإن هذه المواد العضوية غنية بالكربون والهيدروجين وهما العنصران الأساسيان في تركيب النفط، فهذا الأخير يحتوي على البورفيرين والنيتروجين اللذين يوجدان في المواد العضوية.³

1 أمال رحمان، محمد التهامي طواهر، مرجع سابق، ص 20.

2 يسرى محمد أبو العلا، مرجع سابق، ص ص 441 - 442

3 نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق، ص 15.

الفصل الأول: مدخل نظري لأسعار النفط

وأظهر إنجلر (1913) وجود علاقة بين الخصائص الحرارية في باطن الأرض والنفط، عندما تمكن من إنتاج النفط والغاز عن طريق تسخين المواد العضوية، مما يعني أن حدوث البترول محدودة بسبب التاريخ الحراري للمنطقة.¹

ويرتبط النفط بوجود الصخور الرسوبية، وهي صخور متكونة من الوحل والرمل والأصداف التي تجمعت في قيعان البحار وكانت هذه المواد الرسوبية في الأصل جزء من الأرض القريبة من البحار، ثم عملت الظواهر الجوية على تفتيتها وجرفها إلى البحر، حيث ترسبت تدريجياً في قاع البحر ببطء شديد بمعدل بضعة ملمترات كل مئة سنة، وترسبت معها بقايا الملايين من النباتات والمخلوقات الصغيرة الموجودة في البحر، وتلك البقايا في ذاتها المادة العضوية التي تطورت مع الزمن إلى النفط الذي نعرفه اليوم، ورغم هذه المادة العضوية التي لا تزيد نسبتها في الصخور الرسوبية عن 2% فإن هذا القدر يبدو ضئيلاً يمكن أن يعطينا في الميل المربع الواحد ما لا يقل عن 7 ملايين طن من النفط.²

ويدعم هذه النظرية ما يلي:³

- إن مناطق وجود النفط الخام هي الطبقات الرسوبية التي تكونت بفعل جرف السيول والأمطار للمفتتات ثم ترسيبها في البحار؛
- وجود مادة البورفيرين والنيتروجين في النفط الخام وضمن مكوناته كما هي موجودة فقط في خلايا الكائنات الحية النباتية والحيوانية؛
- إن جميع الصخور المصدرية للنفط الخام والغاز الطبيعي تتكون بالقرب من شواطئ البحار أو في قيعانها مثل الخليج العربي وبحر شمال إفريقيا ومن ثم فإنها تحتوي على بقايا الحيوانات والنباتات.

ثانياً: النظرية اللاعضوية

وهي من أولى وأقدم النظريات حول تفسير أصل تكون النفط والكيفية التي يتم بها وبداية تلك النظريات تعود إلى أوائل القرن التاسع عشر كنظرية العالم "ماركس" في سنة 1965.⁴ ويعتقد أصحاب هذه النظرية أن المواد الهيدروكربونية المختزنة في الصخور في باطن الأرض لا يمكن أن يكون مصدرها المواد العضوية فقط مستندين في ذلك إلى بعض الظواهر الطبيعية وأهمها:⁵

1 Mikael Höök and others, op cit, p4.

2 أمال رحمان، مرجع سابق، ص 179.

3 نبيل جعفر، المرجع نفسه، ص ص 15 - 16.

4 أمال رحمان، مرجع سابق، ص 179.

5 نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق، ص ص 16 - 17.

- وجود كميات كبيرة من الغازات الهيدروكربونية في الغلاف المحيط بكوكب الأرض والكواكب الأخرى؛
 - خروج غازات هيدروكربونية مع المياه الجوفية والبراكين؛
 - وجود رواسب صلبة للنفط على شكل عروق في بعض الصخور الغازية والمتحولة في كندا وفي الصخور الرسوبية (الحجر الرملي) في الولايات المتحدة وفي شبه جزيرة سيناء؛
 - سهولة تحضير مركبات الإيثان والميثان والأستيلين والبنزين في المختبرات ومن مواد غير عضوية.
- إن هذه النظرية رغم تعددها فإنها تجمع على أن مادة النفط قد تكونت في باطن الأرض نتيجة تفاعلات كيميائية بين العناصر اللاعضوية كإتحاد وتفاعل عنصر الهيدروجين مع الكربون مثلاً أو عنصر كبريت الحديد مع الماء وغيرها من العناصر الأخرى، وما يدعم صحة آراء وأسنانيد هذه المجموعة في أصل تكون النفط هو توصلها نظرياً ومختبرياً إلى تحضير بعض المنتجات الهيدروكربونية كالبنزين والميثان وغيره من الأحواض.¹ وعلى الرغم من الاعتراضات الشديدة التي واجهتها هذه النظرية فإنها تستحق الاهتمام لاسيما وإن ثمة احتمالاً أن يكون بعض ما يحويه النفط من هيدروجين قد تكون بطريقة غير عضوية.²

ثالثاً: النظرية المعدنية

ترى هذه النظرية بأن النفط معدني الأصل تكون نتيجة لتعرض بعض رواسب كربيدات الفلزات الموجودة في باطن الأرض لبخار الماء ذلك أن كربيد الكالسيوم يتفاعل مع الماء مكوناً الهيدروكربون غير المشبع (الأستلين).

لكن الندرة الشديدة لرواسب الكربيدات يصعب معها تصور أنها كانت موجودة بكميات هائلة وكافية لتكوين ما أستخرج فعلاً من النفط الخام وما لا يزال موجوداً في باطن الأرض، ثم إن النفط لا يوجد في الصخور البركانية وإنما يوجد فقط في الصخور الرسوبية.³

رابعاً: النظريات المفسرة للعلاقة بين النفط وإقتصاديات الدول النفطية

شجعت قفزة أسعار السلع الاولية خلال فترة السبعينات بالاهتمام بشكل أكبر بإقتصاديات الموارد الأولية، وبرزت في هذه الفترة نظرية المرض الهولندي، كإطار لدراسة العلاقة بين الموارد الطبيعية والنمو الإقتصادي، حيث تدفع طفرة الموارد الطبيعية إلى حركة الموارد من القطاع التقليدي في الدولة إلى قطاع

1 أمال رحمان، المرجع نفسه، ص 179.

2 نبيل جعفر عبد الرضا، المرجع نفسه، ص ص 17 - 18.

3 نفسه، ص 18.

الموارد الطبيعية الخام والخدمات الشية الذي يعمل على تدهور القطاع الإنتاجي الحقيقي للدول الذي يهدف لتحقيق التنمية في الأجل الطويل بالتدريج.¹ ويمكن توضيح هذه النظريات على النحو التالي:

1- نظرية المرض الهولندي (العلة الهولندية):* جاء هذا المرض الهولندي لأول مرة في دائرة الضوء في سنة 1970 بعد اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال وقد صاغ بأنها "العلة الهولندية" في إشارة إلى تقلص التصنيع وارتفاع معدلات البطالة في هولندا في ذلك الوقت، في حين أن التوسع المالي نتيجة لاستخراج الغاز الطبيعي هو عامل في ما حدث في هذه الحالة، فإنه لا يزال من غير الواضح إلى أي مدى ستتكشف القطاعات الغير نفطية.²

عند اكتشاف البلاد واستغلال بعض الموارد المعدنية القابلة للتداول، تصبح قوية اقتصاديا من حيث الاحتياطات الأجنبية، ونتيجة لذلك، في جهودها لتحسين حياة شعبيها، قد تشارك مثل هذه البلدان في السياسة النقدية التوسعية لخلق طلب كبير على خير السياسة النقدية لخلق طلب كبير على السلع والخدمات. ومن هنا اكتشاف أي سلع قابلة للتداول يصبح حقا نعمة من خلال مساعدة الدولة لمواجهة التزاماتها.

نظرية المرض الهولندي تشير إلى الحالة التي أدت إلى طفرة في قطاع التصدير وتحول عوامل الإنتاج نحو القطاع المزدهر والزيادة في أسعار السلع والخدمات غير القابلة للتداول، وهذا ما يضر بقية قطاعات السلع القابلة للتداول ولعنة الموارد من أهم مجالات البحث النشطة في الاقتصاد وتؤثر على التوازن العام والإنفاق.

وتؤكد بعض الكتب والمدارس الفكرية أن اكتشاف الموارد الطبيعية مثل البترول في نيجيريا الغاز الطبيعي في هولندا أو أي مورد في أي جزء من العالم يمكن أن يعتبر نعمة ونقمة.³

2- نظرية الاقتراب المؤسسي: يرى مؤيدو الاقتراب المؤسسي أن نوعية المؤسسات في الدول التي تزخر بالموارد الطبيعية هي العامل الأساسي في تفسير لعنة الموارد، فالمشكلة في أساسها ذات طابع سياسي

1 أنيسة بن رمضان، بلمقدم مصطفى، مرجع سابق، ص 299.

* سيتم التطرق إلى هذه النظرية بالتفصيل في الفصل الموالي.

2 Kareem Ismail, **The Structural Manifestation of the 'Dutch Disease': The Case of Oil Exporting Countries**, IMF Working Paper, WP/10/103, 2010, p 6.

3 Bitrus Nakah Bature, **The Dutch Disease and the Diversification of an Economy: Some Case Studies**, IOSR Journal, Volume 15, Issue 5, 2013, p8.

الفصل الأول: مدخل نظري لأسعار النفط

تؤدي إلى نتائج اقتصادية فهي ترتبط بقدرة مؤسسات الدولة على إدارة هذه الثروات واستغلالها بشكل أمثل الشيء الذي يمكن من تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي حدوث التنمية المنشودة.

بشكل عام توجد علاقة عكسية بين الاعتماد على الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، وعند إضافة العامل المؤسسي إلى التحليل يلاحظ أن الجودة المؤسسية هي العامل المحدد لطبيعة العلاقة بين الطرفين، فتأثر الوفرة سلباً على النمو الاقتصادي يكون أكثر حدة في الدول ذات المؤسسات الضعيفة.¹

المطلب الثاني: أسعار النفط

أسعار البترول كأى سلعة تخضع لقانون الطلب والعرض، ونتيجة لحساسية هذه السلعة الإستراتيجية باعتبارها تدخل في تركيب معظم الصناعات الحديثة فأسعارها سريعة التأثير سواء بالإيجاب أو بالسلب.

الفرع الأول: مفهوم أسعار النفط

يمكن توضيح مفهوم أسعار النفط على النحو التالي:

أولاً: تعريف أسعار النفط

يمكن توضيح تعريف السعر والسعر النفطي على النحو التالي:

✓ يعرف السعر على أنه "مؤشر نقدي لتحديد القيمة التبادلية للسلع والخدمات عند وضع توازن العرض والطلب بهدف توجيه السوق لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد، وتحسب أسعار النفط على أساس البرميل الأمريكي 159 لتر ويعادل الطن المتري من 7-8 برميل حسب كثافة النفط".²

✓ يعرف السعر النفطي على أنه القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من (42) غالون معبراً عنه بالوحدة النقدية الأمريكية، على سبيل المثال 100 دولار/برميل، ويخضع هذا السعر لتقلبات مستمرة، بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالدينامكية وعدم الاستقرار، مما يجعله غير مستقر ويخضع للتقلبات المستمرة".³

1 أنيسة بن رمضان، بلمقدم مصطفى، مرجع سابق، ص 300.

2 سيد فتحي أحمد الخولي، إقتصاد النفط (الموارد الطبيعية والبيئة والطاقة)، دار خوارزم العلمية، الطبعة الثامنة، المملكة العربية السعودية، 2014، ص 345.

3 فاطمة الزهراء سعدي، تغيرات أسعار النفط في السوق الدولية خلال الفترة (1990 - 2015) وأهم العوامل المؤثرة فيها، ورقة مقدمة في المنتدى الدولي انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له- المخاطر والحلول -، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدينة، يومي 7-8 أكتوبر 2015، ص 2.

الفصل الأول: مدخل نظري لأسعار النفط

✓ كما يعرف السعر النفطي على أنه "قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها بالنقد".¹ مما سبق يمكن أن نقترح تعريف بسيط للسعر البترولي على أنه "قيمة نقدية معبر عنها بوحدة الدولار الأمريكي تقدر قيمة السلعة النفطية والتي تحسب على أساس البرميل الواحد وحسب كثافة هذه السلعة".

ثانياً: أنواع السعر النفطي

هناك عدة أنواع للسعر النفطي فمنها ما ظهر قديماً ومنها ما ظهر في العصر الحديث وذلك نتيجة للتطورات الاقتصادية والسياسية الحاصلة، ومن أبرز هذه الأنواع السعرية وأكثرها شيوعاً واستخداماً نذكر منها كما يلي:

✓ **السعر المعلن (الرسمي)**: يقصد بها أسعار البترول المعلنة رسمياً من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية، غير معبرة فعلياً عن السوق البترولية، إلا أنها بقيت واستمرت تعلن كأسعار اسمية للنفط الخام إضافة إلى كونها كأساس لاحتساب العوائد البترولية المالية بين الشركات النفطية الأجنبية والدول النفطية حتى فترة الستينات.²

وقد كان السعر المعلن سعراً إدارياً أكثر منه اقتصادياً لضمان توازن مصالح الشركات النفطية وعلاقتها مع الدول المستهلكة والدول المنتجة وفي سنة 1973 أعيد تسمية السعر المعلن ليصبح سعر البيع الحكومي أو سعر البيع الرسمي أي أن سعر النفط تحول من سعر إداري إلى سعر سياسي نتيجة تغير هوية من يحدد السعر.³

✓ **السعر المتحقق**: وهو عبارة عن السعر المعلن مطروحاً منه الحسميات والخصميات أي تخفيض نسبة معينة من السعر المعلن للبرميل لترغيب المشتري أو لتلافي المشاكل الناجمة عن طبيعة بعض القيود والحسميات والتي يمكن إدراجها بما يلي:⁴

✚ **حسميات الموقع الجغرافي**: وتعطى للنفوط التي لا تتمتع دولها أو منتوجها بموقع جغرافي يسمح لها بتصدير النفط الخام مباشرة إلى السوق العالمية.

✚ **حسميات المحتوى الكبريتي**: ويعطى مقابل النفوط ذات المحتوى الكبريتي المرتفع ومستوى الشوائب العالي.

1 محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 194.

2 محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 197 - 198.

3 سيد فتحي أحمد الخولي، مرجع سابق، ص 345.

4 نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق، ص 103.

الفصل الأول: مدخل نظري لأسعار النفط

✚ **حسميات درجة الكثافة:** وتعطى لمشتري النفط الثقيل بنسبة عالية ولمشتري النفط الخفيف بنسبة أقل.
✚ **حسميات قناة السويس:** تعطى للدول التي تصدر نفوطها مباشرة إلى السوق النفطية دون أن تمر بقناة السويس.

✓ **سعر الكلفة الضريبية:** تمثل هذه الأسعار في واقع الأمر، الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى من أجل الحصول على اليرميل الخام من النفط المنتج بموجب الاتفاقيات (الامتيازات) التي عقدتها مع حكومات الأقطار المنتجة للنفط المعنية، وفي نفس الوقت، تعتبر هذه الأسعار القاعدة التي ترتكز عليها الأسعار المتحققة في السوق النفطية، إذ أن بيع النفط الخام بأقل من هذه الأسعار يعني الخسارة بطبيعة الحال وقد اتفقت الأساليب التي يتم بموجبها احتساب هذه الأسعار بين الطرفين، حكومات الأقطار المنتجة للنفط والشركات النفطية العالمية في أراضيها فأصبحت هذه الأسعار تساوي في المتوسط ما يلي:¹

$$\text{سعر الكلفة الضريبية} = \text{كلفة الإنتاج} + \text{عائد الحكومة}$$

$$\text{حيث أن: عائد الحكومة} = \text{الريع} + \text{الضريبة}$$

✓ **سعر الإشارة:** يمكن أن يؤخذ بإتجاهين هما:²

1- إن سعر الإشارة هو السعر الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، وبذلك يمثل سعر الإشارة النقطة الوسطى بين السعيرين (المعلن والمتحقق). ويمكن التوصل إلى سعر الإشارة عبر اتفاق بين الشركة المنتجة للنفط والدولة المستوردة كما حصل بين الجزائر وفرنسا سنة 1965.

2- يعني سعر الإشارة سلة النفوط المتقاربة في درجات الكثافة أو المتباعدة في الموقع الجغرافي لتشكل مؤشراً أو إشارة لتسعير مجموعة من النفوط حسب قرب أو بعد درجة كثافة النفوط من نفط الإشارة. ونفوط الإشارة عديدة منها: النفط العربي الخفيف، نفط الأوبيك، نفط غرب تكساس... الخ وهناك أيضاً مجموعة من الأسعار ظهرت في العصر الحديث وهي:

✓ **السعر الفوري (الآني):** هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة آنياً أو فورياً وفي السوق النفطية الحرة، وهذا السعر معبر أو مجسد لقيمة السلعة النفطية نقدياً في السوق الحرة للنفط المتبادلين الأطراف العارضة

1 فاطمة الزهراء سعدي، مرجع سابق، ص 3.

2 نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق، ص ص 103 - 104.

الفصل الأول: مدخل نظري لأسعار النفط

والمشتريّة وبصورة فورية أو آنية. وهذا السعر النفطيّ برز للوجود مع وجود السوق الحرة أو المفتوحة بين الأطراف المعنية بعرض وطلب السلعة النفطية.¹

✓ **السعر الاسمي:** ويعني القيمة النقدية لبرميل النفط الخام معبراً عنه بالدولار فنقول مثلاً إن سعر الاوبك يساوي 80 دولار للبرميل.² خلال لحظة زمنية، ويتحدد بناءً على قانون العرض والطلب وعوامل أخرى.³

✓ **السعر الحقيقي:** ويسمى أيضاً بسعر الدولارات ثابتة القيمة والاي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغيير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساساً لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى.

ومن هنا يلزم أن ينسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة هي سنة الأساس ثم يتابع تطوره عبر الزمن للوقوف على قيمته الحقيقية.⁴

✓ **الأسعار الآجلة أو أسعار صفقات الأجل الطويل:** وتعني الأسعار النفطية التي يتم بموجبها التعاقد الآن على أن يسلم النفط الخام في فترة مستقبلية محددة.⁵

✓ **السعر الإرجاعي:** سعر برميل النفط الخام في ضوء أسعار منتجاته ومكرراته.⁶

✓ **سعر البرميل الورقي:** وهي التسمية التي تطلق على سعر البرميل في سوق الصفقات الآنية وتقترب كثيراً من مفهوم سعر النفط الخام في بورصات النفط الدولية؛ وهو عبارة عن عقود النفط الآجلة التي أخذ المستثمرون يبيعونها ويزيدون عليها ويداولونها بين المضاربين مثلاً قيام شركة نفط أمريكية بتوقيع عقد مع العراق لشراء مليون برميل نفط تسلم بعد شهرين بسعر 50 دولاراً للبرميل، ثم تقوم هذه الشركة ببيع العقد إلى شركة أخرى بمبلغ 60 دولاراً للبرميل وقد يباع العقد لمستثمر ثالث ورابع وأكثر.

ويوظف المستثمرون (المضاربون) أموالاً كبيرة في البرميل الورقي والمضاربة على النفط الذي قد يرتفع سعره بفعل هذه المضاربة وليس لأسباب الحقيقة الاقتصادية منها والسياسية.⁷

1 محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 199 - 200.

2 نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق، ص 104.

3 كمال باصور، مرجع سابق، ص 3.

4 حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 2006، ص 240.

5 نبيل جعفر عبد الرضا، المرجع نفسه، ص 104.

6 سيد فتحي أحمد الخولي، مرجع سابق، ص 346.

7 نبيل جعفر عبد الرضا، المرجع نفسه، ص 105.

ثالثاً: خطر سعر النفط

يمكن توضيح خطر أسعار النفط على النحو التالي:

1- تعريف خطر سعر النفط: يمكن أن يعرف خطر سعر النفط على أنه "الخطر الناجم عن التقلبات السريعة والحادة وغير المتوقعة والتي تحدث في أسعار النفط العالمية وتخلق عدم توازن في السياسة الاقتصادية العامة للدول المتأثرة فيها، وقد أد بروزه في أوائل عقد سبعينات القرن الماضي، إلى بروز أبعاد لم تكن موجودة مسبقاً كتأثيره في الخطط والقرارات السياسية وأصبح واحد من أبرز الوسائل التي لها علاقة بالأمن القومي والعلاقات الدولية والسياسية والعسكرية والتي تطورت فيما بعد إلى عولمة النفط وعولمة الطاقة وإلى غزو واحتلال الدول المنتجة للنفط".¹

2- خطر النفط على الدول المصدرة للنفط: وهو خطر احتمال الانهيار في المعدلات العامة لأسعار النفط دون ما هو متوقع مما يؤدي إلى انخفاض مفاجئ في الإيرادات النفطية للدول المنتجة والمصدرة للنفط، خصوصاً بالنسبة للدول التي تسمى بالدول الريعية والتي يعتمد دخلها ونتاجها القومي بدرجة كبيرة على إيرادات النفط التي تصل أحياناً إلى 99% من إجمالي ناتجها القومي الإجمالي ويكون هذا الخطر في تأثيره على أوضاع المالية العامة إذا استمر هذا التدهور لمدة طويلة.²

3- خطر سعر النفط على الدول المستوردة: وهو احتمال حدوث طفرات مفاجئة وحادة وذات أمد زمني طويل في المعدلات العالمية لأسعار النفط مما يؤدي إلى حدوث اختلالات في تنفيذ خطط الإنفاق العام، وارتفاع معدلات العجز في تلك الدول. نستنتج مما تقدم بأن خطر سعر النفط هو عبارة عن حاصل جميع الخطرين السابقين: **خطر سعر النفط = خطر التصدير + خطر الاستيراد**

إن الخطر بشروطه يؤثر في الموازنات العامة للدول المصدرة والدول المستوردة للنفط، والذي بدوره أوجد الحاجة لبناء استراتيجيات التحوط من قبل الدول المصدرة والمستوردة. ولخطر سعر النفط على مستوى أي دولة ثلاثة أبعاد هي: (الخطر السياسي والخطر الاقتصادي والخطر المالي) ويقاس هذا الخطر بمقاييس إحصائية بحتة مثل (مقاييس التشتت المطلقة النسبية)، أي أن هناك علاقة بين خطر سعر النفط والأخطار التي ترافقه في كل دولة ويسمى بالخطر القطري المركب.

1 سهام حسين، سميرة فوزي، **مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد 36، 2013، ص 9.
2 إيمان العيداني، **دراماتيكية انخفاض أسعار النفط (الأسباب وطرق العلاج)**، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له- المخاطر والحلول -، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، يومي 7- 8 أكتوبر 2015، ص 4.

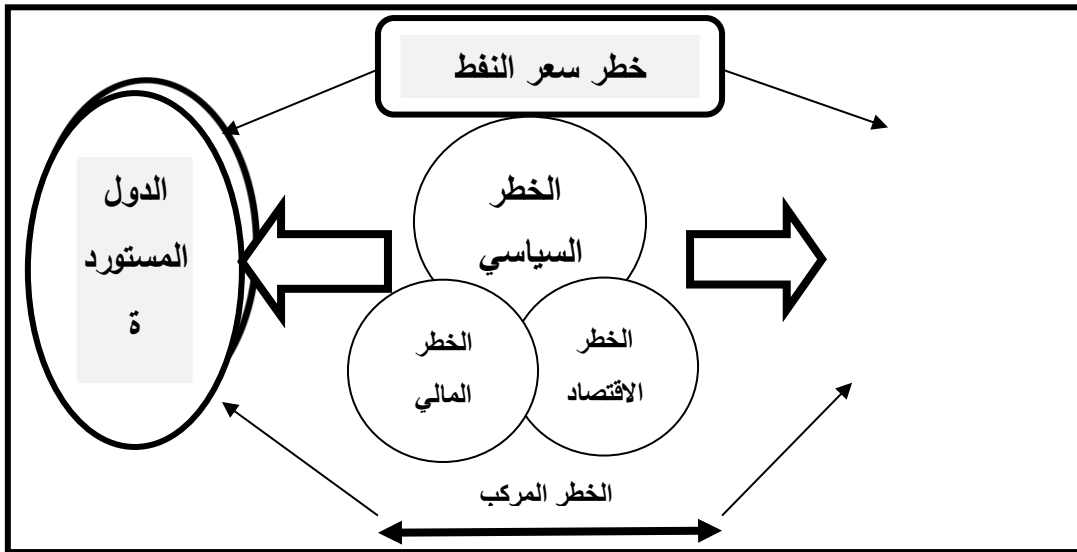
الخطر القطري المركب للدولة (x) = الخطر السياسي+الخطر الاقتصادي+الخطر المالي

وبإعطاء وزن نسبي للخطر السياسي (50%) باعتبار النفط سلعة مسببة ولكل من الخطر الاقتصادي والخطر المالي (25%)، فإن الخطر المركب للنفط للدولة (x) كما يلي:

$$\%100 = \%25 + \%25 + \%50 = (x) \text{ الخطر القطري المركب للدولة}$$

مما تقدم نستنتج بأن خطر سعر النفط كان ولا يزال وسيظل طالما بقي النفط المصدر الرئيسي للطاقة، المؤثر الأكبر في السياسات الاقتصادية العامة وفي السياسات المالية خاصة حيث يمثل الوزن النسبي الأعلى في كل من الإيرادات والنفقات العامة، وللدول المصدرة والمستوردة على حد سواء. إن جميع هذه الصور أريكت الموازنة العامة لجميع تلك الدول (المصدرة والمستوردة) وهذا ينطبق على جميع دول العالم التي تعاني من مخاطر واشكاليات تقلب أسعار النفط الخام العالمية.¹

الشكل رقم (1-1): خطر سعر النفط على الدول المصدرة والمستوردة



المصدر: من تصور الباحثة بناءً على معلومات سابقة

1 سهام حسين، سميرة فوزي، مرجع سابق، ص ص 9 - 10.

الفصل الأول: مدخل نظري لأسعار النفط

رابعاً: قواعد تسعير النفط

هي مجموعة من الترتيبات والأنظمة التي وضعتها الشقيقات السبع لغرض تسعير برميل النفط الخام، وقد صممت قواعد التسعير هذه بطريقة تخدم مصالح الشركات النفطية الأجنبية وفي المقابل تقلل من وطأة المنافسة بين النفوط عالية الكلفة والنفوط منخفضة الكلفة مثل المنافسة بين النفط الأمريكي أو المكسيكي أو الفنزولي مع نفط الشرق الأوسط وبالذات نفط الخليج العربي. ويمكن تصنيف قواعد تسعير النفط الخام إلى ما يلي:

✓ **قاعدة التسعير في نقطة الأساس الوحيدة في خليج المكسيك:** تعد الولايات المتحدة من أكبر منتجي ومصدري النفط في العالم لغاية الحرب العالمية الثانية، ولذلك تأثرت أسعار النفط بشكل كبير بسياساتها ومصالحها، وتحددت أسعار النفط في تلك الفترة بالأسعار المعمول بها في خليج المكسيك نقطة الأساس الوحيدة. وقد تمخض هذا النظام عبر اتفاق تم بين ثلاثة شركات نفطية كبرى: شركة " ستاندرد اويل نيوجرسي" وشركة " رويال داتش" وشركة "شل".¹

✓ **نظام تسعير النفط الخام خلال فترة الحرب العالمية الثانية نقطة الأساس المزدوجة:** إن هذا النظام التسعيري الجديد يعتمد على نفس أساس النظام التسعيري الأول مع كون السعر المعلن للوحدة النفطية هو نفسه السعر المعلن في خليج المكسيك مع التحول إلى اعتماد نقطة أساس ثانية في اضافة أجور الشحن إلى السعر المعلن بدل أجور الشحن في خليج المكسيك وباقي المناطق.²

✓ **نظام نقطة الأساس المزدوجة في الخليج العربي وخليج المكسيك:** بدأ تطبيق نظام نقطة الأساس المزدوجة لتحديد الأسعار المعلنة سنة 1945، إذ انتهت البحرية البريطانية إلى الارتفاع غير المبرر في أسعار النفط المورد إليها خلال الحرب العالمية الثانية؛ وبموجب هذا النظام يكون لدينا نقطتين للتسعير واحدة في الخليج العربي والثانية في خليج المكسيك مع وجوب أن يكون السعر المعلن في النقطتين واحداً أي موحداً بين الخليجين، وتحسب تكاليف النقل من الخليج العربي إلى ميناء الاستيراد ومن خليج المكسيك إلى ميناء الاستيراد، حيث حددت أسعار النقطة الجديدة في الخليج العربي بحدود مقارنة لأسعار النقطة الأساسية السابقة في خليج المكسيك.³

1 نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق، ص ص 105-106.

2 محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 205.

3 نبيل جعفر عبد الرضا، المرجع نفسه، ص ص 107 - 108. (بتصرف)

الفرع الثاني: نظرة تاريخية حول صدمات أسعار النفط

شهد العالم مجموعة من الصدمات السعرية للنفط والتي أصرت على الاقتصاديات العالمية والتي سنوجزها في مراحل كما يلي:

أولاً: الأزمة السعرية الأولى سنة 1973

بإقدام الدول العربية بصفة خاصة على رفع أسعار نفوطها تمكنت من مضاعفة أسعار النفط إلى مستويات لم تكن متوقعة عن طريق تحديد الأسعار دون اللجوء إلى الشركات النفطية الكبرى مستغلة النفط كأداة للضغط على الدول الكبرى، ونتيجة لحرب أكتوبر 1973 إجتمع ممثلو ست دول من أعضاء أوبك في الكويت وقرروا زيادة الأسعار للنفط بجانب واحد بنسبة 70%¹.

وبعد أزمة النفط سنة 1973 استطاعت وللأسف الدول العظمى أن توجد لنفسها موقعاً هاماً في سوق النفط العالمي بفعل كفاءتها وتماسكها وتنظيمها وتخطيطها السليم للمستقبل، واتبعت لتحقيق ذلك مجموعة من القواعد والسياسات معتمدة على مقومات أساسية وهامة وهي كما يلي:²

- تبني سياسة التأثير المباشر وغير المباشر على العرض والطلب على النفط كأداة لإدارة السوق بدلاً من الاعتماد على الشركات النفطية العالمية؛
- وضع العديد من الحواجز الجمركية والقيود الكمية على استيراد النفط بهدف الضغط على الطلب على النفط باتجاه تخفيضه؛
- زيادة إنتاج النفط الخام خارج أوبك بشكل عام والدول العربية بشكل خاص؛
- زيادة الاعتماد على البدائل من خلال دعم وزيادة البحوث في مجال تطوير استخدام البدائل لتحل محل النفط كمصدر للطاقة؛
- إنشاء وكالة دولية للطاقة تضم الدول الغربية الصناعية فقط من أجل رسم السياسات والإستراتيجيات الهادفة إلى الحد من استهلاك النفط، وزيادة إنتاجه خارج أوبك وداخل دولهم؛
- بناء مخزون إستراتيجي وتجاري من النفط لتأمين الإمدادات والحد من ارتفاع أسعاره؛

1 السعيد بشلول ، محمد الأمين مصباحي، انعكاسات الصدمات النفطية 2014 على أداء أسواق الأوراق المالية الخليجية، مجلة رؤى اقتصادية، العدد9، الجزائر، 2015، ص 108.

2 مصطفى بودرامة، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، ورقة مقدمة في المنتدى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 7-8 أفريل 2008، ص ص 6 - 7.

الفصل الأول: مدخل نظري لأسعار النفط

- توجيه السياسات الاقتصادية والمالية للمنظمات المعنية بالشؤون الاقتصادية العالمية، ككبريات المؤسسات المالية والعالمية للاستثمار في مجال البحث عن مصادر جديدة للنفط في دول العالم الثالث بهدف تقليل أهمية النفط داخل أوبك وخاصة النفط العربي.

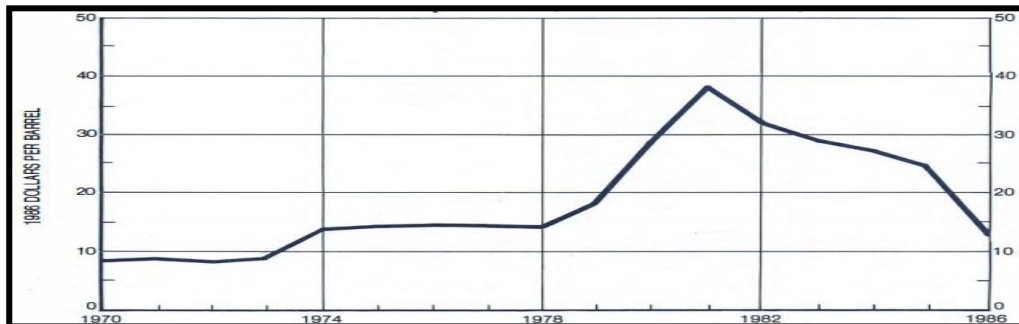
ثانياً: الأزميتين النفطيتين أزمة 1979 وأزمة 1986

في الفترة (1979 - 1986) مرت أسعار النفط بمرحلتين الأولى سنة 1979 فقد شهدت ارتفاع في أسعاره اما الثانية فقد كانت سنة 1986 فقد شهدت انخفاض كبير في هذه المرحلة وهي كما يلي:

✓ **الأزمة النفطية الثانية 1979:** بسبب الثورة الإيرانية ارتفعت أسعار النفط وانخفض إنتاج إيران من النفط انخفاضاً كبيراً إلى 2.5 مليون برميل يومياً، كذلك الغزو العراقي سنة 1980 كل ذلك أدى إلى تفاقم الوضع الذي كان بالفعل غير مرضي، فالإنتاج المشترك لكلا البلدين خفض إلى واحد مليون برميل يومياً (من 6.5 مليون برميل في سنة 1978) مما أدى إلى خفض الإنتاج العالمي للنفط بنسبة 10% وارتفعت أسعار النفط إلى 35\$.¹

✓ **الأزمة النفطية العكسية 1986:** في ديسمبر 1985، قررت أوبك زيادة حصتها في السوق النفط في العالم التي لا تستطيع أن تستوعب الزيادة في الإنتاج، وانخفضت الأسعار من حوالي 27 دولاراً للبرميل الواحد في ديسمبر 1985 قد تواصل هذا الانخفاض إلى أقل من نصف ذلك المستوى منتصف العام 1986 إلى 10 دولاراً للبرميل قبل أن يستقر بـ 15 دولاراً للبرميل الواحد وبحلول نهاية السنة، في أعقاب قرار أوبك العودة إلى نظام أسعار ثابتة ارتفع السعر إلى حوالي 18 دولاراً للبرميل الواحد.² والشكل الموالي يوضح انهيار أسعار النفط سنة 1986:

الشكل رقم: (1-2): انهيار أسعار النفط سنة 1986



SOURCE: Report National Petroleum Council, February 24, 1987, p 22.

1 Sana Samreen, **Global oil industry and Indian economy : An analyses from 1970s upto global recession (1970-2008)**, International Journal of Interdisciplinary and Multidisciplinary Studies (IJIMS), Vol 1, No8, 2014, p 68.

2 Report National Petroleum Council, February 24, 1987, p 21.

ثالثاً: الأزمات النفطية للفترة ما بين (1990-2004)

في هذه الفترة توالى الأحداث الاقتصادية والسياسية والعسكرية، حيث شهد العالم عدة حروب منها حرب الخليج وحرب العراق مما أثر على أسعار النفط، ويمكن توضيح هذه الأزمات كما يلي:

✓ **الأزمة النفطية في الفترة ما بين (1990-1991):** تعرضت السوق النفطية العالمية في بداية 1990 لأزمة حادة، تمثلت في حرب الخليج الثانية والتي ارتفعت الأسعار على إثرها في الأشهر الأولى حيث بلغ سقف 40 دولار للبرميل.¹ وبعبارة أخرى، يمكننا أن نعزو بأن معظم الزيادات في الأسعار في الفترة من منتصف جويلية 1990 حتى 17 جانفي من سنة 1991، ارتبط هذا بالأحداث العسكرية لغزو العراق للكويت.²

من الوصف أعلاه أثر غزو الكويت على أسعار النفط، فمن الواضح أن الأزمة بدأت مع النفط الخام وتطورت بسرعة إلى أزمة المنتجات في المقام الأول في سوق الشرق الأقصى.³

✓ **الأزمة النفطية سنة 1998 (الأزمة الآسيوية):** خلافاً لأزمة حرب الخليج والزيادات التي طرأت على أسعار النفط خلال السبعينات من القرن الماضي، في انطباع العام السائد هو أن انهيار هذه الأسعار سنة 1998 وقع بدفع صدمة في الطلب على النفط في هذه المرة، وليس من جراء صدمة تتعلق بالمعروض منه.

ولأن قارة آسيا هي القوة الرئيسية التي تقف وراء تنامي الطلب على النفط عالمياً، فإن موجة الركود الاقتصادي، التي ضربت الاقتصاديات الآسيوية الكبرى أواخر سنة 1997 خلال السنة الذي تلتها قد أفضت إلى تداعي معدلات الطلب عليه والذي لم تكن بلدان أوبك قد أعدت له فكان عليها في آخر الأمر بذل العديد من المحاولات، وبالتعاون مع منتجين من خارج المنظمة لـ "تأزيم" السوق إلى الحد الذي أمكنها معه وقف تدهور الأسعار وقلب مسارها.⁴

1 السعيد بشلول، محمد الأمين مصباحي، مرجع سابق، ص 109.

2 Robert Loone, **Oil Prices and the Iraq War: Market Interpretations of Military Developments** Strategic Insights, Volume 2, Issue 4, 2003,p4.

3 Sarah Ahmad Khan, **Oil Price Shocks and Devefoping Countries: A Case Study of the Gulf Crisis**, Oxford Institute for Energy Studies, January 1993, p12. Briefed him on 26/08/2016, Available on the link: <https://www.oxfordenergy.org/wpcms/wp-content/uploads/2010/11/GW10-OilPrice Shock sand Developing Countries A Case Study ofthe GulfCrisis-SarahAhmadKhan-1993.pdf> .

4 توماس وألين، **نفط الخليج بعد الحرب على العراق استراتيجيات وسياسات**، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، الامارات العربية المتحدة، 2006، ص 101.

✓ ثورة أسعار النفط في الفترة ما بين (2008-2004):

شهدت أسعار النفط في هذه الفترة تذبذباً كبيراً، ففي سنة 1998 انخفضت لأقل من 10 دولارات للبرميل الواحد، وفي سنة 2004 تجاوزت عتبة 50 دولار، فالضرورة تقتضي عدم المراهنه على استمرار ارتفاع أسعار النفط لفترة قادمة، والعمل على استخدام العوائد النفطية المرتفعة لسنة 2004.¹ وفي سنة 2005 ارتفعت اسعاره ووصلت إلى 51 دولار للبرميل وبقيت في ارتفاع مستمر إلى أن وصلت إلى 100 دولار للبرميل في بداية 2008 وذلك نتيجة للركود الأمريكي في منابع النفط وسيطرتها على أكبر احتياطي في العالم وبدخول الشركات الأمريكية لاستثمار النفط العراقي المتزامن مع تغيرات سياسية لخريطة العالم.² وتعكس التقلبات التاريخية المستمرة في أسعار النفط، حيث سجل هبوطاً حتى نهاية التسعينات وارتفاعاً حاداً حتى أزمة سنة 2008، وزيادة متواصلة في أعقاب الأزمة وكثيراً ما قيل أن السياسية والاضطراب الاقتصادي يؤدي بسهولة إلى تشغيل التقلبات في أسعار النفط ومع ذلك، في المدى الطويل أسعار النفط تعكس ارتفاع يرجع أساساً إلى الانخفاض في استخراج النفط أو الزيادة في الطلب العالمي عليه.³

رابعاً: الصدمة النفطية الأخيرة سنة 2014

الانخفاض الحاد في أسعار النفط منذ جويلية 2014 يعد حدثاً كبيراً ولكن لا لم يسبق له مثيل، على مدى العقود الثلاثة الماضية، خمس حلقات أخرى من انخفاض أسعار النفط من 30 في المائة أو أكثر في فترة سبعة أشهر حدث.⁴ ويعزى هذا التراجع إلى عوامل العرض والطلب مجتمعة وقد عزز هذا التراجع انتهاء آخر اجتماع للأوبك، والذي كان من المتوقع أن ينتهي إلى اتخاذ إجراءات لوقف التراجع في أسعار النفط، بإقرار عدم التدخل في السوق بخفض الإنتاج وترك السوق تحدد سعر النفط.⁵ قد كان للمخاوف بشأن تباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد العالمي، ووفرة الامتدادات وتباطؤ الطلب على النفط في الصين دوراً رئيسياً في استمرار تراجع الأسعار خلال شهر جانفي 2015 وفي الوقت ذاته، كان لزيادة مخزونات النفط العام في الولايات المتحدة وارتفاع الدولار مدعومات بتوقعات تحسن الاقتصاد الأمريكي دوراً في حدوث هذا التراجع.

1 ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004، ص 88.

2 مصطفى بودرامة، مرجع سابق، ص 7.

3 Erhan Aslanoglu, Pinar Deniz, OIL PRICES ONCE AGAIN: THE LINK TOWARDS MIDDLE EAST ECONOMIES, Topics in Middle Eastern and African Economies, Vol. 15, No. 2, 2013, p25.

4 John Baffes, and outhr, The Great Plunge in Oil Prices: Causes, Consequences, and Policy Responses, Development Economics, World Bank Group, March 2015,N15/01, P4.

5 حمد الحساوي، مخاطر تراجع سعر النفط، المصارف، اتحاد مصارف الكويت، العدد 135، فيفري 2015 ص6.

الفصل الأول: مدخل نظري لأسعار النفط

وشهدت أسعار سلة أوبك انخفاضاً أكثر من النصف منذ أواسط سنة 2014 حتى بداية سنة 2015، فقد انخفض سعر البرميل الواحد من 105.4 دولار في جوان 2014 إلى 44.4 دولار في جانفي سنة 2015، وهو أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيارها سنة 2008، المؤقت بسبب الأزمة المالية العالمي (وصل البرميل الواحد من النفط إلى 37 دولار في ديسمبر 2008).¹

وعلى الرغم من تحليلات الخبراء وتوقعاتهم، إلا أن هناك صعوبة في التنبؤ ويصعب التنبؤ ولا أحد يعرف تحديداً إلى أين تتجه أسعار النفط، ومتى ستتوقف عن التراجع، خاصة وأن أسباب التراجع مازالت مستمرة. وعلى الرغم من أن هذه الصدمة ليست الأولى من نوعها إلا أن معظم التحليلات تتوقع أن يكون لها عواقب وخيمة وطويلة الأمد سيعاني منها العديد من دول العالم، وهو ما جعلها تستحوذ على اهتمام كافة الأوساط الاقتصادية وتكون محوراً أساسياً في كافة الفعاليات.²

وتذهب تقديرات الإدارة الدولية للطاقة إلى أن تراجع أسعار النفط سيستمر في سنة 2015 وعلى النقيض من انهيار الأسعار في سنة 2008، حيث ظلت أسواق العقود الآجلة متفائلة باحتمال انتعاش أسعار النفط، فإنه لم تبد أية مؤشرات على مثل هذا التعافي في أسواق العقود الآجلة هذه المرة. وتظهر بيانات من العقود الآجلة لبورصة البترول الدولية أن سعر النفط للتسليم في أوت يبلغ نحو 56 دولار.

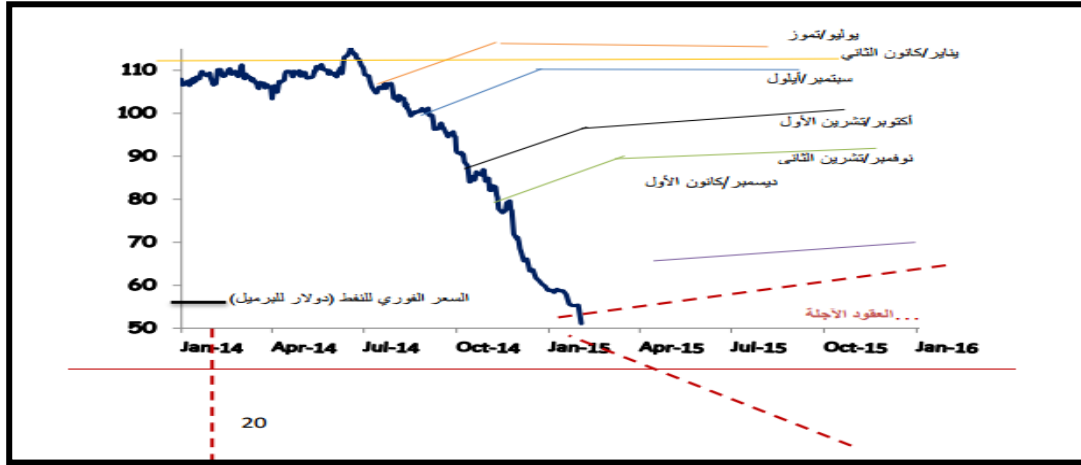
ورغم ذلك، فإن التنبؤ بسوق النفط كما هو الحال مع المؤشرات الاقتصادية الأخرى ليس بالأمر الهين كما تظهر تجربة سنة 2014، فهناك عدة عوامل مجهولة مثل جانبي العرض والطلب والظروف الجيوسياسية والبيئة النقدية والتنظيمية العالمية قد تسهم في تحوّل الأسعار في اتجاهات مختلفة.³ ويمكن توضيح تنبؤات أسعار النفط الخام برنت لسنة 2014 وذلك من خلال الشكل البياني كما يلي:

1 بشلول السعيد، محمد الأمين مصباحي، مرجع سابق، ص 110.

2 حمدي الحساوي، مرجع سابق، ص 6.

3 الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، انخفاض أسعار النفط، العدد الرابع، جانفي 2015، ص 4.

الشكل رقم (1-3): تنبؤات أسعار النفط لسنة 2014 (خام برنت)



المصدر: الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، انخفاض أسعار النفط، العدد الرابع، جانفي 2015، ص5.

والمسألة الأخرى التي تحدد مستوى واتجاه إنتاج النفط الخام هو ارتفاع الإنتاج من المصادر التقليدية وتناقص احتياطات النفط؛ أما ذروته هو النقطة التي سيصل لها الإنتاج العالمي كحد أقصى، وبعدها يدخل في مرحلة هبوط في وقت مبكر بحلول سنة 2020.

الولايات المتحدة التي كانت أكبر منتج للنفط الخام في الخمسينات وصلت إلى مستوى الذروة في الإنتاج سنة 1971، في نفس الوقت، بسبب انخفاض الإنتاج في منطقة بحر الشمال تزايد الطعن في نظرية "ذروة النفط" بسبب الإنتاج المتزايد من النفط غير التقليدي (والذي تكلفه استخراجة عالية ويصعب استخراجها) وله عدة أشكال مثل النفط الثقيل جدا من حزام "أورينوكو" في فنزويلا والتشكيلات ما قبل الملح في الحقول البحرية العميقة من البرازيل، وكذلك الغاز الصخري... الخ ويمكن أن يرتفع إنتاج النفط الخام ويصل إلى 110.6 مليون برميل يوميا سنة 2020 بدلاً من 93 مليون برميل يوميا في 2011.¹

1 Anmol Soni, Global Oil Markets and India's Vulnerability to Oil Shocks, TERI-NFA Working Paper, The Energy and Resources Institute, Series No.18, March 2014, P13.

المطلب الثالث: محددات أسعار النفط

من المسلمات المعروفة في عالم الاقتصاد يتحدد سعر أي سلعة بقوى كل من الطلب وعرض السلعة، تفاعل كل من هاتين القويتين تتساوى كل من الكميات المعروضة من الكميات المطلوبة، أي حالة التوازن ويسمى هذا السعر بسعر التوازن. ولكن هناك عوامل أخرى تؤثر في تحديد سعر التوازن منها: التنظيمات الدولية، العوامل الجيوسياسية، طبيعة السوق، الاحتياطي.

الفرع الأول: الطلب والعرض

من المحددات الاقتصادية الأساسية والبدئية هي الطلب والعرض التي من خلالها يحدد التوازن الاقتصادي.

أولاً: الطلب النفطي

يمكن توضيح الطلب البترولي من خلال النقاط التالية:

1- **تعريف الطلب النفطي:** يعرف على أنه "مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية -كخام أو منتجات نفطية- عند سعر معين وفي خلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع وتلبية أو سد تلك الحاجات".¹

2- **أنواع الطلب على النفط:** ينقسم الطلب على النفط إلى نوعين وهما الطلب بغرض الاستهلاك والطلب بغرض المضاربة وهما كما يلي:²

✓ **الطلب على النفط بغرض الاستهلاك:** يتأثر بزيادة معدلات النمو الاقتصادي العالمي والتي ساهمت بزيادة الطلب على المنتجات النفطية، وأن دخول الهند والصين وزيادة استهلاكهم للنفط أثر على الطلب العالمي للنفط.

✓ **الطلب على النفط بغرض المضاربة:** أو الأسواق المستقبلية للنفط، فقد عرفت الأسواق منذ منتصف الثمانيات من القرن الماضي، ودخول السماسرة والمضاربيين للأسواق العالمية وتعاملهم في بيع البراميل الورقية بهدف تحقيق الأرباح، وتأثر الطلب بصورة رئيسية بعوامل عديدة ذات تأثيرات مختلفة ومنها معدلات النمو الاقتصادي والمشجعة للطلب.

3- **مرونة الطلب:** تتضح المرونة من خلال التغيرات الحاصلة على الكميات المطلوبة نتيجة للتغيرات الحاصلة في سعر السلعة المطلوبة في زمن معين ومعلوم، أي هي تتجسد من خلال العلاقة الكمية ونوع

1 محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 147.

2 عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، 2013، ص 334.

الفصل الأول: مدخل نظري لأسعار النفط

السلعة المطلوبة وسعرها في زمن معين. وقد تكون تلك التغيرات على الكمية ونوع السلعة المطلوبة نتيجة لتغير سعرها بصورة كبيرة أو قليلة أو متوسطة أو ثابتة أو معدومة وتقاس مرونة الطلب لى السلعة من خلال قسمة أو تقسيم التغير الحاصل على الطلب ونوع السلعة على التغير الحاصل في سعرها وتكون كالتالي:

$$\text{درجة المرونة} = \text{مقدار تغير الطلب} + \text{مقدار تغير السعر}$$

الطلب القديم السعر القديم

وحصيلة هذه المعادلة هي المحددة والموضحة لدرجة مرونة الطلب النفطي.¹

ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع المرونات الطلب على النفط وهي:²

➤ **مرونة الطلب السعرية:** تمثل هذه المرونة نسبة التغير في الطلب العالمي على النفط نتيجة للتغير في سعر النفط، وما يلاحظ على مرونة الطلب السعرية للنفط الخام أنها منخفضة، ويعود السبب في ذلك لعدم توفر بدائل كفاءة عن النفط من الناحية الاقتصادية، كذلك فإن النفط يعتبر مادة إستراتيجية لا يمكن الاستغناء عنها.

➤ **مرونة الطلب الدخلية:** تقيس مرونة الطلب الدخلية درجة استجابة الكميات المطلوبة من النفط الخام بالنسبة للتغير الحاصل في دخل الدولة المستهلكة للنفط، سواء كانت تغيرات الدخل الفردي على المستوى القومي أي التغيرات في الدخل القومي أم على المستوى الفردي، إي المعدل السنوي لدخل الفرد، ومن الملاحظ أن النظرة الثانية تكون أكثر دقة عندما يكون الحديث متعلقاً بالتنمية الاقتصادية، حيث إن نمو المعدل السنوي لدخل الفرد يمكن أن يكون مؤشراً لحدود التنمية، بينما قد لا يكون كذلك بالنسبة للدخل القومي، فقد تكون معدلات نمو الدخل القومي أقل من السكاني.

➤ **مرونة الطلب التبادلية:** إن عدم تحقيق سعر عادل للنفط لا يؤدي فقط إلى التبذير والإسراف في استهلاكه وإنما أيضاً يؤدي إلى إهمال البرامج الخاصة بتنمية مصادر الطاقة الأخرى، بل يحدث أكثر من ذلك حيث يتم التحول التدريجي من المصادر الأخرى للنفط كما حدث للفحم.

1 محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 160.

2 نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق، ص ص 84 - 87. (بتصرف)

ثانياً: العرض النفطي

يمكن توضيح العرض النفطي من خلال ما يلي:

1- التطور التاريخي للعرض النفطي: شهدت الولايات المتحدة الأمريكية 1859 أول اكتشاف وإنتاج تجاري للنفط في العالم، وبدأ الإنتاج العالمي من النفط الخام بالزيادة منذ سنة 1861 حيث بلغ 2.1 مليون برميل في اليوم. وحتى سنة 1862 بقيت الولايات المتحدة الأمريكية المنتج الوحيد للنفط في العالم، عندما اكتشف وجود مرة أخرى في روسيا القيصرية التي أصبحت المنتج الثاني للنفط في العالم، بالرغم من أن الأمريكيين حافظوا حتى وقت متأخر على حصة 80 % من مجمل الإنتاج العالمي.

شهدت الصناعة النفطية العالمية خلال فترة الحرب العالمية الأولى سنة 2014-2018 تطورات هامة بسبب ظروف تلك الحرب وتأثيرات الأزمة العالمية سنة 1929، حيث تم إحلال النفط محل الفحم في تسيير الأساطيل الحربية والتجارية البريطانية نظراً للمزايا المتوفرة في النفط قياساً للفحم. وخلال الحرب العالمية الأولى ارتفع الإنتاج النفطي العالمي من 4.7 ملايين برميل في اليوم سنة 1914 إلى 5.3 ملايين برميل سنة 1918.

وارتفع الإنتاج العالمي من النفط الخام خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945 من 19.88 مليون برميل سنة 1939 إلى 25.95 مليون برميل باليوم سنة 1945، وشهدت الولايات المتحدة زيادة كبيرة في إنتاجها النفطي بسبب النمو المستمر للدخل القومي الأمريكي وتطور صناعة تكرير النفط فيها. وتراجعت الولايات المتحدة التي كانت تستأثر حتى سنة 1947 على نسبة تتراوح ما بين 60-70 % من الإنتاج العالمي للنفط الخام ثم تناقصت إلى 50 % سنة 1952 ثم إلى 30 % سنة 1978 بعد أن احتل الاتحاد السوفياتي السابق المرتبة الأولى ابتداء من سنة 1977.

وعلى العموم فقد زاد الإنتاج النفطي العالمي إلى 59.5 مليون برميل باليوم سنة 1977 ثم إلى 83 مليون برميل باليوم سنة 2007، وقد ازدادت مكانة الوطن العربي الذي ارتفعت مساهمته في الإنتاج العالمي من النفط الخام من 3 % سنة 1929 إلى نحو الثلث سنة 2007 ويمثل الوطن العربي المرتبة الأولى من حيث الاحتياطات النفطية إذ يمتلك ما نسبته 62 % من الاحتياطي النفطي العالمي.¹

1 نبيل جعفر عبد الرضا، المرجع نفسه، ص ص 67 - 70. (بتصرف)

2- خصائص دالة عرض النفط: يختلف عرض النفط عن بقية المواد الأولية الأخرى، حيث تتميز النفقات في صناعة النفط بمميزات خاصة، بالإضافة إلى أن قرارات الإنتاج في هذه الصناعة مرتبطة بعوامل غير اقتصادية في كثير من الأحيان، الأمر الذي يجعل من الصعب التنبؤ بمستويات العرض. ونورد هذه المسألة أكثر من خلال التفصيل التالي:¹

✓ مفهوم النفقة في الصناعة النفطية: تعتبر النفقة من المحددات الأساسية للعرض، حيث أن منحى العرض هو نتيجة اشتقاق منحى النفقة الحدية لذلك من الضروري عند دراسة عرض النفط دراسة النفقة في الصناعة للنفط.

✓ أسباب تناقص النفقة في الأجل القصير والمتوسط المتعلقة بعملية إنتاج النفط: وهي كالتالي:

➤ النفقة الثابتة: تتمثل في جميع النفقات قبل أن يتدفق النفط من الحقل وأهمها نفقات البحث والتنمية والاستمرار والمعدات الرأسمالية التي يلزم إقامتها لرفع النفط من باطن الأرض وفصل الشوائب وتخزينه ونقله إلى ميناء التصدير وشحنه، وتمثل هذه النفقات الأكبر من النفقة الكلية للوحدة بحيث يترتب على ذلك أن نصيب الوحدة منها يتناقص كلما زاد عدد الوحدات المنتجة لأن حجمها الكلي يتوزع على عدد متزايد من تلك الوحدات.

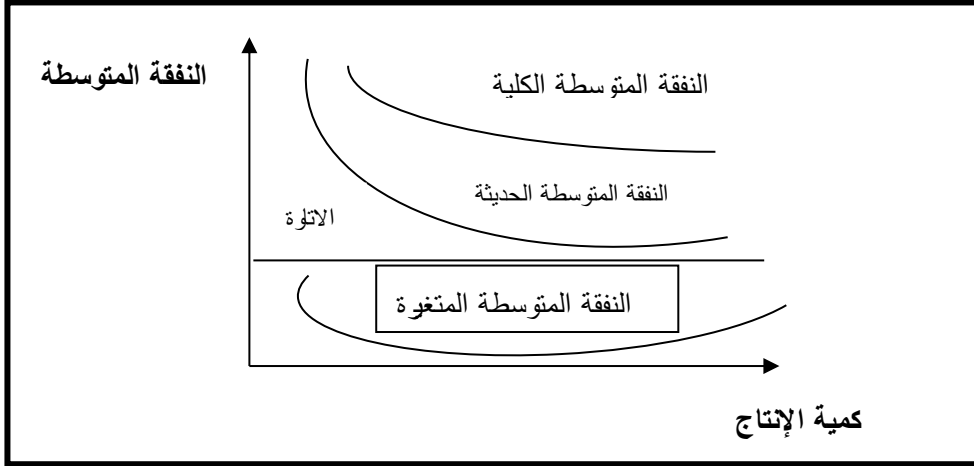
➤ النفقة المتغيرة: هي النفقة الجارية أو نفقة التشغيل التي تستلزمها جميع العمليات التي تبدأ برفع النفط من الحقل وتنته بشحنه. وحيث أن أغلب حقول البترول تبدأ بالتدفق التلقائي بفعل قوة الدفع الطبيعية ويستمر هذا التدفق التلقائي لفترات زمنية متفاوتة، فيمكن توقع ثبات النفقة المتغيرة لكل وحدة منتجة خلال فترة التدفق التلقائي. قد تتجه النفقة المتغيرة إلى الانخفاض في بداية استغلال الحقل نتيجة للثبات النسبي في بعض عناصر نفقات التشغيل مثل مصروفات الإنتاج، مصروفات الإشراف على الآبار ومحطات الشحن... حيث أنها لا تزيد بنفس معدل الوحدات المنتجة.

➤ الإتاوة: هي كمية من النفط تدفع عينا أو نقداً لمالك الثروة النفطية فردا أو حكومة البلد، ويتم تحديد نسبة الإتاوة بالاتفاق مع المالك والقائم بالاستغلال قبل البدا في الإنتاج ثم تدفع مع بدأ الإنتاج بالمعدل المتفق عليه، وهذا بصرف النظر عن من قام بالاستغلال من ربح أو خسارة بعد استخراج النفط وتسويقه، وهذا ما جعل عنصرا من عناصر النفقة وليس توزيعا للربح.

1 سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر 2013، ص ص 11-16. (بتصرف)

ويمكن توضيح منحنيات النفقة في صناعة النفط في المدى القصير كما يلي:

الشكل رقم (1-4): منحنيات النفقة في صناعة النفط في المدى القصير



المصدر: سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع الجزائر

2013، ص 17.

3- العرض العالمي للنفط: يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من المحددات، يأتي في مقدمتها الطلب

على النفط وسعره، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق. ويدخل في محددات الطلب مستوى ومعدل نمو النشاط الاقتصادي، وأسعار النفط كذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول وفي وقت معين. ليس معنى توافر احتياطي نفطية كبيرة أن يصبح من السهل زيادة الإنتاج فور ارتفاع الطلب، إذ يلزم تنمية الحقول المكتشفة وتزويدها بالوسائل القادرة على استخراج النفط.

ويلعب التخزين التجاري، والاستراتيجي أحياناً الذي تقوم به الدول المستهلكة للنفط وشركاتها دوراً في توفير المرونة اللازمة في حجم العرض بحيث يواجه التقلبات الموسمية، ولكن هذا الدور يقتصر تأثيره على المدى القصير ليصبح المدى الطويل معتمداً في الأساس على الاعتبارات السابق ذكرها.

وفي ظل السيطرة الشبه المطلقة لشركات النفط العالمية خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع السبعينيات كان حجم الإنتاج يتحدد بما تقرره تلك الشركات استجابة للطلب العالمي المتسارع بقصد إعادة بناء اقتصاديات الدول الصناعية التي دمرتها الحرب.¹

1 حسين عبد الله، مرجع سابق، ص ص 136 - 137.

ثالثاً: توازن العرض والطلب

فيما يخص آلية العرض والطلب، لا شك في أنه من المفترض أن يتأثر سعر النفط بمستويات العرض والطلب ارتفاعاً أو هبوطاً، بحسب حجم الفجوة بينهما، انطلاقاً من النظرية الاقتصادية التي تنص على أنه إذا فاق الطلب (الاستهلاك) على سلعة ما عرضها (الإنتاج) فمن الطبيعي أن يرتفع سعرها والعكس صحيح.

وفي حالة النفط - المورد الطبيعي - يتأثر مستوى المعروض العالمي منه (الإمداد) بالمخزون المثبت المتوفر من القدرة الإنتاجية (الراهنة والممكنة) على استخراجها وتكريره والقدرة والرغبة في توفيره للراغبين فيه عند الحاجة (الراهنة والمستقبلية). يتحدد مستوى الطلب على النفط بمجموعة من العوامل منها درجة الأداء الاقتصادي العالمي عموماً وفي بعض الدول المحورية ذات الثقل الاقتصادي العالمي كأمريكا وبعض الاقتصاديات الناشئة كالصين والهند وغيرها، فإذا كانت عجلة النشاط الاقتصادي تدور في أفضل حالاتها، فإن الطلب الكلي على النفط سيزداد لتلبية احتياجات عجلة النشاط الاقتصادي، والعكس صحيح، كذلك القول بأن الطلب على النفط يزداد عند توقع استمرار عجلة النشاط الاقتصادي لفترة معينة، أو توقع تعافي من انكماش¹.

رابعاً: العوامل المؤثرة في الطلب والعرض التي تؤثر في أسعار النفط

تتعدد العوامل المرتبطة بعرض النفط والطلب عليه وتتفاوت في تأثيرها على الأسعار من مكان إلى آخر ومن وقت لآخر ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

✓ العوامل المرتبطة بعرض النفط: من بين أهم العوامل التي تتعلق بالعرض نذكر:²

- تكامل صناعة النفط رأسياً وأفقياً، وتعدد مراحل إنتاجه وكذلك تعدد بدائله في توليد الطاقة؛
- تعدد وتعارض أهداف وسياسات المنتجين بصورة كبيرة، حيث تختلف أهداف وسياسات المنتجين من خارج أوبك عن المنتجين الرئيسيين في منظمة أوبك؛
- تخضع أسواق معظم عناصر الإنتاج اللازمة لصناعة النفط لاعتبارات احتكارية وشبه احتكارية تحاول بدورها التأثير في تسعير النفط بصورة تخدم مصالحها؛

1 أسامة نجوم، قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، مارس 2015، ص 5.

2 سيد فتحي أحمد الخولي، مرجع سابق، ص ص 354 - 355.

الفصل الأول: مدخل نظري لأسعار النفط

- تخضع التكنولوجيا السائدة في معظم مراحل إنتاج النفط للاحتكار من قبل عدد محدود من الشركات والدول التي تدخل بشكل أو بآخر في تسعير النفط؛
- تتفاوت تكاليف الإنتاج في معظم مراحل إنتاج النفط من دولة إلى أخرى، كما تحاول كل دولة الاحتفاظ بأرقام تكاليف الإنتاج بسرية؛
- تتميز مرونة عرض النفط بالانخفاض مما يجعل السياسات المتعلقة بالتسعير تختلف كلياً باختلاف اتجاه الأسعار؛
- تتفاوت الأنواع المنتجة من النفط بصورة كبيرة وفقاً للكثافة النوعية ونسبة الشوائب والكبريت؛
- تتفاوت احتياجات الدول المنتجة من النفط ما يجعل سياسات وأهداف هذه الدول متفاوتة ومتباينة في الأجل القصير عنها في الأجل الطويل؛
- ✓ **العوامل المرتبطة بالطلب على النفط:** من بين أهم العوامل التي تتعلق بالطلب نذكر:¹
- إن الطلب على النفط مشتق من الطلب على المنتجات والمشتقات النفطية بحيث يتحدد السعر في أسواق مختلفة باختلاف الطلب على هذه المنتجات والمشتقات؛
- إن مرونة الطلب على النفط تعتمد على مرونة المنتجات والمشتقات النفطية، التي تعتمد بدورها على مدى توافر البدائل، وبصورة عامة فإن مرونة الطلب منخفضة، ويتوقع لها أن تستمر حتى تخف حدة تحيز التكنولوجيا للنفط، وبالتالي إيجاد بدائل المنتجات ومشتقات النفط؛
- إن تطور التكنولوجيا المتعلقة بالسلع والخدمات المكملة للنفط تتميز بالسرعة النسبية، مقارنة بتكنولوجيا البدائل، وكذلك يؤدي ارتفاع درجة كفاءة الاستخدام في العديد من السلع المعتمدة على النفط، إلى تغيير حجم الطلب على النفط؛
- تتفاوت درجة النمو وحجم برامج التنمية في الدول المستهلكة للنفط مما يؤدي إلى تفاوت الطلب على النفط؛
- تزايد فعالية سياسات ترشيد استهلاك النفط وقوانين حفظ الطاقة بصورة تؤدي إلى تغيير حجم الطلب على النفط؛
- تزايد درجة تحكم الدول المستهلكة والشركات النفطية في الطلب، عن طريق تحديد أسعار المنتجات النهائية، وعن طريق فرض الضرائب ونسب الأرباح المرتفعة.

1 سيد فتحي أحمد الخولي، المرجع نفسه، ص 355 - 356.

الفرع الثاني: عوامل أخرى محددة لأسعار النفط

بالإضافة للطلب والعرض توجد عوامل أخرى محددة للنفط منها الاحتياطي النفطي، طبيعة السوق، العوامل الجيوسياسية، التنظيمات الدولية.

أولاً: الاحتياطي النفطي

يمكن توضيح الاحتياطي النفطي من خلال الآتي:

1- مفهوم الاحتياطي النفطي: يعرف الاحتياطي النفطي على أنه "كمية وحجم النفط المخزون في باطن الأرض الذي يمكن استخلافه بالوسائل التقنية المعروفة والمتاحة في الوقت الذي يتم فيه الاستكشاف"؛¹ والاحتياطي النفطي الكلي هو حجم النفط القابل للإنتاج من مصادر نفطية مخزونة بباطن الأرض، ويقدر هذا الاحتياطي في وقت معين اعتماداً على أسس علمية ومعايير اقتصادية بأنه ذو ربحية تجارية وتستخدم وحدة المليون برميل عادة في تقدير حجم الاحتياطي والإنتاج (البرميل يعادل قدماً مكعباً أو 160 لتر).

يتغير تقدير احتياطي النفط تبعاً لعدة عوامل ويتم اعتماد تقديرات الاحتياطي على حجم ونوعية البيانات والمعلومات المتاحة في وقت معين والخاصة بنوع الخام المنتج والصخور الحاوية له، ويمكن أن تتغير تلك المعلومات من وقت لآخر استناداً إلى نتائج الدراسات والبحوث المتنوعة ذات العلاقة بالدراسات النفطية²

2- أنواع الاحتياطي النفطي: تتعدد أنواع الاحتياطي النفطي والتي نذكر من بينها:³

✓ **الاحتياطي المؤكد:** وهو كميات النفط والغاز التي تشير المعلومات الجيولوجية والهندسية إلى إمكانية استخراجها في المستقبل بصورة دقيقة تقريباً من المكامن النفطية والغازية.

✓ **الاحتياطي غير المؤكد:** ويشمل الاحتياطي الذي يتوقع الحصول عليه خارج منطقة الاحتياطي المؤكد والاحتياطي المتوقع استخراجه فنياً ولكن استغلاله غير اقتصادي بالإضافة لي الاحتياطي المتوقع استخراجه في ضوء البيانات المتوفرة عن الخزان عند تطبيق وسائل الإنتاج الثانوي أو المصادر الغير تقليدية للطاقة.

3- تأثير الاحتياطي النفطي على أسعار النفط:⁴ يعد من العوامل المؤثرة على مسار سعر النفط الخام، وفي ضوء الاحتياطي يمكن تحديد مدى ندرة النفط الخام. وهنا يجب التفرقة بين الاحتياطي المؤكد الذي يشكل المؤشر الابتدائي للمنتج بنسبة إلى ندرة المورد ولكن اكتشافات المستقبل قد تسفر عن احتياطات

1 سمية موري، عبد الحميد لخدومي، تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر، بحث اقتصادي عربية، العدد 71، 2015، ص 150.

2 بيوار خنسي، مرجع سابق، ص 46.

3 نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق، ص 61.

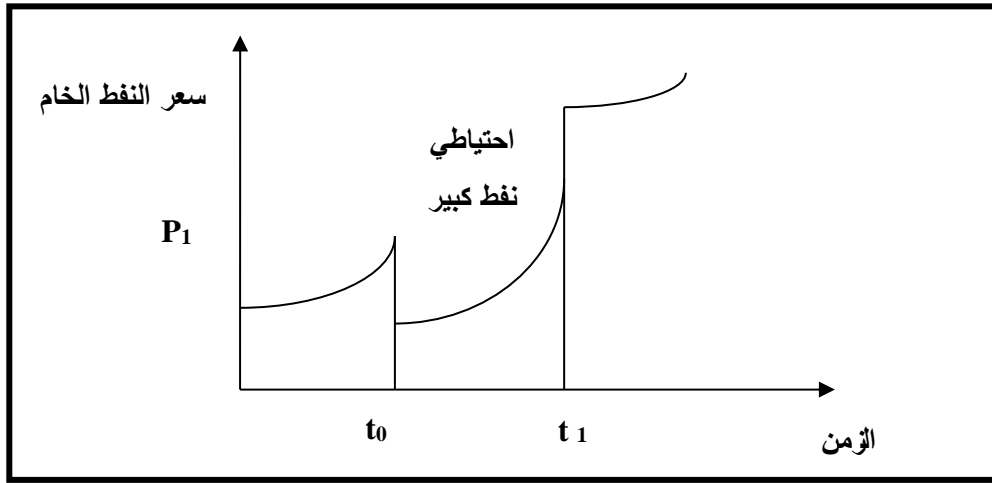
4 وسن هادي فيحان، أثر المتغيرات العالمية لأسعار النفط على النمو الاقتصادي في إيران للمدة (1989-2001)، مجلة دراسات إيرانية، العدد 10، ص 135.

الفصل الأول: مدخل نظري لأسعار النفط

جديدة، وبناءً على نموذج "هوتلنك" التنافسي إذ يوضح الشكل البياني رقم (5-1) أثر مسارات الاحتمالي وتقديراته في مسار سعر النفط الخام على افتراض أن كلفة الانتاج مساوية للصفر ويلاحظ من الشكل البياني أن الفترة $(O-T_0)$ وهي المدة التي تبقى فيها توقعات المنتجين لكلفة المستخدم دون تغير فإن سعر النفط الخام يرتفع بمقدار سعر الخصم بافتراض تزايد التقدير الحقيقي لحجم الاحتمالي بكلفة المستخدم وبذلك ينخفض سعر النفط.

وبعد ذلك تبدأ الأسعار النفطية بالارتفاع بمعدل سعر الفائدة عند " هوتلنك " إذا بقيت توقعات المنتجين دون تغير بين (t_0-t_1) وإذا تبين أن الاحتمالي أقل من المدة السابقة فإن الأسعار سترتفع فجأة مع ارتفاع سعر خصم (الفائدة) وعليه نرى أن أسعار النفط الخام لا تأخذ مساراً واحداً وإنما كلما تغيرت التوقعات حول حجم الاحتمالي فإن مسارات السعر سوف تتغير تبعاً لذلك. ويمكن توضيح أثر مسارات الاحتمالي وتقديراته في مسار سعر النفط الخام لدى " هوتلنك " كما يلي:

الشكل رقم (5-1): مسارات السعر بحسب تقديرات حجم الاحتمالي



المصدر: وسن هادي فيحان، أثر المتغيرات العالمية لأسعار النفط على النمو الاقتصادي في إيران

للمدة (1989 - 2001)، مجلة دراسات إيرانية، العدد 10، ص 135.

ثانياً: طبيعة السوق

تختلف الآراء حول طبيعة السوق بصورة كبيرة، حيث يعتقد باتجاه أسعار النفط للتساوي مع النفقة الحدية لإنتاج النفط في المدى الطويل لنموذج المنافسة الكاملة، ولكن واقع الأمور يؤكد انطباق شروط المنافسة الكاملة على صناعة النفط لمحدودية عدد المنتجين، وعدم توافر المعلومات الكاملة حول صناعة النفط بمختلف مراحلها، ولوجود عدة بدائل لبعض منتجات ومشتقات النفط ولوجود العديد من القيود على دخول

الصناعة أو خروجها منها، ويعتقد البعض بخضوع تسعير النفط لعناصر احتكارية بحتة، إذ تتمتع أوبك بمركز احتكاري يمكنها من تحديد الأسعار وحجم الإنتاج بحرية مطلقة وبصورة تحقق لأعضائها أعلى قدر ممكن من العوائد، وهذا الاعتقاد يخالفه البعض بحجة اختلاف الظروف الاقتصادية والمصالح السياسية للأعضاء مما يؤدي إلى تضارب الآراء حول سياسات الإنتاج والتسعير، كما حدث عبر السنوات الماضية، أما الآراء الأقرب للحقيقة فتقول بخضوع سوق النفط لمنافسة القلة، ولكن تعدد نظريات منافسة القلة يجعل الاتفاق على سياسات الإنتاج والتسعير أمراً صعباً.¹

ثالثاً: التنظيمات الدولية

من أهم هذه المنظمات الدولية والإقليمية التي لها تأثير على أسعار النفط:

1- منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC): أنشئت منظمة (OPEC) البلدان المصدرة للنفط (Organization of Petroleum Exporting Countries) في مؤتمر في بغداد، سبتمبر 1960 حضره مندوبون من خمس دول هي: السعودية والعراق والكويت وإيران وفنزويلا وجاء هذا المؤتمر بعد مؤتمر النفط العربي الأول سنة 1959 الذي عقد بالقاهرة من خلال جامعة الدول العربية والذي شاركت فيه إيران وفنزويلا بصفة مراقب². وقد انضمت بعد ذلك قطر في جانفي 1961 وليبيا واندونيسيا في جويلية 1962؛ وفي 5 أفريل 1965 عدلت المنظمة شروط العضوية واشترطت في العضو الجديد أن تكون مصالحه متشابهة بدرجة كبيرة مع مصالح الدول الأعضاء وأن يجوز موافقة ثلاثة أرباع الأعضاء على أن يكون من بينهم جميع الأعضاء المؤسسين.³

وقد انضمت الامارات العربية المتحدة سنة 1967 والجزائر سنة 1969، ثم نيجيريا سنة 1971 والأكوادور سنة 1973 ثم الغابون سنة 1975. وهكذا فإن المنظمة تظم في عضويتها حالياً إحدى عشر دولة ومقرها فيينا النمساوية؛ وقد هدفت المنظمة إلى:⁴

- تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء وتحديد أفضل السبل لحماية مصالحها فرداً ومجتمعاً؛

1 سيد فتحي أحمد الخولي، مرجع سابق، ص 356.

2 ماجد عبد الله المنيف، **منظمة الدول المصدرة للبتروول (أوبك) نشأتها وتطورها والتحديات التي تواجهها**، بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، 2008، ص 71.

3 حسين عبد الله، مرجع سابق، ص ص 43 - 44.

4 عبد الحميد لخديمي، محمد بن بوزيان، **تغيرات سعر النفط والإستقرار النقدي في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2، 2013، ص 202.

الفصل الأول: مدخل نظري لأسعار النفط

- إيجاد السبل والوسائل لتحقيق استقرار الأسعار في أسواق النفط العالمية لغرض إنهاء التقلبات الضارة وغير الضرورية؛

- الاهتمام دوماً بمصالح الدول المنتجة، وضرورة تأمين دخل مستقر لها، إضافة إلى تأمين إمدادات اقتصادية وذات كفاءة مستقرة من النفط للدول المستهلكة، وعائد عادل لمن يستثمر في صناعته.

2- الوكالة الدولية للطاقة (IEA): لقد أنشئت هذه الوكالة كردة فعل على أزمة السويس سنة 1956 وعلى ارتفاع أسعار النفط في عامي 1973-1974 لفرض توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه (OPEC)، ففي 1974 وجه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية " نيكسون" الدعوة إلى حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور إجتماع في واشنطن (11/02/1974) حيث عهد إلى وزراء خارجية تلك الدول لإعداد برامج عمل مشتركة وبذل جهود منسقة لتنمية مصادر الطاقة البديلة وتحديد العلاقات بين مستهلكي النفط ومنتجيه على نحو يضمن كفاية المتوافر من النفط وبأسعار مقبولة.¹ وقد شملت في عضويتها 18 دولة صناعية غربية من أعضاء منظمة (OECD) ومقرها باريس، وقد ارتفعت العضوية إلى 24 دولة. وقد سعت الوكالة لتحقيق أهدافها المعلنة لصياغة برنامج عمل للدول المستهلكة للطاقة وهي:²

- تحديد مستوى مشترك من الاستقلالية النفطية أثناء الطوارئ وتحقيق الإجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الاستهلاك؛

- صياغة نظام معلومات يوزع دورياً حول سوق النفط العالمي؛

- وضع برنامج طويل المدى يهدف إلى تقليص التبعية للبلدان المنتجة وتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة؛

- تشجيع وتنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية والشمسية وغيرها؛

- تكوين خزين من النفط يكفي لاستهلاك تسعين يوماً لمواجهة طوارئ ولغرض التأثير في السوق.

رابعاً: العوامل الجيوسياسية (الجيوبوليتكية)

تلعب العوامل الجيوسياسية دوراً هاماً ومؤثر في ارتفاع أسعار النفط في التوترات والاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط وتكريره والذي يهدد أمن تدفق الإمدادات النفطية إلى المستهلكين، وتدفع

1 حسين عبد الله، مرجع سابق، ص 275.

2 عبد الحميد لخديمي، محمد بن بوزيان، المرجع نفسه، ص 202.

الفصل الأول: مدخل نظري لأسعار النفط

أسعار النفط إلى الارتفاع وبذلك بقي العامل السياسي عاملاً آنياً ومرحلياً مرهوناً بظروف سياسية معينة، وأثرت الاضطرابات والنزاعات خلال الفترة (2000 - 2010) في تذبذب أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة ومن أمثلة ذلك:¹

- توتر الأوضاع الأمنية على الحدود العراقية بين حزب العمال الكردستاني وتركيا في ذلك الوقت واستمرار توتر الأوضاع السياسية والأمنية في العراق وعدم استقرارها؛
- لتوتر بين الغرب وإيران بسبب برنامج طهران النووي واحتمالات فرض مجلس الأمن والدول الأوربية مزيد من العقوبات على إيران ثاني أكبر دولة مصدرة للنفط بعد السعودية؛
- أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ودورها في تدني أسعار النفط الخام؛
- شعور السوق النفطية العالمية بأن ممرات النفط غير آمنة، وذلك بسبب الحرب الأمريكية على الإرهاب سواء في الخليج العربي أو شمال إفريقيا، ولاسيما نيجيريا أكبر مصدر للنفط في أفريقيا؛
- التوترات الجيوسياسية (عدم الاستقرار السياسي) ومشاكل في بعض الدول المنتجة للنفط والخوف من العمليات التخريبية في مناطق إنتاج النفط المهمة؛
- إعلان الولايات المتحدة في عام 2001 أنها سوف تسحب الاحتياطي الاستراتيجي المتوافر لديها بشكل منفرد إذا ما احتاجت إليه، لذلك انخفضت الأسعار النفط في ذلك العام وعام 2002 مقارنة 2000.

1 عماد الدين محمد المزيني، مرجع سابق، ص ص 337 - 338.

المبحث الثاني: تقلبات أسعار النفط وأهم الآثار المترتبة عليها

يعتبر النفط من أهم المرتكزات الاقتصادية والذي يساهم في التنمية الاقتصادية من جهة ويعتبر من جهة أخرى ذا عامل سلبي في حالة استخدامه في غير محله، واستنزافه بسرعة وتقلب سعر هذا الأخير سيؤدي إلى عدة آثار وسنركز على الصدمتين الأخيرتين 2008 و2014.

المطلب الأول: أسباب وآثار ارتفاع أسعار النفط

شهدت أسعار النفط في مراحل مختلفة في السوق النفطية إلى صدمات إيجابية بارتفاع أسعار النفط ووصوله إلى مستويات عالية جداً.

الفرع الأول: أسباب ارتفاع أسعار النفط

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي ارتفاع أسعار النفط ومنها، انخفاض الدولار، العلاقة بين العرض والطلب، عدم الاستقرار السياسي، الأسباب المناخية وتأثير التنبؤات في الأسواق المالية.

أولاً: متغيرات الاقتصاد الكلي (انخفاض الدولار)

من العوامل العديدة التي في كثير من الأحيان يكون لها أثر مباشر على ارتفاع أسعار النفط الانخفاض المستمر للدولار الأمريكي، ففي حين العلاقة بين أسعار النفط والدولار معقدة ولا تخدم مصالح أطراف السوق في معظم الأحيان، ونجد أن انخفاض قيمة الدولار تؤدي إلى ارتفاع في سعر النفط بالدولار الأمريكي يفترض أن انخفاض سعر صرف الدولار سينخفض بذلك تسعير النفط في السوق ومن ثم سيزيد الطلب عليه.

وفي حالة ترك السوق يتوازن وفقاً للظروف الجديدة - انخفاض الدولار مع افتراض ثبات العوامل الأخرى- سيرتفع سعر النفط بالدولار، وبشكل عام يفترض حجم الحركتين بين الدولار وسعر النفط هو نفسه تقريباً، بحيث أن انخفاض الدولار بـ 10% سيقودنا إلى زيادة في أسعار النفط بـ 10%. في حين أن هذا يفسر جزئياً الارتفاع المستمر لأسعار النفط خلال السنوات الماضية، لكن من غير المرجح أن يكون السبب الرئيسي وراء الارتفاع المفاجئ للأسعار خلال سنة 2008 فخلال الفترة الممتدة بين مارس حتى جوان ظل سعر الدولار مستقراً إذ بدأ تراجعاً مقابل اليورو بعدما بدأت أسعار النفط في الارتفاع.¹

1 سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، مرجع سابق، ص 95 - 96.

الفصل الأول: مدخل نظري لأسعار النفط

وخلال صيف وخريف سنة 2007، سعر البرميل الواحد من النفط الخام قفز إلى 70 دولار للبرميل إلى أن وصل إلى 80 دولار. وعلى الرغم من ذلك، بالقيمة الحقيقية ما زال أدنى من أسعار النفط في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، الطفرة الأخيرة يمكن تجر عواقب وخيمة على استيراد النفط البلدان وأثر ارتفاع أسعاره من المرجح أن يكون أشد في البلدان التي تعتمد اعتماداً مفرطاً عليه .

ويميز هذا الوصف كثير من الاقتصاديات الأفريقية وقد استحدثت البلدان المستوردة له عددا من خيارات السياسة العامة لحماية اقتصادياتها من الآثار السلبية لارتفاع أسعاره.¹ وانخفاض قيمة الدولار المستقرة تلك مسألة لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار وعليه نجد أن النفط الخام هو المحرك الفعلي للاقتصاد وهو المصدر الأساسي لجلب العملة الصعبة.²

ويبدو مستبعداً أن يكون انخفاض معدل صرف الدولار عمالاً رئيسياً في صدمة أسعار النفط في 2008، ومع ذلك فإن تراجع الدولار ربما يكون قد أسهم في عدم استقرار سوق النفط بطريقة غير مباشرة. ويذكر "دانيال يرغين" أن السنوات الأخيرة شهدت "رحلة للسلع" حيث يتطلع المستثمرون الماليين إلى تحقيق الاستقرار في زمن عدم استقرار العملات وانخفاض قيمة الدولار فضلاً عن حرب العملات بين الصين والولايات المتحدة.

وهكذا قد يؤدي تراجع الدولار إلى زيادة في الاستثمارات المالية في سوق العقود الآجلة للنفط والتي وفقاً للبعض كان لها تأثير على التقلبات، إذ أن المستثمرين الماليين (غير التجاريين) قد تحركوا بصفة جماعية نحو سوق العقود الآجلة للنفط بهدف الحفاظ على مكتسباتهم التي تضررت بسبب حرب العملات والأزمة المالية. ولأن أسعار النفط مرتبطة هيكلياً بسعر صرف الدولار لذا كان لانخفاض الدولار أثر على الأسعار، ومن ثم فقد ساهمت أسعار النفط المرتفعة في تحفيز المستثمرين الماليين للوصول إلى سوق العقود الآجلة بحثاً عن استقرار استثماراتهم بعيداً عن الأزمة المالية وحرب العملات.³

1 African Development Bank ,Development Research Department, **The Impact of High Oil Prices on African Economies**, Economic Research Working Paper, No 93, December 2007, pp 3-4. Briefed him on 29/08/2016, Available on the link: <http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/27968413-EN-ERWP-93.PDF>

2 وسن هادي فيحان، مرجع سابق، ص 143.

3 سعد الله داود، **الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر**، مرجع سابق، ص ص 96 - 97.

ثانياً: العلاقة بين العرض والطلب

إن سعر النفط يتحدد عن طريق العرض والطلب، بالإضافة إلى المخزون العالمي من النفط، حيث أنه في الآونة الأخيرة زاد الطلب على النفط سنة 2008 بسبب اختناقات مصافي التكرير في الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستهلك للبترول في العالم بسبب أعطال غير متوقعة الأمر الذي زاد من سحب المخزونات،¹ وكذلك قلة المصافي فلم يتم إنشاء مصفاة جديدة في أمريكا مما سبب ارتفاع مشتقات النفط الأخرى مما ترك أثر بالغ الأهمية على المستهلك الأمريكي بصورة خاصة فهو يدفع فاتورة " الجازولين " من محفظته نقداً ويشكل يومي وليس عن طريق البطاقة الائتمانية.²

ويضاف إليه انخفاض إنتاج الولايات المتحدة ومحاولة زيادة مخزوناتا وانخفاض إنتاج بعض الدول الأخرى كتنونس وسوريا واندونيسيا..... الخ، وزيادة الطلب كل من الصين والهند وبالتالي نتج عنه زيادة الطلب.³

ثالثاً: تأثير التنبؤات في الأسواق المالية والعوامل المناخية

يمكن توضيح التنبؤات في الأسواق المالية والعوامل المناخية كما يلي:

1- تأثير التنبؤات في الأسواق المالية: إن زيادة التدفقات المالية إلى سوق العقود الآجلة للنفط قد أضافت سيولة مهمة للسوق، حيث اعتبر معظم خبراء الاقتصاد أن هذا الأمر جيد للسوق لأن إضافة سيولة للسوق ستمكن من اكتشاف مستويات الأسعار الحقيقية واستقرار السوق. لكن الدلائل تكشف خلاف ذلك حيث أصبحت تقلبات أسعار سوق العقود الآجلة أعلى من تلك المسجلة في أسعار السوق الفورية. وقد أدى ذلك بالكثيرين للاعتقاد بأن هذه التدفقات المالية وأنشطة المضاربين هي المسؤولية بشكل كبير عن تقلبات أسعار النفط الخام، ومع ذلك فإنه توجد أدلة ضئيلة على ضلوع المتعاملين غير التجاريين في عملية تستهدف رفع أسعار النفط.⁴

وفي السنوات الأخيرة ظل اهتمام متزايد لدى عدد من المستثمرين باتجاه إلى استخدام بعض السلع كأصول مالية، ونتيجة لذلك شهدت سوق العقود الآجلة للنفط إلى ارتفاع مشاركة المستثمرين فيه خلال السنوات الماضية، الحقيقة أن عدد العقود المفتوحة في نهاية اليوم في العقود الآجلة للنفط الخام الذي يجري تداولها

1 مصطفى بودرمة، مرجع سابق، ص 9.

2 وسن هادي فيحان، مرجع سابق، ص 143.

3 مصطفى بودرمة، المرجع نفسه، ص 9.

4 سعد الله داود، تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار (2010-2008) مجلة الباحث، العدد 9، 2011، ص 2016.

في نهاية اليوم في العقود الآجلة للنفط الخام التي يجري تداولها في بورصة نيويورك (نايمكس)، قد تضاعف من 700000 عقداً سنة 2004 إلى ما يقارب 1.4 مليون عقداً سنة 2007.¹

2- الأسباب المناخية: إن الأعاصير والتقلبات المناخية لها تأثير مباشر على سعر النفط والكميات المطلوبة فمثلاً إذا تعرضت الولايات المتحدة وأمريكية لأعاصير بحرية أوقفت إنتاجها وشلت قدرة بعض مصافيها النفطية في خليج المكسيك على إنتاج مشتقاته، مما أدى إلى زيادة الطلب.²

ففي ما يخص الكوارث في تغيرات أسعار النفط، فإن القاعدة العامة هي أنه في حال نشوبها في أماكن الإنتاج أو تهديدها لطرق الإمداد، فإن ذلك يمثل ضغوطاً تصاعديّة على سعر النفط نتيجة لتوقع نقص المعروض في السوق العالمية، ويتوافق ذلك عادة مع زيادة طلب المستهلكين على سلعة النفط، خوفاً من عدم توفرها عند الحاجة إليها وزيادة إقبال المضاربين الماليين على شراء الأصول المالية المتعلقة بالنفط مما يؤدي في نهاية الأمر إلى ارتفاع سعر النفط في الأسواق العالمية.³

رابعاً: عدم الاستقرار السياسي والأمني وتعطل إمدادات إلى السوق النفطي

في بعض الدول المنتجة للنفط نتيجة المخاوف التخريبية التي تحيط بمناطق الإنتاج المهمة كما تمثل الأزمة النووية الإيرانية، وتهديد الولايات المتحدة الأمريكية بضررها فإن تعرضت للهجوم فإن أسعار البترول سترتفع أكبر لأن إيران تمتلك ثاني أكبر احتياطات عالمية، ضعف إلى ذلك إن معظم إنتاج الكويت والإمارات وقطر والبحرين يمر عبر مضيق "هرمز" وسوف تلجأ إيران إلى غلق هذا المضيق إذا تعرضت للهجوم.⁴ وبالرغم من عدم تسجيل تعطل حاد في الإمدادات العالمية للنفط خلال السنوات الماضية فإنه يقدر إجمالي التعطيل في الإمدادات بـ 2 إلى 3 مليون برميل يومياً بسبب عدد من الأحداث أهمها تعطل الإمدادات النفطية القادمة من نيجيريا بسبب هجمات المتمردين، إعصار كاترينا فضلاً عن انخفاض القدرات الإنتاجية لكل من فنزولا والعراق.

وقد أدى اضطراب الإمدادات النيجيرية في ربيع سنة 2008 إلى مزيد من الانخفاض في عرض خامات النفط الخفيفة ومنه المساهمة في ارتفاع الأسعار، ونتيجة للعوامل السابقة تراجع الفائض في القدرات الإنتاجية

1 سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، مرجع سابق، ص 97.

2 مصطفى بودرمة، مرجع سابق، ص 9.

3 أسامة نجوم، مرجع سابق، ص ص 18 - 19.

4 مصطفى بودرمة، المرجع نفسه، ص 9.

الفصل الأول: مدخل نظري لأسعار النفط

في العالم بشكل ملحوظ خلال الفترة بين سنتي 2004 – 2009 لتبقى أقل بكثير من متوسطها خلال 10 سنوات.

وفي ظل تساؤل إمكانية وجود قدرة كامنة لتحقيق فوائض كافية من جانب العرض يكون من المستحيل على المنتجين مواجهة احتمال تعطل الإمدادات لاستعادة توازن السوق دون الحاجة لتغيرات هامة في الأسعار؛ وبما أنه من غير الممكن في الوقت الحالي تحقيق توازن بين نمو الطلب على النفط ونمو الكمية المعروضة سينتج عنه عجز تام في تحقيق طاقة إنتاجية فائضة مما سيؤدي إلى ارتفاع الأسواق في السوق الفورية.

ومع ذلك يبدو من الصعب الربط بين تحركات الأسعار في أسواق النفط سنة 2008 بالتوازن الدقيق للعوامل الأساسية للسوق، فبالنظر إلى تطورات سوق النفط سنة 2008، حيث أنه طوال النصف الأول من سنة 2008 أين كانت أسعار النفط ترتفع كان التوازن بين العرض والطلب يتحقق مبدئياً وبشكل ضعيف.

والانهيار السريع للنفط من مستوى 150 دولار إلى 40 دولار للبرميل في بداية سنة 2009 يستند مبدئياً إلى تغير طفيف في عوامل السوق القائمة، هذا يدل على أنه إما أن يكون هناك زمن تأخير يفصل بين التغير الذي حصل في عوامل السوق إلى تغير الأسعار أو أن هناك عوامل أخرى أثرت على حركة الأسعار.¹

وبالنسبة للتغيرات الأخيرة لا يبدو أن النزاع الدائر في ليبيا والعراق وسوريا قد أثر في حركة الأسعار نحو الصعود ربما لأن كميات المعروض من خارج الأوبك طمأننت المتعاملين في الأسواق إلى وجود ما يعوض النقص.²

1 سعد الله داود، تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار (2008 – 2009) مرجع سابق، ص 214 - 215.

2 أسامة نجوم، مرجع سابق، ص 19.

الفرع الثاني: آثار ارتفاع أسعار النفط

ينجر عن ارتفاع أسعار النفط عدة آثار منها ما هو اقتصادي، اجتماعي، سياسي على الاقتصاد العالمي والدول النامية.

أولاً: تباين آثار ارتفاع أسعار النفط إيجاباً وسلباً بين الدول وعلى المديين القصير والطويل

يمكن توضيح هذه الآثار كما يلي:¹

- تباطؤ معدلات النمو في الدول الصناعية و حدوث تضخم ناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج ينعكس على قيمة صادراتها إلى الدول النامية والمصدرة للنفط؛
- عودة الدول المستهلكة إلى اتخاذ إجراءات التحفظ على الاستهلاك وبالتالي انخفاض الطلب على النفط المستورد؛
- إعادة تخصيص الموارد لصالح زيادة الاستثمارات في إعادة فتح حقول النفط لتوليد الطاقة وبالتالي خفض الطلب على النفط المستورد لدرجة قد تلغي الزيادة في الإيرادات الناجمة عن ارتفاع الأسعار؛
- انخفاض التكاليف النسبية للتخزين في الدول المستهلكة، مما يهدد الطلب على النفط من الدول المنتجة في فترات ضعف السوق؛
- يؤدي انخفاض الطلب على النفط المستورد بسبب التحفظ ومنافسة المصادر البديلة بالإضافة إلى زيادة عرض النفط في المناطق الجديدة إلى خفض أسعار النفط، أي أن ارتفاع الأسعار يؤدي في المدى الأطول إلى انخفاض الأسعار وقد يكون بصورة كبيرة ومفاجئة في حالة فعالية استخدام المخزون النفطي في ذلك الوقت.

ثانياً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المترتبة عن ارتفاع أسعار النفط

لقد ترتب على ارتفاع أسعار النفط مجموعة من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خاصة اقتصاديات الدول النامية الذي يعاني اقتصادها من اختلال على الرغم من ارتفاع أسعار النفط، إلا أن معظم دول العالم كانت قادرة على التكيف مع أسعار النفط المتصاعدة وذلك بفضل الانتعاش الاقتصادي العالمي، وبفضل تبني غالبية الدول النامية برامج إصلاحية ومالية مكنتها من امتصاص الزيادة في أسعار النفط، إلا أن ارتفاع الأسعار سنتي 2010-2011

1 سيد فتحي أحمد الخولي، مرجع سابق، ص 477.

تجاوز سعر البرميل 100 دولار، إضطرت الدول إلى تبني مجموعة من الإجراءات والتدابير كان من أهمها تقليص الدعم الحكومي الموجه للمشتقات النفطية، رفع أسعار المشتقات النفطية على المستهلك النهائي، الأمر الذي انعكس سلباً على شريحة واسعة من المستهلكين من أصحاب الدخل المتوسطة والمنخفضة خاصة في الدول النامية. ومن بين هذه الآثار نذكر:¹

✓ **الآثار الاقتصادية:** تتمثل بشكل رئيسي في دول الشرق الأوسط وفنزويلا وأمريكا، ورغم انخفاض الدولار بشكل متكرر، ولكن ذلك لم يخفف كثيراً من حجم الإيرادات النفطية كما كان يتوقع، كان النصيب الأوفر من العوائد المالية هي لدول الشرق الأوسط باعتبارها الدول التي زادت إنتاجها بنسب كبيرة لتخفف من ضغط الطلب العالمي عليها وبهدف خفض الأسعار.

لقد عرفت الدول العربية كيف تستفيد من ارتفاع العائدات النفطية فسجلت موازناتها فوائض وزادت نسب الإنفاق على المشاريع العمرانية والتطويرية والبنية التحتية والشؤون الاجتماعية وغيرها مما جعل التأثيرات الإيجابية لهذه الإيرادات ظاهرة بوضوح، فإن أهم ما يميز هذه الفترة عن سابقتها هو توجيه الإيرادات المزدهرة نحو خدمات الاقتصاديات المحلية، حيث أن هناك مؤشرات إلى بقاء الثروة المالية في الداخل، وسعياً لاستغلال الفرص المالية المتاحة، ولعل أبرز هذه انعكاسات هذه الظاهرة قد ظهر من خلال الازدهار الذي تشهده أسواق الأسهم الخليجية في الوقت الحاضر فليبيا مثلاً أفردت نحو 20 مليون دولار لصندوق تقديم القروض الميسرة لليبيين من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بينما السعودية أعلنت خططاً لإعادة الاقتطاعات من مشاريع العمل الاجتماعي، وذلك برصد 11 مليار ريال سعودي لهذه المشاريع على مدى خمس سنوات، بالإضافة إلى اتجاه شركات نفط حكومية في الكويت والسعودية وإيران إلى إقامة مصاف نفطية في الهند من خلال مشروعات مشتركة، وعليه لم تقع الدول النفطية إلى زيادة الإنفاق والإحجام عن توظيفه بتنمية مشاريعها الاقتصادية.

✓ **الآثار الاجتماعية:** تعاني شعوب الدول النامية من تدني مستويات المعيشة والأجور والبطالة فمن الطبيعي أن تحدث تداعيات اقتصادية من ارتفاع أسعار النفط، كذلك السلع المرتبطة بمشتقات النفط، الأمر الذي يؤدي إلى تداعيات اجتماعية، ومن هذه الآثار ما يلي:

- ارتفاع أسعار المواد والسلع والخدمات المختلفة وضعف الطلب عليها الأمر الذي يؤدي إلى إغلاق بعض المعامل وتسريح عدد من العمال؛

1 عماد الدين محمد المزيني، مرجع سابق، ص ص 340 - 343.

الفصل الأول: مدخل نظري لأسعار النفط

- ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة معاناة أصحاب الدخل المتوسطة والمنخفضة وهم شريحة واسعة في الدول النامية؛
- ارتفاع أسعار المشتقات النفطية والمواد والسلع المختلفة يؤدي إلى امتصاص جزء كبير من دخول ذوي الدخل المتوسط والمنخفض؛
- ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى إجبار الحكومات على سحب الدعم الحكومي للمشتقات النفطية ورفع أسعار البنزين والسولار ووقود التدفئة وغيرها.
- ✓ الآثار السياسية: يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى إحداث تداعيات سياسية منها:
- حدوث جملة من الاحتجاجات والاضطرابات نتيجة ارتفاع أسعار النفط مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المشتقات النفطية؛
- دفع الحكومات إلى عمل حزمة من الإجراءات كتقليص الدعم الحكومي الموجه للمشتقات النفطية؛
- ارتفاع أسعار المشتقات النفطية يواجه انتقادات شديدة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للأحزاب الحاكمة.

ثالثاً: آثار ارتفاع أسعار النفط على الدول النامية والدول النامية غير المصدرة للنفط

- إن ارتفاع أسعار النفط عادة ما يترجم إلى ارتفاع معدل التضخم لأسباب مختلفة:¹
- يؤدي إلى زيادة مباشرة في أسعار الطاقة؛
- ارتفاع أسعار الطاقة يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والتوزيع؛
- ارتفاع الأسعار يترجم في كثير من الأحيان إلى مطالبة النقابات العمالية برفع مستويات الأجور الاسمية. وقد أجريت في هذا الصدد العديد من الدراسات مؤخراً لمناقشة تفاصيل تأثير زيادة أسعار النفط على الاقتصاد، حيث خلصت معظمها إلى أن أسعار المواد الغذائية هي الأكثر تضرراً من ارتفاع أسعار النفط بسبب التأثير المباشر لارتفاع تكاليف الإنتاج، ولكن بشكل غير مباشر أيضاً من خلال الانخفاض في العرض الناتج عن استبدال المحاصيل الغذائية بإنتاج الوقود البيولوجي أو الحيوي في محاولة للعثور على بدائل أقل تكلفة من النفط. والأهم من ذلك ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة قيمة الوقود الحيوي وجعل إنتاجه ذا قيمة تجارية ربحية أكثر بالنسبة للمزارعين في كثير من الأماكن، وأخيراً فإن الزيادة الحادة لأسعار

1 سعد الله داود، مرجع سابق، ص 106.

الفصل الأول: مدخل نظري لأسعار النفط

المواد الغذائية الأساسية ستقلص بلا شك القدرة الشرائية للعمال مما سينتج عليه في النهاية ضغوط على الأجور.¹

ويمكن أن يظهر أثر الارتفاع في أسعار النفط على الدول النامية الغير مصدرة للنفط في كونها الدول الأكثر تضرراً لعدم قدرتها على مواجهة مثل هذه الأزمة مقارنة بالدول الصناعية فقد أدى ارتفاع أسعار النفط في السبعينيات إلى زيادة تكلفة واردات هذه الدول من النفط من أقل من خمسة ملايين دولار إلى أكثر من عشرين مليون دولار وبالتالي انخفاض نسبة النمو الاقتصادي وانخفاض قدرة هذه الدول على استيراد السلع والخدمات بصورة عامة والسلع الرأسمالية بصفة خاصة، انخفضت قيمة صادرات الدول النامية غير مصدرة للنفط ملحوظة، نتيجة لانخفاض أسعار المواد موازينها التجارية، ومن جهة أخرى فقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض، مما أدى إلى زيادة خدمة الدين في الدول النامية، ولهذا فقد واجه أكثر من ثمانية ملايين فرد من سكان هذه الدول مشاكل اقتصادية تمنعهم من تحقيق إي تحسن في حياتهم الاقتصادية، ولم يخفف من آثار هذه المصائب الاقتصادية سواء عاملين: أولهما: مساعدات الدول المصدرة للنفط، وثانيهما: تحويلات المغتربين عن بلادهم والعاملين في الدول المصدرة، ولكن هاذين العاملين لم يعادلا حجم الأضرار الاقتصادية التي منيت بها الدول النامية.²

رابعاً: تأثير ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد العالمي

تظل أسعار النفط المحرك الأساس للأداء الاقتصادي العالمي، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تحويل المدخول في الدول المستوردة إلى الدول المصدرة، مما يبذل ويحول الميزان التجاري بين هذه الدول، ويعتمد تأثير هذا على مدى اعتماد الدول المنتجة والمستوردة على النفط وعلى قدرة المستهلكين على التقنين في الاستهلاك وتخفيف الاعتماد على النفط. إذ هناك رابحون وخاسرون، فالرابحون هم الدول المنتجة والشركات العاملة في هذا القطاع أما الخاسرون فهم الدول الغير منتجة، المستهلكون الذين لا يجدون فرص عمل لدى الحكومات.

وسنعرض إيجابيات وسلبيات ظاهرة ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد العالمي والتي هي كما يلي:

✓ **الإيجابيات:** من أهم هذه النتائج لإيجابية منها:³

1 سعد الله داود، المرجع نفسه، ص 107.

2 سيد فتحي أحمد الخولي، مرجع سابق، ص 481.

3 قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجاً)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص ص 151-153.

الفصل الأول: مدخل نظري لأسعار النفط

- أن عدد الدول المنتجة لم يعد قليلاً، كما أنه ليس محصوراً في دول الشرق الأوسط، فغالبية الدول العربية، وعدد كبير من دول إفريقيا، وأمريكا الجنوبية وآسيا، تنتج النفط بكميات متفاوتة، ويعود الارتفاع في الأسعار إيجاباً على مجمل الاقتصاد في هذه البلدان ويعزز معدلات نموها؛
- من التأثيرات الإيجابية الأخرى أن فوائض الإيرادات النفطية لم تذهب كلها في شكل مصروفات ونفقات، مثلما حصل في الوفرة النفطية الأولى خلال السبعينات؛
- تقوية الطلب الداخلي في الدول المنتجة، وطلبها الخارجي على منتجات الدول الأخرى، وزيادة تحويلات العمالة التي تعمل في الدول النفطية، وبالتالي زيادة التجارة والسياحة والاستثمار؛
- تعوض الدول المتقدمة خسائر ارتفاع أسعار النفط من خلال ارتفاع أرباح شركاتها النفطية؛
- ينعش ارتفاع أسعار النفط حركة الاستثمار في التنقيب والاستخراج والتكرير، ليفتح آفاقاً واسعة أمام إمكانية اكتشاف حقول جديدة، وانضمام دول أخرى إلى نادي الدول المنتجة للنفط، وبالتالي زيادة كل من الاحتياطي والطاقة الإنتاجية العالمية؛
- يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى إضافة نحو ترليون برميل في غضون سنوات قليلة نتيجة للتطور التكنولوجي وزيادة المعلومات المتوفرة عن باطن الأرض؛
- يشهد مستوى الاعتماد المباشر للنمو الاقتصادي والصناعي للدول المتقدمة الرئيسية على النفط انخفاضه يوماً بعد يوم، مع التنظيم المتواصل للهيكلة الاقتصادي والصناعي للدول المتقدمة في العالم، والذي يحفز ارتفاع أسعار النفط؛

✓ **السلبيات:** تؤثر الأسعار المرتفعة لأسعار النفط على بعض الاقتصاديات تأثيرات سلبية والتي نذكر منها:

- سيكون هناك نقل للدخل من مستهلكي النفط في الدول المنتجة للنفط والميل إلى الكسب من الذين خسروا (مستهلكي الطاقة) إيرادات أكبر عموماً من الميل إلى أولئك الذين كسبوا الدخل (منتجي الطاقة)، إي الانخفاض في الطلب. على الصعيد دولي، نقل النفط من البلدان المستوردة إلى البلدان المصدرة للنفط، والبلدان المصدرة للنفط تميل إلى توسيع الطلب بشكل تدريجي؛
- يكون هناك ارتفاع في تكلفة إنتاج السلع والخدمات في الاقتصاد، نظراً للزيادة في السعر النسبي لمدخلات الطاقة، مما يشكل ضغطاً على هوامش الربح، كما انخفضت كثافة النفط من الإنتاج في البلدان المتقدمة

الفصل الأول: مدخل نظري لأسعار النفط

على مدى العقود الثلاثة الماضية، حيث أثر جانب العرض لزيادة معينة في أسعار النفط ويمكن أن يتوقع أن تكون أقل في الماضي وأثر على البلدان النامية في نقله؛

- سيكون هناك تأثير على مستوى الأسعار وعلى التضخم، حيث حجمه يتوقف على درجة من تشديد السياسة النقدية حيث المستهلكين يسعون لتعويض الانخفاض في دخولهم الحقيقية من خلال الزيادات في الأجور العليا، وسعي المنتجين لاستعادة هوامش الربح؛¹

- المضاربة في الأسهم والعقارات، حيث أدت زيادة السيولة بشكل كبير في الدول المنتجة إلى ارتفاع غير مسبوق في التعامل بالأصول المالية والعقارية لكن الذي نجم عن ارتفاع أسعار النفط سنة 2004 هو عكس ما كان متوقعاً، فقد شهد معدل نمو اقتصادي مرتفع، وصل إلى حدود 4%. وشهد الطلب على النفط أعلى نمو له، إذ وصلت الزيادة في طلبه إلى حدود 2.8 مليون برميل.

وفي سنة 2005، ارتفعت أسعاره مرة أخرى لتصل إلى حدود 80 دولار للبرميل في بعض الشهور، ليزداد الخوف من تأثير ذلك في الاقتصاد العالمي، إلا أن هذا الأخير لم يشهد أي تباطؤ يذكر، حيث سجل نمواً بلغ 2.7 في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 3.6% في الولايات المتحدة، كما أن الطلب على النفط استمر في الارتفاع لتصل الزيادة إلى حدود 1.2 مليون برميل.²

وأخيراً، اعتماداً على المدة المتوقعة للزيادات في الأسعار، التغير في الأسعار النسبية يمثل حافز لموردي الطاقة لزيادة الإنتاج (بما أن هناك مجالاً للقيام بذلك)، والاستثمار، ومستهلكي النفط للاقتصاد.³

المطلب الثاني: أسباب وآثار انخفاض أسعاره

شهدت أسعار النفط في مراحل مختلفة في السوق النفطية إلى صدمات سلبية بانخفاض أسعار النفط ووصوله إلى مستويات متدنية جداً وخصوصاً في صدمة 1986 والصدمة الأخيرة سنة 2014.

الفرع الأول: أسباب انخفاض أسعار النفط

تعرض الاقتصاد العالمي لصدمات عكسية عنيفة انجرت وراء انخفاض أسعار النفط وسبب هذا الانخفاض يرجع لعدة عوامل اقتصادية وسياسية .

1 Michael Muss, The Impact of Higher Oil Prices on the Global Economy, INTERNATIONAL MONETARY FUND, Research Department, December, 2000, p p 10 -13.

2 قصي عبد الكريم إبراهيم، مرجع سابق، ص 156 - 157.

3Michael Muss, Ibid, p13.

الفصل الأول: مدخل نظري لأسعار النفط

أولاً: الأسباب التي أدت لانخفاض أسعار النفط في سنة 1986

تتلخص أهم الأسباب التي أدت لتدهور أسعار النفط في الصدمة العكسية 1986 كما يلي:¹

- حركة قوية لترشيد استهلاك الطاقة ورفع كفاءتها والتي اشتدت قوتها في أعقاب الارتفاع الثاني لأسعار النفط إثر قيام الثورة الإيرانية، وقد برزت أهم معالم تلك الحركة الترشيدية بصفة خاصة في الدول الصناعية الغربية والتي يستهلك فيها الجانب الأكبر من الطاقة في العالم؛
- وقوع اقتصاديات الدول الصناعية الغربية فريسة للكساد الاقتصادي في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات مما انعكست آثاره على حجم الطلب على النفط وبالتالي على هيكل أسعاره؛
- إنشاء تنظيمات محلية في كل دولة صناعية منذ 1974، وكذلك إنشاء تنظيم جماعي وهو الوكالة الدولية للطاقة في باريس والتي تضم في عضويتها 21 دولة صناعية غربية (الولايات المتحدة، كندا، أوروبا الغربية، اليابان وأستراليا ما عدا فرنسا)، وقد قامت الدول المستوردة بمساندة تنظيماتها المحلية والجماعية بوضع وتنفيذ سياسات متعددة لدعم قواها التفاوضية في مواجهة الدول المصدرة للنفط، ومن ذلك استخدام المخزون النفطي الاستراتيجي كوسيلة للمناورة والتأثير على أسعار السوق، ومحاولة كسر قوة الأوبك بتشجيع الإنتاج في دول غير أعضاء بها، والاعتماد عليها أولاً في استيفاء حاجاتها، ثم تشجيع أنماط استهلاكية مبذرة للدول المصدرة للنفط لتنشيط صادراتها الصناعية إليها ولاستفاد احتياطياتها المالية في أقل وقت.

ثانياً: الأسباب التي أدت لانخفاض أسعار النفط في سنة 2014

شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ جوان 2014 هبوطاً مطرداً، إذ كان سعر الخام برنت في حدود 110 دولار للبرميل، لكنه انحدر في الأيام الأولى من جانفي 2015 إلى ما دون 50 دولار للبرميل، إي انخفاض 55%. وقد قسم هذا الانهيار المتسارع دول العالم إلى ثلاثة فئات: دول منتجة ومطمئنة تتعامل مع الأزمة المستجدة بهدوء وثقة كالسعودية والإمارات، ودول منتجة لكنها قلقة مثل إيران، ترى في هبوط الأسعار إلى أقل من النصف مؤامرة على اقتصادياتها والفئة الثالثة تضم الدول المستهلكة

1 حسين عبد الله، الأزمة العالمية في أسعار البترول مع إشارة خاصة لترشيد الطاقة، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي آثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، أيام 11-13 جانفي 1987، ص 118.

الفصل الأول: مدخل نظري لأسعار النفط

التي تنعم بالفوائد وتحسب عوائدها مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين.¹ وترجع الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تراجع أسعار النفط إلى ما يلي:²

- تراجع نسبي في معدلات نمو صناعات الصين التي تعتمد بالدرجة الأولى على النفط في ظل تطوير المصادر الأخرى للطاقة المنافسة للنفط؛

- تصاعد نسبي في صادرات النفط في كل من (ليبيا، العراق، السودان)؛

- تخوف الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط والغاز الطبيعي من تداعيات اتساع انتشار الأعمال الإرهابية لمنظمة (داعش) على (مناجم النفط وطرق إمداداتها) في منطقة الدائرة النفطية الواقعة ما بين (حوض بحر قزوين والخليج وشمال إفريقيا) وغيرها من مناجم النفط؛

- ازدياد المنافسة في أسواق النفط العالمية ورفع سقف المخزون النفطي لدى الدول الكبرى المستهلكة للنفط، في ظل دور شركات النفط العملاقة في التحكم على أسعار النفط بما ينسجم مع مصالحها ومصالح الدول المنتجة لها؛

- تأثير الموقف السياسي (الاتحاد الأوروبي وأمريكا) على روسيا بفعل (أحداث أوكرانيا) أدت إلى إحاق خسائر بالاقتصاد الروسي بفعل تراجع أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي مؤخراً؛

- الموقف السلبي لمنظمة أوبك، إضافة إلى مواقف الدول الأخرى الغير منظمة لأوبك المنتجة؛

- الموقف الضعيف للدول الرئيسية في العالم المصدرة للغاز الطبيعي (قطر، روسيا، إيران الجزائر، حوض بحر قزوين)، أدت إلى تراجع الغاز الطبيعي بحوالي 20% في السوق في ظل غياب (منظمة الدول المصدرة للغاز الطبيعي في العالم).

ثالثاً: الأسباب الاقتصادية التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط

العامل الاقتصادي يشمل مجموعة من العوامل (زيادة عرض النفط أو قلة الطلب...) المضاربات في سوق النفط واستغلال بيانات ضعف اقتصاديات الدول المؤثرة في النفط... ومن بين هذه الأسباب الاقتصادية التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط ما يلي:

1 إيمان العبداني، مرجع سابق، ص 7.

2 طارق بن قسمي، الزهرة فرحاني، تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي للسياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2015، ص 5 - 6.

الفصل الأول: مدخل نظري لأسعار النفط

✓ **الطلب والعرض على النفط:** ذلك أن التغير في الطلب بمعدلات تفوق التغير في العرض أو ضعف نمو المعروض النفطي مقارنة بنمو الطلب، يمثل العامل الأكثر أهمية في تفسير تذبذب الأسعار بالشكل الذي تشهده السوق النفطية.¹

✓ **ضعف النمو في منطقة اليورو وتباطؤه في الصين والبرازيل:** وذلك على الرغم من التعافي القوي للاقتصاد الأمريكي - أكبر اقتصاديات العالم- والذي استفاد بشكل كبير من هبوط سعر الخام الذي قلص فاتورة الطاقة على المستهلكين الأمريكيين، مما دعم إنفاقهم الذي يعد المحرك الأول للاقتصاد الأمريكي.²

✓ **تزايد إنتاج النفط الصخري:** بفضل إنتاج النفط الصخري تحولت الولايات المتحدة من واحد من أكبر مستهلكي النفط إلى واحد من أكبر منتجيها، حيث أصبحت الولايات المتحدة تنافس منتجي العالم الكبار مثل السعودية وروسيا من حيث حجم الإنتاج اليومي، نتيجة التطور الكبير في تقنيات استخراج النفط الصخري فضلا عن الأنواع الأخرى من النفط صعب الإنتاج، مثل نفط المياه العميقة، وهو ما مكن أكبر مستورد للنفط من إحلال النفط المحلي محل جانب كبير من النفط المستورد.³

✓ **ارتفاع سعر صرف الدولار:** لقد أثبتت الدراسات أن التغير في أسعار صرف الدولار تخلف أثر كبيراً على صناعة النفط العالمية، إذ أن ارتفاعه يخفض الطلب على النفط ويزيد من إنتاجه الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار النفط.⁴

✓ **المضاربات واستغلال البيانات الاقتصادية:** وذلك من خلال قيام المضاربين برفع وتخفيض الأسعار على النحو الذي يمكنهم من جني الأرباح الطائلة والسريعة، حيث أن البيانات الاقتصادية والمضاربات تتعلق بعدد من اللاعبين الأساسيين من الدول المنتجة للنفط مثل: (روسيا، كندا والمملكة العربية السعودية ...) والدول المستوردة للنفط مثل: (الصين، اليابان...) وشركات النفط المتعددة الجنسيات مثل: (إكسون موبيل) وكارتل النفط مثل: (أوبك، تجار النفط المعروفين بإسم المضاربين)، وكل مجموعة منها لديها القدرة على التأثير في أسعار النفط.⁵

1 نسيمة بن يحي، انهيار أسعار النفط (الأسباب، الانعكاسات والحلول)، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له- المخاطر والحلول -، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، يومي 7- 8 أكتوبر 2015، ص 8.

2 إيمان العيداني، مرجع سابق، ص 11.

3 فاطمة الزهراء سعدي، مرجع سابق، ص 12.

4 إيمان العيداني، مرجع سابق، ص 11.

5 نسيمة بن يحي، مرجع سابق، ص 8.

الفصل الأول: مدخل نظري لأسعار النفط

رابعاً: الأسباب السياسية التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط

من جهة التبرير السياسي يمكن الإشارة إلى الأسباب التالية:¹

- يرى البعض أن ما يجري في أسواق النفط يعد " عقاباً جماعياً، إذ إتفق منتجو النفط الكبار في العالم والولايات المتحدة - رغم خسارتها من النفط الصخري - على خفض الأسعار من أجل الضغط على إيران وتحجيم نفوذها المتنامي وهو أحد أهم الهواجس السياسية الخليجية، فعملية الضغط المكلفة اقتصادياً لها مبرراتها في هذا السياق خاصة مع القيمة المرتفعة للهدف الجيوسياسي المبتغى وراء ذلك؛
- تعويض الدول الصناعية عن نفقاتها المخصصة لتمويل عملياتها العسكرية في سوريا والعراق؛
- إثبات دور السعودية في سوق النفط الدولية، وتطوير الشراكة مع دول أوروبا وآسيا المتعطشة للطاقة والتي تعاني من مشاكل بنيوية في اقتصادياتها؛
- إمداد سياسة العقوبات المطبقة على روسيا جراء موقفها من الأزمة في أوكرانيا بإجراءات قد تؤدي إلى تقوقع وانحسار نفوذها ودخولها في أزمة مالية، وقد شن رئيس شركة النفط الروسية العملاقة هجوماً شرساً على المملكة العربية السعودية متهماً إياها بالتلاعب في أسعار النفط لخدمة المصالح السياسية الأمريكية بسبب إصرارها على زيادة إنتاجها مع الخفض المتواصل للأسعار.

الفرع الثاني: آثار انخفاض أسعار النفط

ينجر عن انخفاض أسعار النفط عدة آثار منها ما يعود على الدول النامية غير مصدرة للنفط، الدول النامية المصدرة للنفط، الدول الصناعية.

أولاً: الآثار العامة لانخفاض أسعار النفط

يعتقد بعض الجيولوجيين ويعرف كافة الاقتصاديين أن ندرة النفط سينتج عنها توازن جديد للأسعار سيوازن بين بحث معزز عن النفط مقابل احتياجات المستهلكين.² وأثرت الأزمة المالية العالمية في ارتفاع أسعار النفط 2008 ليعود للتراجع بعد أن بلغ ذروته إلى ما دون 32 دولار للبرميل، ولم تنفع محاولات أوبك في تخفيض حجم العرض من النفط كي تعاد الأسعار كما كانت عليه أو وقف تدهورها.³

1 إيمان العيداني، المرجع نفسه، ص 12.

2 كينيث ديفيس، ترجمة صباح صديق الديمولجي، ما بعد النفط (منظوراً إليه من ذروة هاربرت)، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت، 2009، ص 79.

3 عبد الرسول عبد الرزاق الموسوي، التذبذبات في أسعار النفط الخام العالمية وأثرها على الميزانية العراقية، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي السابع تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة فيلادلفيا، يومي 10-11 نوفمبر 2009، ص5.

وفي ضوء انخفاض سعر النفط، سيترتب نتائج سلبية عن تراجع الاستثمارات والإنفاق على المشروعات النفطية، حيث قد ينتج عن نقص الاستثمار في الوقت الحاضر نقصاً في الإمدادات المستقبلية، مما يدفع بأسعار النفط إلى تسجيل قفزات كبيرة مستقبلاً.¹

ويمكن القول أن آثار انخفاض أسعار النفط في بداية الثمانينات معاكسة لآثار ارتفاع الأسعار في منتصف السبعينات، إلا أن حجم التأثير يختلف نتيجة لتغير العوامل الاقتصادية المؤثرة واختلاف مرونة الطلب على النفط في السبعينات عنها في الثمانينات، وأهم انعكاسات انخفاض الأسعار:²

- تؤثر الأسعار المنخفضة على سياسات تنويع مصادر الطاقة مما يؤدي إلى ارتفاع التكلفة النسبية لإنتاج معظم بدائل الطاقة، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات فيها وبالتالي زيادة الاعتماد على النفط؛
- إفلاس العديد من المشروعات المهمة والتي تستثمر أموالها في مجال الطاقة البديلة للنفط المستورد، والذي أصبح رخيصاً مقارنة بالعديد من تلك المصادر، مما يؤدي إلى زيادة سرعة نمو الطلب العالمي على النفط، كما تتخفف مرونة الطلب على النفط نتيجة لقلّة المصادر البديلة؛
- تؤدي الأسعار المنخفضة إلى خروج كثير من المنتجين بسبب التكلفة الإنتاجية المرتفعة، بل قد تلجأ بعض الدول المنتجة وخاصة الدول من خارج أوبك إلى استيراد النفط مما يؤدي إلى تزايد الطلب على دول أوبك وخاصة ذات الاحتياطيات الكبيرة؛
- يشجع انخفاض أسعار النفط على زيادة الاستهلاك، مما يؤدي إلى امتصاص العرض الفائض في الأسواق، وبالتالي نمو الطلب بدرجة أكبر.

ثانياً: آثار انخفاض أسعار النفط على الدول النامية المصدرة للنفط

أثرت الانخفاضات المتتالية في أسعار النفط على اقتصاديات الدول النامية المصدرة للنفط حيث أدى إلى انخفاض العائدات النفطية والفوائض المالية وبالتالي:

- انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المصدرة للنفط؛
- تقلص الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات النفطية.

1 التقرير السنوي رقم (8): الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية 2015 -

2016 في ظل تزايد التحولات والمتغيرات، افريل 2015، ص 16.

2 سيد فتحي أحمد الخولي، مرجع سابق، ص 482.

ومع ذلك كان من المفترض أن لا ينخفض الإنفاق الحكومي بنفس نسبة انخفاض الإيرادات العامة، بسبب ارتباط الإيرادات بعوامل خارجية، أي العوائد النفطية والسوق العالمي للنفط في حين أن النفقات العامة ترتبط بعوامل داخلية تتمثل في برامج التنمية الاقتصادية وبالضغوط التضخمية في الاقتصاد.

أدى انخفاض الإنفاق الحكومي إلى ظهور عجز في معظم الموازنات العامة للدول النفطية حيث أثر هذا العجز على هيكل النفقات في الدول المصدرة للنفط، إذ أن هيكل النفقات الجارية لم يصبه تغير بعد تقلص العائدات النفطية وإنما الذي تغير هو الإنفاق الاستثماري والإنمائي.¹

وكذلك أدى انخفاض أسعار النفط إلى تعرض بعض البنوك في الدول النامية المصدرة للنفط إلى بعض الأزمات المتعلقة بالسيولة النقدية، وزادت صعوبة تسديد الأقساط والفوائد المستحقة على الديون الخارجية لبعض الدول النامية المصدرة للنفط مما اضطرها إلى إعادة جدولة ديونها.

ومن جهة أخرى يحفز انخفاض الأسعار بعض الدول إلى زيادة إنتاجها لتعويض النقص في عوائد النفط مما يؤدي إلى سرعة معدلات استنزاف مواردها الاقتصادية ويدفع بالأسعار إلى أسفل وبالتالي زيادة حجم الآثار السلبية على اقتصاديات هذه الدول في الوقت نفسه نجد انخفاض أسعار النفط وما تلاه من زيادة في الطلب على النفط أدى إلى زيادة الطلب على النفط في بعض الدول المصدرة خاصة في منطقة الشرق الأوسط نتيجة لخروج العديد من المنتجين الحديين بسبب الارتفاع النسبي في نفقات الإنتاج وخروج بعض مصادر الطاقة البديلة من مجال الإنتاج، وانخفاض حجم إنتاج العديد من الدول لانخفاض حجم احتياجاتها أو للمصاعب الفنية التي تواجه الإنتاج النفطي وإحلال النفط المستورد محل النفط المحلي في العديد من الدول.²

ثالثاً: آثار انخفاض أسعار النفط على الدول النامية غير المصدرة للنفط

أحدثت أزمة انخفاض أسعار النفط ضرراً بالغاً باقتصاديات الدول النامية غير مصدرة للنفط حيث لم يمكنها انخفاض أسعار النفط في تحقيق النمو:³

- أدى انخفاض سعر النفط إلى توقيف الإقراض التطوعي من دول أوبك، وفي نفس الوقت ارتفعت فيه أسعار الفائدة الحقيقية في الدول الصناعية مما أدى إلى الحد من قدرة الاقتصاديات النامية على الاعتماد على الاقتراض من الخارج لتمويل التنمية.

1 سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، مرجع سابق ص ص 44 - 45.

2 سيد فتحي أحمد الخولي، مرجع سابق، ص 483 .

3 سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، مرجع سابق، ص ص 43 - 44.

وأدى ذلك إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية مما أصبح يهدد النظام المالي الدولي بأكمله إذ أن مدفوعات خدمة الدين الخارجي تتم على حساب إمكانية زيادة الاستهلاك أو الاستثمار؛

- أصبحت نسبة هامة من إجمالي حصيللة الصادرات توجه إلى خدمة الدين الخارجي مما قلل من قدرة هذه الدول على تمويل وإدارتها ذاتياً، الأمر الذي دفع عدد من الدول النامية إلى استنزاف احتياطياتها من الذهب والعملات الصعبة وبالتالي دفعها إلى الضغط على الواردات.

ويترتب على هذا الأمر انكماشاً داخلياً كانت أهم معالمه تدهور مستوى المعيشة وتعطل الطاقات الإنتاجية وانهيار معدلات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم بسبب تغطية العجز بالإصدار النقدي (التمويل التضخمي)؛

- تضرر الدول النامية غير المصدرة للنفط من انخفاض عائدات شركاتها الهندسية وعقود والإنشاءات التي كانت تعمل في الدول النفطية قبل ظهور الأزمة، أضف إلى ذلك تقلص المقاولات لتحويلات العاملين من مواطنيها في الدول النفطية.

وتتلخص أهم الآثار للانخفاض كما يلي:¹

- انخفاض قيمة تكاليف وارداتها النفطية؛
- ارتفاع قيمة صادراتها للدول الصناعية التي تمتعت بالانتعاش بعد انخفاض أسعار النفط وتخفيف الإجراءات الحمائية فيها؛

- ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل بنسبة تتراوح بين 1.5 - 2%؛
- انخفاض قيمة تحويلات العاملين في الدول المصدرة للنفط نتيجة انخفاض الإنفاق على المشاريع في هذه الدول وانخفاض الطلب على الأيدي العاملة من الدول النامية؛
- انخفاض قيمة مساعدات الدول المصدرة للنفط للدول النامية الأخرى.

رابعاً: تأثير انخفاض أسعار النفط على الدول الصناعية

يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض التضخم النقدي وما يتبعه من انخفاض في أسعار الفائدة، وارتفاع أسهم الشركات الصناعية وانخفاض أسعار السلع الرأسمالية والاستهلاكية، وتقليص السياسات الحمائية للتجارة الخارجية، وانخفاض نسبة البطالة ومن جهة أخرى فإن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع الطلب على النفط نتيجة عدم الاستمرار في بعض برامج تحفيز

1 سيد فتحي أحمد الخولي، مرجع سابق، ص 484.

المحافظة على الطاقة، وانخفاض الاستثمار في بدائل الطاقة كما انخفاض أسعار النفط المستورد بعض الدول وخاصة الولايات المتحدة بفرض ضريبة إضافية على النفط ومشتقاته لتحقيق مكاسب في موازين مدفوعاتها مما يمنع تخفيض نفقات السلع والخدمات عن المستوى المتوقع الطبيعي، ومن جهة أخرى فقد أدى انخفاض أسعار النفط وما تلاه من انعكاسات على الدول المصدرة للنفط إلى عجز بعض الدول المصدرة والمدينة للدول الصناعية عن دفع خدمة ديونها، كما أدى انخفاض أسعار النفط إلى إفلاس بعض الشركات والبنوك المرتبطة باستثمارات إنتاج مصادر الطاقة البديلة أو التقيب عن مصادر جديدة للنفط، بالإضافة إلى انخفاض واردات الدول المصدرة للنفط من الدول الصناعية، مما أدى إلى انخفاض الطلب على المنتجات في الدول الصناعية حتى بلغ عجز ميزان المدفوعات الأمريكي نحو 200 بليون دولار سنة 1987.¹

المطلب الثالث: آثار تقلب أسعار النفط على بعض الدول في العالم

باعتبار النفط مورد طبيعي تختص به دول عن غيرها، فهو يمثل مصدر لتغطية احتياجات هذه الدول ومصدر من مصادر التمويل المهمة للدول المصدرة له خصوصاً الدول أحادية التصدير مثل الجزائر، وتقلب سعر هذا الأخير يؤثر تأثيرات سلبية وإيجابية لكل من الدول المصدرة له والمستوردة.

الفرع الأول: تأثيرات تقلب أسعار النفط على بعض من الدول المصدرة

يؤثر تقلب أسعار النفط بصفة جزئية على الدول التي لا تعتمد في تصديرها على مورد النفط فقط، ويؤثر تأثير شبه كلي على الاقتصاديات التي تعتمد على مورد النفط فقط في تصديرها، حيث سنحاول من خلال هذا الفرع أخذ عينة من الدول التي تعتمد بصفة جزئية والدول التي تعتمد بصفة كلية في صادراتها من النفط.

أولاً: المملكة العربية السعودية

تم تصنيف المملكة العربية السعودية حديثاً كواحدة من أفضل الاقتصاديات بين مجموعة الدول العشرين الكبرى G20 من قبل صندوق النقد الدولي من حيث النمو الاقتصادي والوضع المالي، حيث تتعم المملكة بأكبر احتياطي نفطي مؤكد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ويمثل هذا الاحتياطي بمفرده 35% من إجمالي احتياطيات النفط في العالم، ولهذا نجد عائدات النفط على رأس الاقتصاد السعودي، إذ

1 سيد فتحي أحمد الخولي، المرجع نفسه، ص 483.

تشكل نحو 68% من الإيرادات الحكومية و60% من الناتج المحلي الإجمالي. ولذلك يؤثر إنتاج النفط الخام وأسعار الطاقة والإنفاق الحكومي بشكل كبير على النمو الاقتصادي في المملكة. وبعد الربيع العربي، لجأت الحكومة إلى الاستعانة باحتياطياتها النقدية لتمويل برامج ضخمة للإنفاق الاجتماعي كي تتمكن البلاد من احتواء أي أثر محتمل لهذه التطورات لكن مثل هذه التدابير لا تتمتع بالاستدامة، بل تحتاج المملكة لتشجيع التنوع الاقتصادي وتقليص الارتباط بتقلبات أسعار النفط وخلق فرص عمل مستدامة لشريحة الشباب المتنامية في البلاد.¹

إن أسعار النفط في الفترة ما بين 2014-2015 ولدت الكثير من التكهّنات حول السياسة النفطية في المملكة العربية السعودية، والكثير من التفسيرات الاقتصادية تستند إلى فرضية أن المملكة العربية السعودية تفضل سياسة السعر المنخفض على السعر المرتفع وهذا من أجل تحقيق أهداف جغرافية وسياسية أوسع، وتقود السعر إلى أسفل من أجل الضغط على الاقتصاديات الروسية والإيرانية المعتمدة على تصدير النفط مثل الحضر النفطي سنة 1973.

قبل أن تبدأ أسعار النفط في الانخفاض أعلن السيد "علي نعيمة" وزير الطاقة السعودي في ماي 2014 على أن 100 دولار للبرميل هو السعر العادل لجميع المستهلكين والمنتجين وشركات النفط، وأصبحت استجابات العرض والطلب أكثر وضوحاً، وعلى جانب العرض ارتفع الإنتاج الأمريكي بمعدل هائل حيث تم إضافة 1.2 مليون برميل يومياً من النفط الخام، وعلى جانب الطلب بين سنتي 2011-2014 توقعت وكالة الطاقة الدولية أن يبلغ الطلب العالمي على النفط 1.4 مليون برميل يومياً وفي ديسمبر 2014 خفضت الوكالة توقعاتها بأكثر من النصف في 2014.²

ويمثل التعامل مع تقلب أسعار النفط وانعدام اليقين بشأنها تحدياً رئيسياً أمام المملكة العربية السعودية ومن المهم بناء احتياطيات وقائية كبيرة في المالية العامة في فترات ارتفاع أسعار النفط للمساعدة على حماية الإنفاق الحكومي عندما تنخفض أسعار النفط. وقد خفضت المملكة العربية السعودية الدين الحكومي إلى مستويات متدنية للغاية وبلغت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي 56% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية 2014.³

¹ هنري شاوول، المملكة العربية السعودية الطريق إلى المستقبل، الخبير المالية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2013، ص 02.

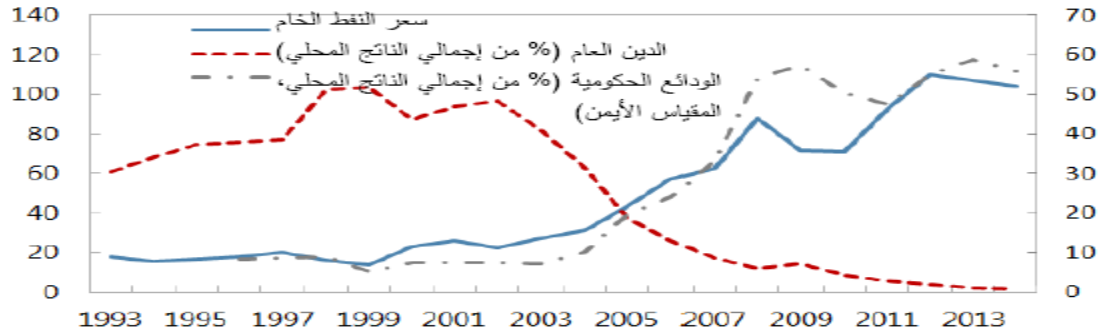
²Bassam Fattouh and Anupama Sen, Saudi Arabia Oil Policy, Oxford Institute for Energy Studies, June 2015, p10.

³ التقرير القطري رقم: 15/286، صندوق النقد الدولي، 2015، ص 5.

الفصل الأول: مدخل نظري لأسعار النفط

ويمكن توضيحه في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (1-6): سعر النفط والدين العام في المملكة العربية السعودية للفترة 1993-2014



المصدر: التقرير القطري رقم 15/286، صندوق النقد الدولي، 2015، ص5.

تشير بيانات أوبك إلى زيادة إنتاج المملكة العربية السعودية من الخام بنسبة 05 % في الربع الأخير لسنة 2015 بمتوسط إنتاج يومي 10.2 مليون برميل، وشهدت أسواق صادر الخام في الولايات المتحدة الأمريكية وآسيا وأوروبا، احتدام المنافسة على الحصة السوقية بين الخامات المتشابهة القادمة من كندا وروسيا ونيجيريا والعراق، هذه المنافسة ستزداد حدة سنة 2016 ولكن في اعتقادنا أن سمعة المملكة العالمية كمصدر موثوق للنفط وامتلاكها لبنيات تحتية قوية للتصدير سيجعلها قادرة لمواجهة أي محاولات للتعدي على حصتها السوقية.¹

أكدت التطورات في النصف الأول من سنة 2016 التغييرات الأساسية في السياسة الاقتصادية التي كانت في طريقها للتنفيذ. وفي سنة 2015، كان إنفاق الحكومة قد خفض لأول مرة منذ سنة 2002، ونتوقع خفضاً آخر للإنفاق هذه السنة بينما تعالج الحكومة أثر الانتقال الهيكلي لسعر النفط على كلا من الموقف المالي وميزان المدفوعات. وسوف يكون الموقف المالي الأكثر تشدداً سمات السنوات الخمس القادمة على الأقل.²

ثانياً: الجزائر

تتبع أهمية البترول في الجزائر من خلال توفيره لفوائض مالية تعتبر ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد لعب البترول دوراً رئيسياً في تحديد مسار وطبيعة التنمية منذ أوائل السبعينات وحتى وقتنا الحاضر، وقد جاءت أهمية البترول باعتباره سلعة إستراتيجية تعتبر مادة أساسية في الصناعة

¹ أسد خان وآخرون، أسواق النفط العالمية، جدوى الاستثمار، المملكة العربية السعودية، جانفي 2016، ص8 . متاح على الرابط:

<http://www.jadwa.com> (اطلع عليه بتاريخ 2017/05/29 على الساعة 11.54)

² سلسلة تقارير سامبا، المملكة العربية السعودية تنبؤات حديثة عن الوضع الاقتصادي الكلي، أوت 2016، ص4.

الفصل الأول: مدخل نظري لأسعار النفط

ولها أثر فعال على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والمالي، كما أنه يعتبر سلعة هامة في التجارة الدولية ومصدر دخل رئيسي للجزائر.¹

ولا شك أن صدمة الإيرادات النفطية كانت مفاجئة لمعظم البلدان النفطية، خاصة تلك التي تعتمد على هذا المورد بشكل أساسي - الجزائر مثلاً - ذلك ما يتطلب تمويلاً مفتوحاً لا خطة تقشفية. مع ذلك، فإن مثل هذه الصدمة المالية قد تعيد التنظيم المالي للموازنة والاقتصاد وتشد من رقابة الدولة على المال العام ومكافحة الفساد فضلاً عن العمل على تقليص النفقات الغير ضرورية التي أدمنت عليها الحكومات بسبب الريع النفطي؛ لذا على هذه الأخيرة أن تضع خطة على المديين القصير والطويل، تساعد على زيادة الإيرادات وترشيد النفقات.²

تُصدر الجزائر 540 ألف برميل يوميا من إنتاجها الكلي البالغ نحو 1.1 مليون برميل يوميا غير أن إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي تراجع تدريجيا في السنوات الأخيرة، فيما يرجع أساسا إلى التأخيرات المتكررة للمشروعات، وصعوبة اجتذاب شركاء الاستثمار، وفجوات البنية التحتية، ومشكلات فنية. ويعتمد اقتصاد الجزائر اعتمادا كبيرا على المحروقات في صادراته وإيراداته الحكومية التي تبلغ نسبتها 95% و75% على الترتيب وأضعفت صدمة هبوط أسعار النفط مالية على الميزان التجاري واحتياطياته من النقد الأجنبي فقد ارتفع عجز الموازنة من 1.4 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2013 إلى 15.7% من هذا الإجمالي في 2016 وهبطت الاحتياطيات الإجمالية من 194 مليار دولار في 2013 إلى ما يُقدر بنحو 108 مليارات دولار في 2016 ومن المتوقع أن تهبط أكثر إلى 60 مليار دولار في 2018 . وأدى تدهور معدلات التبادل التجاري للجزائر إلى انخفاض قيمة الدينار بنسبة 20% منذ منتصف 2014 وارتفاع معدل التضخم إلى 4.8 % في 2015 وفي مواجهة التراجع المتواصل لعائدات النفط والغاز وارتفاع فاتورة الواردات، اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات التصحيحية في إطار قانون الميزانية لسنة 2016. وتدعو موازنة سنة 2016 التي وُضعت على أساس افتراض سعر النفط عند 35 دولار للبرميل في المتوسط إلى تخفيض الإنفاق تسعة في المائة - معظمه في النفقات الرأسمالية - وزيادة نسبتها أربعة في المائة في إيرادات الضرائب.

¹ أنسية بن رمضان ، مصطفى بلمقدم ، مرجع سابق، ص 305.

² إيمان العيداني، مرجع سابق، ص 15.

الفصل الأول: مدخل نظري لأسعار النفط

وتشتمل مجموعة إجراءات تعزيز الإيرادات على زيادة نسبتها 36% في أسعار الوقود ورفع معدلات ضريبة القيمة المضافة على استهلاك الوقود والكهرباء، وزيادة الضرائب على تسجيل السيارات وأعلنت السلطات عن تعديلات أخرى لرسوم الكهرباء وتراخيص الاستيراد الجديدة، لكن التفاصيل لم تتحدد بعد وهذه الإجراءات هي الخطوات الأولى نحو إصلاح شامل محتمل لنظام الدعم التنازلي الباهظ التكلفة في الجزائر (تبلغ قيمة الدعم على الوقود وصنوف الدعم الأخرى أكثر من 12% من إجمالي الناتج المحلي). وتُتيح الموازنة للحكومة أيضا اعتماد إجراءات تصحيحية أخرى إذا هبطت أسعار النفط دون 35 دولار للبرميل، واللجوء إلى الاقتصاد الخارجي، وتشمل هذه الإجراءات تراخيص الاستيراد الجديدة، ورفع أسعار الكهرباء قريبا من تكلفتها وخفض آخر لقيمة العملة، وحاولت الحكومة أيضا فتح الشركات العامة أمام الاستثمارات الخاصة. وتتضمن موازنة 2016 إجراءات للسماح بالاستثمارات الخاصة في المؤسسات المملوكة للدولة، وإنشاء مناطق صناعية جديدة، وتخفيف القيود على استثمار العوائد المتحصل عليها من الإعفاءات الضريبية وأصدر البرلمان قانونا جديدا للاستثمار في جويلية وذلك بهدف تحسين قطاع الأعمال خلاف صناعة النفط.¹

ثالثا: إيران وروسيا

يمكن توضيح أثر انهيار أسعار النفط على كل من روسيا وإيران باعتبارهما من أهم الدول المصدرة للنفط كما يلي:

✓ إيران:

بحسب صندوق النقد الدولي، كانت إيران حتى عهد قريب في طريقها إلى التعافي بعد سنتين من الركود، ولكن انخفاض أسعار النفط، إضافة إلى ارتفاع سعر النفط التعادلي للميزانية الإيرانية (أكثر من 120 دولاراً)، والحصار المفروض على صادراتها النفطية، من العوامل التي سوف تشكل ضغوطاً كبيرة على الميزانية الإيرانية، وستتطلب إيجاد مصادر دخل بديلة، ربما من خلال خفض دعم الوقود، ومثل هذا الأمر غير مقبول شعبياً.²

إن نسب النمو في الناتج المحلي الإيراني للفترة 1979-1982 امتازت بانخفاض نسب الناتج المحلي بسبب اندلاع الثورة الإسلامية في تلك الفترة على الرغم من ارتفاع أسعار النفط الخام آنذاك فقامت تخفيض

¹ الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أسعار النفط إلى أين، العدد 07، البنك الدولي، جويلية 2016 ص ص 29-30.

² خالد بن راشد الخاطر، مرجع سابق، ص ص 9-10.

الفصل الأول: مدخل نظري لأسعار النفط

حجم الإنتاج النفطي لديها، وبعدها نشبت الحرب الإيرانية سنة 1980 وما تتطلبه من زيادة في الإنفاق العسكري. أما بالنسبة لسنة 1983 فقد ارتفعت نسب نمو الناتج العالمي إلى 14.42 % وذلك نتيجة واضحة لزيادة الإنتاج النفطي بعد أن كان مستواه في سنة 1973 يقدر بـ 3.88- %، واستمرت تلك النسب بالانخفاض المتذبذب بين 1.30% و 9.99- % و 1.81- % و 5.1 % للسنوات 1985، 1986، 1988. وبعد الانتهاء من الحرب الإيرانية العراقية فقد أخذت الفترة (1989-1992) ازدهاراً اقتصادياً حتى وصل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 5.36 % و 13.98 % و 13.93 % . أما السنوات التي تليها فقد لازمها نوع من الانحسار بسبب التذبذب الذي أصاب القطاع النفطي وقد يعود هذا الانخفاض إلى عدة أسباب منها:

- ارتفاع حجم المديونية الخارجية لإيران؛

- انخفاض حصيلة إيران من العملات الصعبة؛

- التغييرات الأخيرة في الأسعار العالمية للنفط.¹

وأضر هبوط أسعار النفط بالاقتصاد الإيراني، لكن ضرره كان أقل مما أصاب منتجي النفط الآخرين في المنطقة والسبب هو أن الاقتصاد الإيراني أكثر تنوعاً بالمقارنة بمنتجي النفط الآخرين، ولذلك فإنه أقل اعتماداً على العائدات النفطية، إذ يسهم النفط بنحو 30 % من العائدات الحكومية وللحفاظ على حصتها في السوق، زادت إيران إنتاجها من النفط منذ 16 جانفي 2016 مع بدء تنفيذ خطة العمل الشامل المشتركة ورفع العقوبات وزاد لإنتاج نحو 600 ألف برميل يوميا حتى الآن.

وتعتزم الحكومة زيادته نحو 800 ألف برميل يوميا بحلول صيف 2016 ليصل إلى مستويات ما قبل العقوبات قبل سنة 2014، وفي إطار خطة العمل الشامل المشتركة، تم الإفراج عن نحو 30 مليار دولار من الأموال المجمدة، وهو ما أتاح للحكومة إمكانية الوصول إلى الأموال والأصول الموجودة في الخارج، واتخذت الحكومة بعض التدابير للتخفيف من تأثيرات أسعار النفط المنخفضة على الموازنة ومنها زيادة الضرائب على المنظمات شبه الحكومية التي كانت معفاة من قبل.²

¹ وسن هادي فيحان، مرجع سابق، ص ص 141-142.

² الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أسعار النفط إلى أين، مرجع سابق، ص 30.

✓ روسيا:

قد نما الاقتصاد الروسي بمعدل متوسط قدره 6.7 في المائة على أساس سنوي منذ سنة 1999، ويعزى الازدهار الاقتصادي أساساً إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية، ولا سيما ارتفاع أسعار النفط، وزيادة الإنفاق الاستهلاكي، وانخفاض قيمة الروبل في أعقاب الأزمة المالية التي وقعت في أوت 1998 وشكلت الصادرات 30% من إجمالي الناتج المحلي الروسي في سنة 2001، ونحو 50% من عائدات التصدير جاءت من الطاقة.¹

وتعتبر أكبر منتج للنفط في العالم (أكثر من 10 مليون برميل يومياً) وتمثل الطاقة 25% من الناتج، و70% من الصادرات من الدخل الحكومي، ويتراوح السعر التعادلي لميزانيتها بين 90 و 100 دولار، وسيكون تأثير انخفاض أسعار النفط في شكل انكماش اقتصادي (4.5 % سنة 2015)، وانهيال للروبل يؤدي إلى ارتباك في روسيا وخروج لرؤوس الأموال، وارتفاع معدلات التضخم (بسبب ضعف الروبل)، وقد دفع ذلك البنك المركزي الروسي إلى رفع أسعار الفائدة لدعم الروبل، ولكن علاوة على أن السياسة قلماً نجحت في تجارب بعض الدول سابقاً، فإنها سوف تزيد الاقتصاد انكماشاً.²

رابعاً: الدول المتضررة من انخفاض أسعار النفط

إن انخفاض أسعار النفط قد يؤدي إلى اضطرابات في بلدان مثل روسيا وفنزويلا وإيران، فقد يكون هناك تأثيرات كبيرة على الاقتصاد الروسي، لا سيما مع فقدان الروبل قيمته، وإيران أيضاً ستتضرر لأن هامشاً كبيراً من ميزانيتها يعتمد على النفط، وفنزويلا ستتضرر من حيث الاقتصاد ومعدلات النمو، لكن الضرر الناجم لن يهز هذه الدول. كما أن عودة الأسعار للتوازن " ليست بيد الدول المنتجة داخل " أوبك"، وإنما بيد الدول المنتجة للنفط البديل "النفط الصخري".

وعندما ترى هذه الأخيرة أن التكلفة أكثر من الأسعار المتحققة، فإنها ستبدأ بالتوقف عن الإنتاج، وبالتالي يقل الفائض من العرض، وترجع الأمور لسابق عهدها. ولأن سعر الغاز مرتبط بسعر النفط، وإن دولة مثل قطر ستكون متأثرة حتماً، لكنه لا أحدا يعرف مقدار التأثير.

فأسعار الغاز تظل غير معلنة. أما العراق فتعد من أبرز المتأثرين من خفض أسعار النفط، حيث يعاني العراق الآن وضعاً حرجاً للغاية، فميزانيته هبطت بشكل كبير جداً، والسلطة القائمة تعاني ديوناً ونفقات

¹ Ramaprasad bhar, Blijana nikolova, **Global oil prices, oil industry and equity returns: Russian experience**, Journal of Political Economy, Vol. 57, No. 2, May 2010, p 169.

² خالد بن راشد الخاطر، مرجع سابق، ص9.

الفصل الأول: مدخل نظري لأسعار النفط

كبيرة، لكنها لا تعترف بذلك، لذا يجب على الحكومة العراقية إتباع خطوات نحو إيجاد حلول لمكافحة الفساد، فهو العنصر الرئيسي الذي يعاني منه العراق، وهو يستهلك الميزانية والإيرادات في بلد لا ينتج سوى مليونين ونصف المليون برميل يومياً¹.

الشكل رقم (1-7) : الدول المتضررة من إنخفاض أسعار النفط



المصدر: نفين حسين، ندى الهاشمي، انهيار أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون

الخليجي، الامارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، 2016، ص10.

¹ نفين حسين، ندى الهاشمي، انهيار أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي، الامارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، 2016، ص 9.

الفرع الثاني: تأثير تقلب أسعار النفط على بعض من الدول المستوردة

يؤثر تقلب أسعار النفط بصفة جزئية على الدول الغير مستوردة للنفط بكميات كبيرة، ويؤثر تأثير شبه كلي على الاقتصاديات المستوردة له بكميات كبيرة، حيث سنحاول من خلال هذا الفرع أخذ عينة من أهم الدول المستوردة للنفط في العالم.

أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية

تؤثر صدمات أسعار النفط تأثيراً مرتفعاً على الاقتصاد الكلي للبلاد المستورد للنفط، ويتوقف حجم تأثيره (نمو، مستوى الناتج، معدل التضخم) على عوامل عديدة:

- حجم الصدمة واستمرارها سواء من حيث نسبة الزيادة في أسعار النفط أو السعر الحقيقي؛
- اعتماد الاقتصاد على النفط والطاقة؛
- استجابة السياسات للسلطات النقدية والمالية.

هذه الآثار التي سببتها صدمات النفط ساهمت في كل من الولايات المتحدة بالركود العالمي في السنوات الثلاثين الماضية على وجه التحديد:

- تسببت الولايات المتحدة في الفترة ما بين (1974-1975) بالركود العالمي في زيادة أسعار البترول بثلاثة أضعاف عقب الحرب وحظر النفط؛
- اثر الركود الامريكى والعالمي بين سنتي (1980-1981) بارتفاع أسعار النفط عقب الثورة الإيرانية؛
- كان الانكماش الامريكى في الفترة (1990-1991) ناجماً جزئياً عن ارتفاع أسعار النفط عقب الغزو العراقي للكويت في صيف سنة 1990؛
- كان الركود الأمريكي والعالمي سنة 2001 ناجماً جزئياً عن الزيادة الحادة في أسعار النفط في سنة 2000 في أعقاب أزمة الطاقة في كاليفورنيا والتوترات في الشرق الأوسط؛
- وفي حين أن جميع حالات الركود التي تلت فترة ما بعد 73 قد ارتبطت بالصدمات النفطية، وآخر مثال أوائل سنة 2003 حيث ارتفاع أسعار النفط قبل الحرب العراقية لم يؤد إلى حدوث ركود.¹

¹Nouriel Roubini, Brad Setser, **The effects of the recent oil price shock on the U.S. and global economy**, August 2004, See it on (01/06/2017) at 8:22 pm, Available on the link: <http://pages.stern.nyu.edu/~nroubini/papers/OilShockRoubiniSetser.pdf>, p5.

الفصل الأول: مدخل نظري لأسعار النفط

تتباين آثار انخفاض أسعار النفط بين المستهلكين والمنتجين داخل الولايات المتحدة التي تعد من أكبر الدولة مستهلكة للنفط، فهذه الآثار الإيجابية والسلبية، ويأتي التأثير الإيجابي من خلال الزيادة في دخل القطاع العائلي، بسبب انخفاض فواتير استهلاك الوقود وتكاليف الصناعة والمنتجات التي تتسم باستخدام مكثف للطاقة، وسيؤدي انخفاض أسعار النفط إلى رواج نسبي في صناعة السيارات؛ ولكن الأثر سيكون سلبياً في الولايات المتحدة (تكساس، نورث، داكوتا، ألاسكا) من خلال خفض الدخل والنشاط الاقتصادي، وبوجه عام سيكون الأثر إيجابياً في جلّ الولايات المتحدة، فثمة 42 ولاية مستهلكة، مقابل 08 ولايات منتجة.¹

ولقد أدت الزيادة في إنتاج الولايات المتحدة من النفط إلى خفض اعتمادها على النفط المستورد وحسنت بشكل كبير الموازين التجارية للطاقة في الولايات المتحدة عن طريق الحد من صافي وارداتها من النفط الخام والسوائل ذات الصلة بما يقرب 50%.²

ثانياً: تركيا

جنى الاقتصاد التركي الكثير من الفوائد نتيجة الانخفاض المتواصل في أسعار النفط بالسوق العالمية منذ يونيو 2014 ، رغم تأثر مؤشراتته بكثير من العوامل التي حدثت من تحقيقه طفرة نمو كانت شبه مؤكدة مع نهاية العام 2014 ووفقاً للمعطيات الرسمية، فإن كل انخفاض بأسعار النفط بمقدار عشرة دولارات للبرميل الواحد يخفض عجز الحساب الجاري بمقدار 4.4 مليارات دولار، ويقطص حجم التضخم بنسبة % 0.5 ويرفع النمو بنسبة 0.3 وتسعى الحكومة للحفاظ على هامش متزن يستوعب تغيرات أسعار النفط في السوق ، حيث رصدت في موازنتها لسنة 2015 مبلغاً يقارب 102 دولار لكل برميل رغم أن سعره الحالي 45 دولاراً.

يعود الطلب المتزايد على النفط إلى النمو الكبير في حجم الإنتاج الذي أنعش السوق التركية، وظهرت آثاره في قطاعات الصناعة والتصدير بشكل مباشر، مما انعكس إيجاباً على الخزينة العامة للدولة ، أما في حالة بقي سعر النفط على ما هو عليه الآن في السوق، فإن هذه الموازنة ستسمح للخزينة العامة بتحقيق فائض يخفض عجز الحساب الجاري بمقدار 25 مليار دولار ولقد حققت الصادرات نمواً قياسيًّا

¹ خالد بن راشد الخاطر، مرجع سابق، ص 8.

² Ahmed Al-Darwish and other, **Saudi Arabia: Tackling Emerging Economic Challenges to Sustain Growth**, Middle East and Central Asia Department, Nternational onet aryfund, 2015, p9.

بلغت نسبته 4% ، مستفيدة من حافز انخفاض أسعار الطاقة التشغيلية، ليصل الدخل الإجمالي من الصادرات خلال 2015 الذي شهد انخفاض أسعار النفط إلى 157.6 مليار دولار. أسهم هذا الانتعاش بتوفير مليون ومائتي ألف فرصة عمل جديدة، وأنعش الخزينة مما شجع الحكومة على وضع قرار رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 12.3% موضع التنفيذ ليرتفع الحد الأدنى للأجور في النصف الأول من سنة 2014 إلى 410 دولارات، وفي النصف الثاني إلى 432 دولاراً، بعدما كان يبلغ 388 دولاراً مع نهاية سنة 2014 .

وكان يمكن للانخفاض الكبير في أسعار النفط أن يحقق الطفرة المأمولة في النمو الاقتصادي التركي لو لم يصاحبه انخفاض قياسي في سعر صرف الليرة مقابل الدولار، والتي بلغت أدنى مستوياتها بقرابة 2.4 ليرة للدولار الواحد مما اضطر البنك المركزي إلى توفير الأموال اللازمة لمشتريات الطاقة الحكومية بالعملة الأجنبية بشكل مباشر من الخزينة لمواجهة الارتفاع الكبير في سعر صرف الدولار مقابل الليرة، الأمر الذي أثر سلباً على احتياطات النقد الأجنبي في الخزينة العامة.¹

ثالثاً: الصين

تزايدت المخاوف بشأن مستقبل الطلب الصيني على النفط والسلع الأخرى (يشكل الطلب الصيني 12 % من إجمالي الطلب العالمي)، بعد صدور البيانات الاقتصادية الضعيفة التي تشير إلى أن الاقتصاد الصيني ربما لن يحقق المستوى المستهدف لنمو الناتج الإجمالي المحلي، عند 7 % في سنة 2015.² وقد ارتفعت الصين بسرعة إلى أعلى مرتبة في الطلب العالمي للطاقة على مدى السنوات القليلة الماضية، وهي ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم خلف الولايات المتحدة، وأصبحت أكبر مستهلك للطاقة في سنة 2010، وأصبحت ثاني أكبر مستورد للنفط الخام والمنتجات النفطية في سنة 2009.³ ولقد قامت الحكومة الصينية بخفض عملتها الوطنية بهدف تعزيز الصادرات وكذلك ضخ سيولة كبيرة في نظامها المالي، ورغم أن النمو الاقتصادي ربما يأتي أضعف من المتوقع ولكن لا نرى أن هذا الأمر سيؤثر سلباً للطلب على النفط في الربع الأخير من سنة 2015 وسنة 2016.

¹ نفين حسين، ندى الهاشمي، مرجع سابق، ص ص 14-15.

² أسد خان، فهد التركي، أسواق النفط العالمية، جدوى الاستثمار، المملكة العربية السعودية، أكتوبر 2015، ص ص 2-3 . متاح على الرابط: <http://www.jadwa.com> (اطلع عليه بتاريخ 01/06/2017 على الساعة 09.39).

³ Naoyuki yoshino, Farhad taghizadeh- hesary, economic impacts of oil price fluctuations in developed and emerging economies, ieej, October 2014. See it on (01/06/2017) at 9:50 pm, Available on the link: <https://eneken.ieej.or.jp/data/5734.pdf>, p2.

الفصل الأول: مدخل نظري لأسعار النفط

سيعزو الطلب على البنزين في الصين والذي يشكل 30 % من نمو الطلب على النفط، بسبب انخفاض أسعار البنزين وزيادة مبيعات السيارات الرياضية، ستضمن التغييرات في هيكل القاعدة الصناعية في الصين زيادة استخدام الغاز المسال الذي يساهم بنحو ثلث الطلب على النفط، والإجراءات التحفيزية المتواصلة التي تمت صياغتها لتعزيز النشاط الصناعي، ستساعد على نمو الطلب على النفط .

إن إستراتيجية الصين التي تقوم على تعزيز مخزوناتا التجارية من الخام عندما تكون الأسعار منخفضة، ستسهم في الإبقاء على نمو الطلب السنوي على النفط عند 3%، على أساس سنوي في سنتي 2015-2016، وتشير أحدث البيانات إلى أن واردات النفط لا تزال قوية، حيث زادت هذه الواردات خلال الفترة من بداية سنة 2015 وحتى أوت بنسبة 10%، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2014، كما زادت بنسبة 3.4 % في الربع الثالث من سنة 2015، مقارنة بنفس الربع من سنة 2015 ونتوقع أن يحقق الطلب على النفط كذلك نمواً مشابهاً في الربع الأخير من سنة 2015.¹

رابعاً: الدول المستفيدة من انخفاض النفط

ينجم عن انخفاض أسعار النفط انتقال للثروة من البلدان المنتجة إلى البلدان المستهلكة ، ويقول راجيف بيسوز كبير الاقتصاديين لمنطقة آسيا الهادي في مؤسسة " أي إتش أس غلوبال إنسايت " إن تراجع النفط سيؤدي إلى تحويل أموال بقيمة 1.5 تريليون دولار من الدول المنتجة للنفط إلى الدول المصدرة ، وعلى رأسها الدول الصناعية في آسيا ، في إشارة إلى الصين وكوريا الجنوبية واليابان كما يقدر المحلل الاقتصادي لدى مؤسسة " أي بي إن أمرو " أن ما ستكسبه الدول المستوردة جراء هبوط الأسعار سيرفع نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمقدار 0.7 %.²

ويمكن توضيح أهم الدول المستفيدة من انخفاض أسعار النفط في الجدول التالي:

الجدول رقم: (1-1): أهم الدول المستفيدة من انهيار أسعار النفط

الدولة	مدى الاستفادة من انخفاض أسعار النفط
الولايات المتحدة الأمريكية	التعافي القوي للاقتصاد الأمريكي سنة 2014 يعزى في جزء منه لانخفاض فاتورة الطاقة، إذ زاد الاقتصاد في الربع الثالث بنسبة 3.98% وفي الربع الثاني بنسبة 4.6% زيادة الإنفاق الاستهلاكي بأمريكا، والذي يعد المحرك الأكبر للاقتصاد إذ أن ثقة المستهلكين

¹ أسد خان، فهد التركي، مرجع سابق، ص 3.

² نفين حسين، ندى الهاشمي، مرجع سابق، ص 11.

ارتفعت في الأشهر الأخيرة من سنة 2014 لأعلى مستوياتها منذ أكتوبر 2007 انخفاض أسعار البنزين في أوائل جانفي 2015 لأدنى مستوياتها منذ أكتوبر 2010.	
انخفاض معدل التضخم بنسبة 2.2 % في أكتوبر 2014 ، وكان السبب الرئيسي وراء ذلك هو انخفاض سعر النفط كل تراجع لأسعار النفط بـ 10% سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.15 % .	الصين
ضخ سيولة إضافية في الاقتصاد تقدر بنحو 59 مليار دولار تراجع نسبة التضخم بنسبة 0.5%.	اليابان
أسعار المحروقات في محطات الوقود بلغت أدنى مستوى لها منذ أربع سنوات، هبوط فاتورة الطاقة في فرنسا بـ 5.8 مليارات دولار على الأقل في 2014، الصناعة الفرنسية ستوفر 2.3مليار دولار ، وستكسب نصف نقطة في ناتجها المحلي الإجمالي خلال سنتين.	فرنسا
تراجع العجز في تجارة الطاقة في الأشهر العشرة الأولى من عام 2014 بنحو 35 مليار دولار تكلفة واردات الطاقة تتراجع بـ 11% .	منطقة اليورو
انخفاض معدل التضخم بمقدار 1.5% إذا بقي سعر الخام في مستوياته المنخفضة زيادة نمو الاقتصاد بنسبة 0.9% الخزينة ستوفر 4.4 مليارات دولار.	تركيا
تراجع أسعار الوقود بـ 07% لأول مرة منذ جانفي 2009، كل تراجع لأسعار النفط بـ 10% سيزيد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.2%.	الهند
السلطات تخفض مع بداية عام 2015 أجور النقل العام بنسبة 10% على كافة وسائل نقل الركاب العاملة بالنزين والديزل. عجز الموازنة ينخفض بنسبة 24% في 2015 نتيجة تقلص فاتورة الطاقة، تراجع أسعار الخام بنسبة 20% سيحسن الأرصدة المالية في 2015 بنسبة تصل إلى 1% من الناتج المحلي الاجمالي.	الأردن
الرباط تخفض أسعار المشتقات النفطية مع بداية سنة 2015 بنحو نصف دولار للتر انخفاض عجز الموازنة العامة من 7% في سنة 2012 إلى 5% في سنة 2014 ، وتأمل السلطات أن يواصل الهبوط إلى 4% في سنة 2015.	المغرب

المصدر: نفين حسين، ندى الهاشمي، مرجع سابق، ص 11 (بتصرف).

خلاصة

- حاولنا من خلال هذا الفصل تقديم أهم المفاهيم التي تتعلق بالنفط وأسعاره وسوقه وأهم الآثار الناجمة عن تقلب أسعاره؛ إذ توصلنا من خلال هذا الفصل إلى عدة نتائج والتي نلخصها كما يلي:
- ✚ يعتبر النفط سلعة إستراتيجية تعتمد عليها اقتصاديات الدول المنتجة له في تحريك عجلة الاقتصاد؛
 - ✚ وفرة الأسواق العالمية تسبب الخلل بين العرض والطلب، إذ ترجع الزيادة في العرض إلى ارتفاع الإنتاج من النفط الصخري في الولايات المتحدة في بداية الألفية الثالثة؛
 - ✚ تحييط بأفاق أسواق النفط أجواء كثيرة من عدم اليقين، من المتوقع أن يزيد الطلب على النفط مدفوعاً بالنمو القوي في الأسواق الصاعدة؛
 - ✚ يؤدي تقلب أسعار النفط إلى عدة آثار اقتصادية، اجتماعية، سياسية؛
 - ✚ انخفاض أسعار النفط له آثار سلبية على اقتصاديات الدول المنتجة له، وله آثار إيجابية للدول المستوردة.

الفصل الثاني:

الإطار النظري والفكري لسعر

الصرف الحقيقي التوازني

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

تمهيد:

تعتبر دراسة الظواهر النقدية من أهم المواضيع التي تعنى بها اقتصاديات الدول في العصر الحديث وهذا بسبب المكانة التي تحتلها في دفع الاقتصاديات، ويعتبر سعر الصرف أحد المحددات الاقتصادية فهي مشتقة من هذه الظواهر النقدية.

وتاريخياً مرّ سعر الصرف بعدة تطورات، حيث أدت جهود المفكرين إلى إبراز أهم المفاهيم التي تفسره وتفسر مستواه التوازني، إذ أن انحراف هذا الأخير سواء بالتقييم المرتفع أو المنخفض عن حالته التوازنية فسيؤدي حتماً استخدام سعر الصرف بشكل غير مناسب إلى آثار ارتدادية غير مرغوب فيها تؤثر على الاقتصاد ككل. ويأتي هذا الفصل من أجل دراسة الإطار النظري من خلال تقديم بعض المفاهيم والتي تمس موضوع الصرف وسعره الحقيقي التوازني من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف وسوق الصرف

المبحث الثاني: سعر الصرف الحقيقي المفاهيم والمحددات

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف وسوق الصرف

نظراً للتطور الحاصل في اقتصاديات الدول والمعاملات التجارية وتوسعها، أصبحت لا تتم بواسطة المقايضة لتتحول إلى ما يسمى بالنقود، والنقود تختلف من دولة إلى أخرى وفي قيمة هذه العملة، لذلك استوجب وجود معيار تقاس به قيمة العمل مثل السلع والخدمات.

المطلب الأول: عموميات حول الصرف

إن عمليات الصرف من العمليات الأساسية التي تقوم بها البنوك، إذ هي توفر العملات الأجنبية للمتعاملين المحليين والعملات المحلية بالنسبة للأجانب سواء كانوا سياح أو متعاملين تجاريين.

الفرع الأول: مفهوم الصرف

إن مفهوم الصرف لديه عدة أبعاد ومن أجل توضيحه من عدة جوانب نتطرق للعناصر التالية:

أولاً: تعريف الصرف

تتعدد تعاريف الصرف ونذكر منها:

✓ يمكن أن يعرف الصرف على أنه "عندما نقول صرف أجنبي فإننا المصطلح ينطبق على عمليات مبادلة عملة بعملة أخرى، غير أنه في الحياة العملية يُستخدم المصطلح للإشارة إلى العملة الأجنبية في خد ذاتها، أو وسائل الحصول عليها كالشيكات السياحية "Traveler's Check" أو خطابات الضمان "Lettres de Crédit".¹

✓ ويمكن أن يعرف أيضاً على أنه "عملية تظهر عندما يتم تبادل مختلف العملات فيما بينها فكل دولة لها عملتها الخاصة تستعمل في عمليات الدفع الداخلية؛ وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية (عملات الدول الأخرى) عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين الشركات التي تعمل داخل الوطن مع شركات تجارية".²

وعموماً يمكن القول أن الصرف "هو مبادلة عملة بعملة أخرى، سواء تمت عملية التبادل بين البنك والشركات التجارية أو مع الأشخاص مثل الأجانب".

¹ سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون الجزائر، 2015، ص 143.

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، بن عكنون، الجزائر، ص 95.

الفصل الثاني: الاطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

ثانياً: آليات الصرف

يمكن أن تتم عمليات الصرف وفق آليتين وهما:¹

✓ **الصرف اليدوي:** يتم فيه دفع عملة بلد من طرف العميل إلى البنك وإستيلام هذا الأخير عملة بلد آخر، ونفس الأمر بالنسبة للبنك بطريقة عكسية.

✓ **الصرف الكتابي:** وهي عملية تبادل عملات بين بنكين بالتسجيل أو المقاصة بين حسابيهما سواء كان بنكين محليين، أو بنك محلي ومراسل له في الخارج؛ حيث يحتفظ كل منهما بحساب بالعملة الصعبة للآخر لتسهيل العمليات بينهما.

ثالثاً: أنواع الصرف

هناك نوعين للصرف وهما كما يلي:

✓ **الصرف العاجل (نقدا):** وهو أن يتم تسليم الصرف الأجنبي للمشتري والمباع في الحال والسعر العاجل هو سعر الصرف الأجنبي لتلك المعاملات العاجلة، وعادة ما يتم شراء العملات الأجنبية في السوق الحاضرة لتمويل عمليات الاستيراد، شراء الأصول الأجنبية مثل السندات العقارات.. الخ.²

✓ **الصرف الآجل:** هو السعر الذي يتم على أساسه بيع وشراء عملة ما في تاريخ لاحق لتاريخ إبرام عقد الصفقة، ويتم تحديد هذا السعر وتاريخ التسليم ومبالغ العمليتين موضوع التعامل في التاريخ نفسه لإبرام عقد الصفقة.³

رابعاً: خيارات الصرف

يمكن توضيح مفهوم خيارات الصرف كما يلي:

1- **تعريف خيارات الصرف:** يمكن أن يعرف خيار الصرف على أنه " خيار العملة الأجنبية وهو عقد قانوني يعطي حامله الحق وليس الالتزام في شراء أو بيع مبلغ معين من العملة بسعر صرف محدد وخلال فترة زمنية معينة تحدد عادة بثلاثة أشهر ".⁴

2- **أنواع خيارات الصرف:** تنقسم الخيارات في عمليات الصرف إلى نوعين وهما:

¹ سليمان ناصر، مرجع سابق، ص ص 144- 145.

² لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010، ص 122.

³ السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان، الأردن، 2011، ص 118.

⁴ سليمان ناصر، المرجع نفسه، ص 149.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

- ✓ خيار البيع: هو ذلك الخيار الذي يعطي لصاحبه الحق في بيع مبلغ معين من العملة الصعبة مقابل العملة الوطنية بسعر معين وفي تاريخ استحقاق معين محدد مسبقاً. وخيار البيع لا يعتبر هو الآخر ملزماً لصاحبه، بل يمكن البائع أن ينفذ الخيار أو يتنازل عنه حسب تطورات السوق.¹
- ✓ خيار الشراء: وهو الحق الذي يعطي لصاحبه أي المشتري؛ الخيار بين شراء أو عدم شراء مبلغ معين من عملة معينة بسعر محدد متفق عليه في تاريخ محدد أو خلال فترة زمنية معينة.²

الفرع الثاني: أنظمة الصرف وتطورها

تتعد أنظمة الصرف في العالم فهي تختلف من دولة إلى أخرى حسب ما تقتضيه احتياجات تلك الدول ولقد مرت أنظمة الصرف بعدة تطورات والتي سنتطرق إليها في هذا العنصر.

أولاً: تعريف نظام الصرف

- ✓ يمكن أن يعرف نظام الصرف على أنه "مجموعة من القواعد التي تتبعها دولة معين في تحديد سعر الصرف الأجنبي بها بعداً أو قريباً من قوى العرض والطلب، فقد يترك سعر الصرف كآلية إلى قوى العرض والطلب وفي هذه الحالة فإن الدولة تتبع نظام الصرف الحر أو المرن وقد تقيد الدولة قوى العرض والطلب بفرضها سعراً رسمياً معيناً وفي هذه الحالة تتبع نظام الرقابة على الصرف".³

ثانياً: أنواع أنظمة الصرف التقليدية

- يمكن التمييز بين عدة أنواع لأنظمة الصرف التقليدية وهي:
- ✓ أنظمة الصرف الثابتة: يتميز هذا النظام بثبات أسعار الصرف بين عملات مختلف الدول عند أسعار التعادل المعدني لتلك العملات؛ أي النسبة بين كمية الذهب الموجودة فيها⁴، إذ أن العلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية تكون محددة إدارياً وليس على مستوى السوق.⁵

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 110.

² سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 150.

³ السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 161.

⁴ صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية القاهرة، 2000، ص 28.

⁵ قاسم محمد فواد، كبداني سيد أحمد، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي لمجموعة من دول (MENA)، مجلة أداء المؤسسة الجزائرية، العدد 03، 2013، ص 115.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

✓ أنظمة الصرف الحرة (المرنة): يُعرف نظام حرية الصرف في ظل النقود الورقية غير قابلة للتحويل الى ذهب.¹ وإنما أصبحت قابلة للتحويل إلى نقود ورقية لدول أخرى وفقاً لسعر صرف يتحدد بحرية حسب ظروف العرض والطلب على العملات المختلفة.² ويمكن التمييز بين مزايا وعيوب هذا النظام كما يلي:³

✚ المزايا: من أهم مزايا نظام الصرف المرن:

- تقلل من حدة المضاربة بحكم آلية العرض والطلب وهو ما يظهر إذا كانت المرونة قوية؛
 - يمكن أن تحول دون خسارة الإحتياطات الدولية في حالة حدوث أزمة مالية؛
 - في حالة حدوث إختلالات على مستوى المدفوعات لبلد ما، فإنه يمكن إجراء التصحيح اللازم في ميزان المدفوعات بتحويل سعر الصرف بدلاً من تغيير العرض النقدي؛
 - يمكن إتباع السياسات النقدية اللازمة دون قيد.
- ✚ العيوب: العيوب التي ترتبط بهذه الأنظمة هي:
- حدوث تذبذبات واسعة في أسعار الصرف؛
 - هذه الأنظمة تنعكس على ثقة العملة حيث تفقد الثقة التي تتمتع بها في ظل أسعار الصرف الثابتة؛

- عدم القدرة على التنبؤ بتغيرات معدلات الصرف، وعدم تحفيز تحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل عبر الحدود.

✓ نظام أسعار الصرف المعمومة: في ظل هذا النظام لا تتحمل - كقاعدة عامة - كل من السلطات النقدية والمالية عبئاً معيناً في مجال الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق؛ اتخاذ السياسات المناسبة في مجال الحد من الواردات، إحداث تغيرات معينة في مستويات الأسعار والدخول في الداخل، إحداث تغيرات متناظرة في معدلات أسعار الفائدة، أو وضع قيود على انتقالات رؤوس الأموال.⁴

¹ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي والنقدية الدولية (اتفاقات التجارة العالمية)، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2009، ص 49.

² صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص 28.

³ السيد متولي عبد الله، مرجع سابق، ص 166.

⁴ سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، دار المصرية اللبنانية، الطبعة الخامسة، القاهرة، 2000 ص 190.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

✓ نظام الرقابة على الصرف: بمقتضاه تتدخل السلطة النقدية للتأثير في القوى التي على أساسها يتحدد سعر الصرف؛ أي تتدخل في ظروف العرض والطلب وحتى يكون ذلك ممكن فإن الدولة لا تسمح للمقيمين فيها بحرية بيع وشراء النقد الأجنبي بلا قيد أو شرط.¹

✓ نظام استقرار أسعار الصرف: في ظل هذا النظام فإن أسعار الصرف لا تبقى ثابتة عند مستويات محددة، كما كان عليه الحال في نظام الذهب، كما لا يسمح لها بحرية التقلب كما في نظام الصرف الحر، وإنما يعد هذا وسطاً بين نظام ثبات سعر الصرف وحرية الصرف.²

ثالثاً: أنواع أنظمة الصرف الحديثة:

قبل استعراض مختلف نظم الصرف الحديثة لابد من الإشارة إلى أن التحليل التجريبي لأداء نظم الصرف يعتمد على تصنيف النظم، وترتكز استنتاجات الأبحاث الأخيرة على التمييز بين:³

- النظم بحكم القانون (المعلنه)؛

- النظم بحكم الواقع (المطبقة بالفعل).

ويمكن تصنيف نظم الصرف الحديثة ضمن الجدول التالي كما يلي:

الجدول رقم (2-1): أنظمة الصرف الحديثة وخصائصها

الخصائص الرئيسية	النظام	الترتيب	
يتم استخدام العملة الأجنبية في التداول بالإضافة إلى القطع النقدية المصدرة محلياً تكون السياسة النقدية في نظام الدولار تابعة ومرتبطة بالبلد الأجنبي الذي تستخدم عملته.	الدولة	أنظمة الربط	أنظمة التثبيت
نظام نقدي يستند إلى التزام تشريعي صريح بمبادلة العملة المحلية مقابل عملة أجنبية محددة بسعر صرف ثابت، مع وجود قيود على سلطة الإصدار وذلك لضمان الوفاء بالتزامها القانوني وهذا ما يؤدي إلى إلغاء الوظائف التقليدية للبنك المركزي كسيطرة النقدية ودور المقرض الأخير.	مجالس العملة	المحكم	

¹ شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الدولية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص 166.

² صفوت عيد السلام عوض الله، المرجع نفسه، ص 29.

³ لطلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص 140.

الفصل الثاني: الاطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

تستخدم مجموعة من البلدان عملة مشتركة، تصدر عن بنك مركزي واحد (كمنظمة الفرنك لدول غرب إفريقيا أو ما يعرف المجموعة العالمية الإفريقية).	الإتحاد النقدي		
يتم ربط العملة المحلية بعملة لبلد آخر ويتم تعديل قيمة العملة دورياً في حالة حدوث خلل ما، وعموما لا تكون الاحتياطات كافية لتغطية القاعدة النقدية المتداولة داخل الاقتصاد، إلا أن دور الاحتياطات مهم للغاية في هذا النظام.	الربط بعملة أخرى	التثبيت التقليدي	
يقوم البنك المركزي باختيار مجموعة من العملات لتشكيل السلة ويتم ربط العملة المحلية بهذه السلة، أساس الاختيار عادة هو كثافة التجارة البينية مع تلك الدول.	الربط بسلة من العملات		
تجمع مجموعة من البنوك المركزية وتتفق على أسعار صرف ثنائية لعملاتها، ويم اللجوء إلى السياسة النقدية المحلية لإجراء التعديلات المناسبة لسعر الصرف.	الأنظمة التعاونية	التعويم مع التدخل	الأنظمة المتوسطة
يتم تحديد سعر الصرف على القيمة الحالية أو المتوقعة لفارق التضخم، أما بالنسبة لتحديد القيمة التكافؤية للعملة فيمكن أن تتحدد بالنسبة لعملة واحدة أو سلة من العملات.	التثبيت الزاحف		
تقوم السلطات النقدية بوضع هوامش أو مجال يسمح فيه لسعر الصرف بالتقلب، ويتم التدخل في حال وصول سعر الصرف إلى القيمة العليا، أو الدنيا للهامش، تتحدد درجة مرونة سعر الصرف بمدى اتساع هذا الهامش.	المناطق المستهدفة		
تتحدد أسعار الصرف في السوق بتلاقي قوى العرض والطلب وتتدخل السلطة النقدية للضرورة للحفاظ على سعر الصرف	التعويم المدار		
يتحدد سعر الصرف يوميا بتلاقي قوى العرض والطلب ونادراً ما تتدخل السلطات النقدية، كما أنه غالباً ما لا يتم الاحتفاظ بالاحتياطات النقدية في هذا النظام.	التعويم الحرّ	التعويم الحرّ	الأنظمة المعمومة بصفة كلية

المصدر: لحو موسى، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين

العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010، ص ص 140-142.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

رابعاً: تطور أنظمة الصرف

يتسم الاختيار اليوم؛ بأنه أكثر تعقيدات وفي الواقع لا يوجد اليوم خياران ولكن هناك خيارات عديدة، مثل: مجالس العملة، الدولار، العملة مثلما يوضح الجدول التالي:¹

جدول رقم (2-2): تطور نظم الصرف

الفترة الزمنية	النظم
1917-1880	قاعدة الذهب (ثنائية المعدن)، اتحادات العملة، مجلس العملة، التعويم.
1945-1919	قاعدة الصرف بالذهب، التعويم، التعليم الموجه، اتحادات العملة.
1971-1946	الربط القابل للتعديل في إطار بريتون دوردز، التعويم، أسعار صرف ثنائية أسعار صرف متعددة.
2002-1971	تعويم حرّ، تعويم موجه، ربط قابل للتعديل، ربط متحرك، ربط بسلة عملات المناطق أو النطاقات المستهدفة، أسعار الصرف الثنائية، إتحادات العملة.

Source: Najia Saqib, **The Effect of Exchange Rate Fluctuation on Trade Balance: Empirical Evidence from Saudi Arab Economy**, Journal of Knowledge Management, Economics and Information Technology, Vol 03, Issue 5, October 2013, p2.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نظم الصرف واختيارها تطور بشكل كبير في القرن الماضي إذ يُظهر الجدول التطور التاريخي لهذه الأنظمة التي شهدها العالم، بدأ بسنة 1880 إلى غاية سنة 2002، إذ نلاحظ أن قاعدة الذهب هي أول قاعدة عرفها تاريخ الأنظمة لتظهر بعد ذلك عدة أنظمة في الفترة (1917-1880) منها اتحادات العملة، مجلس الأمة والتعويم، أما في الفترة (1919-1945) ظهرت أنظمة جديدة وهي التعويم الموجه، الصرف بالذهب، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية مرت الاقتصاديات العالمية بأزمات مالية ليظهر ما يعرف بإطار بريتون دوردز في الفترة (1946-1971)، وظهرت أيضاً في هذه الفترة ما يعرف بأنظمة الصرف الثنائية والمتعددة، أما الفترة الممتدة بين (1971-2002) ظهرت أنظمة حديثة مثل الربط القابل للتعديل، ربط متحرك، الربط بسلة عملات، وهذا التطور في الأنظمة نتج للتطورات السريعة في الاقتصاد العالمي.

¹ أمين صيد، سياسة الصرف (كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات)، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2013، ص 50.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

المطلب الثاني: سعر الصرف أساسيات ومحددات

إن عمليات التبادل بين الدول تتطلب وجود نسبة تبادل من أجل قياس وتقدير قيمة السلع والخدمات المصدرة أو المستوردة في كل دولة بعملات الدول الأخرى.

الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف

من أجل تحديد مفهوم سعر الصرف نتطرق للعناصر التالية:

أولاً: تعريف سعر الصرف

1- **المعنى الاصطلاحي:** يحمل أكثر من معنى فمرّة يشير إلى مفهوم النقد الأجنبي ومرة أخرى يقصد به عملية تبادل النقود الأجنبية، أو أنه يعبر عن المعنيين في آن واحد.¹

2- **المعنى الاقتصادي:** يمكن أن يعرف سعر الصرف كما يلي:

✓ ويعرف أيضاً على أنه "سعر عملة دولة ما إزاء عملة دولة أخرى".²

✓ كما يعرف سعر الصرف على أنه "هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي".³

✓ ويمكن تعريف سعر الصرف على أنه "سعر عملة بعملة أخرى، أو هو نسبة تبادل مبادلة عملتين؛ فأحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمناً لها".⁴

✓ ويمكن أن يعرف على أنه "هو سعر عمله بلد واحد المُعرب عنها بعملة في بلد آخر وبعبارة أخرى، فإنه المعدل الذي يمكن أن يكون إحدى العملات".⁵

✓ ويعرف سعر الصرف ببساطة على أنه "سعر تبادل العملات ببعضها البعض".⁶

¹ عبد الحسين جليل الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات) دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص 22.

² صبحي حسون الساعدي، إياد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة الأتبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4 العدد 7، 2011، ص 88.

³ بن سعيد محمد، هداجي عبد الجليل، دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 01، 2013، ص 82.

⁴ مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص 244.

⁵ Tulin Anlas, The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates On ISE-100 Index, Journal of Applied Economics and Business Research Jaebr, Vol 02, N 01, 2012, p 34.

⁶ فارس هياش، دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، 2014، ص 213.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

ثانياً: أنواع سعر الصرف

هناك العديد من التقسيمات لسعر الصرف والتي سنحاول ذكرها بإيجاز فيما يلي:

✓ **سعر الصرف الاسمي:** سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من السلع والخدمات ما بين البلدين¹، ويمكن أن يتغير سعر الصرف الاسمي يومياً، سواء تحسناً أو تدهوراً بغض النظر عن حسن الخدمات المقدمة في السوق؛² فالتحسن يعني ارتفاع سعر العملة بالنسبة للعملة الأجنبية، والعكس صحيح في حالة التدهور.³

✓ **سعر الصرف الحقيقي:** يعبر عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية⁴، هو متغير اقتصادي رئيسي يسمح بتقييم القدرة التنافسية للأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية، ويشكل مصلحة حيوية في الاقتصاديات.⁵

✓ **سعر الصرف الفعلي:** هو عدد وحدات العملة المدفوعة فعلياً أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة، وبما أن المعاملات المختلفة تخضع لضرائب أو لتدابير أخرى مختلفة فمن الواضح أنه بصورة عامة لا يوجد سعر صرف فعلي واحد.⁶ وهناك نوعان لسعر الصرف الفعلي وهما:⁷

✚ **سعر الصرف الفعلي للصادرات:** هو عدد وحدات العملة المحلية الممكن الحصول عليها لقاء ما تبلغ قيمته دولاراً واحداً من الصادرات، بشرط أن تؤخذ بعين الاعتبار رسوم التصدير والإعانات المالية والرسوم الإضافية وأسعار الصرف الخاصة والإعانات الخاصة بعوامل الإنتاج المتضمنة في الصادرات وغير ذلك من التدابير المالية والضريبية التي تؤثر في سعر الصادرات.

¹ بلقاسم العباس، **سياسة أسعار الصرف**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 23، الكويت، نوفمبر 2003، ص 4.

² Socrat Ghabban, **Le taux de change et la demande touristique**, Introduction de dissertation dans les exigences du doctorat en sciences économiques, Université Toulouse II Le Mirail, 2013, p 12.

³ نشأت مجيد حسن الوندأوي، **قياس تأثير المستوى العام للأسعار وعرض النقد على سعر صرف الدينار العراقي للفترة (1980-2002) باستخدام نموذج التعديل الجزئي، مجلة الإدارة والاقتصاد**، العدد 82، 2010 ص ص 113-114.

⁴ السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 116.

⁵ Magali Dauvin, **Energy prices and the real exchange rate of commodity-exporting countries**, CEPII Working Paper Energy prices and the real exchange rate of commodity-exporting countries, No 28, Septembre 2013, P5.

⁶ بلحشر عائشة، **سعر الصرف الحقيقي التوازني**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة تلمسان، 2013-2014، ص 20.

⁷ السيد متولي عبد القادر، المرجع نفسه، ص 118.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

✚ **سعر الصرف الفعلي للواردات** وهو عدد وحدات العملة المحلية التي تدفع مقابل ما قيمته دولاراً واحداً من الواردات على أن تؤخذ في الاعتبار التعريفات الجمركية والرسوم الإضافية والفائدة على ودائع الاستيراد وغيرها من التدابير التي تؤثر في سعر الواردات.¹

✓ **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** الواقع أنّ سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج، لابدّ أن يخضع هذا المعدل إلى التصحيح بإزالة آثار تغيرات الأسعار النسبية.²

✓ **سعر الصرف الثابت:** يعني سعر الصرف الثابت أن تقوم الدولة المعنية بتثبيت سعر صرف عملتها إزاء العملات الأخرى، وهذا يعني أن تتدخل الدولة من خلال مصرفها المركزي للحفاظ على هذا السعر الثابت من خلال البيع والشراء للعملات الأجنبية للحفاظ على معدل ثابت وضمن مجال ضيق للتباين في الأسعار ويتوقف ذلك على ما يمتلكه البنك المركزي من أرصدة الاستقرار الرسمية وفي خضم التدخل الحكومي في سوق الصرف الأجنبي لتثبيت سعر صرف عملتها فقد ينتشر التضخم من بلد إلى آخر وخاصة عند مواجهة الفائض في ميزان المدفوعات الناتج عن ارتفاع معدل التضخم المستورد والذي يقلل بالنتيجة حجم الاستيراد. وبصفة عامة فإن التضخم الذي يحدث في دولة معينة بسبب تثبيت سعر صرف عملتها لا ينتشر إلى الدولة صاحبة العملة الرئيسية التي ثبت مقابلها سعر صرف عملتها المستوردة.³

ثالثاً: أهمية ووظائف سعر الصرف

- 1- **أهمية سعر الصرف:** يمكن أن تظهر أهمية سعر الصرف كما يلي:⁴
 - يلعب سعر الصرف دوراً مهماً في النشاطات الاقتصادية الخارجية، التي يقوم بها أي بلد سواء كان ذلك النشاط تجاري أو استثماري؛
 - يحتل سعر الصرف مركزاً محورياً في السياسة النقدية، حيث يمكن أن يستخدم كهدف أو كأداة أو ببساطة كمؤشر، واستخدام سعر الصرف النقد كهدف تجاه العملات الأخرى قد يكون عاملاً لتخفيض التضخم وهذا ما يتلاءم مع الهدف النهائي للسياسة النقدية؛

¹ نفسه، ص 118.

² بالحرش عائشة، مرجع سابق، ص 21.

³ عبد الله إبراهيم نور الدين، العلاقة السببية بين عرض النقد وسعر الصرف في ليبيا، أرييك، المجلد 58، العدد 02، 2013، ص

152.

⁴ لحو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص ص 121-122.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

- كون أن سعر الصرف يمثل التكاليف والأسعار سواء داخل البلد أو خارجه فإنه يمكن أن يستخدم كمؤشر على تنافسية البلد وبالتالي على ميزان المدفوعات بالنهاية؛
- يؤدي ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية إلى ارتفاع قيمة السلع المنتجة محلياً والموجهة للتصدير وانخفاض أسعار الواردات، ويحدث العكس عند انخفاض قيمة العملة الوطنية حيث تزداد تنافسية السلع المنتجة محلياً، وترتفع أسعار السلع المستوردة.

2- وظائف أسعار الصرف:

لسعر الصرف دور هام في النشاطات الاقتصادية الخارجية لأي بلد، سواء كان ذلك النشاط تجارياً أو استثمارياً، إذ يعتبر أداة ربط هامة بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات العالمية كما يعتبر وسيلة هامة للتأثير على ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، وينعكس ذلك على التضخم والعمالة إضافة إلى أنه يستخدم كمؤشر كونه يمثل التكاليف والأسعار سواء داخل البلد أو خارجه، فإنه يمكن أن يستخدم كمؤشر على تنافسية البلد وبالتالي على ميزان المدفوعات بالنهاية. ويمارس سعر الصرف عدة وظائف في الاقتصاد الوطني من بينها الوظيفة القياسية، الوظيفة التطويرية، الوظيفة التوزيعية:¹

✓ **الوظيفة القياسية:** يمثل سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار العالمية من جهة والأسعار المحلية من جهة أخرى، وعن طريقه نجد أن الأسعار المحلية - باعتبارها تجسيدا للقيمة الدولية للبضائع - يُمكن التعبير عنها بعملات وطنية مقومة بعملات أجنبية، معنى هذا أن سعر الصرف يشكل قاعدة مهمة للقياس المباشر للتجارة الخارجية أو بالأحرى لعمليات تجارية محلية.

✓ **الوظيفة التطويرية:** يُستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، كما يؤدي إلى تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر الصرف ملائم لتشجيع واردات معينة وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للبلدان، وهنا يمكن الاستشهاد بواقع التبادل التجاري بين الولايات المتحدة واليابان،

¹ بن الزاوي عبد الرزاق، **سعر الصرف الحقيقي التوازني**، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2016، ص ص 16-17.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

فعندما ارتفع سعر صرف الدولار إزاء الين الياباني زاد إقبال الأمريكيين على شراء السيارات اليابانية حيث كان ثمنها منخفض مقارنة بالسيارات الأمريكية.¹

✓ **الوظيفة التوزيعية:** يمارس سعر الصرف وظيفتيه التوزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين بلدان العالم، فمثلاً عند انخفاض سعر صرف الدولار إزاء الين الياباني وبافتراض أن اليابان تستورد الحبوب من الولايات المتحدة، فإذا أرادت اليابان زيادة حصتها من الحبوب فإنها ستضطر دفع زيادة في الدولارات بسبب الارتفاع في قيمة الدولار إزاء الين الياباني مما سيؤثر على احتياطات الدولار الأمريكي في حين سترتفع احتياطات الولايات المتحدة من الدولار وينطبق ذلك أيضاً في حالة انخفاض قيمة الدولار الأمريكي إزاء الين الياباني.²

رابعاً: أدوات سياسة سعر الصرف

لكي تقوم سياسة الصرف بدورها كما ينبغي تلجأ إلى مجموعة من الأدوات والوسائل تساعد في تحقيق أهدافها وأهم هذه الوسائل هي تعديل سعر صرف العملة، استخدام احتياطي الصرف، استخدام سعر الفائدة، مراقبة الصرف، إقامة سعر صرف متعدد ويمكن توضيحها كما يلي:

✓ **تعديل سعر صرف العملة:** في حالة سعر الصرف الثابت، يُمكن للبلد أن يستعمل احتياطي العملة الأجنبية لتمويل العجز أي مواجهة الطلب على العملة الأجنبية، كما تقوم بتخفيض قيمة العملة أو إعادة تقويمها؛ أما في ظل حرية أسعار الصرف تقوم السلطات النقدية على التأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة.³

✓ **استخدام احتياطي الصرف:** في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة، تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية أما في نظم الصرف

¹ أمين صيد، مرجع سابق، ص 27.

² بن الزاوي عبد الرزاق، سعر الصرف الحقيقي التوازني، مرجع سابق، ص 18.

³ لطلو موسى بوخاري، مرجع سابق، 126.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

العائمة، تقاوم السلطات النقدية التقلبات الحادة في سعر عملتها إلا أن الاحتياطات لا تكفي للتصدي للآثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة الكثيفة.¹

✓ استخدام سعر الفائدة: عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة.²

✓ مراقبة الصرف: هو إجراء تتخذه الدولة بغرض أن ترفع سعر صرف عملتها في أسواق الصرف، ويتم ذلك بأن تقرر سعراً معيناً لعملتها، ثم تضع نظاماً كاملاً لمراقبة هذا السعر حتى لا ينخفض؛ والغرض من هذا النظام هو الحدّ من خروج رؤوس الأموال. وتتعد الأسباب التي تدعو إلى فرض الرقابة على الصرف منها:³

- التغلب على النقص الذي تعانيه الدولة في الأرصدة الأجنبية من عملات الذهب.
- المحافظة على العملة فوق المستوى السائد وفوق ظروف العرض والطلب.
- رفع الأسعار الداخلية، حتى تساعد على إنعاش بعض الصناعات الهامة، فكانت الرقابة وسيلة لمقابلة الكساد أو تشجيع الانتعاش.
- ضمان الحصول على واردات معينة من الخارج، يتكون أغلبها من المواد الأولية مثلاً.
- مكافحة خروج رؤوس الأموال من الدولة إلى الخارج، سواء كان رأس المال مملوكاً لأجانب أو مواطنين.

✓ إقامة سعر صرف متعدد: تسعى السلطات النقدية من إتباع نظام سعر صرف متعدد إلى تخفيض حدة آثار التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة، ومن أهم الوسائل المستخدمة اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف، بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاع المراد دعمه وترقيتها، أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي.⁴

¹ أمين صيد، مرجع سابق، ص ص 62-63.

² لحو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص 127.

³ مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص ص 261-263. (بتصرف)

⁴ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 2006، ص 137.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

الفرع الثاني: محددات سعر الصرف وأهم العوامل المؤثرة فيه

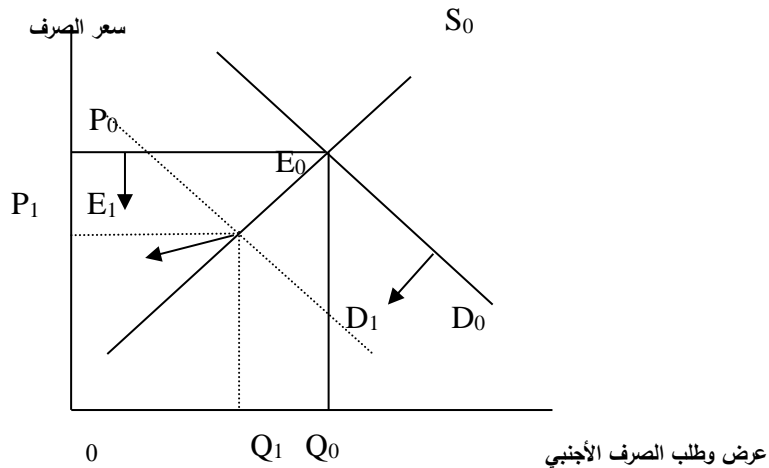
من أجل تحديد سعر الصرف وتبيان أهم العوامل المؤثرة فيه نتطرق للعناصر التالية:

أولاً: أهم محددات سعر الصرف

يتأثر تحديد سعر الصرف بتوليفة واسعة من العوامل والتي تجعل حالة السوق الحرّة حالة غير واقعية لاسيما في تلك الدول التي تعاني مشاكل توفير النقد الأجنبي فإذا وضعنا جانبا الإحداث السياسية والعسكرية والأحداث المتصلة بغضب الطبيعة يمكننا القول بأن أهم المتغيرات التفسيرية المؤثرة في جانب الطلب على الصرف الأجنبي وعرضه في الفترة الطويلة ويتمثل في:¹

✓ **تكاليف الإنتاج المحلي والأسعار المحلية:** مع افتراض ثبات التكاليف والأسعار في الخارج فإن ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي ومن ثم ارتفاع أسعاره في السوق المحلية يؤدي إلى إحداث أثر تحويلي في سلوك المستهلك المحلي. إذ يتجه إلى المنتجات الأجنبية والتي تصبح أرخص نسبياً بالمقارنة بالمنتجات المحلية، وكنتيجة لذلك يزيد الطلب المحلي على الصرف الأجنبي. ومن ناحية أخرى، فإن نقص الصادرات الوطنية يعني تقلص عرض الصرف الأجنبي مما يعني انتقال منحنى العرض من وضعه الأصلي إلى اليسار، وبافتراض ثبات كافة العوامل الأخرى وكذلك منحنى الطلب يتجه سعر الصرف إلى الأسفل. ويمكن توضيح ذلك في المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم (2-1): التغيرات في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات المحلية



المصدر: السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)، دار الفكر، الطبعة

الأولى عمان، الأردن، 2011، ص 170.

¹ محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004، ص ص 40-41.

الفصل الثاني: الاطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

✓ **التغيرات في مستوى الدخل المحلية:** لو تغيرت الدخل في الجزائر مثلاً وللنقل ارتفعت مثلاً فإن ذلك من شأنه أن يزيد الطلب لدى الجزائريين على السلع والخدمات بشكل عام، ومن هذه السلع ما هو مستورد من الخارج، وعلى ذلك فإن زيادة دخول الجزائريين سوف تعني زيادة وارداتهم مما يزيد الطلب على العملة الأجنبية، وينتقل منحني الطلب على الجهة اليمنى فالعلاقة طردية بين التغير في الدخل المحلية والتغير في ظروف الطلب على الصرف الأجنبي.¹

✓ **محفزات وعوائق التجارة الخارجية:** من المعروف أن التعريف الجمركية وعوائق التجارة الأخرى تقيد حركة السلع بين الدول، ومن ثم تقيد مقدرة المقيمين في دولة ما على شراء السلع المنتجة في دولة أخرى وبالتالي من طلبهم على العملات والأجنبية فالقيود على الواردات الأمريكية من اليابان تُنقص من عرض الدولارات في اليابان ومن ثم يرتفع سعر صرف الدولار في هذه الأخيرة وبالمثل فإن قلة السلع الأمريكية التي يمكن بيعها في اليابان تنقص من طلب اليابانيين على الدولار الأمريكي مما ينعكس على سعر صرف الدولار بالانخفاض؛ ويمكن تصور الحالة العكسية عند زيادة الرغبة والمقدرة لدى المستهلك المحلي على شراء المنتجات الأجنبية.²

✓ **التحول من نظام التثبيت إلى نظام التعويم لأسعار الصرف:** عملية التحول من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام سعر الصرف المحرر (المعوم) يرافقها عادة ارتباك بشكل عام في أسواق العملات المتداولة ، مما قد يؤدي إلى تقلبات حادة وعنيفة لأسعار تلك العملات.³

✓ **التغيرات في أسعار الفائدة المحلية:** لو ارتفعت أسعار الفائدة المحلية في الجزائر وللنقل ارتفعت مثلاً، فإن من أثر هذا الارتفاع أن المستثمرين الجزائريين سوف لا يجدون فائدة تعود عليهم من تحويل تدفقاتهم الرأسمالية إلى الخارج و من ثم ينخفض طلبهم على الصرف الأجنبي وينتقل منحني الطلب إلى الجهة اليسار وفي ظل ثبات العرض من الصرف الأجنبي فإن سعر الصرف التوازني سينخفض وترتفع قيمة الدينار الجزائري مقابل العملة الأجنبية، إذن العلاقة عكسية بين التغيرات في أسعار الفائدة المحلية وظروف الطلب على الصرف الأجنبي.⁴

¹ السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 171.

² محمد كمال الحمزاوي، مرجع سابق، ص 43.

³ عبد الله إبراهيم نور الدين، أثر سياسة تحديد سعر الصرف على الاستثمار في ليبيا، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، مجلد 37، العدد 01، مارس 2016، ص 219.

⁴ السيد متولي عبد القادر، المرجع نفسه، ص 171.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

ثانياً: العوامل الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف

عادةً ما تعتبر العملة قوية إذا ارتفع سعرها في السوق مقابل جميع العملات الأخرى المهمة، وتعتبر ضعيفة إذا انخفض سعرها مقابل هذه العملات؛ إن هذا الارتفاع والانخفاض في السوق تحكمه أسباب وظروف منها:

✓ **سعر التوازن:** إن السبب المباشر في تغيير سعر عملة يمكن في عدم التوازن الذي قد ينتج بين عرض هذه العملة والطلب عليها، فعندما يجد المتعاملون في السوق أنفسهم غير قادرين على شراء عملة معينة لقلّة عرضها في السوق فإن هذا يعتبر مبرراً قوياً لارتفاع سعرها والعكس يحدث عندما يجد المتعاملون أنفسهم قادرين على الحصول على هذه العملة بكل بساطة لزيادة عرضها في السوق، أو عندما يسود الشعور لديهم بمقدرتهم الحصول عليها بأسعار أفضل للسبب ذاته فإن هذا سيدفع سعرها للانخفاض.¹

✓ **معدل التضخم:** يلعب التضخم دوراً هاماً في تقدير قيمة العملة لأي بلد، فمثلاً إذا كان معدله في الهند أقل من البلدان الأخرى نسبياً، الصادرات الهندية سوف تزيد وسوف تكون هناك زيادة في الطلب على دينار لشراء السلع الهندية، أيضاً السلع الأجنبية أصبحت أرخص وذلك سوف يدفع المواطنين الهنود في نهاية المطاف إلى استيراد النقصان. وبذلك فإنه انخفاض معدلات التضخم تميل إلى رؤية تقدير في قيمة العملة لأي بلد.²

✓ **أوضاع ميزان المدفوعات:** ميزان المدفوعات يقيس عادة التغيرات في التدفقات النقدية للعملات الأجنبية من خلال ما يلي: ³

➡ **الواردات:** هناك علاقة ديناميكية بين الواردات والدخل وسعر الصرف، وأظهرت أن الطلب على المنتجات المستوردة من بلدان مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا واليابان فالزيادات في سعر الصرف بسبب زيادة الواردات، كما أن هناك علاقة كبيرة بينها. فتغيراتها لها آثارها للاقتصاد ككل بما في ذلك على الوسطاء الماليين والمستثمرين الأفراد والشركات من

¹ شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص ص 150-151.

² Pareshkumar J. Patel, Narendra J. Patel, Ashok R. Patel, **Factors affecting Currency Exchange Rate, Economical Formulas and Prediction Models**, International Journal of Application or Innovation in Engineering & Management (IJAIEEM), Volume 3, Issue 3, March 2014, p 53.

³Raja Sher Ali Khan, **Analysis if the factors affecting exchange rate variability in Pakistan**, IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM), Volume 16, Issue 6, Jun. 2014, p 117.

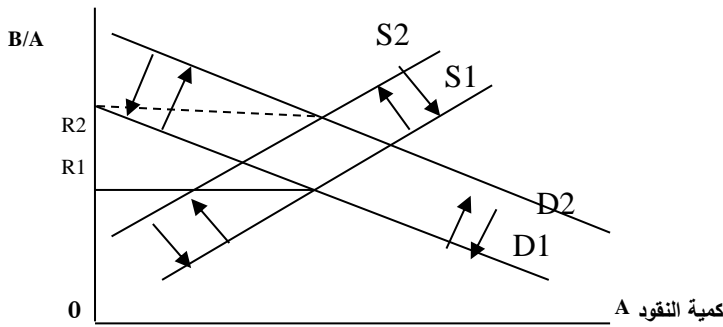
الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

المستثمرين. فنقلب سعر الصرف يؤثر على أرباح الشركات التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الواردات، وبذلك سوف تعاني من الخسائر التجارية نظراً لارتفاع الواردات سوف تنخفض قيمتها بالعملة المحلية؛ كذلك تتأثر متغيرات الاقتصاد الكلي مثل التجارة والنمو والتضخم مع سياسة سعر الصرف.

📌 **الصادرات:** تعتبر واحدة من المصادر الرئيسية لتصحيح ميزان المدفوعات السلبي. هناك علاقة بين الصادرات وسعر الصرف ولكنها لا تؤثر مباشرة عليه ويقال عادة تقلل كمية الصادرات من عدم استقرار أسعار الصرف ولكن من الواضح أن حجم التجارة ليس بالضرورة يتأثر بالتقلبات في أسعاره ولكن تقلبه قد يكون من تغيير هيكل التجارة. الصادرات وسعر الصرف لها علاقة سلبية حيث يجب على البلدان التي تسعى إلى الحفاظ على سعر الصرف عند مستوى أقل دعم صادراتها إلا أن تقلب سعر الصرف يُمكن لهم اعتماداً أقل على السلع في نظام سعر الصرف الحرّ في مقابل أن تؤخذ كأحد العوامل التي تؤثر على التجارة والطلب على الصادرات الحقيقية.¹

✓ **معدل الفائدة:** إن زيادة سعر الفائدة في الهند مثلاً؛ إذ أن المستثمر الهندي يحصل على أعلى عائد في البنوك ولذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع الطلب على العملة الهندية، إذ أن تقدير تدفق الأموال التي سيكون لها أثر سلبي على الشركات المحلية للبلد؛ وارتفاع معدل الفائدة يقلل من قوة الشراء للمستهلك.² ويمكن توضيح تغيرات أسعار الفائدة وفق المنحنى التالي:

الشكل رقم (2-2): تغيرات سعر الفائدة وأثرها على سعر الصرف



المصدر: عبد الحسين جليل، عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات (نظرية

وتطبيقات) دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص 66.

✓ **التدخل الحكومي:** يأتي أثر التدخل الحكومي على أسعار العملات من خلال سياسات الدولة وبخاصة فيما يتعلق بالسياستين المالية والنقدية؛ وتعنى السياسة المالية بالإففاق الحكومي من حيث

¹ السيد المتولي، مرجع سابق، ص 171.

² Pareskumar J. Patel, Narendra J. Patel, Ashok R. Pate, op -cit, p 53.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

حجمه وأولوياته وأوجه إنفاقه وطرق تمويله بما في ذلك إيرادات الحكومة بأنواعها وطرق تحصيلها وأسس توزيع أعبائها وأساليب الاقتراض والتمويل بالإضافة إلى إدارة الدين العام وأموال الدولة. وتعنى السياسة النقدية بتحديد عرض النقد الذي يمثل القوة الشرائية لها وتأثيرها على الاستهلاك والادخار وميزان المدفوعات وتعتبر ميزانية البنك المركزي مؤشراً رئيسياً لموجوداته المحلية وتوزيعها على الاحتياطي الرسمي من العملات الأجنبية.¹

ثالثاً: العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف

هناك عوامل أخرى غير اقتصادية تؤثر في أسعار الصرف يُمكن إجمالها بالتالي:²

- ✓ **الاضطرابات والحروب:** من العوامل المؤثرة في سعر الصرف ولاسيما في المدى القصير وأحياناً على المدى البعيد هي الاضطرابات السياسية وحالات الحروب الداخلية والخارجية، والتي تؤثر على أوضاع التجارة والصناعة.. الخ التي من شأنها أن تغير الطلب على الصرف الأجنبي وبالتالي تغير سعر الصرف؛ حيث يزداد الإنفاق في المجالات العسكرية والأمنية وتتنخفض كفاء الوحدات الاستثمارية بسبب التدمير أو تعطيل المرافق العامة والخاصة فضلاً عن الانخفاض في الصادرات وغيرها من التأثيرات الغير مباشرة والتي تؤدي في مجملها الى فقدان الثقة بعملة البلد المعني.
- ✓ **الإشاعات والأخبار:** تعد من المؤثرات السريعة على سعر الصرف الأجنبي سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة فأحياناً تصدر الإشاعات من بعض المتعاملين أنفسهم حول مستقبل عملة ما ولكن التأثير يحدث خلال وقت قصير ولا تلبث السوق أن تستعيد استقرارها. المتعاملين أيضاً يتأثرون بكل الأخبار ذات العلاقة بالبيئة الاقتصادية وأخبار الأحداث السياسية والحروب وغيرها.
- ✓ **خبرة المتعاملين وأوضاعهم:** يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم وخبراتهم بالسوق وأحواله بتحديد اتجاه الأسعار واتخاذ قراراتهم بشأنها وتحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها أو إبقائها على ما هي عليه، و بناءً عليه فإن الأسعار تتأثر بخبرة هؤلاء المتعاملين وبمهارتهم فضلاً عن أسعار الصرف تتأثر بالقوة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة لتنفيذ عملياتهم المختلفة .

¹ شقيري نوري موسى و آخرون، مرجع سابق، ص 156.

² عبد الحسين جليل الحسن الغالبي، مرجع سابق، ص ص 81-83.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

ويمكن توضيح العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تؤثر على أسعار الصرف في الجدول التالي كما يلي:

الجدول رقم (2-3): العوامل التي تؤثر في أسعار الصرف

العوامل الاقتصادية	
الأجل القصير	- معدل النمو الاقتصادي - معدل التضخم - سعر الفائدة في البلد وفي الخارج - ميزان الحساب الجاري - رصيد حساب رأس المال - المضاربة على العملات.
الأجل الطويل	- مستوى التنمية الاقتصادية للبلاد - القدرة التنافسي للاقتصاد - التنمية التقنية والتكنولوجية - حجم الديون الخارجية - عجز الميزانية - الأسعار المحلية والأجنبية النسبية - تدفقات رأس المال.
العوامل الغير اقتصادية	
	- المخاطر السياسية (مثل مخاطر الحروب) - الكوارث الطبيعية - العوامل النفسية

Source: Katarzyna Twarowska, Magdalena Kąko, Analysis Of Factors Affecting Flucuations In The Exchnge Rate Of Polish Zloty Against Euro, Nternational Confence Human Qualty Of Life 25-27 Juene 2014,Portoroz, Slovenia,p892.

رابعاً: أثر التغير في الطلب وعرض العملة الأجنبية

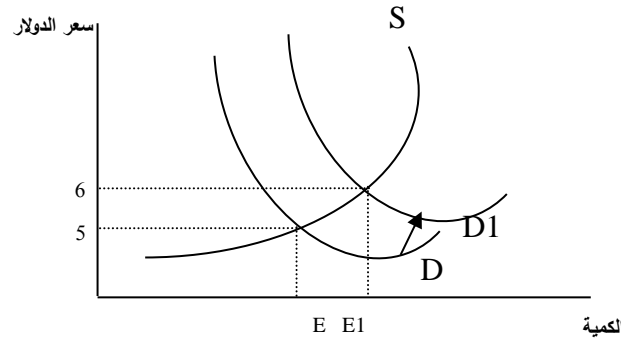
نتطرق في هذا العنصر إلى آثار الطلب والعرض في العملة الأجنبية والتي نوجزها كما يلي:¹

1- أثر التغير في الطلب على العملة والأجنبية: يزيد الطلب على العملة الأجنبية إذا حدثت زيادة في الطلب على السلع والخدمات المستوردة من الخارج، فإذا زاد الطلب في دولة ما على السلع أو الخدمات الأمريكية قد تكون بسبب انخفاض أسعارها النسبية بالمقارنة بالسلع المحلية أو بسبب زيادة الدخل في تلك الدولة، أو بسبب زيادة الاستثمارات فيها سواء كانت استثمارات مباشرة أو غير مباشرة، كل ما سبق يؤدي إلى زيادة الطلب على الدولار داخل تلك الدولة، ومن ثم وهذا يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب على الدولار إلى اليمين؛ وانخفاض الطلب على السلع والخدمات الأمريكية أو انخفاض الطلب على الاستثمار الخارجي سيؤدي إلى انخفاض الطلب على الدولار وانتقال منحنى الطلب إلى اليسار. ويمكن توضيح أثر الطلب على العملة الأجنبية وفق المنحنى التالي:

¹ إيمان ناصف عطية، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 2008، ص 323.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

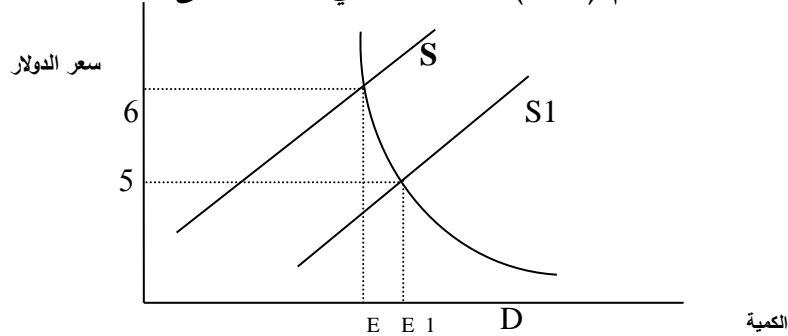
الشكل رقم (2-3): أثر التغير في الطلب على العملة الأجنبية



المصدر: إيمان ناصف عطية، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص 324.

2- أثر التغير في عرض العملة الأجنبية: يزيد عرض العملة الأجنبية "الدولار" داخل الدولة إذا حدثت زيادة في الطلب الأجنبي على الصادرات المحلية من السلع والخدمات بسبب انخفاض الأسعار النسبية للصادرات المحلية بافتراض أن الطلب على الصادرات مرناً، أو بسبب زيادة الدخل في الدولة الأخرى، وقد يحدث زيادة عرض العملة الأجنبية بسبب زيادة الاستثمارات الأجنبية في داخل الدولة؛ ويترتب على ما سبق زيادة عرض العملة الأجنبية وانتقال منحنى عرض العملة الأجنبية إلى اليمين ويؤدي هذا الانتقال إلى انخفاض سعر العملة الأجنبية "الدولار" وهذا يعني ارتفاع العملة المحلية والعكس في حالة انخفاض الطلب.¹ ويوضح ذلك في المنحنى التالي:

الشكل رقم (2-4): أثر التغير في العرض على العملة الأجنبية



المصدر: إيمان ناصف عطية، هشام محمد عمارة، المرجع نفسه، ص 325.

¹ إيمان ناصف عطية، هشام محمد عمارة، المرجع نفسه، ص 324 - 325.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

المطلب الثالث: أدبيات عامة حول سوق الصرف

إن العملات مثل السلع والخدمات، إذ تحدد أسعارها في سوق يسمى سوق الصرف ومن أجل التعرف أكثر على سوق الصرف نتطرق للعناصر التالية:

الفرع الأول: مفاهيم أساسية حول سوق الصرف

إن عمليات التصدير ينجر عنها حركة لرؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل أي عرض الصرف الأجنبي والعكس صحيح في حالة الاستيراد (الطلب على الصرف الأجنبي) وتلاقي العرض والطلب يتم في سوق يسمى سوق الصرف الأجنبي.

أولاً: تطور سوق الصرف

سوق العملات الأجنبية يعود إلى العصور القديمة، عندما بدأ التجار تبادل عملات معدنية من بلدان مختلفة وفي السنوات الأخيرة، شهدت العملات الأجنبية بعض التحولات الهائلة "اتفاقية بريتون وودز"، حيث أنشئت في سنة 1944، وبقيت سارية حتى أوائل السبعينات.

إن حجم التداول قد ازداد بسرعة بمرور الوقت، لا سيما بعد السماح بالتعويم الحر في سنة 1971، وفي هذه السنة بسبب تقلبات أسعار العملات التي لا يمكن السيطرة عليها تم اختبار اتفاقية "بريتون وودز"، وفي سنة 1973 تم التخلي عن معيار الذهب من قبل الرئيس "ريتشارد نيكسون" حيث سمح للعملات أخيراً لتطفو بحرية.

سوق الصرف الأجنبي سرعان ما أثبتت قبل سنة 1998 أنها متاحة فقط للكيانات أكبر تداول للعملات لأغراض تجارية واستثمارية من خلال البنوك، أما حالياً أصبحت منصات تداول العملات عبر الإنترنت ومنصات تداول العملات تسمح للمؤسسات المالية الصغيرة وصغار المستثمرين من الحصول على مستوى مماثل من السهولة للبنوك من النقد الأجنبي للعملات الرئيسية، وذلك من خلال تقديم مدخلاً إلى السوق الأولية (بين البنوك)؛ وتطور التبادل في السوق في جميع أنحاء العالم أكثر من 1.7 تريليون \$ ومن المتوقع أن تنمو أكثر من 1.9 تريليون \$ يومياً بحلول سنة 2006. مع حجم السوق يمكن للمرء أن يفترض أن سوق العملات متقلبة للغاية، وتغيير في أي لحظة، وهذا يتوقف على الظروف في ذلك البلد.¹

¹ Violet Gaucan, Bucharest, **INTRODUCTION TO THE FOREIGN EXCHANGE MARKET**, Journal of Knowledge Management, Economics and Information Technology, p2. Available on the link:

الفصل الثاني: الاطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

ثانياً: تعريف سوق الصرف

يمكن أن يعرف سوق الصرف الأجنبي كما يلي:

✓ يعرف سوق الصرف على أنه "المكان الذي يتم فيه التقاء عارضي العملات مع الطالبين لها أو ما يسمى بوكلاء الصرف "Cambistes"، وهو ليس محددًا بمكان معين وإنما كل الأماكن التي يتم فيها ذلك الالتقاء تمثل جزءاً من سوق الصرف، سواء من خلال شبكة ما بين البنوك في مختلف أنحاء العالم أو بين المتعاملين في البورصات، وقد سهلت وسائل الاتصال الحديثة كثيراً من عمل أولئك المتعاملين وأصبحت هذه الوسائل جزءاً من سوق الصرف، كالهاتف والتلكس وحالياً الإنترنت".¹

✓ ويعرف أيضاً على أنه "الوسيلة التي يتم بواسطتها شراء وبيع العملات الأجنبية المختلفة بمعنى تسهيل استبدال العملة الوطنية بالعملات الأجنبية".²

✓ كما يعرف على أنه "يعبر سوق الصرف الأجنبي عن السوق الذي يتم فيه تبادل العملات فيما بينها، وهو بذلك يساهم في تحديد أسعار العملات أي تحديد سعر الصرف".³

ثالثاً: وظائف سوق الصرف الأجنبي

إن وظيفة سوق الصرف الأجنبي لا تقتصر على مجرد تحديد أسعار الصرف، وإنما تشمل وظائف أخرى من بينها تحويل الأموال، تقديم الإتمان لتمويل التجارة الخارجية، تغطية مخاطر الصرف الأجنبي وهي كما يلي:

✓ **تحويل الأموال أو القوة الشرائية بين الدول:** فالوظيفة الأساسية لأسواق الصرف الأجنبي هي تحويل الأموال أو القوة الشرائية من عملة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى، ويتم عادة هذا التحويل عن طريق التحويل التلغرافي، الذي هو عبارة عن شيك يرسل بالبرق بدلاً من البريد فعن طريقه يصدر أحد البنوك المحلية تعليماته إلى بنكه المرسل في مركز نقدي أجنبي بأن يدفع قدرًا معيناً من العملة المحلية السائدة هناك إلى شخص أو منشأة حساب.⁴

http://www.scientificpapers.org/wpcontent/files/1120_Introduction_to_the_foreign_exchange_market.pdf

¹ سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 145.

² سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص 163.

³ بن الزاوي عبد الرزاق، **سعر الصرف الحقيقي التوازني**، مرجع سابق، ص 39

⁴ السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 249.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

✓ تقديم الإئتمان اللازم لتمويل التجارة الخارجية: وذلك من خلال البنوك التجارية فعادة ما يمنح المصدرين مهلة تقدر بحوالي ثلاثة أشهر للمستوردين لتسديد قيمة التزاماتهم عن عمليات الاستيراد وفي نفس الوقت ونظراً إلى حاجة المصدرين لهذه الأموال فإنهم يقبلوا على خصم التزامات المستوردين لدى البنوك التجارية ويحصلون على قيمتها الحالية، ويعني ما سبق أن البنوك التجارية تمنح ائتمان لمدة 3 أشهر للمستوردين.¹

✓ تغطية مخاطر الصرف الأجنبي: حيث تقوم سوق الصرف الأجنبي بمساعدة المستثمرين الماليين على تجنب مخاطر الصرف الأجنبي والقيام بعمليات التغطية.²

رابعاً: المشاركون في سوق الصرف

سوق الصرف هو مخصص للمؤسسات المالية في البدء كان السوق محصوراً بين البنوك وفي وقت لاحق، زاد المستثمرون المؤسساتيين من تدخلاتهم ويمكن توضيحهم كما يلي:³

✓ البنوك وبنوك الاستثمار: المتعاملون الأكثر أهمية في سوق الصرف هم البنوك، فهذه الأخيرة تأخذ على عاتقها عمليات الصرف، أكانت لحسابها أم لحساب زبائنها، ولتسهيل عملياتها تستخدم المصارف ودائعها لدى المؤسسات المالية الأجنبية التي تلعب دور المراسلين "Correspondants".

✓ المصارف المركزية: تتدخل المصارف المركزية على وجه غير منتظم في أسواق الصرف ويتدخلها هذا يفترض بها ملء الوظائف التالية:

- تنفيذ أوامر زبائنها: الإدارات العامة، البنوك المركزية الأجنبية الأجهزة الدولية.
 - تأمين مراقبة السوق إذا ما لم يكن بالإمكان ضبطه؛
 - البحث عن التأثير على تطور أسعار الصرف لأسباب تتعلق بالسياسة الاقتصادية الداخلية من جهة، وياحترام بعض الالتزامات الشكلية الدولية، من جهة أخرى.
- ✓ المؤسسات غير المصرفية: تقوم بعض مؤسسات الأعمال بدخولها لسوق العملات الأجنبية وذلك كنتيجة لنشاط هذه المؤسسات التجارية والاستثمارية التي تحتم عليها دخول هذه الأسواق كمشترية أو بائعة لهذه العملات وقد تقوم بذلك مباشرة أو من خلال البنوك والمؤسسات المالية.⁴

¹ إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مرجع سابق، ص 312-313.

² السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 249.

³ وسام مالك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي (قضايا نقدية ومالية)، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى بيروت، لبنان، 2001، ص 188-193. (بتصرف)

⁴ شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص 123.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

✓ **البورصات:** وهي الأماكن التي تتداول فيها العملات الأجنبية والأوراق المالية بعد إصدارها والتي

يلتقي فيها المتعاملون بهدف البيع والشراء وتقسّم البورصات إلى مركزية ومحلية.¹

✓ **الزبائن الخاصون:** لا يتدخلون مباشرة في أسواق الصرف فهم يشترون ويبيعون العملات متوجهين

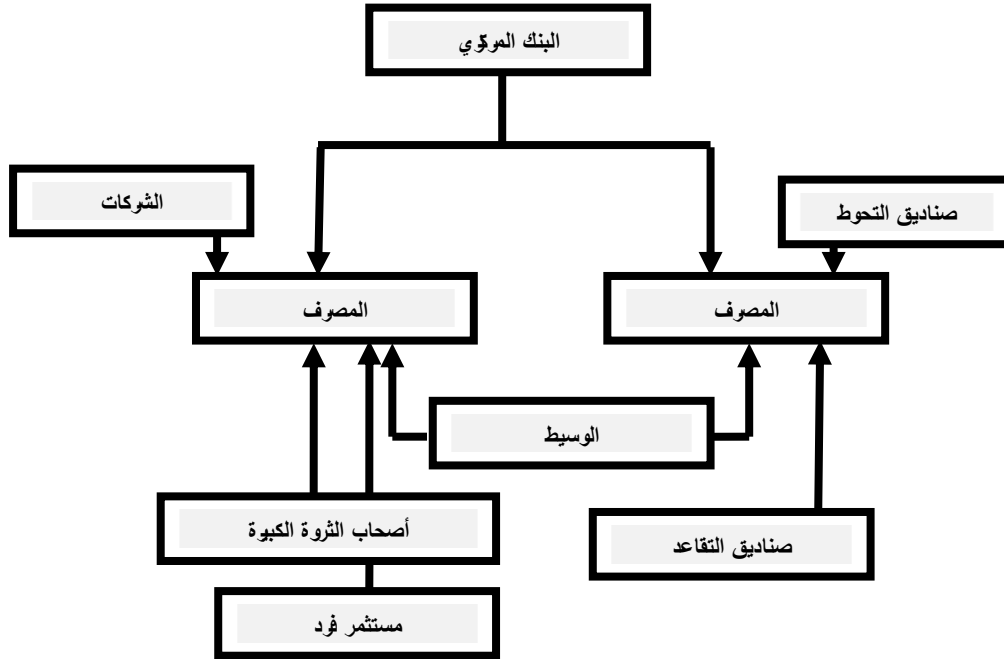
إلى المصارف التي تمارس نشاطاً في سوق الصرف أو لاجئين إلى السماسرة في هذا السوق ويشتمل

الزبائن الخاصون ثلاثة متعاملين: الأفراد، الشركات، المؤسسات المالية.²

✓ **السماسرة (الوسطاء):** وهم الأشخاص الذين يتعاملون في بيع وشراء العملات الأجنبية والأوراق

المالية.³ ويمكن توضيح أهم المشاركين في سوق العملة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (5-2): أهم المشاركين في سوق الصرف



المصدر: بسام الحجار، **نظام النقد العالمي وأسعار الصرف**، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى

بيروت، لبنان، 2009، ص 99.

الفرع الثاني: التوازن في سوق الصرف وأهم العمليات التي تتم فيه

سوق صرف العملات يتحدد توازنه بتلاقي قوى كل من الطلب على العملات والعرض، الذي نتطرق

إليه من خلال العناصر التالية:

¹ وسام مالك، مرجع سابق، ص 194.

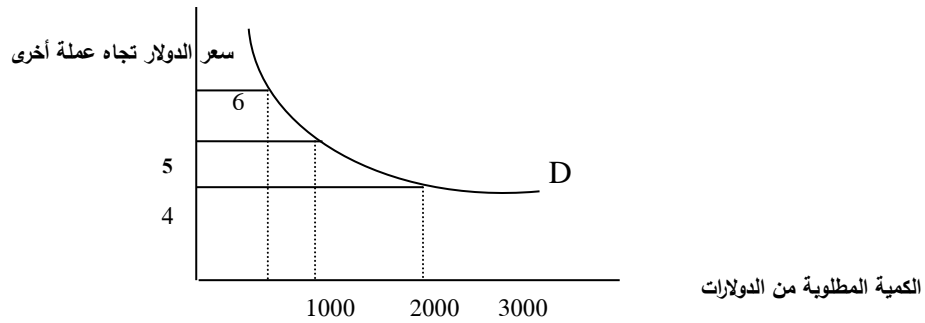
² عبد الحسين جليل، عبد الحسن الغالبي، المرجع نفسه، ص 34.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

أولاً: الطلب على العملات الأجنبية

يأتي الجانب الأكبر من الطلب الكلي على الصرف الأجنبي من طالبي السلع والخدمات الأجنبية ومن ثم فهو طلب مشتق من الطلب على الواردات السلعية والخدمات؛ وبصفة عامة فإنه عند مستوى معين من سعر الصرف تكون الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي اللازم دفعها سداداً لقيمة الواردات الجارية (أي خلال سنة وهي لفترة التي يعد فيها ميزان المدفوعات في العادة) من السلع والخدمات دالة في عدد من العوامل لعل في مقدمتها مستوى الدخل وهيكل توزيعه، سلم التفضيلات لدى المستهلكين، أسعار السلع والخدمات الأجنبية، أسعار السلع والخدمات البديلة في السوقين المحلية والخارجية، أسعار السلع والخدمات المكملة في السوقين المحلية والخارجية وعوامل أخرى.¹ ويمكن توضيح منحى الطلب على العملة الأجنبية كما يلي:

الشكل رقم (2-6): الطلب على العملة الأجنبية



المصدر: إيمان ناصف عطية، هشام محمد عمارة، مرجع سابق، ص 314.

يأخذ منحى الطلب على الدولار الوضع الطبيعي إذ هناك علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من الدولارات الأمريكية وسعر صرف الدولار، ويعني ذلك كلما انخفض سعر الدولار بالنسبة للعملات الأجنبية كلما أصبحت السلع الأمريكية أرخص نسبياً ومن ثم يزيد الطلب على السلع الأمريكية وبالتالي يزيد الطلب على الدولارات الأمريكية حتى يتمكنوا من تمويل مشترياتهم من السلع الأمريكية.²

ثانياً: عرض العملات الأجنبية

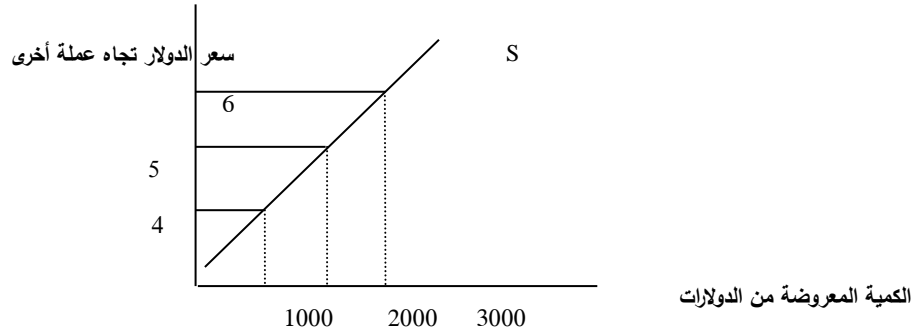
¹ محمد كمال الحمزاوي، مرجع سابق، ص 38-39.

² إيمان ناصف عطية، هشام محمد عمارة، مرجع سابق، ص 315. (بتصرف)

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

يتحدد عرض الدولار في السوق بطلب الأمريكيين على السلع والخدمات لبلد معين، وكذلك حركة رؤوس الأموال من أمريكا لذلك البلد.¹ ويمكن توضيح عرض العملات الأجنبية في المنحنى التالي:

الشكل رقم (2-7): عرض العملة الأجنبية



المصدر: إيمان ناصف عطية، هشام محمد عمارة، مرجع سابق، ص 317.

يوضح المنحنى وجود علاقة طردية بين الكمية المعروضة من الدولارات وسعر تجاه العملات الأجنبية، فكلما ارتفعت قيمة الدولار داخل البلد فإن السلع في تلك البلد تصبح أرخص بالنسبة للمستهلك الأمريكي، ومن ثم يزيد الطلب على السلع الأجنبية ويزيد الطلب على عملة ذلك البلد وهذا يعني زيادة عرضهم للدولارات للحصول على السلع من ذلك البلد.²

ثالثاً: التوازن في سوق الصرف الأجنبي

يكون سوق العملة في حالة التوازن، حيث يكون سيان لدى المستثمرين، الإيداع بالدولار أو اليورو مثلاً، وحين توفر الودائع بكلا العملتين نفس العائد مقوماً بالعملة ذاتها، وفي هذه الحالة لن يكون هناك فائض في الكمية المعروضة أو الكميات المطلوبة من كلا العملتين.

ولكن قد ينشئ سؤال مفاده، إن ارتفعت الفائدة على الدولار الأمريكي قياساً بالفائدة على اليورو، يجب أن نتوقع ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي؛ ويعود ذلك إلى نشوء فأي طلب على الدولار من قبل المستثمرين نتيجة إرتفاع سعر الفائدة على الدولار. وتتطور الأمور بشكل معاكس في حالة انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو.³

ومنحنيي الطلب والعرض يأخذان الشكل الطبيعي لهما بمعنى أن جدولي الطلب على الصرف الأجنبي وعرضه يخضعان لأحكام القواعد الخاصة بالعرض والطلب فيميل جدول

¹ السيد محمد أحمد السريتي، المرجع نفسه، ص 250.

² إيمان ناصف عطية، هشام محمد عمارة، مرجع سابق، ص 315. (بتصرف)

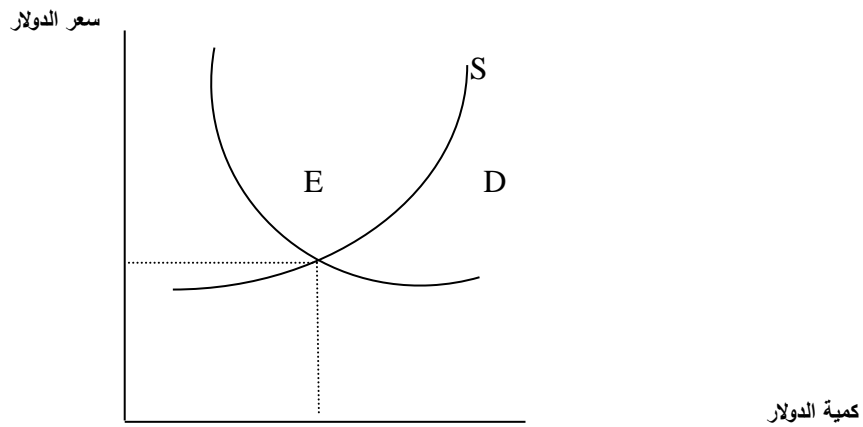
³ بسام الحجار، مرجع سابق، ص 115.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

الطلب إلى التغير في اتجاه عكسي مع السعر، على حين يميل جدول العرض إلى التغير في اتجاه طردي معه.

وبعبارة أخرى تتزايد الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي بارتفاع السعر وتنخفض بانخفاضه، ويتحدد سعر الصرف عند المستوى الذي تتوازن عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة شأنه في ذلك شأن باقي الأسعار.¹ ويمكن توضيح التوازن في سوق الصرف الأجنبي وفق المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم (8-2): توازن سوق الصرف الأجنبي



المصدر: السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية

2009، ص 251.

رابعاً: العمليات التي تتم في سوق الصرف

تتنوع المعاملات التي تتم في أسواق الصرف حسب تنوع وأغراض المتعاملين ونشاطهم فهناك المعاملات التي تعتبر المصدر الأساسي لقيامها والتي لولاها لما وجدت هذه الأسواق أصلاً كعمليات المقاصة الدولية، وهناك معاملات خلقتها الأسواق نفسها واكتشفها المتعاملون أثناء بحثهم عن فرص الربح كعمليات التغطية، وهناك عمليات هدفها الاستفادة من التناقضات الموجودة في أسواق الصرف مثل المضاربة، وعليه ومن ما سبق فإن من أهم عمليات الصرف الأجنبي التي تتم في أسواق الصرف ما يلي:²

¹ سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص 166.

² بن الزاوي عبد الرزاق، سعر الصرف الحقيقي التوازني، مرجع سابق، ص 53.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

1- العمليات الحاضرة والعمليات الآجلة: يُمكن توضيح كل من العمليات الحاضرة والعمليات الآجلة كما يلي:

✓ **العمليات الحاضرة:** تتمثل العمليات الحاضرة (Spot Transactions) في العمليات التي يتم فيها تسلم العملات المتبادلة (المشتراة أو المباعة) خلال يومي عمل بخلاف اليوم الذي تم فيه التعاقد على العملية، حيث تتيح هذه الفترة (يومين) وقتاً كافياً للمتعاملين لتسوية التزاماتهم المالية عبر حساباتهم الدائنة والمدينة، ويسمى سعر الصرف الذي يدخل في مثل هذه المعاملات بسعر الصرف الفوري.

✓ **العمليات الآجلة:** العمليات الآجلة تعود إلى عقود يلتزم بها الطرفان لإتمام صرف عملات معينة في وقت معين في المستقبل، بمعنى أن يتم الاتفاق بين الطرفين على بيع عملة معينة وشراؤها بسعر متفق عليه الآن على أن يكون التسليم في المستقبل مع تحديد اليوم والتاريخ وتصدر الإشارة إلى أن الفترة الزمنية التي تتم فيها مثل هذه العملية تكون (شهراً، ثلاثة أشهر، ستة أشهر أو سنة) وقد تصل هذه الفترة إلى أكثر من سنة في بعض البنوك العالمية.¹

2- **مستقبليات وخيارات العملة الأجنبية:** هي عبارة عن أدوات مالية تلزم حائزها في تاريخ معين للتسوية في المستقبل بأن يقوم بشراء (إذا كانت الفترة طويلة)، أو بيع (إذا كانت الفترة قصيرة) مقدار محدد من عملة أجنبية. وعادة ما يقوم المتعاملون بغلق أوضاعهم المكشوفة قبل حلول تاريخ التسوية، وذلك عن طريق إيجاد وضع تعويضي.²

3- **المضاربة (Speculation):** وتعني في لغة الصرف الاحتفاظ بمركز مفتوح بعملة أجنبية معرض لأخطار الصرف لتحقيق أرباح مع القبول باحتمال الخسارة وهي شراء أو بيع أجل للعملات بقصد الاستفادة من الفرق بين السعر الآجل يوم التعاقد والسعر يوم الاستحقاق. إن المضارب يسلك بدافع يختلف عن ذلك الذي يدفع المتعامل في عمليات التغطية، فالمصدر يعد مضارباً إذا لم يغط مركزه كبائع بعملية بيع أجل لأنه يتوقع ارتفاع السعر الحاضر في تاريخ الاستحقاق.³

والمضاربون نوعان:⁴

¹ شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص 142.

² بن الزاوي عبد الرزاق، المرجع نفسه، ص 56.

³ عبد الحسين جليل، عبد الحسن الغالبي، مرجع سابق، ص 42-43.

⁴ عبد الحسين جليل، عبد الحسن الغالبي، المرجع نفسه، ص 43.

الفصل الثاني: الاطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

✚ **مضارب الصعود:** يتخذ رأياً أكثر تفاؤلاً من السوق بخصوص مستقبل عملة معينة فيدخل مشترياً لها بالسعر الفوري وبالمركز الطويل.

✚ **مضارب الهبوط:** الذي يكون رأيه غير متفائل نحو عملة معينة لذا فإنه سيدخل بائعاً لها بمركز قصير.

4- التحكيم أو المراجحة (Arbitrage) : يقصد بعمليات التحكيم أو المراجحة في أسواق الصرف الآجلة بأنها تلك العمليات التي تهدف إلى تحقيق ربح للاستفادة من الفارق السعري في سعر صرف عملة معينة بين سوقين أو أكثر في وقت واحد عن طريق شراء العملة في السوق المنخفضة السعر وبيعها في السوق المرتفعة السعر.¹

5- التغطية (Hedging Transaction) : يقصد بعمليات التغطية تلك العمليات التي تهدف إلى تحويل مقابل أصول مستثمرة في عملة ضعيفة، أو يخشى انخفاض قيمتها إلى عملة أخرى من أجل حماية تلك الأصول أو الحقوق، وبنفس الكيفية تغطي الالتزامات المقومة بعملات يخشى ارتفاع أسعارها.

فمن الواضح أن تلك العمليات تبرم لتغطية أو تفادي مخاطر سعر الصرف المرتبطة بعمليات تجارية، أو تلك المرتبطة بالاحتفاظ بأصول أو التزامات بقيم يعبر عنها بعملة أجنبية فطالما أن القيمة التي يتفق عليها في تعاقدات التصدير أو الاستيراد السلعي أو الخدمي سيتم الوفاء بها في تاريخ مستقبل لأحد طرفي التعاقد بعملة أجنبية، فإنه تنشأ مخاطر متعلقة بتغير سعر الصرف الحاضر لهذه العملة فيما بين وقت التعاقد ووقت الوفاء، ويكون دور التعاقد الآجل في تفادي الخسارة التي يواجهها أحد الطرفين نتيجة التغير في سعر الصرف.

فالمصدر يخشى انخفاض سعر صرف العملة الأجنبية التي يقبض بها حصيلة صادراته يلجأ إلى التعاقد الآجل، بينما يلجأ المستورد لهذا التعاقد لتجنب الخسارة التي تنشأ من ارتفاع سعر العملة الأجنبية كما أن المستثمر الذي يخشى من انخفاض محتمل في القوة الشرائية لاستثمارته بعملة معينة نتيجة هبوط في سعر صرف العملة، فإنه يلجأ إلى التغطية بالبيع الآجل.²

¹ سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص 177.

² عبد الرزاق بن الزاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازني، مرجع سابق، ص ص 61-62.

المبحث الثاني: سعر الصرف الحقيقي التوازني المفاهيم والمحددات

بسبب الاختلال الملاحظة في أسعار الصرف هذا فرض إيجاد مستوى مرجعي لسعر الصرف، هذا لأن سعر الصرف يعتبر من الأدوات الفعالة في السياسة الاقتصادية، وفعاليته ترتبط ارتباط كبير بتحديد مستواه التوازني.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف الحقيقي التوازني

يُعبّر سعر الصرف عن مبادلة عملة بعملة أخرى لأي بلد، ولكن نتيجة للاختلالات في الاقتصاديات العالمية هذا أدى إلى البحث عن تحديد مستوى توازني له ويمكن أن نتعرف على بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بسعر الصرف التوازني وأهم الآثار التي تنجم عن انحرافه سواء بالمغالات أو التخفيض .

الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف الحقيقي التوازني

يمكن توضيح مفهوم سعر الصرف الحقيقي التوازني كما يلي:

أولاً: سعر الصرف الحقيقي:

إن المؤشرات الحقيقية غالباً ما تعد كمؤشرات مناسبة لأسعار الصرف التوازنية أو القدرة التنافسية الدولية، ويعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه "نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقاساً بعملة مشتركة"¹. فلو فرضنا أن مستوى الأسعار العام في بلد ما هو (p) وفي البلد الأجنبي هو (P*)، وأن سعر الصرف الاسمي هو (E) وأن سعر الصرف الحقيقي هو (E*) فالعلاقة تكون كالتالي:

$$E^* = \frac{EP^*}{P}$$

ومن الصيغة أعلاه يتضح أن العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي علاقة عكسية وكذلك بينه وبين الرقم القياسي للأسعار الأجنبية وطردية مع الرقم القياسي للأسعار المحلية²، والجدير بالذكر أن هبوط سعر الصرف الحقيقي يعد ارتفاع في العملة، وهذا يقلل من التنافسية الدولية للبلد موضع الاعتبار، بينما الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي يمثل انخفاض في قيمة العملة ويؤدي إلى زيادة التنافسية لذلك البلد. غير أن هذا المؤشر المتمثل في معدلات

¹ عبد الحسين جليل، عبد الحسن الغالبي، مرجع سابق، ص 27.

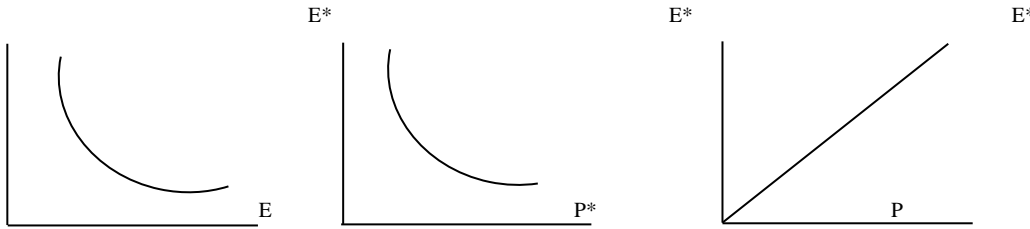
² نشأت مجيد حسن الوندائي، مرجع سابق، ص 114.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

سعر الصرف الحقيقي يعتمد فقط على المبادلات ثنائية الأطراف.¹

ويمكن توضيح العلاقة مع أسعار الصرف الأجنبية والاسمية بالأشكال البيانية الثلاثة الآتية:

الشكل رقم (9-2): العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والأسعار الاسمية والمحلية والأجنبية



المصدر: عبد الحسن جليل، عبد الحسن الغالي، مرجع سابق، ص 28.

ثانياً: تعريف سعر الصرف الحقيقي التوازني

يمكن أن نحدد تعريف سعر الصرف الحقيقي التوازني من خلال عرض تعاريفه كما يلي:

✓ يعرف على أنه "السعر الذي يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو

بمعدل طبيعي.² وهو بالتالي سعر الصرف التوازن الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة

إن الصدمات الاسمية (النقدية) المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه

التوازني، بالإضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني، ولهذا فإنه

من الضروري تحديد هذا المستوى التوازني ومن ثم تفسير مجراه ويعتمد تحديده على معرفة كيفية

تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي".³

✓ كما يمكن أن يعرف أيضاً على أنه "السعر الذي يتم على أساسه تبادل كل السلع في السوق وإذا

ما عرفنا سعر الصرف التوازني لعملة بلد ما على هذا الأساس، يكون سعر التوازن لهذه العملة مقابل

عملة أخرى هو السعر الذي يتحقق به تساوي العرض والطلب على تلك العملة بصرف النظر عن

أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية".⁴

✓ ويمكن أن يعرف أيضاً على أنه "سعر الصرف الحقيقي التوازني هو الذي يتحقق في نفس الوقت

مع التوازن الداخلي وكذلك الخارجي، حيث يتم تعريف هذا الأخير بمثابة الحساب الجاري

¹ لزعر علي، آيت يحي سمبر، معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث العدد 11، 2012، ص 50.

² لحو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص 121.

³ تماضر جابر البشير الحسن، قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات "دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان للفترة (

1970-2013)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 02، 2015، ص 64.

⁴ بن الزاوي عبد الرزاق، سعر الصرف الحقيقي التوازني، مرجع سابق، ص 73.

الفصل الثاني: الاطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

"العجز/ الفائض" من زيادة "تدفقات رأس المال / الخارجة"¹ وسعر الصرف التوازني كما يطلق عليه البعض الذي يتحدد وفق نظرية الإثمان في النظرية الاقتصادية على ضوء تقاطع منحني عرض العملة مع منحني الطلب عليها حالة كحال أي سلعة".²

ثالثاً: تحديد سعر الصرف التوازني:

يتحدد سعر الصرف في سوق العملة تبعاً للكميات المعروضة والمطلوبة من الصرف الأجنبي ويتحدد الطلب الأجنبي على العملة الوطنية من العناصر الدائنة في ميزان المدفوعات بينما يتمثل عرض العملة المحلية بالعناصر المدينة في ميزان المدفوعات ويعتبر حجم الطلب على العملة في علاقة عكسية مع سعرها، ارتفاع سعر العملة يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى زيادة الطلب عليه. قد يتولد الطلب أو العرض عن حركة رؤوس الأموال على شكل استثمارات طويلة الأجل نظراً لارتفاع سعر الفائدة أو اختلاف معدلات الربح في الداخل. وبعد توالي إلغاء قاعدة الذهب باتت البنوك المركزية تدخل في سوق العملة بائعة أو مشترياً للصرف الأجنبي وبالتالي تؤثر على طلب وعرض الصرف الأجنبي من أجل تحقيق حد من الاستقرار في سعره.³ ويمكن تحديد ثلاثة أنواع نوردتها كما يلي:

✓ **تحديد سعر الصرف الحر:** يتم تحديد سعر الصرف الحر عن طريق تفاعل قوى الطلب والعرض على العملة الأجنبية. ونميز بين سعر الصرف الحر وسعر الصرف الرسمي الثابت فسعر الصرف الرسمي الثابت تحدده السلطات النقدية في الدولة، أما سعر الصرف الحر فهو الذي تحدده ظروف الطلب والعرض.⁴ ولا يمكن الاستغناء عن تحليل الاقتصاد الجزئي في ميدان تحديد سعر الصرف، إذ أن سعر الصرف التوازني يتحدد في السوق الحرة بتقاطع منحنيات الطلب والعرض والذي يُمكن ان يتضح من الشكل رقم (أ) أدناه أن السعر التوازني بين العملتين A و B والذي تحدد في النقطة C وهو $R.B=1A$ وأن الكمية المطلوبة من العملة A هي q والتي هي نفسها الكمية المعروضة من B وفي الشكل (ب) نجد أن السعر التوازني في النقطة $1/C R.A=1B$ والكميات المطلوبة من

¹ Adolfo Barajas And others, **Workers' Remittances and the Equilibrium Real Exchange Rate: Theory and Evidence**, DRAFT, IMF Working paper, International Monetary Fund, December 2010,p11.

² صباح نوري عباس، أثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة 1990-2005، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد17، 2008، ص 64.

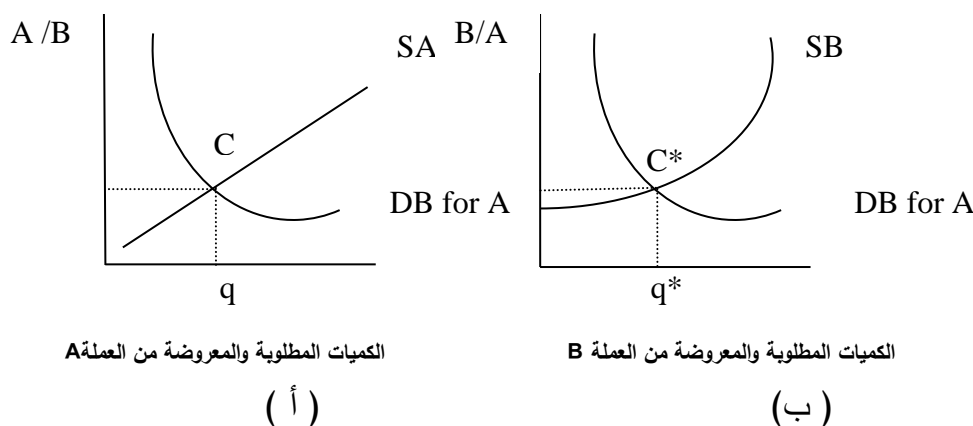
³ تماضر جابر البشير الحسن، مرجع سابق، ص 64.

⁴ السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 250.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

العملة B والمعرضة من A هي q^* ، ويمكن النظر إلى أي من السوقين في القطرين A و B لمناقشة المعدل التوازني لسعر الصرف الأجنبي من الشكلين أدناه، إذ نجد أن التوازن للعملتين في سوق البلدين كان $R.B=1A$ و $1/R.A=1B$ ، أي أن حصيلة الميزان التجاري في كلى البلدين يساوي صفرًا.¹

الشكل رقم (10-2): سعر الصرف التوازني لعملة كل من البلدين A و B



المصدر: عبد الحسين جليل، عبد الحسن الغالبي، مرجع سابق، ص 45.

✓ **تحديد سعر التعادل:** يختلف سعر التعادل عن سعر الصرف كونه سعر لا تحدده ظروف العرض والطلب كسعر الصرف الحرّ ولكنه سعر رسمي اتفاقي، يحدد مساواة العملة الوطنية لمعيار عالمي معين متفق عليه، حيث يحدد المعدل الرسمي للعملة الوطنية بقرار من السلطات النقدية ويتخذ أساساً لتحديد علاقات العملة الوطنية مع مختلف العملات الأجنبية. ويشمل هذا النظام قاعدة المصكوكات الذهبية وقاعدة السبيكة الذهبية وقاعدة السبائك الذهبية المعدل وقاعدة الصرف بالذهب والتي وجدت خلال فترات تاريخية ماضية، وتعد الدولة على قاعدة الذهب إذا التزمت بالشرطين الآتيين:²

- يجب أن تحدد قيمة عملتها بوزن معين من الذهب، حيث تكون الدولة مستعدة لتحويل الذهب إلى نقود ورقية وبالعكس عند السعر الذي حدده لوحدة عملتها؛
- يجب أن يكون هناك حرية في تصدير واستيراد الذهب.

✓ **تحديد سعر الصرف الفعلي:** سعر الصرف الفعلي يتألف من عنصرين هما سعر الصرف الاسمي وعنصر آخر غير مرتبط بالصرف (التعريفات الجمركية، الإعانات المالية،... الخ) فمن الممكن

¹ عبد الحسين جليل، عبد الحسن الغالبي، مرجع سابق، ص 45.

² نفسه، ص ص 49-50.

الفصل الثاني: الاطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

النظر إلى هذين العنصرين على أنهما بديلان، إذ أن هذا ليس معناه فقط أنه قد يوجد تفاوت كبير بين أسعار الصرف الاسمية وأسعار الصرف الفعلية، بل أيضاً سعر الصرف الاسمي قد يوازنه جزئياً أثر التعديلات في العوامل الأخرى التي تؤثر في السعر المحلي للعملة الأجنبية.¹

رابعاً: قياس سعر الصرف التوازني

من أهم محددات أسعار الصرف الفارق بين الأسعار المحلية والدولية (أو التضخم المحلي أو الخارجي)، فإذا كان التضخم المحلي أعلى من التضخم الخارجي ومع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، فإن سعر الصرف سوف يتجه إلى الانخفاض. وطبقاً لنظرية تعادل القوة الشرائية² فإن هذا الفارق هو السبب الرئيسي لتذبذب سعر الصرف وعليه يمكن تعريف سعر الصرف التوازني حسب تعادل القوة الشرائية في أي سنة بالنسبة لسعر صرف توازني في سنة الأساس كالتالي:

$$e^*(ppp) = e_0^* \frac{p^d/p_0^d}{p^{\$/p_0^{\$}}$$

حيث p_0^d و $p_0^{\$}$ هي الأسعار المحلية والخارجية في سنة الأساس و e_0^* هو سعر الصرف التوازني في سنة الأساس باختيار سنة الأساس يكون فيها سعر الصرف الرسمي معدلاً لسعر الصرف التوازني، فإننا نستطيع استعمال هذه المعادلة لحساب سعر الصرف التوازني ويتحدد e_0^* عند سنة يكون فيها ميزان المدفوعات في توازن أو عند مستوى اختلال طويل الأجل. وباستعمال سعر الصرف الحقيقي حسب تعادل القوة الشرائية:

$$\varepsilon = \left[e_0^* \frac{p_0^{\$}}{p_0^d} \right] \frac{e}{e^*(ppp)}$$

سعر الصرف الحقيقي يقيس الانحراف عن سعر الصرف التوازني، أي انخفاض سعر الصرف الحقيقي يدل على أن سعر الصرف الاسمي e ينخفض تحت مستواه التوازني وهذا يحدث عندما يكون التضخم المحلي مرتفعاً وتخفيض العملة غير كاف لتصحيح الاختلال، وبالمقابل يبقى سعر الصرف الحقيقي ثابتاً عندما يعادل سعر الصرف الاسمي فارق التضخم.³

الفرع الثاني: آثار انحراف سعر الصرف الحقيقي التوازني عن مستواه التوازني

¹ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، 2014، ص 77.

² سوف يتم التطرق إلى هذه النظرية بالتفصيل في ما بعد.

³ بلقاسم العباس، مرجع سابق، ص 09.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

ينجر عن انحراف سعر الصرف عن مستواه التوازني عدة انحرافات سلبية تؤثر على الأداء الاقتصادي للدولة ومن هذه الآثار ما هي اقتصادية أو اجتماعية.

أولاً: المغالاة في تحديد سعر الصرف

من بين العوامل التي تسبب في انحراف سعر الصرف الحقيقي التوازني المغالاة في قيمة العملة .

1- تعريف المغالاة: يمكن تعريف المغالاة في قيمة العملة على أنها "مقدرة أكبر من قيمتها الحقيقية، عندما يكون سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحر الذي يتحدد عن طريق المضاربة، ولا يمكن أن نتكلم عن تجاوز العملة لقيمتها الحقيقية إلا إذا كان السعر الرسمي لا يعكس السعر التوازني الذي يُبعد ميزان المدفوعات من العجز لمدة طويلة".¹

2- الميل إلى المغالاة: يرجع السبب الرئيسي في بعض البلدان المتوسطة الدخل أو الناشئة التي تنمو بسرعة واللاحق بينما البلدان الأخرى تقع وراء تحييد السابقة، في حين تفشل هذه الأخيرة تحييد الميل إلى المغالاة في تقدير قيمة سعر الصرف. وبعد عدة سنوات من دراسة العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي، أستنتج أن العقبة الأساسية التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل في اللحاق بالركب هو الميل إلى المبالغة المزمنة والدورية للعملة الوطنية، بينما يرتبط سعر صرف تنافسية مع نمو أسرع، إن ميلها إلى المغالاة لا يزال موضوعاً للبحث العلمي ويمكن أن ينظر إليها على أنها فرضية للإثبات، ومع ذلك، فإن ديمومة الهشاشة المالية وتكرر الأزمات الذي نلاحظه في البلدان النامية يعتبر دليلاً قوياً يدعم الفرضية؛ الميل إلى المغالاة في تقدير قيمة سعر الصرف يعتبر من الأسباب الهيكلية الرئيسية بالمرض الهولندي.²

3- تغيرات أسعار الصرف والآثار الاقتصادية والاجتماعية للتقييم المرتفع لسعر الصرف: يمكن أن نعرض أهم الآثار الاقتصادية التي امتدت لتؤثر على الجانب الاجتماعي بما يلي:³

¹ بن الزاوي عبد الرزاق، آثار انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد 23، ص 354.

² Luiz Carlos Bresser-Pereira, THE TENDENCY TO THE OVERVALUATION OF THE EXCHANGE RATE; Available on the link : <http://www.bresserpereira.org.br/papers/2008/08.23.tendencytotheovervaluation.nov3.pdf>:Briefed him on 23/06/2016 On time 22:08.

³ نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص ص 130-131. (بتصرف).

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

- ✓ يؤدي التقييم المرتفع لسعر الصرف إلى ضعف الحواجز لإنتاج الصادرات وبدائل الاستيراد وذلك لأن الصادرات سوف تفقد قدرتها على المنافسة وتصبح الإستيرادات أرخص من إنتاج السلع المحلية وخصوصاً بالنسبة للسلع التي يمكن استيرادها بسعر الصرف الرسمي، وتكمن خطورة هذه الحالة في البلدان النامية والتي هي بأمرس الحاجة لتطوير وتنويع هيكل سلعها المتاجر بها؛
- ✓ تؤدي الظاهرة قيد الدراسة إلى الإضرار بالزراعة وذلك من خلال التأثير على الحوافز الزراعية والنتائج الزراعي خصوصاً إذ تخلت الحكومة عن سياسة دعم الأسعار الزراعية، من ناحية أخرى فإن المغالاة في سعر الصرف الرسمي وما يمكن أن يتركه من آثار سلبية على القطاع الزراعي يحفز على الهجرة من الريف إلى المدينة ويزيد الطلب على المواد الغذائية المستوردة فيزيد من الضغط على ميزان المدفوعات، ناهيك عن الآثار الاجتماعية نتيجة التغيرات الديموغرافية لسكان المدن وما ينجم عن ذلك من صراعات ثقافية نتيجة اختلاف القيم الاجتماعية؛
- ✓ يمكن مواجهة حالة من عدم الثقة بوضع ميزان المدفوعات، فالضغوط المستمرة على الحساب الجاري غالباً ما يتم تخفيفها عن طريق القروض الخارجية والتسهيلات الائتمانية لتمويل الاستيراد مما يزيد من أعباء خدمة الدين ويؤدي في النهاية إلى عجز تسديد الالتزامات مما يزيد من الضغط على سعر الصرف؛
- ✓ قد يتمكن البلد الذي يعاني من سعر صرف مغالي في قيمته من تحقيق فائض استيرادي إذا كان التوظيف والاستخدام لموارده المتاحة محلياً عند مستوى مرتفع وطالما اتسع لسلطاته أن تحافظ على هذا المستوى بوسائلها المختلفة ولكن بخلاف ذلك فإنه يتعين على البلد نفسه أن يقبل بمعاناته من البطالة ومن وضع غير موالي في ميزان المدفوعات.
- ✓ يرافق التقييم المرتفع لسعر الصرف ظهور سوق موازية للعملات (غير رسمية) أكثر ارتفاعاً من الأسعار الرسمية وسيجد من توفر لديه كمية من العملات الأجنبية فرصة لإعادة بيعها في السوق السوداء بدلاً من بيعها إلى البنك المركزي مما يضطر المستوردين إلى دفع أسعار أعلى بالعملة المحلية للحصول على العملة الأجنبية؛
- ✓ تقاوم أعباء الدين العام الداخلي، إذ أن التقييم المرتفع لسعر الصرف يمثل التزامات مالية على الدولة سدادها أو أدائها كشرط رئيسي لاستعادة سعر الصرف إلى وضعه الطبيعي؛

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

✓ نتائج دراسات الجدوى الاقتصادية تبدو وكأنها ايجابية لصالح العديد من الاستثمارات فيما يمكن أن تظهر عكس ذلك بدون الحجاب الناجم عن التقييم المرتفع لسعر الصرف والذي حال دون الحقيقة الموضوعية؛ فمن جانب الطلب تشكل القوة الشرائية المرتفعة والمضمونة بسعر صرف مرتفع إزاء العالم الخارجي طلباً فعالاً أكبر من حقيقته يشجع العديد من الاستثمارات التي لم تتبلور ظروفها الموضوعية بشكل كاف من الاستمرار والانتشار؛ أما من ناحية العرض فإن المغالات في سعر الصرف والمضمون بموارد العملات الصعبة في حالة توفرها يجعل الاستثمارات الرأسمالية الوسيطة تبدو متوفرة بيسر وبأسعار تبدو وكأنها اقتصادية؛

✓ إن المغالاة في سعر الصرف لا تساعد على كبح التضخم خصوصاً إذا كانت الاستيراد التي هي مستوردة بالسعر الرسمي لا تشكل نسبة كبيرة من سلة تكاليف المعيشة ومن ثم فإن دعم أسعارها لا يؤدي إلى إحداث أثر مهم على كبح التضخم؛

✓ إن الانقسام بين سعر الصرف الحقيقي والسعر الفعلي لصرف العملة يمهّد إلى ظاهرة في غاية الخطورة وهي ما تعرف "بالدولرة" أي استخدام الدولار الأمريكي بدل العملة الوطنية في تسوية المعاملات الداخلية؛

✓ إن المبالغة في سعر الصرف الرسمي يخلق فرصة إلى وجود ريع غير مبرر لمن يستطيعون الاستيراد والمضاربة وهذا يشجع الكسب الخاص على حساب الرفاهية العامة ولمصلحة طبقات طفيفة فينشط الفساد الإداري وتتولد أجواء تساعد على تسييس العملة الاقتصادية ويختل التركيب الاجتماعي لصالح هذه الطبقات الناشئة في أجواء المضاربات وتضخم الأسعار على حساب الطبقة المتوسطة التي هي الأساس في تماسك المجتمع وترصين لحمته فيواجه المجتمع مشاكل في غاية الخطورة مثل هجرة الكفاءات للخارج للبحث على فرصة عمل أفضل وبطالة واسعة في أوساط حملة الشهادات الجامعية وسيادة ثقافات وأنماط سلوكية غير مواتية لمجتمع يبحث عن فرصة للتحوّل الاقتصادي، وقد يكون الخطر الاجتماعي المتولد عن هذه الظاهرة بمستوى يصعب السيطرة عليه وقد تصل إلى مستوى تهديد الترابط الاجتماعي¹.

ثانياً: تخفيض قيمة العملة

يعتبر تخفيض العملة من العوامل التي تؤدي إلى انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني.

¹ نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المرجع نفسه، ص ص 132-133. (بتصرف).

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

1- متى يخفض سعر الصرف؟: أن عملية تخفيض سعر الصرف أمر مثير لكثير من الجدل خصوصاً لكون العملية ارتبطت خلال السنوات الأخيرة، في كثير من الدول النامية، بانخفاض النمو الاقتصادي، وزيادة البطالة وأضعاف استثمار القطاع العام، وارتفاع تكاليف المعيشة، ونقل عبئ التكاليف عن عاتق المجموعات الأدنى دخلاً.

أحد أوجه النقد كذلك، هو أن تخفيض سعر العملة إذ لم تستوفي شروط نجاحه قد يؤدي إلى زيادة في التضخم دون تحسين كاف في وضع المدفوعات الخارجية مما يؤدي في النهاية إلى تخفيض جديد، وإغراق البلد في دائرة هدامة من التضخم وتخفيض العملة.

في الواقع إن تخفيض سعر العملة لا يمكن أن يتم دون ألم ولا ينبغي أن يكون أي خلل في المدفوعات الخارجية حجة مقنعة للتخفيض وإنما يلجأ إليه إذا كان أفضل من البدائل الأخرى أو إن تم ضمن مجموعة من السياسات المترابطة والتي من شأنها أن تعزز بعضها لتقليل التشوهات وإعادة الربحية للصادرات.¹

2- مفهوم سياسة تخفيض قيمة العملة: تخفيض قيمة العملة هو أن تقرر الدولة تخفيض قيمة عملتها بالعملات الأجنبية، بحيث تصبح تساوي عدداً أقل من ذي قبل من هذه العملات؛ ومعنى هذا التخفيض هو إجراء يخفض سعر صرف العملة، ويخفض قوتها الشرائية في الخارج.²

وتهدف هذه السياسة إلى علاج عجز ميزان المدفوعات أو إلى القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية الناتج عن عجز ميزان المدفوعات. وتتمثل هذه السياسة في قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية في الخارج، أي ارتفاع سعر الصرف.³

ويراعى عدم الخلط بين اصطلاحي تخفيض قيمة العملة وانخفاض قيمة العملة، فانخفاض قيمة العملة هي عبارة عن حركة تلقائية تنتج عن توافر بعض الظروف الاقتصادية وتؤدي

إلى انخفاض قيمة الوحدة النقدية، أي انخفاض قوتها الشرائية في السوق الداخلي، كما أنها تؤدي أيضاً - إذا توفرت ظروف معينة - إلى انخفاض نسبة مبادلة بعض أو كل العملات الوطنية في سوق الصرف الأجنبي القائم على حرية التعامل وفقاً لظروف العرض والطلب. أما تخفيض قيمة

¹ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، مرجع سابق، ص 119.

² مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 258.

³ السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 269.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

العملة فهو تصرف إرادي وليس حركة تلقائية، يتم بقرار تتخذه السلطات النقدية المختصة في الدولة بناء على سياسة مرسومة لتحقيق أهداف معينة؛ وبينما يسري قرار تخفيض قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي فقط، أي أنه لا يطبق في السوق الداخلي للسلع والخدمات، فإن انخفاض قيمة العملة - على خلاف ذلك - يمكن أن يحدث في السوقين الداخلي وفي سوق الصرف الأجنبي معاً.¹

3- آثار تخفيض قيمة العملة: يمكن أن ينجر عن تخفيض قيمة العملة أثرين أساسيين فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية والمالية مع الخارج ويتوضح ذلك من خلال التالي:²

✓ ارتفاع سعر النقد الوطني (أي انخفاض المقابل، لوحدة من النقد الأجنبي بالنقد الوطني) نتيجة ارتفاع الأسعار الداخلية، يعيق الصادرات، جاعلاً الأسعار الوطنية مرتفعة جداً مقارنة مع الأسعار الأجنبية، وينشط الاستيراد للبضائع الأجنبية ذات الأسعار المنخفضة مقارنة مع الأسعار الداخلية. على أثر ذلك يميل الميزان التجاري لأن يصبح في عجز. والعجز المستمر لهذا الميزان ينتهي أيضاً بتقييد (عرقلة) الواردات، نتيجة عدم توفر العملات الصعبة، ويؤدي بالتالي إلى إبطاء النمو؛

✓ ارتفاع سعر النقد الوطني يؤدي إلى تناقص احتياطات الصرف الذي يُعزي إلى:

-التدخلات لدعم العملة الوطنية التي يمارسها البنك المركزي في سوق الصرف؛

-تسريبات رؤوس الأموال الناتجة عن المخاوف من تخفيض حتمي لسعر الصرف اسمي (سعر تكافؤ) مرتفع؛

فالتخفيض لسعر الصرف الاسمي (سعر التكافؤ) يهدف إلى مقاومة ارتفاع سعر النقد. هذا التخفيض يمكن أولاً أن يسمح بامتصاص العجز التجاري، إذ يرفع الصادرات، لأنه يجعل السلع المصدرة، بالعملات الأجنبية متدنية، ويقلص الواردات، لأنه يرفع أسعار السلع المستوردة من الخارج. تدهور حدي التبادل، أي أن النسبة بين الأسعار للتصدير والأسعار للاستيراد، يُفترض أن يسهم، ضمن توفر معايير معينة، في إعادة تصحيح عجز الميزان التجاري للبلد الذي أقدم على تخفيض سعر الصرف الاسمي لعملته. بالإضافة إلى ذلك، فإن تخفيض سعر الصرف يسمح بالحد من تسريبات رؤوس الأموال الناتجة عن فقدان الثقة بالعملة الوطنية، ويوقف الاقتطاعات من احتياطات الصرف التي يقوم بها البنك المركزي من أجل دعم سعر الصرف اسمي غير ملائم.

¹ صفوت عيد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص ص 33-34.

² وسام مالك، مرجع سابق، ص ص 292-293.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

4- نتائج تخفيض قيمة العملة: في الواقع هناك عدة عوامل يتوقف عليها نجاح عملية التخفيض

إذ تتوقف أهمية هذا التخفيض في تشجيع الصادرات وتقليل الواردات على عدة عوامل:¹

- مرونة الإنتاج الداخلي من السلع والخدمات للتصدير، وهل يستطيع ذلك الإنتاج أن يتزايد بنسبة تجاري انخفاض سعر الصرف؛

- يتوقف على مرونة الطلب في الخارج على الإنتاج المحلي من السلع والخدمات القابلة للتصدير وهل يتزايد هذا الطلب بنسبة تتماشى مع تخفيض سعر الصرف؛

- كما يتوقف على مرونة الطلب الداخلي على السلع والخدمات الخارجية الصالحة للاستيراد، وهل يقل هذا الطلب نتيجة للتخفيض الذي حدث في سعر الصرف المحلي.

ثالثاً: أثر تغيرات أسعار الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر²

يتعرض الاستثمار الأجنبي إلى العديد من الآثار ، فمنها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي واهتمامنا يتركز في هذه الدراسة على الأثر الذي يحصل نتيجة التغير في سعر الصرف وما يترتب عليه من فرص ضياع للاستثمار . فالمعاملات التجارية الدولية بين الدول والتي تعبر الحدود غالباً ما تتعرض إلى مخاطر نتيجة استعمال عملتين أو أكثر، وذلك ناتج من تغير أسعار العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية نتيجة التغير المستمر في قيمته . وعليه فإن تخفيض قيمة العملة في أي دولة يظهر في انخفاض أسعار السلع والخدمات في البلد المخفض لقيمة عملته قياساً بالعملة الأجنبية ونسبة إلى أسعار السلع والخدمات في البلدان الأخرى التي تتشارك معه في التجارة. لذلك فإن درجة المخاطرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المترتبة على تغيرات سعر الصرف تظهر من خلال التغيرات المفاجئة والكبيرة في سعر الصرف والتي تجعل الأموال التي تم استثمارها في تلك الدولة وبعد تحويلها إلى عملة الدولة المستثمرة لتلك الأموال اقل مع مرور الزمن ولذلك يعتبر هذا الأمر مخاطرة كبيرة يمكن أن يواجهها المستثمر الأجنبي وذلك يؤدي إلى مغادرة تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المستقبل من الدولة الجالبة للاستثمار الأجنبي.³

¹ مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص ص 260 - 261.

² عبد الله إبراهيم نور الدين، مرجع سابق، ص 215.

³ عبد الله إبراهيم نور الدين، المرجع نفسه، ص 215.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

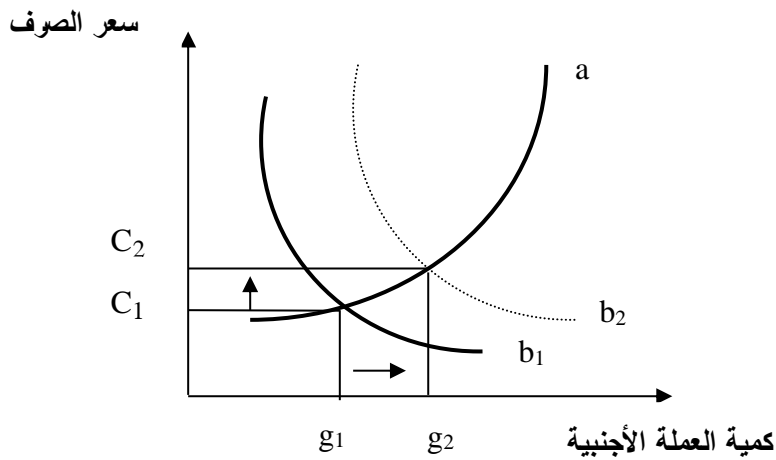
رابعاً: أثر التغير في الأذواق على سعر الصرف التوازني

إذا تغيرت أذواق المواطنين في صالح السلع الأجنبية، فإن هذا يعني تفضيل المواطنين للسلع الأجنبية على حساب السلع الوطنية، بينما إذا تغيرت أذواق المواطنين في صالح السلع الوطنية فإن هذا يعني تفضيل المواطنين للسلع الوطنية على حساب السلع الأجنبية. فما هو أثر ذلك على سعر الصرف التوازني؟ .

1- أثر تفضيل المواطنين للسلع الأجنبية على حساب السلع الوطنية على سعر الصرف التوازني: يترتب على ذلك زيادة الطلب المحلي على الواردات وزيادة كمية وقيمة الواردات، إذا كانت مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الوحدة، وبالتالي زيادة الطلب على العملة الأجنبية من b_1 إلى b_2 ، الأمر الذي يؤدي ارتفاع سعر الصرف التوازني من C_1 إلى C_2 كما يتضح في الشكل الموالي:¹

الشكل رقم (11-2): أثر تفضيل المواطنين للسلع الأجنبية على حساب السلع الوطنية على

سعر الصرف التوازني



المصدر: سيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 2

¹ السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص ص 258 - 259.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

يمثل " a " منحنى عرض العملة الأجنبية.

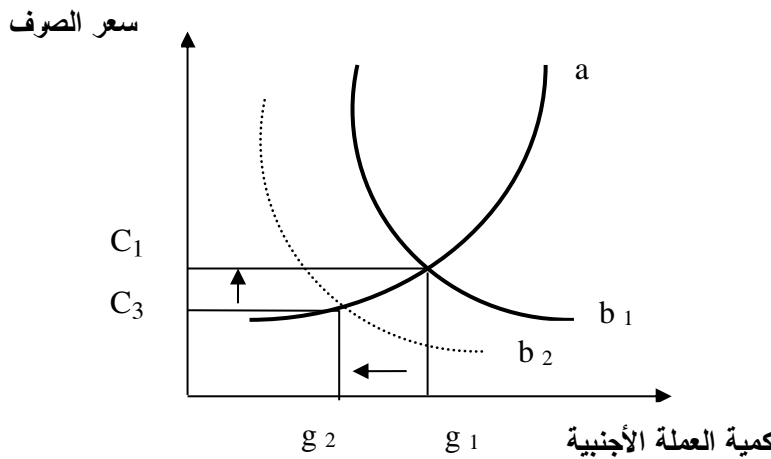
يمثل " b₁ " منحنى الطلب على العملة الأجنبية.

يمثل " b₂ " منحنى الطلب على العملة بعد تفضيل المواطنين للسلع الأجنبية على حساب السلع الوطنية.

2- أثر تفضيل المواطنين للسلع الوطنية على حساب السلع الأجنبية على سعر الصرف التوازني: يترتب على ذلك انخفاض الطلب المحلي على الواردات انخفاض كمية وقيمة الواردات إذا كانت مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الوحدة، وبالتالي انخفاض الطلب على العملة الأجنبية من b₁ إلى b₃، ومن ثم انخفاض سعر الصرف التوازني من c₁ إلى c₃، كما يتضح في الشكل الموالي:¹

الشكل رقم (2-12): أثر تفضيل المواطنين للسلع الأجنبية على حساب السلع الوطنية على سعر

الصرف التوازني



المصدر: سيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 260.

يمثل " a " منحنى عرض العملة الأجنبية.

يمثل " b₁ " منحنى الطلب على العملة الأجنبية.

يمثل " b₃ " منحنى الطلب على العملة بعد تفضيل المواطنين للسلع الوطنية على حساب السلع الأجنبية.

¹ السيد محمد أحمد السريتي، المرجع نفسه، ص 260.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف الحقيقي التوازني

تعددت النظريات التي تفسر سعر الصرف الحقيقي التوازني والتي تستند غالبيتها على العوامل الرئيسية التي تتحكم في سعر الصرف، والتي تتمثل في التضخم، سعر الفائدة، الرصيد الجاري وترتكز غالبية هذه النظريات على الطابع الاقتصادي الكلي، وذلك من أجل مواكبة التطورات في مجال الصرف.

الفرع الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية PPP (The purchasing power parity theory)

يمكن توضيح الخطوط العريضة لهذه النظرية كما يلي:

أولاً: التطور التاريخي لنظرية تعادل القوة الشرائية

نظرية تعادل القوة الشرائية لها تاريخ طويل في علم الاقتصاد، التي يرجع تاريخها إلى قرون عدة، بدءاً من "مدرسة سالامانكا" والكاثينين الإسبان من القرن السادس عشر الذين كانت لهم مساهمات مهمة في النظرية الاقتصادية، وحديثاً الخبير الاقتصادي السويدي "غوستاف كاسل" الذي عرض المصطلحات المحددة "تعادل القوة الشرائية" في أوائل القرن العشرين.

وخلال وبعد الحرب العالمية الأولى، أشار إلى أن بلدان مثل ألمانيا والمجر والاتحاد السوفياتي ليس فقط شهد التضخم الجامح، ولكن أيضاً القوة الشرائية لعملاتهم شهدت انخفاضاً حاداً. وانخفضت العملات بحدة أمام المزيد من العملات المستقرة مثل الدولار الأمريكي في قاعدة على ملاحظاته، اقترح نموذجاً للتعادل للقوة الشرائية، وأصبحت هذه النظرية المؤشر لفترة طويلة في تحديد سعر الصرف في السنوات التي تلت الحرب العالمية الأولى، وهذا ليس فقط لأسعار الصرف الاسمية للبلدان التي تركز معيار الذهب ولكن أيضاً بين البلدان الصناعية الرئيسية.¹

على الرغم من أنه لم يصغ مصطلح "تعادل القوة الشرائية" مؤخراً منذ 80 عاماً (كاسل 1918)، إلا أنه عدد قليل جداً من الاقتصاديين المعاصرين يعتقدون أن تعادل القوة الشرائية كنقطة ارتكاز لأسعار الصرف الحقيقية في الأجل الطويل"، وفي الواقع الإيحاء أو الافتراض من التفكير كثيراً في الاقتصاد الكلي الدولي أن شكلاً من أشكال يحمل PPP على الأقل المدى الطويل تقديرات تعادل القوة الشرائية لسعر الصرف،

¹ Juan-Ángel Jiménez-Martín, The Purchasing Power Parity: Evidence From The Tfinancial Crisis, Grado Eneconomia, Madrid, 2013, p5.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

وعلاوة على ذلك مهم للأغراض العملية، مثل تحديد درجة اختلال سعره الأسمى واستجابة السياسات المناسبة، تحديد تعادلات أسعار الصرف، والمقارنة الدولية لمستويات الدخل القومي.¹ على الرغم من أن نظرية تعادل القوة الشرائية أنشأتها في الحرب العالمية الأولى، واستخدام القوة من الناحية النظرية بالخبير الاقتصادي السويدي "غوستاف كاسل"، جعلته بطل من الناحية النظرية حيث التفت النظرية في نموذج مع كل الزخارف اللازمة، يشكل تحدياً لقاعدة معيار الذهب واسم جذاب وصيغة، ومطالبة دعم تجريبية لطريقة العرض الجديدة.²

عموماً كان يحاول النموذج الطويل مراقبة تحركات أسعار الصرف الحقيقية يؤدي لنتائج مختلطة قد ثبت فرضية التماثل (PPP) القوة الشرائية لتكون نموذجاً ضعيفاً من سعر الصرف الحقيقي الطويل، وهناك نماذج أخرى متفاوتة في محاولة لفهم العلاقة بين الأسس الاقتصادية وسلوك سعر الصرف الحقيقي أيضاً وكانت النتائج مثيرة للجدل، في العديد من الدراسات التي أخفقت في إيجاد علاقة قوية بين سعر الصرف الحقيقي ومحدداته.³

ثانياً: فروض نظرية تعادل القوة الشرائية

في أبسط صورها تفترض نظرية تعادل القوة الشرائية بأن سعر الصرف لدولة ما يتحدد من خلال النسبة بين مستوى الأسعار الداخلية مقوماً بالعملة الوطنية ومستوى الأسعار العالمية مقدرًا بالعملة الأجنبية.⁴ وتقوم نظرية تعادل القوة الشرائية على الفروض التالية:⁵

✚ المعرفة بسعر الصرف التوازني؛

✚ عدم حدوث تحركات رؤوس أموال يُعتمد بها خلال الفترة التي تحددت لتغيير سعر الصرف فيها؛

✚ عدم حدوث تغييرات هيكلية في الاقتصاد القومي، تتعكس على تكاليف العرض والطلب أي الإنتاج والاستهلاك؛

✚ سيادة مبدأ حرية التجارة الدولية.

¹ Lucio Sarno, Mark p. Taylor, **Purchasing Power Parity and the Real Exchange Rate**, IMF Staff Papers, Vol. 49, No 1, 2002, p 65.

² Rudiger Dornbusch, **The purchasing power parity**, Working Paper, No 1591, Cambridge, March 1985, p7.

³ Taline Koranchelian, **The Equilibrium Real Exchange Rate in a Commodity Exporting Country: Algeria's Experience**, IMF Working Paper, vol 135, No 5, 2005, p 3.

⁴ سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص 193.

⁵ شقيري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص 168.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

ثالثاً: التفسير العلمي لنظرية تعادل القوة الشرائية

ترى هذه النظرية أن التغيرات في سعر الصرف تتحدد من خلال العلاقة بين مستويات الأسعار النسبية في البلاد أطراف التبادل الدولي؛ فسعر الصرف التوازني بين عملتين هو السعر الذي يساوي بين القوة الشرائية لهما، ويتحقق هذا عند المستوى الذي يؤدي إلى قيام التجارة الخارجية بين البلدين في السلع التي تتمتع فيها كل منها بميزات نسبية وفقاً لنظرية النفقات النسبية ويتوقف إتجاه الهروب من النقد الوطني لدولة من الدولتين إلى السلع عليه.¹

لقد كانت تقلبات الأسعار الداخلية عقب الحرب الأولى كبيرة إلى الحد الذي حمل " كاسل" على تفسير حركة أسعار الصرف بالتقلبات في القوة الشرائية وبيان أن تدهور أسعار الصرف ناتج عن تدهور القوة الشرائية المصاحب للتضخم. ولقد لخص فكرته في قوله: ((إن استعدادنا لدفع مبلغ معين في مقابل عملة أجنبية يجب في النهاية وفي الجوهر أن يكون راجع لحقيقة أن هذه العملة تمتلك قوة شرائية على السلع والخدمات في البلد الأجنبي. ومن ناحية أخرى، عندما نعرض كمية من عملتنا فنحن نعرض بالفعل قوة شرائية على السلع والخدمات في بلدنا. إن تقويمنا للعملة الأجنبية بعملتنا يتوقف بالتالي أساساً على القوة الشرائية النسبية للعملتين في بلديهما)).²

ولهذه النظرية صورتان: الصورة المطلقة والصورة النسبية ويمكن توضيحهما كما يلي:

1- الصورة المطلقة للنظرية: Absolute ppp تقول النظرية في صورتها المطلقة أن سعر صرف أي عملة مقوماً بوحدات من عملة أخرى يتوقف على القوة الشرائية للعملتين كل في بلدها. ومن ثم يتحدد سعر الصرف باستخراج النسبة بين مؤشرات الأسعار (الأرقام القياسية للأسعار) في البلدان المختلفة، ويكون سعر صرف أي عملتين يساوي النسبة بين مؤشري الأسعار في بلدي العملتين.³ وتقرر نظرية PPP طبقاً لهذه الصياغة أن معدل الصرف التوازني هو الذي يساوي بين القوة الشرائية لعملتين مختلفتين، بمعنى أن معدل الصرف يتحدد بالكامل بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية. فإذا افترضنا أن E تشير إلى معدل الصرف، P تشير إلى مستوى الأسعار المحلية، P* تشير إلى مستوى الأسعار الأجنبية، فإن التعبير عن الصياغة المطلقة

¹ سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص 193.

² عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 187.

³ مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى القاهرة، 1998، ص 129.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

لنظرية تعادل القوة الشرائية PPP تأخذ الشكل التالي¹:

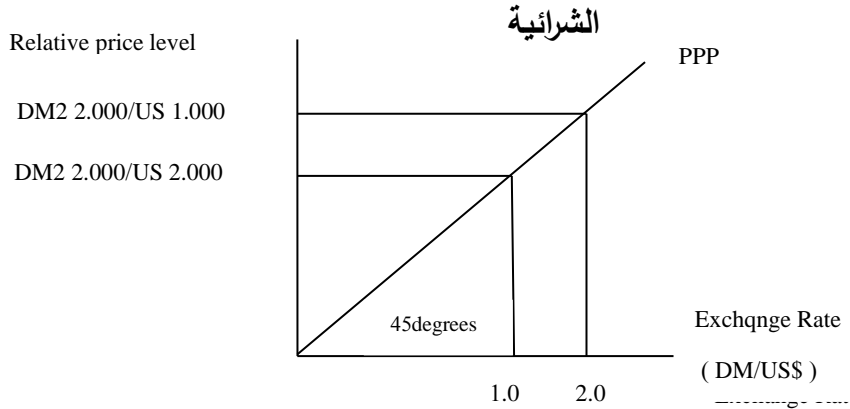
$$P = E \cdot P^*$$

وبصورة أخرى:

$$E = \frac{P}{P^*} \dots\dots\dots(1)$$

ويمكن التعبير عن العلاقة بين معدل الصرف ومستوى الأسعار النسبية باستخدام نظرية تعادل القوة الشرائية في الشكل الموالي:

الشكل رقم (13-2): العلاقة بين معدل الصرف ومستوى الأسعار النسبية باستخدام نظرية تعادل القوة



المصدر: نشأت نبيل محمد الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، تاس للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006، ص 24.

غير أن الصياغة المطلقة للنظرية PPP توجه إليها انتقادات عديدة من أهمها:

✚ عدم قدرة هذه النظرية على تفسير معدل الصرف التوازني في ظل وجود سلع لا تدخل في التجارة الدولية مثل الخدمات والعقارات؛ وكذلك افتراض هذه الصياغة PPP عدم وجود إي نفقات نقل أو عوائق أمام تدفق التجارة الدولية.

✚ هذا فضلاً عن افتراض نظرية PPP لتجانس وحدات السلعة محل الاتجار دولياً، وهو أمر يجافي الواقع، وإن كان التجانس يوجد في عدد محدود من سلع الاتجار دولياً مثل الذهب والفضة والنحاس والألمنيوم والبلاتين والأسهم والسندات التي يتم العامل بها دولياً.

وهذه الانتقادات كانت دافعاً ليزوغ الصياغة النسبية لنظرية تعادل القوة الشرائية والتي يمكن توضيحها فيما يأتي .

¹ نشأت نبيل محمد الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، تاس للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة 2006، ص ص 22- 26 (بتصرف)

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

2- الصياغة النسبية لنظرية: The Relative Interretation

انطلاقاً من الصعوبات التي تواجهها الصيغة المطلقة لتعادل القوة الشرائية بنيت الصيغة النسبية على الفرضيات التالية:

✚ الأخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل؛

✚ حرية الانتقال للعملات بين الدول؛

✚ إزالة العوائق التجارية التي تحد من تكافؤ الأسعار معبراً عنها بالعملتين.

ويتم استخدام الصيغة النسبية دون حرج حتى لو كانت الدول تستخدم صوراً مختلفة للأوزان السعرية، أو إذا كانت تلك العوامل الأخرى تلعب دورها، طالما بقيت الأوزان والعوامل الأخرى ثابتة عبر الزمن، فالتغيرات في مستويات الأسعار النسبية سوف تنعكس على الأرقام القياسية النسبية للأسعار. وتقرر هذه الصيغة أن التغير في سعر الصرف التوازني بين دولتين يتحدد بنسبة الفرق بين مستويات الأسعار في الدولتين فإذا قمنا بكتابة المعادلة رقم (1) في صيغة اللوغاريتم الطبيعي أسقطنا المؤشرات السفلية نصل إلى الصيغة:

$$\ln E_t = \ln p_t - \ln p_t^* \dots \dots \dots (2)$$

وبأخذ المعامل التفاضلي الأول سوف نحصل على التغير النسبي في سعر الصرف ΔE_t وذلك كدالة في الفرق بين التغيرات النسبية للأسعار المحلية والأجنبية، لذلك نحصل على:

$$\Delta E_t = \Delta p_t - \Delta p_t^* \dots \dots \dots (3)$$

حيث: Δ تعبر عن المعامل التفاضلي الأول.

وتشير المعادلة (3) إلى أن التغير في سعر الصرف الاسمية يسمح بإزالة الفروض التضخمية المحلية والأجنبية، وأنه إذا تضاعفت الأسعار النسبية في الدولة المعنية بين سنة الأساس وسنة أخرى، فإن سعر الصرف يتغير بنفس النسبة، أي سيشهد انخفاضاً¹ وبالتالي يمكن تحديد سعر صرف عملة ما حسب الصيغة النسبية التالية:²

¹ عبد الرزاق بن الزاوي، إيمان نعمون، دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 86.

² أمين صيد، مرجع سابق، ص 44.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

$$\boxed{\begin{array}{l} \text{معدل التضخم في البلد} \\ \text{المعني (في الخارج)} \end{array}} - \boxed{\begin{array}{l} \text{معدل التضخم في البلد} \\ \text{المعني (في الداخل)} \end{array}} = \boxed{\begin{array}{l} \text{معدل ارتفاع قيمة} \\ \text{النقد بالنسبة للعملة} \end{array}} \iff 1 \pm c = \frac{1 + df}{1 + dd}$$

حيث C: تغير سعر الصرف بالزيادة أو النقصان، df: نسبة التضخم بالخارج، dd نسبة التضخم بالداخل. واهتمت الصيغة النسبية بتحديد سعر الصرف التوازني من خلال إدراج مؤشر التضخم حيث يعمل سعر الصرف الاسمي على إلغاء فوارق التضخم في البلدين أو بمعنى آخر يحقق توازن سعر الصرف عندما يساوي معدل التغير في سعر الصرف مع التغير في النسبة بين الأسعار.¹

رابعاً: الانتقادات الموجهة لنظرية تعادل القوة الشرائية

لقد وجهت العديد من الانتقادات لهذه النظرية والتي نذكرها البعض منها في ما يلي:

✚ صعوبة تركيب أرقام قياسية تعبر عن القوة الشرائية تعبيراً دقيقاً، فمعظم هذه الأرقام تحتوي على كثير من السلع التي لا تدخل في نطاق التجارة الدولية وبالتالي لا يكون لأسعارها تأثير مباشر على سعر الصرف؛²

✚ ركزت على مرونة الطلب المتأنتية من التغيرات في الأسعار المحلية في حين يمكن أن تتغير الصادرات بسبب ارتفاع وانخفاض سعر صرف العملة في أسواق الصرف العالمية بدلاً من التغيرات في الأسعار المحلية، وهذا يعني بافتراض بقاء الأسعار في الأسواق التجارية العالمية على وضعها سيتوقف التبدل في مقادير التناسب للعملة على مدى الاستجابة الحاصلة في الطلب الخارجي المتولد أصلاً نتيجة لتغيير مهما كان بسيطاً في سعر صرف العملة.³

✚ النظرية تفترض وجود علاقة سببية بين مستوى الأسعار وسعر الصرف، فالأسعار هي السبب وسعر الصرف هو النتيجة.⁴

✚ أثبتت التجربة أن القدرة التنافسية في مجال التجارة الدولية لا تتوقف على عنصر السعر وحده وإنما تدخل عناصر أخرى في الاعتبار مثل جودة السلع ودقة مواعيد التسليم..... الخ.

¹ بن قدور علي، بن بوزيان محمد، محددات سعر الصرف الحقيقي التوازني في الاقتصاديات الناشئة، مجلة الاقتصاد المعاصر، العدد 10، 2011، ص 11.

² شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص 171.

³ نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص 124 - 125.

⁴ مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 255 - 256.

الفصل الثاني: الاطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

✚ لا تأخذ نظرية تعادل القوة الشرائية في الاعتبار تحركات رؤوس الأموال كعنصر هام من عناصر تحديد أسعار الصرف.¹

الفرع الثاني: نظريات أخرى مفسرة لسعر الصرف الحقيقي التوازني

على غرار نظرية تعادل القوة الشرائية المفسرة لسعر الصرف الحقيقي التوازني هناك العديد من النظريات الأخرى المفسرة له.

أولاً: نظرية تعادل معدلات الفائدة

حسب هذه النظرية، تؤثر معدلات الفائدة السائدة في دولتين بعد فترة معينة على سعر الصرف نقداً لعمليتي هاتين الدولتين بعد تلك الفترة، وكقاعدة عامة؛ تنخفض قيمة بلد معين مقابل عملة بلد آخر بعد مدة معينة إذا كان معدل الفائدة بعد تلك المدة السائد في ذلك البلد أكبر من معدل الفائدة بعد نفس المدة السائدة في البلد الآخر، والعكس صحيح.²

بعد كينز منذ عام 1923 باستكشاف العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والفائدة، أخذاً بعين الاعتبار مسألة سعر الصرف الأجل هذه العلاقة مطبقة في حالة افتراضية لوجود عمليتين حيث توضح أنه في وضعية التوازن يتساوى فارق الفائدة (على العمليتين) مع فارق سعر الصرف المحتسب (سعر الصرف الفوري)، وبتعبير آخر فارق الفائدة يصبح مساوياً لفارق الصرف الموضح بالنسبة المئوية في سعر الصرف الفوري بين العمليتين وفق العلاقة التالية:³

$$\frac{f - s}{s} \cong rd - rf$$

rf : معدل الفائدة في الخارج؛

rd : معدل الفائدة في الداخل؛

s السعر الفوري من النقد الأجنبي لما يقابلها من وحدات بالنقد الأجنبي؛

f سعر الصرف الأجل للوحدة من النقد الأجنبي بما يقابلها من وحدات بالنقد الوطني.

ويمكن تقييم نظرية تكافؤ معدلات الفائدة كما يلي:⁴

¹ مدحت صادق، مرجع سابق، ص ص 131 - 132.

² الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 104.

³ أمين صيد، مرجع سابق، ص ص 45 - 46.

⁴ شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص 173.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

✚ تساعد عملية ربط الأسواق النقدية المحلية بأسواق الصرف الأجنبي ويكفي لغرض اختبار هذه النظرية مقارنة سعر الاستلام أو التسليم المؤجل في فترات مختلفة؛

✚ في حالة ارتفاع الفروقات بين السعر الآجل والتباين بين معدلات الفائدة بين الدولتين فإن مراجعة معدلات الفائدة سيقود الأسعار نحو التوازن في أسواق الصرف.

ثانياً: النظرية الإنتاجية ونظرية ميزان المدفوعات

يمكن توضيح أهم الخطوط العريضة لكل من النظرية الإنتاجية ونظرية ميزان المدفوعات في تفسير سعر الصرف التوازني فيما يلي:

1- النظرية الإنتاجية: يتحدد سعر الصرف وفقاً لهذه النظرية على أساس كفاية وقدرة الجهاز الإنتاجي، وزيادة الإنتاجية بما في ذلك زيادة إنتاجية الفرد، ومن ثم مستوى معيشتته، بما يتضمنه هذا من ارتفاع في مستويات الدخل والأسعار الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الصادرات وزيادة الواردات، وهذا معناه زيادة الطلب على العملات الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، وانخفاض سعرها، وارتفاع قيمة العملة الأجنبية وارتفاع سعر صرفها.

ويحدث العكس في حالة انخفاض الأسعار المرتبط بانخفاض الدخل، ومستويات المعيشة والمتأتي من انخفاض الإنتاجية، لكن ما يلاحظ في الواقع خلاف ذلك، فنجد أن الدول المتقدمة التي تزداد فيها الإنتاجية وترتفع فيها الدخل والأسعار هي الدول التي تحقق ارتفاع مستمر في صادراتها وارتفاع سعر صرف عملتها بينما لا يتحقق ذات الأمر بالنسبة للدول النامية التي تتخفف فيها الإنتاجية والدخل والصادرات.¹

2- نظرية ميزان المدفوعات:² تعطي التفسيرات التي قدمتها نظرية ميزان المدفوعات منطلقاً هاماً لشرح التغيرات في أسعار صرف العملات في ظل نظام ورقي لا يستند إلى قاعدة الذهب، وينسب الفضل الأول في وضع أسس هذه النظرية إلى الاقتصادي (جون مينارد كينز)؛ وتتعلق نظرية ميزان المدفوعات من أن سعر صرف العملة يتحدد عند المستوى التي تتعادل فيه الكميات المعروضة منها.

فعلى سبيل المثال تتوقف القيمة الخارجية للدولار غير القابل للتحويل إلى ذهب في سوق نيويورك على الكميات المطلوبة والمعروضة من الدولارات؛ وتبرز الطلبات والعرض للعملة الأجنبية من الفترات الدائنة

¹ لحو موسى بخاري، مرجع سابق، ص 130.

² نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص 125 - 126.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

والفقرات المدينة المبينة في الكشف الحسابي لميزان المدفوعات فعندما تكون فقرات الطرف المدين أكثر من فقرات الطرف الدائن، فإن هذا يعني عجز في ميزان المدفوعات وبالتالي زيادة الكمية المعروضة من العملة المحلية في أسواق الصرف الأجنبي بشكل يفوق الطلب عليها فيؤدي هذا إلى انخفاض سعر صرف العملة لأن عروض وطلبات العملة المحلية هي وجه آخر لطلبات وعروض السلع والخدمات وعليه يكون مصدر عرض العملات الأجنبية متأثراً من فقرات الصادرات السلعية والخدمات المقدمة إلى الأجانب ومصروفات الأجانب على السفر والسياحة واستيراد رأس المال النقدي، في حين تتمثل مصادر الطلب على العملات الأجنبية من فقرات الاستيراد السلعية ومصروفات المواطنين على السفر والسياحة في الخارج وصادرات رأس المال النقدي طويل الأجل.

ونظرية ميزان المدفوعات تمتاز ب:¹

✚ إن آلية تحديد سعر الصرف في ظل تأثيرات مجموع بنود طلبات وعروض فقرات ميزان المدفوعات تسهل عملية تطبيق التحليل المستند إلى مبدأ التوازن على أساس تغيرات أسعار الصرف؛

✚ تفسر نظرية ميزان المدفوعات عدة متغيرات لتحديد سعر الصرف وليس متغير واحد وكما أشارت إليه نظرية " كاستل"؛

✚ تحتاج نظرية ميزان المدفوعات إلى مرونة كافية لأسعار الصرف لضمان إيجاد حالة التوازن الانسجام بين القيمة الخارجية وقيمتها الداخلية. وأن هذه المرونة في أسعار الصرف لها تأثيرات على صافي رصيد الميزان وليس على بند واحد من بنود ميزان المدفوعات.

ثالثاً: النظرية الكمية ونظرية كفاءة السوق

يمكن توضيح النظرية الكمية ونظرية كفاءة السوق التي تعنى بسعر الصرف التوازني كما يلي:

1- النظرية الكمية: إن أساس هذه النظرية يتلخص في أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية وبالتالي نقص الصادرات وزيادة الواردات لأن سعر السلع الأجنبية يصبح أقل مقارنة بأسعار السلع المحلية بعد ارتفاع أسعارها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من أجل تسديد قيم الواردات وانخفاض الطلب على

¹ نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المرجع نفسه، ص 127.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

العملات المحلية لتسديد قيم الصادرات وبالتالي ارتفاع سعر الصرف في حالة تحديده بشكل حر، ويؤدي إلى خروج الذهب في حالة سريان نظام الذهب وحصول العكس في حال انخفاض كمية النقود.¹

2- نظرية كفاءة السوق: يعرف السوق الكفاء بأنه ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة، وهذا بافتراض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى كل المعلومات والحقائق الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات والعجز في الميزانيات ومعدلات التضخم وغيرها من المتغيرات.

ويختص السوق الكفاء بما يلي:

✚ كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها في الوقت الحالي على أسعار الصرف الحالية والمستقبلية؛

✚ تكاليف المعاملات الاقتصادية تكون في أدنى مستوى لها؛

✚ التغيرات في أسعار الصرف جميعها تحدث بشكل.²

رابعاً: الانحرافات الصرفية

إن القدرة التفسيرية لنظريات الصرف، الموضحة في الفقرة السابقة، تبقى محدودة ضمن نطاق معين، وتجارب السنوات الأخيرة كانت مخيبة للأمال على وجه خاص في الأجل القصير طبقاً لما وضحته العديد من الاختبارات المحققة ومن جهة أخرى لا يستخدم وكلاء الصيرفة من حيث المبدأ هذه الأطر التحليلية ويعون إلى توقع صحيح لسوق الصرف في الأجل القصير جداً معتمدين على الحدس الناشئ عن التجربة، أكثر من اعتمادهم على النماذج النظرية.³

وظهرت العديد من النظريات لتفسر تغيرات سعر الصرف في الأجل القصير ومنها ما يلي:⁴

1- نظرية ردة الفعل لسعر الصرف (Su réaction de taux de change): هذه النظرية قدمت من طرف " دور نبوش" سنة 1936 لتفسير عدم توازن سعر الصرف وكذلك التركيبة الحقيقية والمالية لتحديد سعر الصرف. وحسب " دور نبوش" إن ردة الفعل فوق العادية حيال أزمة نقدية (على سبيل المثال ارتفاع شديد في كمية النقد قيد التداول)، يتضح من خلال كون مختلف الأسعار في إطار الاقتصاد، لا تصح جميعها بنفس السرعة عقب اضطراب معين، فأسواق الصرف والأصول المالية تصحح بوتيرة أسرع من

¹ لحو موسى بخاري، مرجع سابق، ص ص 131 - 132.

² عبد الله إبراهيم نور الدين، مرجع سابق، ص 220.

³ وسام مالك، مرجع سابق، ص 223.

⁴ أمين صيد، مرجع سابق، ص ص 48 - 49.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

أسواق السلع، كما أن تغيرات سعر الصرف حسب " دور نبوش " تخضع لسعر الفائدة في المدى القصير ولتساوي القوى الشرائية في المدى الطويل.

2- نظرية فقاعات المضاربة: إن الازمة المالية التي حدثت سنة 1981 كشفت الغطاء عن مفاهيم جديدة تتعلق بسلوك سعر الصرف وكذلك المتعاملين الاقتصاديين، فالفكرة المبدئية لهذه النظرية هو إمكانية وجود فوارق دائمة بين سعر الصرف (أو أسعار الأصول المالية) الملاحظة في السوق، وقيمة التوازن المتعلق بالأساسيات الاقتصادية (ميزان المدفوعات، تضخم، سعر فائدة...) وهذا الفارق يسمى " فقاع المضاربة" ويمكن أن نصيغه رياضياً كالتالي:

$$s = s^{EQ} + B$$

حيث:

s = سعر الصرف في السوق؛

s^{EQ} = سعر الصرف التوازني؛

B = فقاع المضاربة.

إن آلية الفقاعات مبنية على فكرة أساسية تتمثل في تأثير التوقعات على تغيرات سعر الصرف، حيث إن تغير المعلومة في السوق يؤثر سلباً أو إيجاباً على سعر الصرف التوازني، لكن في الأخير سعر الصرف سيصحح هذا الخلل وبالتالي تنفجر الفقاعة.¹

وتجدر الإشارة إلى أن هناك نوعين من فقاعات المضاربة وهما:²

✓ **فقاعات المضاربة العقلانية:** يطلق على فقاعة المضاربة العقلانية أي فقاعة لا تتعارض مع عقلانية الوكلاء، فهؤلاء الوكلاء ولو أنهم يعلمون أن سعر الصرف مبالغ فيه فلهم المصلحة من وجهة نظر عقلانية بالاستمرار في شراء العملة طالما أن خطر الخسارة، الذي لا يعزى إلى المبالغة في التقييم يبقى أدنى من الربح الذي يمكن أن يتحقق من جراء عملية الصرف.

✓ **فقاعة المضاربة غير العقلانية:** يقصد بها الحالة التي يكون فيها سعر الصرف خاضع لنفسية المتعاملين و آرائهم المتقلبة وأمزجتهم غير المستقرة، وتنشأ هذه الفقاعة عندما يصبح المتعاملون الذين

¹ أمين صيد، المرجع نفسه، ص 49.

² لحو موسى بخاري، مرجع سابق، ص ص 133 - 134.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

يواجهون تشكيكاً كبيراً غير قادرين على التوقع الصحيح، وذلك عند القيام بتهميش التأثير الذي تحته في المدى البعيد المتغيرات الأساسية للصرف بمعنى آخر عدم الأخذ والاستناد إلى معايير موضوعية.

المطلب الثالث: النماذج المفسرة لسعر الصرف التوازني

تعددت النماذج التي ساهمت في تفسير سعر الصرف التوازني والتي سنتطرق للبعض منها فيما يأتي.

الفرع الأول: المنهج النقدي في تحديد سعر الصرف الحقيقي التوازني

يعتمد هذا المنهج على افتراض أن السندات المحلية والسندات الأجنبية تعتبر بدائل تامة وستنتظر في ما يلي إلى أهم الخطوط العريضة لهذا المنهج.

أولاً: مدخل إلى المنهج النقدي لسعر الصرف

يعتبر المنهج النقدي لسعر الصرف جزء من رؤية أشمل تقدمها المدرسة النقدية لعمل الاقتصاد الكلي والتي تهيمن الآن على السياسات الاقتصادية لكثير من الدول، وقد انقسم أتباع هذه المدرسة إلى فريقين فريق يطلق عليه المدرسة النقدية في الاقتصاد المغلق وينتسب " فريدمان " إلى هذا الفريق، والفريق الآخر قدم رؤيته المعروفة بالمدخل النقدي لميزان المدفوعات ((Laider and swoboda 1975) (Frankel 1976) (Jhnsn 1972) وهذا الفريق يمثل المدرسة النقدية في اقتصاد مفتوح ويركز على تأثير حركة ميزان المدفوعات على قدرة الدولة على إدارة السياسة النقدية.¹

ثانياً: فروض المنهج النقدي لمعدل الصرف

يقوم المنهج النقدي لمعدل الصرف على عدة فروض أساسية، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:²

- ✚ يفترض المنهج النقدي أن ميزان المدفوعات أساساً (وليس بشكل مطلق) ظاهرة نقدية؛
- ✚ يفترض المنهج النقدي غياب تأثير الأسعار النسبية أو أنها تلعب دوراً ثانوياً؛
- ✚ يفترض المنهج النقدي وجود تأثير المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد القومي مثل الدخل والاستثمار والاستهلاك على معدل الصرف، إلا أن هذا التأثير يمر من خلال القنوات النقدية؛
- ✚ يفترض المنهج النقدي أن الأجل الطويل هو الذي يحكم علاقة المتغيرات النقدية بمعدل الصرف ويعني ذلك أن الأجل الطويل كفيلاً بتحقيق التوازن النقدي وبالتالي التوازن الخارجي (سوق الصرف)؛

¹ لحو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص 160.

² نشأت نبيل محمد الوكيل، مرجع سابق، ص ص 24 - 25.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

✚ يفترض المنهج النقدي المرنة الكاملة لتدفقات رؤوس الأموال ويعكس ذلك افتراض حالة غياب كل أشكال القيود على تدفقات رؤوس الأموال الداخلة والخارجة؛

✚ يفترض المنهج النقدي أن معدل الفائدة يتحدد بتلاقي قوى العرض والطلب على الأرصدة النقدية؛

✚ يفترض المنهج النقدي أن العرض النقدي متغير خارجي، بمعنى أن تحديده يتم من قبل السلطة النقدية، ويعكس ذلك افتراض عدم وجود سياسة تعقيم لتأثيرات التدفقات الرأسمالية الداخلة أو الخارجة؛

✚ يفترض المنهج النقدي أن السلع والأصول المالية المحلية بدائل كاملة للسلع والأصول المالية الأجنبية والعكس صحيح؛

✚ يعتبر الطلب على النقود طلباً متجانساً ومن درجة واحدة عند كل الأسعار، ويعكس ذلك افتراض غياب حالة الخداع النقدي؛

✚ الطلب على النقود هو طلب على الأرصدة Stock النقدية وليس طلباً على تيار Flow؛

✚ يفترض المنهج النقدي أن المحددات الأساسية لميزان المدفوعات أو معدل الصرف تتبع في الأصل من سوق النقود.¹

ثالثاً: التفسير العلمي للمنهج النقدي لمعدل الصرف

يمكن صياغة النموذج النقدي لمعدل لصرف بالمعادلات التالية حيث:²

$$L = KPY \quad (1): \text{دالة الطلب على النقود في الاقتصاد المحلي}$$

$$L^* = K^* P^* Y^* \quad (2): \text{دالة الطلب على النقود في الاقتصاد الأجنبي}$$

$$L = M_S L^* = M^* \quad (3): \text{التوازن في سوق النقود في الدولتين}$$

$$P = ERP^* \quad (4): \text{تعادل القوة الشرائية}$$

حيث أن L : الطلب على النقود، M : المعروض النقدي، ER : سعر الصرف، Y : الدخل، K : نسبة التفضيل النقدي.

وبإحلال المعادلتين (1) في (2) في المعادلة (4) وإعادة ترتيبها فإن:

$$ER = \frac{P}{P^*} = (M/KY) / (M^*/K^*Y^*)$$

وبافتراض أن K ثابتة فإن:

¹ نشأت نبيل محمد الوكيل، المرجع نفسه، ص 25 - 26.

² السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 181.

الفصل الثاني: الاطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

$$ER = (M/M^*)(Y^*/Y)$$

وهذا يعني أن:

✓ العملة المحلية سوف تنخفض قيمتها: عندما يكون معدل النمو في المعروض النقدي المحلي M أكبر من نظيره الأجنبي M^* فيكون معدل النمو في الدخل الأجنبي Y^* أكبر من معدل النمو في الدخل المحلي Y .

✓ العملة المحلية سوف تزيد قيمتها: عندما يكون معدل النمو في المعروض النقدي M^* أكبر من نظيره المحلي M ، كما يكون معدل النمو في الدخل المحلي Y أكبر من معدل النمو في الدخل الأجنبي Y^* .¹

رابعاً: نماذج فرعية تنطوي تحت المدخل النقدي لسعر الصرف

من بين النماذج الفرعية التي تنطوي تحت المدخل النقدي لسعر الصرف ما يلي:

1- المنهج النقدي للأسعار المرنة: يعتبر المنهج النقدي للسعر المرن امتداداً لنظرية تعادل القوة الشرائية (PPP) التي تمت دراستها سابقاً ويقوم المنهج النقدي على الأعمال المقدمة من طرف Frenkel 1976، Kouri 1976، Hohson 1973، Mussa 1976.

ويهدف هذا النموذج إلى تفسير وبيان كيفية تأثير التغير في عرض وطلب النقود على معدلات الصرف، سواء كان هذا التأثير مباشراً أو غير مباشر كما أن الفكرة الأساسية التي ينطلق منها هي أن أسعار الصرف تابعة للقيمة الجارية للاحتياجات النقدية المحلية والأجنبية ولمحددات الطلب على النقود وبالخصوص للدخل ولمعدل الفائدة المحلية والأجنبية.²

3- المنهج النقدي ذو السعر الجامد: اقترح (Rudiger Dornbusch 1976) نموذجاً نقدياً لسعر الصرف قادر على شرح جوانب عديدة وواسعة لسعر الصرف باستخدام نظرية تعادل القوة الشرائية، وبدلاً من افتراض وجود تعديلات آنية في كل الأسواق بناءً على مرونة الأسعار فإن هذا الصنف من النماذج يدخل فكرة وجود سرعات تعديل مختلفة، ويرتكز هذا النموذج على ثلاثة متغيرات رئيسية تتمثل في أسعار الفائدة غير المغطاة، التوازن في سوق النقد وتوازن سوق السلع؛ ويفترض النموذج جمود الأسعار في المدى القصير كما أدخل مفهوماً آخر هو التحديد المرتفع لسعر الصرف أو رد الفعل المفرط.³

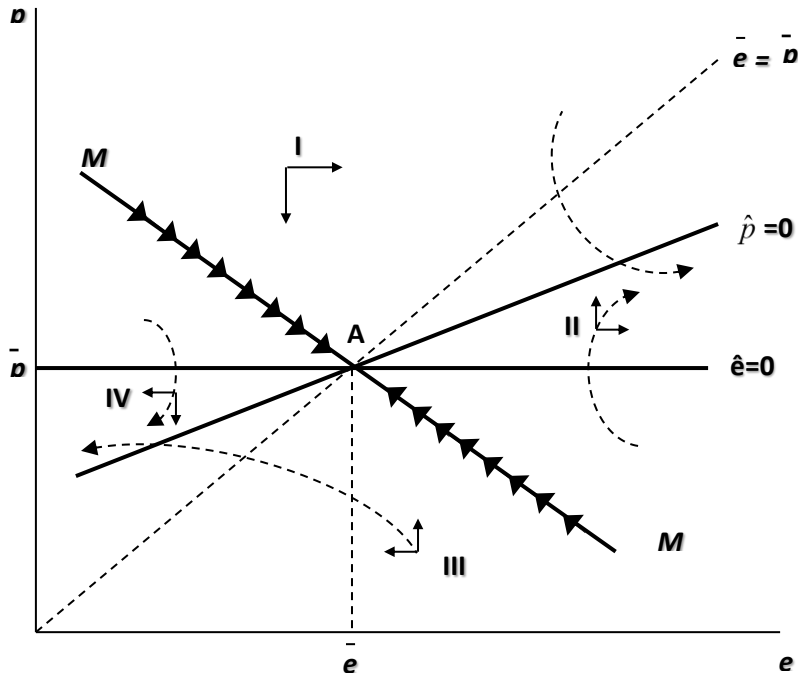
¹ السيد متولي عبد القادر، المرجع نفسه، ص 181.

² عبد الرزاق بن الزاوي، إيمان نعمون، مرجع سابق، ص 87.

³ لطلو موسى بخاري، مرجع سابق، ص ص 163 - 164.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

الشكل رقم (2-14): التوازن في نموذج دورنبوش



Source: Redriger Dorubush, Expection & Exchange rate dynamics ;journal of political economy, vol.84. 1976, p1168.

وتبين من خلال التطرق إلى هذين النموذجين النقديين لسعر الصرف (الجامد والمرن) أنه رغم رغم الاختلافات الموجودة بينهما إلا أنهما يتفقان في العديد من النقاط، وعليه فإنه من خلال هذا الاتفاق توصل النموذجان إلى نتائج مؤداها:¹

✚ حساسية أسعار الصرف وأسعار الفائدة لأوضاع السوق المالية؛

✚ التصحيح البطيء في أسعار السلع؛

✚ التركيز على استقرار الدالة النسبية للطلب على النقود؛

✚ التركيز على شرط تساوي سعر الفائدة الحقيقي.

3- النموذج النقدي لفروق أسعار الفائدة الحقيقية: تمثل أسعار الفائدة - في معظم نماذج تحديد معدل

الفائدة - أداة ربط التغيرات فمتغيرات الاقتصادية الأساسية مع تغيرات معدل الصرف

وهناك نوعان من النماذج لتحديد فروق أسعار الفائدة الحقيقية وهي:

✓ فروق أسعار الفائدة الحقيقية والتحركات الدولية لرأس المال: إن التكامل الحادث في أسواق المال

العالمية وازدياد درجة حرية تدفقات رؤوس الأموال الدولية يؤدي بلا شك إلى ازدياد أهمية أسعار الفائدة في

¹ نفسه، ص 170.

الفصل الثاني: الاطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

تحديد معدلات الصرف. فإذا افترضنا عالماً يتميز بالحرية في التجارة الخارجية السلعية والخدمية وفي ذات الوقت توجد قيود صارمة تمنع بإحكام تحركات رؤوس الأموال الدولية وفي هذه الحالة نجد أن أسعار الفائدة تقوم بوظيفة تحقيق التعادل بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي، وذلك نظراً لأن الادخار الأجنبي لا يكون متاحاً لملء الفجوة بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي إن وجدت. وفي هذه الحالة (حرية تدفق رؤوس الأموال الدولية التي تساوي الصفر) سوف تتعدل أسعار الفائدة الحقيقية حتى تتلاشى الفجوة بين الادخار والاستثمار في كل دولة لتتساوى مع الصفر. ومن ثم في ظل عالم ذي درجة صفرية من حرية تحركات رؤوس الأموال يناط بمعدل الصرف وظيفه تحقيق التوازن الدائم للحساب الجاري حيث لا يسمح لتدفقات رؤوس الأموال بتمويل عجز الحساب الجاري.¹

✓ **النموذج النقدي لفروق أسعار الفائدة الحقيقية (Frankel)**: انطلق Frankel في تحليله لسعر الصرف التوازني من الملاحظات الموجهة لنموذج Dornbusch خاصة تلك المتعلقة بإهمال الفروق التضخمية إذ يرى Dornbusch أن توقعات أسعار الصرف تتوقف على سرعة تجاوز الفجوة بين معدل الصرف الحاضر الجاري وسعر الصرف التوازني طويل الأجل، فمع تلاشي هذه الفجوة يكون كل من التغير في معدل الصرف الجاري والتضخم المتوقع مساوياً للصفر.

في حين يرى Frankel أن تأثير هذه الفجوة لا يتوقف عند هذا الحد بل يتعداه إلى تأثير فروق المستويات المتوقعة للتضخم، أي أن نموذج Frankel يقوم بين التوليف بين نموذج Dornbusch والنموذج النقدي للسعر المرن.

كما يشير هذا النموذج كغيره من النماذج النقدية إلى التأثير المباشر لنمو عرض النقود على سعر الصرف، والتأثير غير المباشر للتوقعات المرتقبة في مستوى التضخم على سعر الصرف، بالإضافة إلى أثر السيولة على أسعار الفائدة الحقيقية وعلى تحركات رأس المال وبالتالي على سعر الصرف.²

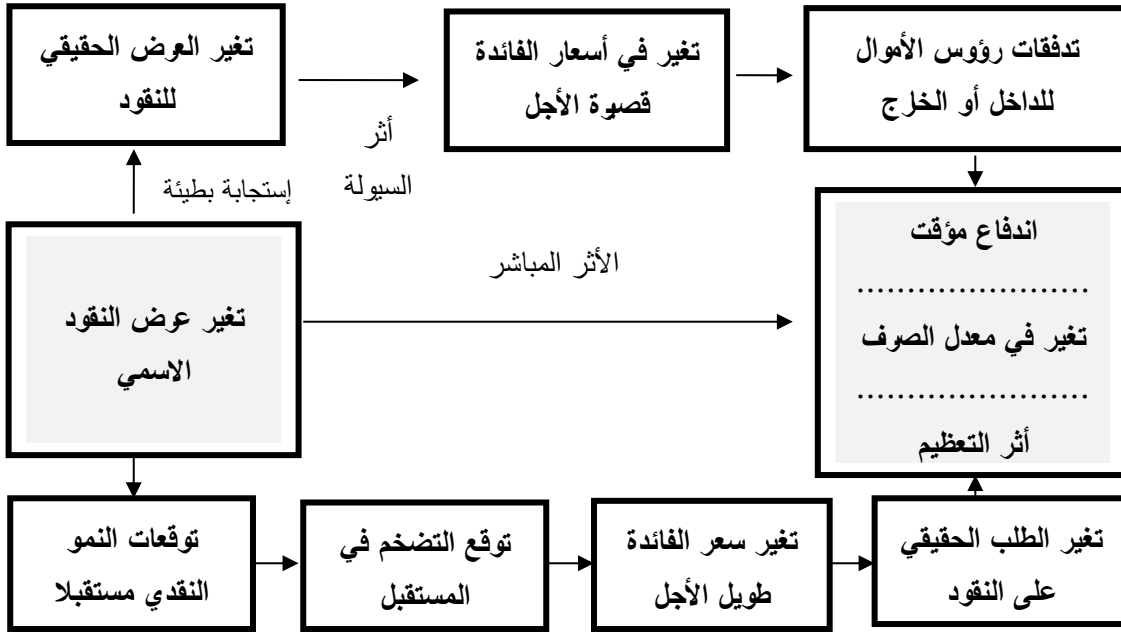
¹ نشأت نبيل محمد الوكيل، مرجع سابق، ص ص

² عبد الرزاق بن الزاوي، إيمان نعمون، مرجع سابق، ص 87.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

والشكل الموالي يوضح آلية انتقال الأثر في نموذج فروق أسعار الفائدة الحقيقية كما يلي:

الشكل رقم (2 - 15): آلية انتقال الأثر في نموذج فروق الفائدة الحقيقية



المصدر: نشأت نبيل محمد الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، دار ياس للنشر، الطبعة الأولى،

القاهرة، 2006، ص 292.

الفرع الثاني: نماذج أخرى لسعر الصرف التوازني

تطرقنا سابقاً إلى المنهج النقدي لتفسير سعر الصرف، وسنتطرق لنماذج أخرى منها:

أولاً: نموذج ماندل- فليمنج في تحديد أسعار الصرف

في هذا النموذج يشترط ثلاثة أمور رئيسية هم: ثبات مستوى أسعار الفائدة، مستوى الصادرات يزداد في المدى القصير كاستجابة لانخفاض مستوى قيمة العملة المحلية، تدفقات رأس المال تحدث نتيجة لتغيرات الفرق بين أسعار الفائدة المحلية والخارجية. أما في حالة تبني نظام سعر الصرف الثابت وهي الحالة السائدة في ليبيا خلال مدة الدراسة تكون السلطات النقدية المحلية ملزمة بزيادة ما تحتفظ به من احتياطي الصرف الأجنبي لامتصاص الزيادة في عرض العملات الأجنبية. ويمكن لهذه الزيادة في الاحتياطي من العملات الصعبة أن تؤدي إلى الزيادة في عرض النقود المحلية مما يؤدي إلى اضطراب عملية التوازن في أسواق.¹

¹ عبد الله إبراهيم نور الدين، مرجع سابق، ص 220.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

إن تحليل نظم سعر الصرف يؤدي إلى استنتاج بسيط على أنه من المستحيل على أي دولة أن يكون لها تدفق حر في رأس المال، وبسعر صرف ثابت، وسياسة نقدية مستقلة هذه الحقيقة غالباً ما تسمى الثالث المستحيل، يجب على الدول أن تختار جانب واحد من هذا المثلث والتخلي عن ميزة المؤسسة في الزاوية المقابلة.

الخيار الأول هو السماح بالتدفق الحر لرؤوس الأموال والقيام بسياسة نقدية مستقلة، كما فعلت الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة؛ وفي هذه الحالة من المستحيل أن يكون سعر صرف ثابت بدلاً من ذلك يجب تعويم سعر الصرف إلى توازن سوق تبادل العملات الأجنبية.

أما الخيار الثاني هو السماح بالتدفق الحر لرؤوس الأموال وتثبيت سعر الصرف، كما فعلت هونغ كونغ في السنوات الأخيرة وفي هذه الحالة تفقد الدولة القدرة على تشغيل سياسة نقدية مستقلة إذ يجب ضبط عرض النقود وسعر الفائدة للحفاظ على سعر الصرف عند مستوى محدد سلفاً واعتماد السياسة النقدية في الدولة الأخرى.

أما الخيار الثالث هو تقييد التدفق الدولي لرؤوس الأموال داخل وخارج الدولة، كما فعلت الصين في السنوات الأخيرة وفي هذه الحالة، فإن سعر الفائدة لم يعد تحدده أسعار الفائدة العالمية لكن يتم تحديدها من قبل القوى المحلية، ومن الممكن إصلاح سعر الصرف وإجراء سياسة نقدية مستقلة.

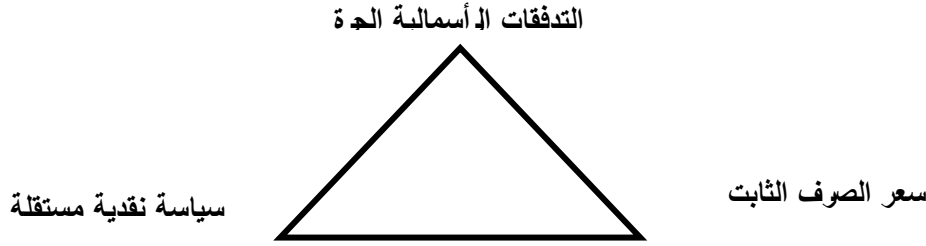
وقد أثبت التاريخ أن الدول لا تستطيع اختيار جوانب مختلفة من الثالث؛ كل دولة يجب أن تكيف نفسها على السؤال التالي: هل تريد أن تعيش مع تقلب أسعار الصرف (الخيار 1) أو أنها لا تريد أن تتخلى عن استخدام السياسة النقدية لأغراض الاستقرار المحلي (الخيار 2).

أو أنها ترغب في تقييد مواطنيها من المشاركة في الأسواق المالية العالمية (الخيار 3)؟ يقول الثالث المستحيل أن توجد دولة يمكن تجنب الوقوع في واحد من هذه الخيارات¹. ويمكن توضيح هذا الثالث المستحيل وفق الشكل الموالي:

¹ Martin Flodén, **The Open Economy Revisited: The Mundell-Fleming Model and the Exchange-Rate Regime**, 2010, PP 21-22 : Available on the link : http://www2.hhs.se/personal/floden/files/floden_chapter12.pdf : Briefed him on 24/06/2016 On time 23:27

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

الشكل رقم (16-2): نموذج ماندل- فليمنج ونظم أسعار الصرف



Source: Martin Flodén, **The** الخيار الثالث الصين **led: The Mundell-Fleming Model and**

the Exchange-Rate Regime, 2010, P 22 : Available on the link :

http://www2.hhs.se/personal/floden/files/floden_chapter12.pdf :Briefed him on

24/06/2016 On time 23:27

ثانياً: نموذج الاندفاع السريع وتحديد سعر الصرف

يقصد بظاهرة الاندفاع السريع لسعر الصرف (Overshooting) أن استجابة سعر الصرف لصدمة معينة تكون كبيرة في الأجل القصير عن استجابته في الأجل الطويل، وطبقاً لدراسة (Dornbusch) والتي قدمت هذا النموذج كإطار يقدم تفسيراً للتغيرات الكبيرة والملاحظة في سعر الصرف نتيجة التغير في العرض النقدي في ظل مجموعة من الافتراضات في حرية انتقال رأس المال، وبطء التعديل في أسواق السلع عن طريق المقارنة بسرعة التعديل في أسواق الأصول المالية، وتتناسق التوقعات. وطبقاً للنموذج فإن اندفاع سعر الصرف ينتج من التفاوت في سرعة التعديل بين أسواق السلع وأسواق الأصول المالية وسوق الصرف الأجنبي، فالزيادة في العرض النقدي - مع ثبات العوامل الأخرى على حالها - تؤثر على سعر الصرف في ظل نظام أسعار الصرف المرنة

وهذا الأثر الكلي ينتج عن ثلاثة آثار جزئية هي:¹

✚ يترتب على التوسع النقدي تخفيضاً مباشراً في سعر الصرف؛

✚ يترتب على التوسع النقدي، ارتفاع في المستوى العام للأسعار، نتيجة التعديلات التي تحدث في سوق الإنتاج والنقد، وقد يكون هذا الارتفاع في الأسعار مصحوباً بارتفاع في سعر الصرف وهذا يشير إلى سلوك كل من المستوى العام للأسعار وسعر الصرف يكونا متناسقين، ولكن هذا الارتفاع في سعر الصرف يلغي الأثر الأول المباشر؛

✚ الأثر المباشر لسعر الصرف على التضخم المحلي، حيث أن سعر الصرف هو القناة التي ينتقل من خلالها أثر التوسع النقدي إلى الطلب الكلي.

¹ السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 184.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

ويفترض نموذج Dornbusch أن الأصول المالية المقيمة بالعملة المحلية بديل كامل للأصول المقيمة بالعملة الأجنبية، وبالتالي يزيد سعر الفائدة على الأصول المالية المحلية عن سعر الفائدة في الخارج بمقدار المعدل المتوقع لانخفاض قيمة العملة.

وسعر الصرف قصير الأجل دالة في مستوى الأسعار قصيرة الأجل، في ظل مستوى معين للأسعار طويلة الأجل ومستوى معين لسعر الصرف طويل الأجل، فارتفاع المستوى العام للأسعار يفضي إلى زيادة الطلب على الأرصدة النقدية الاسمية، فيرتفع سعر الفائدة المحلي، وبالتالي تتدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، ويرتفع سعر الصرف قصير الأجل للعملة المحلية.

ويقترب الاقتصاد من التوازن طويل الأجل عند سعر الصرف طويل الأجل ومستوى الأسعار طويل الأجل، بدرجة أسرع كلما:

- انخفضت درجة حساسية الطلب النقدي بالنسبة لسعر الفائدة؛
- ارتفعت حساسية الطلب الكلي لسعر الفائدة وارتفعت مرونة الطلب السعر للإنتاج الكلي المحلي.¹

ثالثاً: نموذج توازن المحفظة وإحلال العملة لمعدل الصرف

ترجع الجذور الأولى لأدبيات توازن المحفظة لكتابات كل من (1966) Mckinnon و Mckinnon et Oates (1969)، وتم طرح مدخل توازن المحفظة لمعدلات الصرف المرنة - لأول مرة - بالنسبة لحالة دولة صغيرة بواسطة (1973) Black، (1976) kouri، (1977) Branson، (1977) Girton et Henderson. ويرى (1980) Dornbusch أن معدل الصرف كنقطة تقاطع بين العرض والطلب على الأصول المالية (نموذج توازن المحفظة) يعتبر أحد أهم المداخل النقدية لتحديد معدل الصرف، ويقدم هذا المدخل أبعاداً أكثر عمقاً وثراءً فيما يتعلق بالمتغيرات التي تحدد معدل الصرف، كذلك يقدم منهج توازن المحفظة علاقات أكثر تشابكاً من تلك التي تقدمها النماذج الأخرى لمعدل الصرف.²

وفي هذا النموذج الأفراد يملكون في محفظتهم المالية أصولاً محررة بعملة مختلفة، إن دالة الطلب على العملات مركبة وأكثر تعقيداً من تلك التي اعتمدها النظرية النقدية، وقد تم إدخال محدد آخر لسعر الصرف والذي ينتج عن الاستبدال غير التام بين الأصول المالية، إن تغير سعر الصرف له أثر على الثروة مالكي الأصول المالية المحررة بالعملات الأجنبية.

¹ السيد متولي عبد القادر، المرجع نفسه، ص 185.

² نشأت نبيل محمد الوكيل، مرجع سابق، ص 313.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

ويمكن تصوير النموذج بالعلاقات التالية:

الثروة $W =$ النقود المحلية $M +$ السندات المحلية $D +$ الأصول الأجنبية SF

$$W = M + D + SF$$

ومن ثم يكون هناك دوال الطلب:

+ + - -

$$M = F(i, i^*, y, p)W$$

- - - +

$$D = g(i, i^*, y, p)W$$

- - + -

$$SF = h(i, i^*, y, p)W$$

دعنا نفترض أن معدلات التضخم المتوقعة واحدة في الاقتصاد المحلي والاقتصاد الأجنبي (الشريك التجاري) ومن ثم فإن معدلات الفائدة المحلية i أو الأجنبية i^* سوف تعطي العائد الحقيقي نفسه.

فإذا قام البنك المركزي ببيع الأوراق المالية (عمليات السوق المفتوحة) فإن كمية النقود M سوف تنخفض مقابل زيادة العرض من السندات D وهذا ما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة المحلية I حتى يحدث التوازن في سوق النقود وسوق السندات.

دعنا نفرض أن أسعار الفائدة الأجنبية لم يتغير (بتكيف) بالنسبة لأسعار الفائدة المحلية في هذه الحالة فإن الطلب على الأصول الأجنبية سوف ينخفض بسبب ارتفاع أسعار الفائدة المحلية، وحتى يتحقق التوازن في سوق الأصول الأجنبية فسوف ترتفع قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية (بتخفيض سعر الصرف سوف ينخفض).¹

أما إذا تم السماح لأسعار الفائدة الأجنبية بالتكيف مع أسعار الفائدة المحلية (حيث تؤدي التدفقات الرأسمالية من البلد الأجنبي إلى الاقتصاد المحلي نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة المحلية إلى دفع وتعديل أسعار الفائدة الأجنبية إلى أعلى) وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة قيمة العملة المحلية (تخفيض سعر الصرف) ولكن بنسبة أقل من حالة عدم السماح لسعر الفائدة الأجنبي بالتغير.²

¹ السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 182 - 183.

² السيد متولي عبد القادر، المرجع نفسه، ص 183.

الفصل الثاني: الاطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

رابعاً: نموذج *Bulles rationnelles* ونموذج *Peso*

على وجه عام يمكن القول أن سعر عملة ما (أو أي أصل مالي آخر) يتبع مساراً من نموذج *Bulles* حالما يبدأ بالارتفاع بشكل مستمر ومغذى ذاتياً بمعزل عن محدداته التقليدية أو العادية.

في *Bulles* يدرك وكيل هذا الفارق ويقيس المبالغة في تقدير قيمة العملة المأخوذة بالاعتبار لكنه يستمر في الاعتقاد بأن هذه العملية سوف تستمر إذا ما ارتكز جميع الوكلاء على نفس الاعتقاد، إذن جميع هؤلاء سيقدمون على حيازة العملة المذكورة، وهذه الأخيرة تستمر في ارتفاعها بالاستناد إلى التجربة، فإن الارتفاع الجديد الحاصل يعزز الرأي الأولي للمتعاملين.

ويعتبر بعض المؤلفين الاقتصاديين أن ظاهرة *Bulles* ليست متعارضة مع عقلانية الوكلاء فهؤلاء الوكلاء ولو أنهم يعلمون أن سعر الصرف مبالغ فيه فلهم المصلحة، ومن وجهة نظر عقلانية، باستمرار في شراء العملة طالما أن خطر الخسارة، الذي يعزى إلى المبالغة في التقييم يبقى أدنى من الربح يمكن أن يتحقق من جراء عملية الصرف.

مسألة *Peso* تصاغ تقريباً بنفس الشكل فبالاستناد إلى التجربة المكسيكية في النصف الثاني من عقد السبعينات، كانت تظهر المشكلة عندما ينتظر وكلاء الصيرفة تغيراً هاماً، في السياسة النقدية والمالية، يفترض أن يؤدي إلى تطور مراكز في الصرف يبعد هذا الأخير أكثر فأكثر عن مستواه الأصلي أو الحقيقي. وطالما أن التغير المنتظر في الصرف لم يحدث، فإن تحديد هذا الأخير يبدو أنه تشوه بفعل خطأ التوقع المنهجي، ورأي أو توقع المتعاملين لا يصبح صحيحاً إلا ابتداء من اللحظة حيث تقدم السلطات فعلياً على تصحيح لسياسة الاقتصادية خلال هذا الحيز الزمني هناك انحراف قابل للمقارنة مع الانحرافات التي تحدثها ظواهر *Bulles* قد يؤثر في سعر الصرف المأخوذ بالاعتبار.¹

¹ وسام مالك، مرجع سابق، ص ص 225 - 226.

الفصل الثاني: الإطار الفكري والنظري لسعر الصرف الحقيقي التوازني

خلاصة :

حاولنا من خلال هذا الفصل تقديم أهم المفاهيم التي تتعلق بسعر الصرف، سوقه وسعر الصرف الحقيقي التوازني؛ إذ توصلنا من خلال هذا الفصل إلى عدة نتائج والتي نلخصها كما يلي:

✚ يعتبر سعر الصرف كأى سلعة فسعره يحدد من خلال سوق الصرف وذلك عن طريق عرض العملة والطلب عليها، ويتحدد التوازن من خلال تلاقي كل من منحنىي الطلب والعرض عليها.

✚ سعر الصرف احد المحددات الاقتصادية التي تعنى بالظواهر الاقتصادية وله تأثير سلبي في حالة انحراف هذا الأخير عن مستواه المرغوب فيه.

✚ حاول العديد من المفكرين إيجاد نظريات ونماذج تفسر سعر الصرف الحقيقي التوازني وأغلب هذه النماذج والنظريات اتفقت على محددات تحدد هذا السعر من بينها معدلات التضخم، أسعار الفائدة، أسعار السلع المحلية والأجنبية....الخ.

الفصل الثالث:

المرض الهولندي وسعر الصرف

الحقيقي في الجزائر

تمهيد :

يعتبر الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات الصغيرة المنفتحة على العالم الخارجي بصادرات نفطية بنسبة كبيرة من إجمالي الصادرات، وارتباط هذا الأخير بعائدات الربح النفطي جعلته يتخبط وغير مستقر، فلغنة هذا المورد جعلته يتعرض للعديد من الصدمات مثل صدمة 1986، ومنذ مطلع سنة 2014 أصبحت أسعار النفط تنهوى فقد جعلت الاقتصاد الجزائري يمر بأزمة مالية خانقة، وهذا بسبب عدم وجود التنويع الاقتصادي في صادراته، كل ذلك جعل العديد من محددات الاقتصاد الجزائري تتأثر كالتضخم والبطالة وسعر صرف الحقيقي للدينار الجزائري تجاه العملات الأجنبية وهذا ما سنقوم بالتركيز عليه من خلال هذا الفصل مع إظهار أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري في ظل هذه المتغيرات الطارئة عليه، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: تشخيص أعراض المرض الهولندي في الجزائر

المبحث الثاني: سعر الصرف الحقيقي في الجزائر

المبحث الأول: تشخيص أعراض المرض الهولندي في الجزائر

تتميز الدول المصدرة والمنتجة للمواد الأولية بظاهرة المرض الهولندي، حيث أن مشكل ازدهار صادرات المواد الأولية وزيادة إنتاج وتصدير المواد الأولية وخاصة المحروقات كما في الاقتصاد الجزائري، يعتبر من العوامل الأساسية التي تؤدي بالمداخل الصافية لأرباح الشركات الأجنبية تذهب كمورد للحكومة، حيث لا تشكل كعوائد لعوامل الإنتاج.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول المرض الهولندي ولعنة الموارد

قبل أن نتناول أعراض المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري سنتطرق لمفاهيم أساسية حول المرض الهولندي، كيف ظهر، أسبابه... الخ.

الفرع الأول: مفهوم المرض الهولندي

كثر الحديث حول دور وفعالية الثروة النفطية والثروات الطبيعية بصفة عامة، ودورها في تطوير الاقتصاديات التي تعتمد على الموارد الطبيعية، ولكن بعد تحقيق بعض الدول النامية في جنوب شرق آسيا تطور في الميادين الصناعية والتقنية رغم أنها لا تمتلك ثروات طبيعية، هذا دفع إلى التساؤل لماذا لا تحقق الدول الربيعة هذا التقدم بالإضافة إلى اختلال اقتصادها بمجرد انخفاض أسعار هذه الموارد.

أولاً: الجذور التاريخية للمرض الهولندي

قد تكون تسمية المرض الهولندي لظاهرة الاعتماد على العوائد الربيعة، ذلك من خلال الأنشطة الصناعية حديثة العهد إلى حد ما، ولكن لهذه الظاهرة جذور تاريخية قد تعود إلى بدايات القرن السادس عشر، وجميع الحالات تثبت وجود ثروات سخية في هذا البلد، أو ذلك بفضل اكتشافات وهبتها الطبيعة من مواد طبيعية ثمينة في مجال المعادن النفيسة (الذهب، الألماس، النحاس، اليورانيوم... الخ)، أو في مجال مستلزمات الطاقة (النفط، والغاز الطبيعي)، أو على شكل محاصيل زراعية ذات قيمة تجارية وعائد نقدي كبير (البن، الشاي، الكاكاو، السكر... الخ)، والمعنى العام للمرض الهولندي يتصف في مفهوم العلاقة بين التوسع في استغلال هذه الموارد الطبيعية أو المعدنية أو الزراعية... وبين الانكماش في مجال الصناعات التحويلية... وهي نفس العلاقة التي تقضي إلى مزيد من العوائد المالية وقليل من فرص العمل الوطنية وربما مزيد من استيراد قوى عاملة أجنبية تتمتع بمهارات خاصة ومطلوبة، في ظل انكماش تصدير المنتجات المحلية المصنعة التي تعقد مزاياها النسبية من جهة، ولا تكاد تصمد للمنافسة السعيرية لأسواق التبادل التجاري الدولي من جهة أخرى.... من هنا يمكن القول أن أعراض المرض الهولندي أصابت

اسبانيا في القرن السادس عشر، عندما حصلت على ثروات نتيجة اكتشاف واستغلال مناجم الذهب والنحاس من مستعمرات إسبانيا في أمريكا اللاتينية، وقامت باكتناز معدن الذهب باعتبار حيازته تعبر عن قوة الدولة، انطلاقاً من الأفكار الماركنتالية، وتركت مجال التطور الإنتاجي الذي شهدته أوروبا إبان الثورة الصناعية، وشهدت استراليا منذ منتصف القرن التاسع عشر الحالة ذاتها في الحصول على المعدن النفيس.¹

كما أن مصطلح المرض الهولندي يعبر عن الآثار السلبية التي تظهر في القطاعات الإنتاجية وخاصة الصناعية وذلك نتيجة لاكتشاف موارد طبيعية في اقتصاد ما، وهذا ما حدث بالفعل في الاقتصاد الهولندي في الفترة بين 1900-1950 أين تم اكتشاف النفط والغاز الطبيعي في بحر الشمال، وهذا ما أتاح فرصة للمجتمع الهولندي بأن يعيش فترة من الرخاء والترف ولكن سرعان ما زالت هذه المرحلة نتيجة لاستنزاف آبار الغاز والنفط، ولهذا أطلق على هذه الظاهرة بالمرض الهولندي، وأول من نشر هذا المصطلح هو جريدة بريطانية "Economist" في 1977/11/26 وهذا ما دفع بالمنظرين الاقتصاديين إلى تفسير هذه الظاهرة وشرح أهم العوامل و الأسباب التي تدفع بالاقتصاديات الريعية إلى الانهيار والاختلال في موازين مدفوعاتها على المدى البعيد.² والجدول التالي يوضح بعض تطورات المرض الهولندي في هولندا:

الجدول رقم (1-3): تطور بعض المؤشرات الشارحة للمرض الهولندي

المؤشر	قبل الصدمة النفطية 1965-1970	بعد الصدمة النفطية 1971-1977
معدل نمو الدخل القومي	16.8%	3.5%
معدل البطالة	1.1%	5.1%
الرصيد السنوي للحساب الجاري	130-% مليار دولار	+2 مليار دولار

المصدر: محي الدين جداب، ثابت حبيب، دراسة إحصائية لأثر النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة

الدراسات المالية، المحاسبة الإدارية، العدد 02، ديسمبر 2014، ص 109.

ثانياً: تطور التأسيس النظري لنظرية المرض الهولندي

يمكن توضيح التأسيس النظري للمرض الهولندي في الجدول التالي:

¹ مايج شبيب الشمري، مرجع سابق، ص ص 6-7.

² بوش فاطمة الزهراء، خندق سميرة، مرجع سابق، ص 269.

الجدول رقم (2-3): التأصيل النظري لنظرية المرض الهولندي

أهم الدراسات	أهم النتائج	المرحلة التاريخية
Prbisch(1950-1964) , singer . Palduru 1966. Hirschmam1968. Seers1964.	✓ انهيار معدلات التبادل بين المركز والمحيط. ✓ ضعف العلاقة بين قطاع التصدير للمواد الأولية مع باقي القطاعات.	1960-1950
Vearyetvam weinbrger 1986. Mabro et mumrose 1974 . Mabro1980.	أثر الصدمات البترولية مع مصدري البترول.	1970-1960
Gorden 1984. Gorden et neary 1982.	تحليل ظاهرة المرض الهولندي.	1980-1970
Sach 1999. Auty 1990. Stevens 1992.	أثر الإيرادات النفطية والغازية والمعدنية على الحكومات.	1990-1980

المصدر: زايري بلقاسم، المؤسسات، وفرد الموارد والنمو الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري، ملتقى

دولى حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي

خلال 2001-2014 يومي 12/11 مارس 2013، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة

سطيف، ص 5.

لقد قامت العديد من الدراسات بإثراء مجال البحث إلى الأثر السياسي لنقمة وفرة الموارد من خلال التركيز على دور المؤسسات للدول كمتغير وسيط وبين وفرة الموارد الطبيعية وضعف الأداء الاقتصادي وأثر كل ذلك على النمو الاقتصادي للدولة التي تتميز بهذه الوفرة، وإلى غاية التسعينات فإن نظرية المرض الهولندي سواء من حيث تحليلاتها السياسية (الدول الريعية) أو تحليلاتها الاقتصادية (المرض الهولندي) كانت حتمية، حيث أن هبة وفرة الموارد هي قناة أساسية للعديد من الانحرافات الاقتصادية الكلية، والانحرافات في عمل الدولة، وفي نهاية التسعينات تم تعديل نظرية المرض الهولندي، وانتهى المطاف إلى اعتبار أن هبات وفرة الموارد الطبيعية لا تمثل مرض في حد ذاته وأن نتائج مثل هذه الهبات تخضع للطريقة التي تدير بها الدولة هذه الثروة.

فا لتطور المؤسسات للدول، بدل أن يعتبر كمتغير تابع ومشارك لهبات وفرة الموارد، بل أصبح متغير مستقل حيث أن كيفية إدارة السلطات العمومية الإيرادات الناتجة عن استغلال الموارد الطبيعية حسب نوعية المؤسسات، فيمكن أن تمثل الموارد الطبيعية نقمة بدل أن تكون نعمة بشرط أن تكون مؤسسات الدولة قوية بما فيها الكفاية.

وعند الحديث عن نقمة الموارد الطبيعية، يمكننا التمييز بين تيارين فكريين متعارضين خلال العقود الثلاثة الأخيرة فيما يخص تقييم انعكاسات هبات وفرة المواد الأولية المعدنية بما فيها المحروقات حيث:

✓ ظهر في المرحلة الأولى من التأصيل النظري لهذه الظاهرة تيار متشائم ركز فقط على الآثار السلبية لاستغلال الموارد الطبيعية ويرى أن هذه الأخيرة يمكن أن تؤدي إلى إفقار الدولة المصدرة، من خلال خلق آثار سلبية ذات طبيعة اقتصادية (المرض الهولندي)، أو ذات طبيعة سياسية واجتماعية (الآثار السلبية للدول القائمة على الريع، الرشوة، الحكم السيئ، الحروب الأهلية...).

✓ ثم ظهر في مرحلة أخرى ما يمكن أن نصفه بالتيار المتفائل على الآثار الإيجابية المحتملة، حيث أعتبر رواد هذا الاتجاه أن رغم ما ذكر من آثار سلبية، فإنه يمكن أن تكون لعملية استغلال الثروات البترولية آثار إيجابية للمواطنين والدولة، مثل ملئ صناديق الدولة، رفع الميزانيات المخصصة لتحسين الخدمات العامة في مجال الصحة والتربية والبنية التحتية.¹

ثالثا: تعريف المرض الهولندي

تعددت التعاريف المقدمة لمصطلح المرض الهولندي ونذكر منها:

- ✓ يشير مصطلح المرض الهولندي إلى " الآثار غير المرغوب فيها على القطاعات الإنتاجية وخصوصا القطاع الصناعي نتيجة اكتشاف الموارد الطبيعية وسمي كذلك
- ✓ نسبة إلى حالة من الكسل والتراخي الوظيفي التي أصابت المجتمع الهولندي".²
- كما عرفها بعض الاقتصاديين العالميين على أنها:³
- ✓ Jean-jacques nowak على أنها " حالة التوسع الفجائي والقوي والغير متوقع لقطاع معين ، يتميز بمنافسة دولية يعجل باندثار القطاعات الأخرى".
- ✓ Marc-Antoine Adam 2003 على أنها " حالة الانفجار في القطاع الإنتاجي ومصدر يؤدي إلى انتقال عوامل الإنتاج من القطاعات الأخرى إلى هذا الأخير، بمعنى آخر أن كل زيادة كبيرة وغير متوقعة

زاييري بلقاسم، المؤسسات، وفرد الموارد والنمو الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري، ملتقى دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة¹ وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2014 يومي 12/11 مارس 2013، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف، ص ص 5، 6.

² حلبي حكيمة، ربوع النفط بين لعنة الموارد، الفساد الاقتصادي وتداعيات الأزمة الحالية، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 05، جوان 2017، ص 122.

³ محي الدين حداب، مرجع سابق، ص 108.

لأسعار السلع الغير تجارية وكذلك الخدمات، تعطي نتائج سلبية على القطاعات التي تنتج السلع التجارية".

✓ Alangel 1989 على أنها " نظرية تركز على إعادة التوزيع القطاعي لعوامل الإنتاج ردا على الأثر مواتية إما من اكتشاف موارد جديدة أو زيادة في أسعار بعض السلع الأساسية بشكل عام و القابلة للتصدير".

رابعاً: الأسباب التي أدت إلى ظهور المرض الهولندي

يمكن أن نذكر أهم الأسباب العامة التي أدت إلى ظهور المرض الهولندي كما يلي:

✓ اكتشاف مفاجئ لمورد اقتصادي هام؛

✓ زيادة غير متوقعة في الأسعار العالمية لمنتج التصدير الرئيسي؛

✓ ظهور قطاع مزدهر بشكل مميز نتيجة تقدم تكنولوجي مفاجئ؛

✓ تدفق رؤوس الأموال من الخارج كمساعدات وإعانات وقروض بشكل مفاجئ.

كما تضفي الثروات الطارئة المتأتية من موارد طبيعية سخية ومطلوبة في السوق العالمية على النشاط الاقتصادي، ما يمكن وصفه بالطابع الربيعي الذي يؤدي إلى تعطيل قوي للعمل والمواهب والإبداع وأنشطة الإنتاج، وهي تشكل في مجملها مقومات التنمية في أي بلد .

الفرع الثاني: المخاطر والتداعيات السلبية للمرض الهولندي والحد منها وعلاقته بلعنة الموارد

نتناول من خلال هذا الفرع أهم المخاطر والتداعيات السلبية للمرض الهولندي والتي نذكر أهمها كما يلي:

أولاً: التداعيات السلبية للمرض الهولندي على قدرة الاقتصاد

إن المرض الهولندي ستكون له تداعيات سلبية على قدرة الاقتصاد القومي على التوسع في الطاقة الاستيعابية، إذ أن تداعيات المرض الهولندي تصيب النشاط الزراعي والنشاط الصناعات التحويلية بالشلل وسوف لن يؤدي ذلك إلى تعطيل الجزء الأكبر من التراكم الرأسمالي المتحقق فيها فحسب، وإنما سيؤدي إلى العزوف عن التوسع في حركة التراكم الرأسمالي لها، لأن نشاطهما لن يكون ذا جدوى اقتصادية بسبب ارتفاع كلف الإنتاج وتعرضها للمنافسة الأجنبية وبكل تأكيد سوف يؤدي ذلك إلى تقليص حجم الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي لانتهاء اثنين من أهم الأنشطة الاقتصادية فيه. سيتربط عن ذلك انخفاض فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة، إذ أن القطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية هما من أهم القطاعات المولدة لفرص العمل، ويعود عليها كثيرا لأن هاذين القطاعين لا يمكنهما الاستمرار والتوسع

بين تداعيات المرض الهولندي فإنهما سيكونان طاردين للعمالة بدلاً من امتصاصها، وإذا ما أرادت البلدان النامية النفطية التوسع في الطاقة الاستيعابية في اقتصادها القومي فلا بد من أن تسرع لمعالجة المرض الهولندي وتخفيض آثاره ومن أجل تحقيق ذلك سيكون أمامها ثلاثة حلول: أولها عزل تأثير العوائد النفطية في الاقتصاد الكلي عن طريق إنشاء صناديق سيادية تودع فيها جميع عوائد النفط وتوجه استثماراتها نحو الخارج، كما هو الحال في التجربة النرويجية، وهذا أمر مستبعد نظراً للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان التي تدفع باتجاه المزيد من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري لحل العديد من المشكلات العالقة لديها، وثانيها أن تقوم الدولة عن طريق استخدامها لعوائد نفطية بتبني سياسات دعم واسعة للأنشطة الإنتاجية (الزراعة، الصناعات التحويلية)، وثالثتها عن طريق فرض سياسة حمائية لمنتجات هذه الأنشطة، أو قد يكون الحل الأفضل هو الملائمة بين الحلول الثلاثة المذكورة سابقاً، وحسب حيثيات ومتطلبات ومقتضيات كل اقتصاد.¹

ثانياً: العوامل المساعدة على ظهور المرض الهولندي

من بين العوامل المساعدة على ظهور المرض الهولندي نذكر منها:

✓ فشل السياسات الاقتصادية: في أغلب البلدان التي أصيبت بأعراض المرض الهولندي وخصوصاً الدول النامية، لم تكن هناك أهداف وإستراتيجيات واضحة للتنمية، وفي ظل هذا الواقع الذي يشهد تخبط السياسات الاقتصادية لم توجه المواد النفطية والطبيعية بالتقنيات المهمة التي من شأنها إحداث تغيير جذري في البنيان الاقتصادي التقليدي الذي تعيشه تلك البلدان، إذ من المفترض أن تستخدم إيرادات الموارد الطبيعية كدفعة قوية من خلال القدرة على توفير مقدار من الموارد مناسب مع الحاجات الاستثمارية، يمكن الاقتصاد القومي من البدا والتحرك نحو مرحلة النمو الذاتي وإجراء تغييرات بنيوية في الاقتصاد القومي، إلا أنه في ظل غياب إستراتيجية تنموية ملائمة وتخصيص عوائد الثروات الطبيعية، فإن الفشل سيكون من نصيب التنمية، ويبقى الاقتصاد غير قادر على النهوض بأعبائه متكاملأً على العوائد الربعية وبالتالي فقدان فرصة الانطلاق نحو الأمام، إن توفير احتياجات التنمية تعد الأساس في التطور الاقتصادي، الذي يجب ربط تعزيز احتياجات رأس المال داخل المجتمع بأهداف التنمية بحيث تكون كافية لإنتاج القدر المستهدف من السلع والخدمات مع تحديد ما يجب تخصيصه لسلع الاستهلاك ولسلع الاستثمار، أو يمكن تقدير

¹ يوسف عبد، ميثم عبد الحميد، تحليل أثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي، العلوم الاقتصادية، العدد 37، المجلد 10، جويلية 2014، ص 42.

التخصيصات التمويلية عن طريق تحديد الاحتياجات القطاعية من الاستثمار المطلوب، إلا أن المشكلة التي تواجهها الدول النامية هي غياب السياسة الواضحة التي يجب إتباعها لتوجيه واستثمار عوائد الموارد الطبيعية وليس في شكل الموارد الممولة لعملية التنمية.¹

✓ **الارتباط الغير مشروع بين السلطة والثروة:** ضعف المبادرة والاتكال على الدولة في توفير الاحتياجات الشخصية، فهي عامل احتياط لمساهمة الأفراد في النشاط الاقتصادي، التي تمثل أحد أعراض المرض الهولندي.²

✓ **ضعف المبادرة والاتكال على الدولة:** إن أغلب البلدان النامية في المرحلة الاستعمارية عاشت ظروف قاسية من التهميش والتبعية، وظهر حالة من الركود والقناعة بالأوضاع المتردية، وحالة الاسترخاء والركود إلى الترف والراحة أضعفت حالة المبادرة لدى أفراد المجتمع، وبعد منتصف القرن العشرين وظهر حركات التحرر في أغلب الدول النامية كانت الأنظمة المستلمة للسلطة في تلك البلدان شمولية تتحكم بالثروة والسلطة معاً، ولذلك وضمن ما يعرف بالأنظمة الاشتراكية كانت الدولة هي المعطي للخبز والملبس والسكن.... وأغلب احتياجات الإنسان الضرورية، ولذلك أخذ الفرد في تلك الدول لا ينظر لذاته وقدراته ومساهماته للحصول على احتياجاته، بقدر ما ينظر إلى ما تعطيه الدولة من مكارم.

أصبح توفير الخدمات واحتياجات الإنسان مكرمة يتلقاها الفرد من الأنظمة الشمولية في تلك البلدان وضمن هذه الصورة تقيس المعادلة إذ من المفترض أن الإنسان من خلال مساهماته وإبداعاته وعمله المنتج يعمل على تنمية الاقتصاد القومي، من خلال عوائد مساهماته في العملية الإنتاجية يمكن الحصول على أغلب احتياجاته دون النظر ما تحويه أيدي المسؤولين.³

ثالثاً: الحد من مخاطر المرض الهولندي

للحد من المرض الهولندي ينبغي إنشاء صندوق يدعى بصندوق الاستقرار لمنع ارتفاع سعر العملة المحلية، وهذا يحدث من خلال توظيف المدخرات من العملات الأجنبية لتخفيف ضغط زيادة قيمة العملة المحلية. ولكي تكون صناديق الاستقرار فعالة فإنه يلزم نوعين من طرق حماية الموازنة وهي:

أن لا يجري استخدام فائض صندوق الاستقرار كضمانة لزيادة الاقتراض، فضلاً عن قيامه على ضمان الثقة الائتمانية للصندوق عندما تكون الأسعار منخفضة بحيث لا يتعرض للمضاربة صندوق الاستقرار

¹ مايج شبيب الشمري، مرجع سابق، ص ص 7-8.

² حلمي حكيمة، مرجع سابق، ص 123.

³ مايج شبيب الشمري، المرجع نفسه، ص ص 8-9.

معد لضخ كميات محددة من المال إلى خزينة الدولة عندما تنخفض أسعار السلع عند حد معين، وبذلك تضمن الحكومة عدم تسرب الثروة خارج المحفظة المالية للاقتصاد فضلاً عن تأمين احتياجات مالية لها إمكانية كبيرة لدعم الاقتصاد في حال حدوث بعض الأزمات الاقتصادية.¹

رابعاً: علاقة المرض الهولندي ولعنة الموارد بالفساد

لقد اختلفت الآراء والتفسيرات التي تبين ماهية العلاقة بين المرض الهولندي ولعنة الموارد فضلاً عن الفساد، والكيفية التي يتسبب أحدهما على الآخر فالبعض يرى أن المرض الهولندي هو المسبب للفساد، والبعض الآخر رأى أن لعنة الموارد هي المسببة للفساد، ورأى آخرون أن المرض الهولندي ولعنة الموارد هما المسببان للفساد، فيما يرى " تيري لاين كارل " أن المرض الهولندي هو نتيجة للعنة الموارد، ومن ثم فإن أصعب الأسئلة التي تواجه الدول المنتجة للنفط هي أن أي سرعة يجب استخراج النفط وكيف تستخدم إيراداته؟ لاسيما وأنه ينظر إلى الموارد الطبيعية هي أصول نابضة، ومن ثم فإن النظر إلى استخراج المواد على أنها نوع من إعادة توزيع الثروة (السندات التجارية)، بتحويل بعض الأصول من شكل الموارد الطبيعية إلى شكل آخر.

وعندما تصبح القطاعات الاقتصادية الأخرى معتمدة على التحويلات المالية التي تأتيها من عوائد الصادرات النفطية، فإن الاعتماد على النفط سيزداد باستمرار، وتغيب حوافز العمل على توظيف رأس مال بكفاءة عالية وهو أمر جعل المرض الهولندي من بين الأسباب الرئيسية للفساد.

إنه ينظر إلى صناعة النفط من أكثر صناعات العالم كثافة في رأس المال والتكنولوجيا، وإنها تخلف القليل من فرص العمل، بيد أن الصناعة النفطية في بعض الدول المنتجة للنفط ومنها العراق تميزت بفرص عمل هامشية كبيرة جداً تمثلت في البطالة المقنعة التي جاوزت مستويات التوظيف إلى درجة خفضت إنتاجية العامل، فضلاً عن رفع تكاليف إنتاج برميل النفط الخام، وذلك نتيجة لتفشي ظاهرة الفساد في العراق واحتلاله لمراتب متقدمة في الفساد العالمي.

وهذا يدل على أن الفساد يمثل بؤرة مركزية لمدى الابتعاد أو الاقتراب من لعنة الموارد، فضلاً عن تحديد درجة للإصابة بالمرض الهولندي.²

¹ هيثم عبد الله سمان، دور المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد في العراق، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد25، جانفي 2015، ص ص 4-5.

² هيثم عبد الله سمان، مرجع سابق، ص ص 7-8.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية والسياسية لنظرية المرض الهولندي

هناك تفسيرات عديدة للآثار الاقتصادية والسياسية التي تنجم عن نظرية المرض الهولندي والتي سنعرض أهمها كما يلي:

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية لنظرية المرض الهولندي

توضح الآثار الاقتصادية للمرض الهولندي في نموذج Gregory وفي نموذج Gorden بالإضافة إلى أثر حركة الموارد وأثر الإنفاق، يمكن توضيح أهم هذه الآثار الاقتصادية لنظرية المرض الهولندي كما يلي:

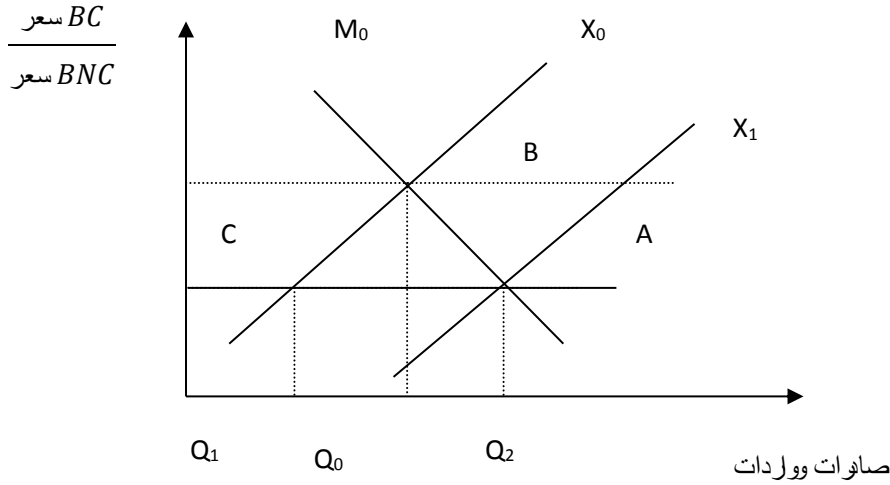
أولاً: نموذج (1976) Gregory

إن خلاصة ما توصل إليه Gregory، هو أن الاكتشافات من الموارد الطبيعية والمنجمية في أي دولة تؤدي إلى النمو في الصادرات وبالتالي تحقيق فوائض في ميزان المدفوعات، وينجم عن هذا الفائض إما ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية أو ارتفاع في معدل التضخم المحلي. ويحاول من خلال هذا النموذج توضيح الصعوبات التي يمكن أن يواجهها قطاع المنتجات الصناعية في الاقتصاد ووفرة الموارد الطبيعية، ويمكن توضيح فرضيات نموذج Gregory كما يلي:

- ✓ ثبات محددات التبادل التجاري الدولي؛
- ✓ وحدات الصادرات والواردات تم اختيارها على أساس كل وحدة صادرات تبادل بوحدة واردات؛
- ✓ النموذج يلغي حركة رؤوس الأموال ويتمحور تحليله فقط على الميزان التجاري؛
- ✓ الأسعار النسبية للواردات تتحدد في الأسواق العالمية دون أن يكون الاقتصاد متأثر بها وبالمقابل فإن السلع خارج التبادل التجاري الدولي يتحدد سعرها في السوق المحلي حيث يتفاعل كل من الطلب والعرض المحلي.¹ ويمكن توضيح نموذج Gregory في الرسم البياني التالي:

¹ شيكوري محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، مذكرة دكتوراه في تخصص نقود ومالية، جامعة تلمسان، دفعة 2011-2012، ص13.

الشكل رقم (1-3): رسم بياني لنموذج Gregory



Source: Rachid .h.snape, effects of mineral development on the economy.the Australian, journal of agricultural economic, vol32,n⁰⁹, decenber 1977, p148.

ويمكن تفسير المنحنى كما يلي:¹

✓ تتمثل الأسعار النسبية للسلع القابلة للتبادل التجاري بالنسبة لأسعار السلع الغير قابلة للتبادل التجاري على المحور العمودي وتتمثل هذه النسبة في الواقع سعر الصرف الحقيقي

$$\frac{\text{سعر } BC}{\text{سعر } BNC}$$

✓ على المحور العمودي يتم تمثيل كل من حجم الصادرات والواردات.

✓ في الرسم البياني تمثل X_0, M_0 على التوالي كل من الواردات والصادرات خارج قطاع المناجم، ومنحنى الطلب على الواردات، وتتساوى الصادرات مع الواردات عند تقاطع منحنى X_0, M_0 عند النقطة B، ومع اكتشاف موارد منجمية يتضاعف حجم الصادرات المحلية فينتقل منحنى الصادرات من X_0, X_1 وبالمقابل يبقى منحنى الطلب على الواردات دون تغيير، وتسمح حركة سعر الصرف بتصحيح هذا الوضع، لأن ارتفاع سعر الصرف سيؤثر سلباً على الصادرات المحلية ويحفز الواردات التي سعرها أكثر انخفاضاً بالعملة المحلية وفي هذه الحالة فإن ارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات خارج القطاع المنتعش، ويصفها بأن انتعاش قطاع الموارد المنجمية يترتب عليه تراجع في نشاط الصناعات التي تنتج سلعاً لإحلال الواردات والصناعات المصدرة التي كانت موجودة من قبل اكتشاف الموارد المنجمية وزيادة في حجم الواردات من خلال حركة سعر الصرف الحقيقي.

¹ شيكوري محمد، مرجع سابق، ص14

ثانياً: النموذج الآسي (نموذج Gorden)

لقد طور Gorden سنة 1984 نموذج المرض الهولندي حيث ظم النموذج ثلاثة قطاعات وهي:

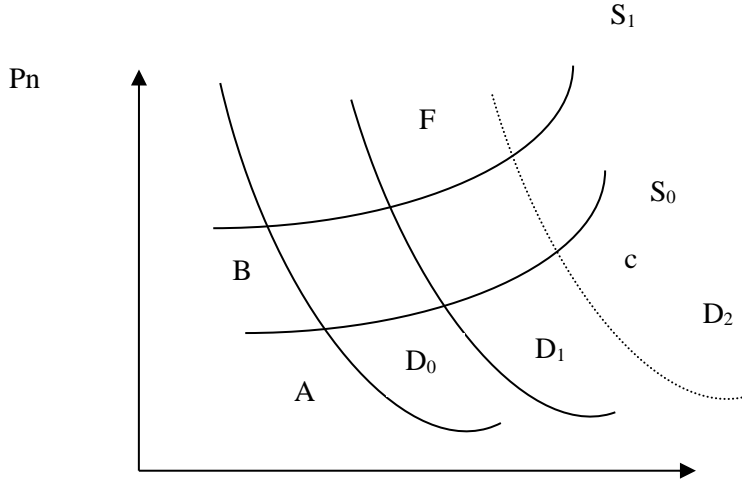
- ✓ قطاع مزدهر (منجمي): ويظم قطاع المحروقات أو الصناعات الأولية المصدرة في مرحلة ارتفاع السعر، واستغلال اكتشاف أكبر الموارد وأيضاً التطور التقني الذي يخفض التكاليف ويرمز له بالرمز B .
 - ✓ قطاع تقليدي (متأخر): ويظم السلع الأخرى التجارية التي تغطي الصادرات وبدائل الواردات في قطاع الصناعة وقطاع الزراعة ونرمز له بالرمز L .
 - ✓ قطاع السلع الغير تجارية: ويظم كل من الخدمات، النقل.... الخ ونرمز له بالرمز N .
- إن تحليل Gorden كان من خلال (Core Model) ، والعنصر الوحيد الذي يفترضه متحرك هو العمل، أما العوامل الأخرى فهي خاصة وثابتة داخل القطاعات الثلاث، كما أن عامل رأس المال غير متحرك ومخزونات العوامل ثابتة ، أما السعر مرن.

تكمّن الفرضيات الأساسية لنموذج Gorden فيما يلي:¹

- ✓ الأسعار في B و L تكون مقيمة مع أسعار السوق العالمية؛
 - ✓ الأسعار في N تكون مقيمة من خلال حركة العرض والطلب في السوق المحلي؛
 - ✓ المخرجات في مستوى كل قطاع تنتج مجموعة من العوامل الخاصة للقطاع الخاص (الموارد الطبيعية)، رأس المال الخاص قصير الأجل (العمل ثابت)، وهذا بواسطة عامل العمل الغير مؤهل والتحويل على مستوى القطاعات الثلاثة؛
 - ✓ أسعار العوامل هي مرنة (من أجل الاستخدام التام) ومخزونات العوامل في الاقتصاد المحلي ثابتة وهذا ما يؤثر على عدم وجود تحويلات عالمية لرأس المال والعمل.
- ويمكن أن نوضح نموذج Gorden في الشكل البياني التالي:

¹ بهلول لطيفة، نظرية المرض الهولندي وسعر الصرف في الدول المصدرة للمحروقات -حالة الجزائر - نموذجاً، مذكرة دكتوراه تخصص اقتصاد، دفعة 2012، جامعة باجي مختار عنابة، ص ص 101-102.

الشكل رقم (2-3): نموذج Gorden



السلع الغير قابلة للتبادل التجري

المصدر: عبد الرزاق مدوي، بلقاسم زايري، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في

الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 07، ديسمبر 2017، ص 247.

من خلال تحليل Gorden فإن العوامل في القطاعات الثلاثة يعتبر العمل هو العنصر الوحيد الذي يكون متحركاً أما رأس المال فهو عالمي وغير متحرك والطلب على جميع العوامل يتأثر بالسعر.

ثالثاً: أثر الإنفاق

من خلا هذا النموذج ونتيجة للانتعاش الموجود في المورد B فإن الربح (المنفعة) يكون مباشرة لصالح الدولة وتكون مرونة عائد الطلب للقطاع N موجبة وهذا يؤدي إلى نمو السلع غير التجارية نمواً نسبياً مقارنة بالسلع التجارية.

إن هذا الارتفاع الحقيقي سيؤدي إلى انسحاب العوامل من القطاعين B و L وتفضيلهما على N وذلك لأن هذا الأخير يشهد تصاعد كبير بينما القطاع L ويمكن تفسير المنحنى البياني لنموذج Gorden كما يلي:¹

✓ في المحور العمودي Pm للقطاع N ويتناسب مع السعر في القطاع L ومنحنى العرض مشتق من تحول المنحنى بين انتقال المنحنى بين N والميزتين الخاصتين بـ BC، منحنى الطلب يعكس الطلب في القطاع N المشتق من السعر في نفس القطاع إذا كان الإنفاق يساوي الدخل دوماً.

¹ بهلول لطيفة، مرجع سابق، ص ص 105-106.

✓ أثر الإنفاق يتموقع في هذا المنحنى في الطلب D_1 إلى D_0 وبالتالي يزيد السعر P_m وبذلك تتحول الموارد من القطاع L إلى القطاع N وبإمكاننا القول أن تأثير الإنفاق يحدث عند الزيادة في الدخل من خلال زيادة الأسعار أي أسعار مصدر طبيعي كالنفط، فإن ذلك لن يؤثر على أسعار السلع التجارية لكونها تحدد وفق الأسعار العالمية، لأن هذه الزيادة ستؤثر على ارتفاع السلع الغير تجارية لكونها تتحدد في السوق المحلي، لذلك فإن أسعار السلع غير التجارية ستزيد مقارنة بأسعار السلع التجارية (سعر الصرف الحقيقي).

وسيؤدي ارتفاع السعر النسبي للسلع غير التجارية إلى رفع تكلفة الإنتاج المحلي وهو الأمر الذي سينجح هذا النوع من الإنتاج على حساب إنتاج السلع التجارية.

وتجدي الإشارة إلى أن زيادة تدفق الإيرادات الربعية تحسن من وضع الدولة الربعية أمام المجتمع الدولي وتجعلها ذات جدارة ائتمانية عالية تفتح أمامها سبل الاقتراض الدولي لاسيما عند تراجع تدفقات الإيرادات الربعية لتعويض تراجع تلك التدفقات أصلا في عودتها لغرض المحافظة على مستوى دخل الفرد، وبمرور الوقت يجعلها تعاني من ارتفاع الديون وخدمتها مما يدفعها إلى إعادة جدولة ديونها ويجعلها تتخبط في برنامج التكيف الاقتصادي الموجه من قبل مؤسسات التمويل الدولية.¹

رابعاً: أثر الموارد

عندما ترتفع الزيادة في أسعار القطاع المزدهر، الناتج الهامشي للعمل في ذلك القطاع يكون أثر حركة الموارد ناشطاً، ويؤدي إلى انتقال العمل من كلا القطاعين، القطاع المتأخر والقطاع المزدهر، حيث أثري الإنفاق وموارد العمل من القطاع المتأخر فإن حركة العمل من القطاع الثاني إلى الدول تسمى بالتراجع المباشر في التصنيع، يؤدي تدفق العمل خارج قطاع السلع غير قابلة للتجارة مع أثر الإنفاق إلى حركة إضافية للعمل من القطاع المتأخر إلى قطاع السلع الغير قابلة للتجارة ويسمي $Gorden$ هذه الظاهرة بالتراجع الغير مباشر للتصنيع.

وعندما يكون القطاع المزدهر هو قطاع البترول فإن هذا القطاع قد لا يستخدم سوى كمية قليلة من العمل مما يعني إلغاء أثر الموارد، وفي هذه الحالة فإن التغيير الوحيد يتمثل في ارتفاع سعر الصرف، وهو يؤدي

¹ ماج شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات الاقتصاد الربعي في العراق، مجلي الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، ص10.

إلى انخفاض القطاع المتأخر، وزيادة إنتاج قطاع السلع غير قابلة للتجارة وعند توسع النموذج ذي ثلاثة قطاعات إلى المدى الطويل فعنها يمكن الحصول على نتائج مهمة.¹

الفرع الثاني: الآثار السياسية لنظرية المرض الهولندي

سنتناول من خلال هذا الفرع أهم النظريات المفسرة لظاهرة المرض الهولندي من الناحية السياسية بالإضافة إلى الآثار السياسية الناجمة عن هذه الظاهرة.

أولاً: نظرية الدول الريفية

يتم التطرق إلى هذه النظرية من خلال:

1- مصطلح الدول الريفية:

ظهر مصطلح الدول الريفية لأول مرة في دراسة للكاتب الإيراني " حسين مهدي " سنة 1970، إذ عرف الدول الريفية بأنها الدول التي تحصل على جزء كبير من دخلها من مصادر خارجية سواء أكان ذلك من موارد طبيعية أو زراعية أو استخراجية على شكل ريع، وتتحكم الدول في السيطرة عليه وتوزيعه، وقد تختلف وجهات النظر بشأن تحديد المداخل الريفية أو الدول الريفية، إلا أن هناك اتفاق عام على اعتبار العوائد الريفية، وعلى هذا الأساس فالدول الريفية هي تلك البلدان التي تشكل مساهمة العوائد الريفية الخارجية بنسبة تزيد عن 30% من الناتج المحلي الإجمالي.²

2- نظرية الدول الريفية:

ظهرت نظرية الدول الريفية نتيجة تحليل سلوك الدول المنتجة للنفط في منطقة الشرق الأوسط، فهناك إيرادات كثيرة تم الحصول عليها حولت دول صغيرة فقيرة إلى دول غنية لها سلوك ريفي بدل من استعمال هذه الثروة الجديدة في تنويع اقتصادياتها، ولهذا فإن وفرة الموارد الطبيعية المعدنية وخاصة وفرة النفط أدت إلى ظهور نموذج خاص بالدول أطلق عليها " الدول الريفية"، سمح للعديد من الباحثين والمختصين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتطوير هذا المفهوم في أبحاثهم في تفسير أسباب ضعف الأداء الاقتصادي في مجال التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي للدول المصدرة للنفط، ولقد كان مهدي سنة 1970 كما ذكرنا سابقاً، أول من أستعمل مصطلح الدول القائمة على الريع، وتم تطوير هذا المفهوم من طرف Giacomo سنة 1987 فالدول الريفية اعتبرت كنفمة مثلها مثل المرض الهولندي، إن إشكالية الحديث

¹ بلحش عائشة، مرجع سابق، ص ص 222-223.

² مايج شبيب الشمري، مرجع سابق، ص 3.

عن الريع في مجال نظري يتطور حول مفاهيم متعددة مثل الريع، الاقتصاديات الريفية والدول الريفية، ويحلل إضافة إلى ذلك التحولات في الهياكل ووظائف المؤسسات الحكومية، آثار سلبيات التوزيع، الطابع السياسي للمجموعات المقاولاتية، إضافة إلى تراكم رأس المال في القطاع الخاص العائد السياسي، التوزيع، كل ذلك يعتبر جزئاً من النموذج الذي يبين أهمية تحليل سلوكيات الاستحواذ على الريع.¹

تتميز الدول الريفية بعدة خصائص نذكر منها:²

✓ ارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي بدون الحاجة إلى فرض ضرائب؛

✓ ضعف هيكل الإنتاج المحلي خارج القطاع الريفي؛

✓ ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات الريفية (كالنفط مثلاً)، من إجمالي الصادرات تصل أحياناً إلى أكثر من 80%؛

✓ الاعتماد على الريع الخارجي كمصدر أساسي للدخل وانخفاض المساهمة المجتمعية في تكوينه.

3- التعديلات الجديدة لنظرية الدول الريفية:

في الثمانينات تم التركيز على السلوكيات الناتجة عن الاستحواذ كانتشار الفساد المالي والسياسي "تبيذير المسؤولين" وجود أنظمة استبدادية، أما في التسعينات فقد تم وضع أفكار جديدة تركز على الآليات التي تسبق ظهور الدول الريفية في ظل وفرة الثروة النفطية والمحروقات، فخصائص قطاع التصدير الرئيسي سيؤثر تأثير مباشر على القدرات المؤسسية للدول المصدرة للموارد الطبيعية، كما أن التغيرات المحتملة فيما يخص المسار الاقتصادي للدول التي تسمى "petro-states" ستواجه العديد من العراقيل، وفي هذا المجال نجد العديد من التساؤلات حول إمكانية تلازم الدول المصدرة للمواد المعدنية بما فيها النفط والنظام الاستبدادي، فهي دراسة شملت 113 دولة للفترة بين 1971-1997، حول Michal ross 2001 الإجابة عن هذا التساؤل وكانت النتائج المتحصل عليها تبين أن النظرية تؤكد على أن وفرة الموارد تؤثر سلباً على الديمقراطية صحيحة في العديد من الحالات المدروسة.

ولهذا فإن الأثر سلبى للريع على الديمقراطي، العلاقة ما بين إنتاج النفط والاستيراد ليست حصرًا على منطقة الشرق الأوسط، كما أن هناك دراسات أخرى تشير إلى أن الدول المنتجة للمواد المعدنية وخاصة المحروقات كان لها في المتوسط أقل توجه نحو تبني أنظمة ديمقراطية مقارنة مع حالة الدول المنتجة للمواد

¹ زايري بلقاسم، مرجع سابق، ص ص 9-10.

² مابح شبيب الشمري، مرجع سابق، ص 4.

الزراعية، وبصفة عامة فإن التعديلات التي مست نظرية الدول الريعية لم تركز فقط على العلاقة بين البترول والنظام السياسي والديمقراطية، وإنما شملت كذلك حرية الصحافة، حرية التعبير وحق إنشاء الجمعيات وتقرير دور المجتمع المدني، إضافة إلى إهمال الاستثمار في رأس المال البشري من خلال نفقات التعليم والصحة وتحسين المستوى التعليمي.¹

ثانياً: الآثار السياسية والمؤسسية لمقارنة المفارقة الموارد الطبيعية

يدعم "paul collier 2010" بقوة فكرة التفسير السياسي لنقمة الموارد الطبيعية من باب الاقتصاد السياسي بهدف معرفة مسبباتها وكيفية تأثيرها وتأثر السياسة، وفي أي اتجاه تسير، وهنا طرح الباحث تساؤلاً مهماً مفاده، كيف تؤثر أصول تلك الموارد على النظام السياسي؟ وإجابته قادتته إلى تقديم نموذج نظري بخصوص ذلك، درس بواسطته العلاقة القائمة بين القمة الاجتماعية للثروات الوطنية ونوعية النظام السائد، وفي نفس الاتجاه وجد كل من: Robinson.james.Ast Rajmar toribe et thierry verdier سنة 2006 بأن الحوافز السياسية التي تفرزها هبات الموارد هي مفتاح رئيسي في فهم وإدراك ما إذا كانت هذه الموارد نقمة أم نعمة.²

كما يمكن أن تبرز أم الآثار السياسية كما يلي:

- ✓ ضعف المؤسسات الاقتصادية من ضعف المؤسسات السياسية، بحيث ينعكس سوى تنظيم الأسواق وتشريع القوانين الخاصة بالموارد الطبيعية بالسلب على المؤسسات الاقتصادية التي يكون دورها الحفاظ على استقرار الأسواق؛
- ✓ ضعف مشاركة المواطنين في مسائل الشؤون العامة؛
- ✓ قضية التداول على السلطة، أين تبقى نفس السلطة السياسية على رأس الدولة الريعية لسنوات طويلة، مما يزيد من عدم الاستقرار السياسي فيها؛
- ✓ الفساد واختلاس الأموال العامة؛
- ✓ الصراعات السياسية تؤدي إلى خصخصة عائدات الموارد الطبيعية والإستخراجية مما يعرف برأس المال الطبيعي للدولة، لصالح فئة من الشعب على حساب البقية أي استحوادها على الثروة؛

¹ زايري بلقاسم، مرجع سابق، ص ص 11-12.

² عبد الرزاق مدوي، زايري بلقاسم، مرجع سابق، ص 248.

✓ وجود موارد طبيعية وفيرة وخاصة في البلدان الفقيرة، حيث الدخل يزيد من مخاطر وقوع النزاع وحتى تتدلع النزاعات، فذلك يميل إلى إطالة أمدها وجعل حلها أكثر صعوبة.

ويعود الفضل إلى الباحثين الأمريكيين " لام وليونارد وانتشيكون" في صياغة مفهوم المرض الهولندي السياسي، حيث أشارا إلى أعراض المرض الهولندي السياسية السلبية اللصيقة بالمفهوم التقليدي بالمرض الهولندي.

وقد استهدف الباحثان عبر دراستهما لتخلف الدول النفطية في الشرق الأوسط عن ركب الديمقراطية وضع نموذج ديناميكي لتفسير العلاقة بين اكتشافات الموارد الطبيعية الضخمة والتحول الذي يصاحبه مستوى النمو الاقتصادي، توزيع الدخل، تعزيز السلطة السياسية، وإذا كان استنتاجهما للعلاقة الأولى صب في سياق تأكيد نتائج الدراسة السابقة حول الآثار السلبية لوفرة الموارد على النمو، خلص الباحثان على أن وفرة الموارد تقاوم حجم اللامساواة بين النخب الحاكمة وباقي أفراد الشعب كنتيجة للتحكم المباشر للحكومات في عملية توزيع عائدات الربح، وهو ما يوفرها عائد أكبر من الربح يعزز قوة وسلطة النخب البيروقراطية والسياسية.

بمعنى أن وفرة الموارد لا تؤدي فقط إلى إبطاء معدل النمو الاقتصادي، لكن أيضاً إلى تقوية سلطة الأنظمة المستبدية، وهذه النتائج تدل على هيمنة الأنظمة غير الديمقراطية في الشرق الأوسط، وفي بعض بلدان شمال إفريقيا ترجع إلى هيكلتها اقتصادها بالدرجة الأولى.¹

ثالثاً: المقاربات النظرية الخاصة بالآثار الإيجابية لنظرية المرض الهولندي

هناك اتجاه متقائل حول آثار ووفرة الموارد المعدنية، إذ يرى بعض الباحثين أن هناك بعض الدول استطاعت أن تدير بطريقة سليمة وجيدة مداخلها الناتجة عن استغلال المحروقات والاستفادة منها رغم خصائص هذه الموارد كتذبذب أسعارها، هذه الحالات الناتجة أطلق عليها "succes storier" استطاعت إدارة مواردها بطريقة أحسن من دولة أخرى، هذه التجارب الناجحة (النرويج، اندونيسيا، بوتسوانا...)، دفعت الباحثين إلى وضع بعض التبريرات النظرية بإمكانية أن يتحول المورد المعدني إلى نعمة وليس بالضرورة أن يكون نقمة، ومن مميزات هذه التجارب الناجحة وجود مؤسسات داعمة وذات نوعية جيدة وقوية، ولهذا هناك

¹ حكيمي توفيق، حساني فاطمة الزهراء، استقصاء الديمقراطية ووفرة الموارد الطبيعية، مجلة الفكر، العدد 15، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2017، ص 279.

تبار من الباحثين يضع متغير المؤسسات الحكومية ليس كمتغير تابع، ولكن كمتغير مستقل قادر لوحده على التحكم في شروط نجاح الاندماج مع الاقتصاد العالمي. وعلى هذا الأساس فإن معيار التمييز بين أن يتحول النفط إلى نعمة أو نقمة يخضع للتطور المؤسسي للدولة التي اكتشفت هذا المورد وقامت باستغلاله، فنوعية المؤسسات وطبيعة السياسات الحكومية هي التي تجعل أن بعض الدول تتجح في إدارة إيراداتها، أي تحويل المداخل البترولية إلى مكاسب على المدى البعيد لصالح معظم فئات السكان.¹

رابعاً: قنوات احتواء نقمة الموارد الطبيعية

يمكن توضيح أهم قنوات الاحتواء من خلال ما يلي:²

1- خلق مؤسسات مالية وميزانيات متخصصة: من الشروط المسبقة للكفاءة إيجاد مؤسسات مالية متخصصة لإدارة إيرادات الموارد الطبيعية، بما يكفل عزل الإنفاق والاقتصاد عن تقلبات عائدات الموارد من خلال فك ارتباط النفقات الحكومية من الدخل المؤقت، وتشمل هذه المؤسسات كل من صناديق النفط، القواعد المالية وتشريع المسؤولية المالية، الميزانيات التي تعتمد بأسعار نفط أكثر تحفظاً وتدعم هذه التدابير نظم المالية العامة والموازنة وتسيير القرارات الخاصة بالميزانية في مجال إدارة العوائد المالية الإضافية التي تتجلبها الصدمات الإيجابية لأسعار النفط، و من المهم تعزيز قدرات الحكومات على استيعاب مقادير أكبر من الربح بتحسين السياسات وقواعد إنقاضها وجعلها أكثر مواتاة للنمو لتفادي قضية المرض الهولندي التي تقتضي إلى التحيز ضد القطاعات التبادلية.

2- الحوكمة والتنويع الاقتصادي: كثيراً ما توجه الانتقادات لطريقة إدارة ريع الموارد الطبيعية باعتبارها لم تسهم تحقيق تنمية اقتصادية مهمة في العديد من البلدان النامية، وهناك أدلة على أن هذه الريع في الغالب لم تدر بطريقة حكومية بسبب إستثناء الفساد وتراخي الحكومات وضعف تنافسية القطاعات التبادلية كسوء البنية الأساسية وقلة العمالة الماهرة المتواجدة في هذه البلدان التي تحابي نظاماً إنتاجياً تفتقر إلى التنويع والدرابة الفنية، ومن السبل والسياسات التي طرحتها بقوة إحدى أدبيات البنك الدولي سنة 2007 بخصوص أحسن الخيارات المختارة في مجال إدارة العائدات النفطية كما يلي:

✓ تشجيع التنويع؛

¹ زايري بلقاسم، مرجع سابق، ص ص 12-13.

² عبد الرزاق مدوي، زايري محمد، مرجع سابق، ص ص 249-250.

✓ ترسيخ الحوكمة.

3- **حماية سعر الصرف:** للحفاظ على مركز مناسب للسياسة النقدية، يستطيع البنك المركزي على الأقل على المدى القصير أن يقلل من ارتفاع قيمة سعر الصرف الحقيقي بمراكمة احتياطي من الصرف الأجنبي من خلال تبني سياسة التدخل والتعقيم التي تقتضي بشراء العملة الأجنبية وبعدها استخدام عمليات السوق المفتوحة لامتصاص السيولة الزائدة في سوق النقد " بيع سندات البنك المركزي" أو الحكومة، كما أن وضع قيود السياسة المالية لا يقل شأنًا عن ذلك بالحد من الائتمان المحلي الصافي المقدم للحكومة، ونجد دراسة " سعيد أحمد" سنة 1991 كما هو الحال بالنسبة لأغلب الدراسات عن الريع وسعر الصرف ومعدلات التضخم بأن تعقم عائدات الموارد، يجنب الاقتصاد ما يعرف بتوسع الكتلة النقدية.

4- **الاستثمار في المورد البشري:** لقد طرحت عدة تفسيرات وآراء من أجل فهم الأسباب الدفينة لنعمة الموارد الطبيعية في البلدان النامية، ويذهب أحد هذه الآراء إلى أن قطاع الموارد الطبيعية يحتم الاستثمار في رأس المال البشري عند انخفاض حجم الإنفاق على التعليم، فالبلدان الغنية بالموارد الطبيعية تجدها دوماً تستثمر أقل في التعليم والصحة هي في ميسر الحاجة إلى تقوية قدراتها التقنية والإدارية، فوفرة الموارد تصرف الحكومات عن السياسة الصحية وتحد من أفاق النمو وتقلص قاعدة رأس المال البشري بصورة شديدة.

المطلب الثالث: تداعيات المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري

إن ثروة الجزائر من المورد الطبيعي والمتمثل في جعلها تبني آمال كبيرة من أجل التنمية، وخاصة عند وصول أسعار النفط إلى مستويات عليا، هذا جعلها تحصل إيرادات مالية هامة (نعمة النفط)، ولكن الأزمة الأخيرة جعلت الجزائر تعاني مشاكل كبيرة في الميزانية (نعمة النفط)، وسنحاول في هذا المطلب إسقاط الضوء على مظاهر نعمة ونقمة النفط في الجزائر.

الفرع الأول: مظاهر نعمة ونقمة النفط وأساليب تحويل النقمة إلى نعمة في الاقتصاد الجزائري

سنتناول في هذا الفرع أهم مظاهر نعمة ونقمة النفط في الاقتصاد الجزائري كما يلي:

أولاً: نعمة النفط في الجزائر

تعد النظرية النسبية من المقاربات النظرية التي ترى أن الموارد الطبيعية هبة مجانية تساهم في التنمية الاقتصادية في عدد من بلدان الدول النامية، إذ تسمح لها بتحقيق أرباح من جراء القيام بالتجارة الدولية، وقد ساهم تطوير القطاع الأولي في دعم التوسع العمراني، ونمو الأسواق المحلية، تأمين البنية التحتية،

إضافة إلى مساهماته في رفع مستوى الادخار والاستثمارات المحلية، ومن بين البلدان التي استطاعت أن تدير وتتحكم في الإيرادات الناتجة من استغلال النفط هي النرويج، واندونيسيا وبتسوانا، وهذا ما يعزز التبريرات النظرية لبعض الباحثين في هذا المجال، ويرجع ذلك لوجود مؤسسات داعمة وذات نوعية جيدة وقوية حيث أن نجاح هذه البلدان في التحكم في هذه النعمة يعود إلى طبيعة السياسات الحكومية التي تجعلها تتحكم في إدارة مواردها، بنجاح وتحويل إيرادات هذه الموارد لمصلحة معظم فئات السكان على المدى البعيد.¹

وفيما يخص دولة الجزائر، التي تتربع هي الأخرى على مخزون من النفط لأبأس به، حيث تم اكتشاف النفط سنة 1956 في عهد الإستعمار الفرنسي، وفي السنة نفسها كانت بداية إنتاجه، وقد قدرت احتياطات البترول المؤكدة في نهاية سنة 2014 بـ 12.2 مليار برميل بنسبة 0.94 من إجمالي احتياطات البترول في العالم، أما احتياطات الغاز الطبيعي فقد بلغت في السنة نفسها 4505 مليار متر مكعب بنسبة 2.28 بالمئة من إجمالي الاحتياطات المؤكدة في العالم، أما من حيث الاكتشافات في نهاية سنة 2014 فقد سجلت حصول 15 اكتشاف في البترول و 17 اكتشاف في الغاز الطبيعي، وقد مكنت هذه النعمة في الجزائر من تجميع 193 مليار دولار حتى سنة 2014.²

إضافة إلى ذلك تمكنت من دخول 23 سوق عالمية مصرح بها في مجال تصدير المحروقات في مختلف القارات، بما يزيد عن 500 ألف برميل يومياً من النفط سنة 2014، وأسهمت بـ 15.17 بالمئة من حجم الصادرات الإجمالية لدول الأوبك سنة 2014، كما أنها تمكنت من تحقيق إيرادات المحروقات في الفترة 2002-2014 بما يقدر بـ 36513.8 مليار دينار جزائري بمعدل سنوي يقدر بـ 2808.75 مليار دينار جزائري، وقد استطاعت الجزائر في ظل ما يسمى بالبحبوحة المالية خفض نسبة المديونية الخارجية التي لطالما أثقلت ميزانية الدولة في عقدين من الزمن تقريباً.³

ثانياً: نقمة النفط في الجزائر

هناك رأي بدأ يظهر في أدبيات التنمية منذ منتصف الثمانيات من القرن الماضي، وتؤيده تجارب الغالبية العظمى من الدول ذات المورد الواحد، وهو رأي يرى أن النفط هو أشبه بالنقمة لأنه يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي، ومعها مستوى رفاهية المجتمع على المدى البعيد، وذلك لعدة أسباب منها أن

¹ جمال بوتلجة، النفط بين النعمة والنقمة، مجلة المستقبل العربي، العدد 453، نوفمبر 2016، ص ص 38-39.

² بشير مصطفى، نهاية الربيع، سلسلة صناعة الغد، دار جسور للنشر والتوزيع، 2015، الجزائر، ص 29.

³ جمال بوتلجة، مرجع سابق، ص 40.

الريع النفطي يفرز نظاماً استبدادية، لأن اعتماد الدول على الريع النفطي وعدم حاجتها إلى فرض الضرائب، يكسر حلقة الشفافية والمساءلة التي تربط بين المجتمع وحكومته في حالة وجود نظام ضريبي¹. تمثل نسبة إيرادات الدول 98 % من النفط، واللغز في ذلك هو تكرار كتابة هذه النسبة لمدة طويلة في ظل التغييرات الحكومية المتكررة التي شهدتها الجزائر رغم تحسن ميزانيتها بفضل إيرادات النفط، كما شهدت الجزائر صراعات باردة بين السلطة والنخبة وبين الشعب الساخط عليهم، وبخاصة بعد ظهور قضايا فساد أولها قضية الخليفة 2003 و سونطراك 2006 ثم الطريق السيار شرق غرب 2009، ثم سونطراك2 وسونطراك3 سنة 2013، لذلك هناك من يشك في حد مكافحة الفساد ورغم وضع آليات للحد منه، إذ تم تأسيس هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، إضافة إلى مؤسسات التشريع، ويشير رئيس اللجنة الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان أنه توجد 7000 قضية فساد ماتت بالتقدم على مستوى المحاكم. كما يشير مؤشر مدركات الشفافية الدولية أن الجزائر من الدول التي انتشر فيها الفساد، إن الخزينة الجزائرية مهددة بالإفلاس في حالة بقاء سعر النفط منخفض، حيث أشار الخبير الاقتصادي " بشير مصطفى" إلى أن احتياطي الصرف الأجنبي خفض من 193 مليار دولار إلى 109 مليار دولار في جويلية 2014 أي بنسبة 15 % وفي الفصل الأخير من سنة 2014 تراجع بنسبة 6.5% وبعدها سجل الاحتياطي تراجع بنسبة 11% وهذا سيؤدي إلى نفاذ الاحتياطي النقدي في مدة 36 شهر في حالة بقاء الاقتصاد الوطني على حاله².

ثالثاً: مدى تأثير الاقتصاد الجزائري بالمرض الهولندي

حاولت العديد من الأبحاث النظرية والقياسية الإجابة على السؤال التالي: هل يعاني الاقتصاد الجزائري من مظاهر المرض الهولندي فعلاً؟ ولقد كان إجماع على أن الاقتصاد الجزائري لم يتأثر بكل من أثر الإنفاق وأثر انتقال عوامل الإنتاج.

ولكن تظهر العديد من المؤشرات الاقتصادية أن الاقتصاد الجزائري يعاني بشكل أو بآخر بمظاهر عديدة للعلّة الهولندية، ونذكر منها:

✓ النمو الهائل في قطاع المحروقات، حيث خصصت لها مبلغ معتبر قدر بـ 21 مليار دولار بين سنتي 2000-2005 و 32 مليار دولار بين سنتي 2005-2009؛

¹ يوسف خليفة يوسف، الاقتصاد السياسي للنفط، المستقبل العربي، بدون سنة نشر، ص ص 118-119.

² جمال بوتلجة، مرجع سابق، ص ص 44-46.

- ✓ نمو ملحوظ في قطاع السلع "الغير قابلة للتبادل" لاسيما قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات السوقية؛
- ✓ الانخفاض المتواصل في القطاع الصناعي (قطاع السلع القابلة للتبادل) عمومي وخاص فتحرير الأسعار، الانفتاح على التجارة الخارجية وقابلية تحويل الدينار كلها عوامل أسهمت في ظهور المرض الهولندي لكن لم تصل إلى افتراض نموذج النظرية بكاملها.¹
- يمكن توضيح درجة الازدهار ومساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الإجمالي والمؤثرة في قطاع النمو الاقتصادي كما يلي:²
- ✓ قطاع المحروقات: قدرت نسبة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي للفترة بين 2000-2010 بـ 39% وهذا يدل على أن قطاع المحروقات هو الرائد والموجه للنمو في الاقتصاد الوطني؛
- ✓ قطاع الخدمات: وهو يعد ثاني قطاع مؤثر في النمو الاقتصادي إذ تفيد نسبة مشاركته في الناتج المحلي بـ 31.38%، وهذا راجع إلى رفع الإنفاق الحكومي والذي أدى بدوره إلى زيادة المبادلات التجارية في هذا القطاع؛
- ✓ قطاع الفلاحة: إن نسبة مشاركة هذا القطاع في الناتج المحلي يعد ضعيف إذا تم مقارنته بقطاع المحروقات، حيث قدرت نسبة مشاركته بـ 8.25%.
- ✓ قطاع البناء والأشغال العمومية: يعتبر هذا القطاع من أبرز القطاعات التي إستفادت من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والذي يساهم في رفع معدل نمو هذا القطاع إلى 8.20% ولكن نسبة مشاركته في الناتج المحلي الإجمالي تعتبر ضعيفة بالمقارنة مع القطاع المنتعش حيث قدرت بـ 8.73%.
- ✓ قطاع الصناعة: فهو يعتبر من أكبر القطاعات المتضررة من ظاهرة لعنة الموارد الطبيعية، إذ أنه يسجل نسبة متدنية طول هذه الفترات، أما نسبة مشاركته في الناتج المحلي تقدر بـ 5.9%، والجدول التالي يوضح هذه النسب:

¹ زايري بلقاسم، مرجع سابق، ص 15.

² بوش فاطمة الزهراء، خندق سميرة، حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الربعية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 01، العدد 04، 2017، ص ص 277-278.

الجدول رقم (3-3): مساهمة بعض القطاعات في الناتج المحلي للفترة 2000-2010

السنوات القطاع	2000	2002	2004	2006	2008	2010
المحروقات	39.19	32.51	37.85	45.59	45.06	34.69
الخدمات	30.73	33.54	30.97	27.90	29.16	35.35
الفلاحة	8.39	9.18	9.44	7.53	6.55	8.42
أشغال وبناء	8.12	9.02	8.29	8.0	8.62	10.43
الصناعة	7.07	7.41	6.16	5.27	4.68	4.96

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر سنوات 2000-2010.

رابعاً: أساليب التحوط وتحويل نقمة النفط إلى نعمة في الجزائر

لحماية القطاع المتأخر هناك عدة أساليب لذلك لكن كل واحد منها يعاني من نقائص في السياسة الاقتصادية للتنمية ومن أهم هذه الأساليب:¹

✓ تعقيم المداخل: قد تكون المناعة الكافية من المرض الهولندي هو تعقيم الدخول المتنامية بسرعة في القطاع المزدهر، بحيث أن الحكومة تراكم الاحتياطات الأجنبية وتزودها بإدخارات إضافية إما في حسابها الجاري أو من خلال القطاع الخاص.

✓ تعقيم الاحتياطات الإضافية: وهنا يجب منع الاحتياطات الإضافية من التنفيذ في الاقتصاد المحلي، وقد سمى Gordon ذلك " حماية سعر الصرف " لأنها تتجنب أو تخفض ارتفاع سعر الصرف نتيجة لتأثير الإنفاق، وبالتالي فإن القطاع المتأخر لن يتضرر من مواجهة سعر الصرف المرتفع، رغم أن نمو قطاع السلع غير القابلة للمتاجرة قد نمت التضحية به وعندما لا تنفق الدولة كل مداخل قطاع التصدير فإنها قد تكون خفضت من مشكل القدرة الاستيعابية.

✓ حماية الأنظمة الإنتاجية: إن المشكلة الأساسية التي يطرحها نموذج المرض الهولندي تتمثل في رواج الصادرات إذ يؤدي إلى إرخاء القيد الخارجي دون أن يشكل هو في حد ذاته عامل تنمية فالتحسن الكبير في شروط التبادل سمح للدول المصدرة للمحروقات بأن تتوفر على موارد عالية معتبرة، لكن المفارقة تكمن في أن استخدام هذه الموارد أدى إلى تشوهات خطيرة في أنظمتها الإنتاجية.

¹ بلحش عائشة، مرجع سابق، ص ص 231-232.

ويمكن توضيح بعض آليات تحويل نقمة النفط إلى نعمة في الجزائر، حيث بادر العديد من الخبراء الاقتصاديين إلى تقديم مقترحات فيما يخص تحويل هذه النقمة إلى نعمة، إذ يرون أن هناك فرصة للخروج من هذا الفخ على رأسهم الخبير الاقتصادي " مصطفى " الذي أشار إلى تحقيق ذلك من خلال إيجاد مصادر دخل أخرى في المديين القريب والمتوسط كما يلي:¹

- على المدى القريب: وضع قائمة رمادية للاستيراد عن طريق الحواجز الغير جمركية ، كما يتم الشروع في تبسيط إجراءات إنشاء مؤسسات صغيرة ومصغرة لامتناس السيولة، وترسيم سوق الصرف الموازية بفتح مجال الصرف خاصة ضمن القانون التجاري الجزائري، وكذلك تحرير السوق النقدية بتحرير أسعار الفائدة وإطلاق منتجات مصرفية مبنية على المشاركة والمضاربة.
- على المدى المتوسط: تفعيل رؤية الجزائر 2030 ونموذج النمو 2019 من أجل تحقيق نمو مستدام بين 7-10% وتحويل المخاطر إلى فرص في المستقبل وفق معايير الإقلاع من خلال تفعيل القطاعات الراكدة التي هي دون سقف النمو مثل الفلاحة، الصناعة، من خلال تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمحروقات والمناجم والخدمات والمعلومات.

الفرع الثاني: مظاهر المرض الهولندي على بعض القطاعات في الجزائر -دراسة تحليلية-

يمكن أن تظهر أعراض المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري كما يلي:

أولاً: قطاع المحروقات

يعتبر قطاع المحروقات من القطاعات المهمة في الاقتصاد الجزائري حيث يمثل النسبة الأكبر في الصادرات، والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3-4): صادرات الجزائر من المحروقات والصادرات خارج المحروقات

السنوات	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
الصادرات	27.91	33.08	58.46	63.81	70.58	71.66	56.21	44.41	77.19	59.61	53.61
المحروقات	95.25	95.70	97.22	98.38	98.39	98.32	98.30	98.29	98.22	98.38	97.94
النسبة	1.393	1.485	1.667	1.051	1.153	1.227	0.969	0.771	1.4	0.98	1.13
خارج المحروقات	4.75	4.3	2.78	1.62	1.59	1.68	1.70	1.71	1.78	1.62	2.06
النسبة	29.31	34.50	60.12	64.86	71.73	72.88	57.09	45.18	78.59	60.59	54.74
إجمالي الصادرات											

الوحدة مليار دولار أمريكي

المصدر: إحصائيات بنك الجزائر تقارير 2016-2008

¹ بشير مصطفى، نهاية الربيع، مرجع سابق، ص ص 23-25

يظهر الجدول أعلاه نسبة وقيمة الصادرات الجزائرية للمحروقات وخارج المحروقات إذ نلاحظ أن نسبة الصادرات الجزائرية من المحروقات تمثل أقل نسبة سنة 2016 أي بنسبة 95.25% من إجمالي الصادرات وهذا راجع لأزمة انخفاض أسعار النفط، حيث تأثرت الصادرات الجزائرية من المحروقات بنسبة تقريباً 3%، كما أن أعلى نسبة من صادرات المحروقات كانت في سنة 2012 بنسبة 98.39%، أما باقي الصادرات خارج المحروقات قيمتها تتراوح بين 0.77 في سنة 2009 و 4.75 سنة 2016 من إجمالي صادرات الاقتصاد الجزائري، وهذا يظهر تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات ونتيجة للأزمة الاقتصادية سنة 2014 تأثر الاقتصاد الجزائري وأصبح يعاني من ضعف في الميزانية.

إذ نلاحظ بعد الأزمة زادت نسبة الصادرات خارج المحروقات، حيث قدرت سنة 2013 بـ 1.62% أما سنة 2014 قدرت بـ 2.78% وسنة 2015 قدرت بـ 4.43% وسنة 2016 قدرت بـ 4.75%، وهذا يظهر أن الجزائر بدأت تبحث عن حلول بديلة للنهوض بالاقتصاد الوطني وتخفض نسبة الصادرات من المحروقات.

أما عن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الناتج الداخلي فيمكن أن تظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3): مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الإجمالي الداخلي

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة مساهمة قطاع المحروقات	45.6	43.7	45.1	31	34.7	36.7	34.2	29.8	27	18.8	17.4

المصدر: إحصائيات بنك الجزائر تقارير 2016-2008

تواصل نمو قطاع المحروقات بالتدهور نظراً لفقدان القطاع ما يزيد عن ربع قيمته المضافة حيث نلاحظ أن سنة 2008 قدرت مساهمته في الناتج بنسبة 45.1% ليتراجع سنة 2009 بـ 31% لتصبح سنة 2016 مقدره بـ 17.4%.

حيث أدى الاستمرار في تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي إلى مواصلة دفع أسعار المحروقات إلى الانخفاض، وتسبب هذا انخفاض إيرادات الصادرات الجزائرية من المحروقات، حيث بقي هذا القطاع الحلقة الأضعف في الاقتصاد الجزائري وهذا راجع لمخلفات المرض الهولندي، إذ تعتمد الجزائر على تحريك عجلة النمو على قطاع المحروقات، حيث أنه يمثل الركيزة الأساسية في بناء الاقتصاد الوطني.

ثانياً: مساهمة قطاعي الفلاحة والصناعة في الناتج المحلي الداخلي

يمكن أن تظهر مساهمة كل من قطاعي الفلاحة والصناعة في الناتج المحلي كما يلي:

الجدول رقم (6-3): مساهمة قطاعي الفلاحة والصناعة في الناتج المحلي الداخلي

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الفلاحة	7.5	7.6	6.6	9.3	8.4	8.2	8.8	9.0	10.3	11.6	12.3
الصناعة	5.3	5.1	4.7	5.7	5.0	4.3	4.5	4.6	4.9	5.4	5.6

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر 2008-2016

بالنسبة لقطاع الفلاحة: يمكن أن نلاحظ من خلال الجدول أن سنة 2008 سجلت أسوأ أداء لها حيث قدرت نسبة مساهمة قطاع الفلاحة 6.6% وهذا عن مقارنتها بسنة 2006، 2007 على الرغم من الزيادات القوية في إنتاج البقول والشجار المثمرة، لكن الانخفاض القوي في إنتاج الحبوب بسبب الظروف المناخية ساهم في تراجع القيمة المضافة لهذا القطاع ومنذ سنة 2013 سجل الإنتاج الفلاحي نتائج معتبرة من بين كل القطاعات وهذا رجع لسياسة الدعم المقدمة من قبل الدولة للفلاحين من أجل النهوض بهذا القطاع. أما بالنسبة لقطاع الصناعة نلاحظ أن نسبه غير مستقرة بالرغم من الاهتمام الكبير الذي قدمته الحكومة لهذا القطاع، وذلك من خلال تسهيل عمليات الاستثمار الأجنبي وتقديم الإعفاءات الضريبية وتحرير بعض القيود الإدارية والقانونية، بالرغم من الإمدادات المالية الضخمة المقدمة من قبل الدولة، والموارد البشرية إلا أن نسبة هذا القطاع في الناتج المحلي الداخلي تبقى ضعيفة، إذ أنها تتراوح بين 4.9-5.7% من إجمالي الناتج المحلي الداخلي وهي نسبة ضعيفة مقارنة بحجم الإمداد المالي المقدم، وهذا يحتم على السلطات العليا إعادة النظر في سياستها تجاه هذا القطاع.

ثالثاً: مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الداخلي

يمكن توضيح مساهمة قطاع الخدمات من خلال الناتج المحلي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (7-3): مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الداخلي

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
خدمات خارج الإدارة	19.9	20.6	19.4	23.8	21.9	20.6	20.4	23.1	24.3	27.2	27.8
خدمات إدارة عمومية	8.0	8.5	9.8	12.2	13.5	16.1	16.3	15.3	15.9	17.4	17.3

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر 2008-2016

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الخدمات خارج الإدارة مساهمتها في الناتج المحلي الداخلي أحسن من خدمات الإدارة العمومية، حيث نلاحظ وتيرة الخدمات خارج الإدارة في تزايد مستمر بعد سنة 2008، إذ تتراوح نسبة مساهمتها في الناتج المحلي بقيمة 19.4% سنة 2008 لتصل إلى 27.8% سنة 2016. أما بالنسبة لخدمات الإدارة العمومية فهي أيضاً في وتيرة متزايدة لكنها أقل من الخدمات خارج الإدارة إذ تتراوح نسبتها بين 8.0 إلى 17.4% وهذا ما يدل على تحسن ملحوظ في هذا القطاع الذي يعتبر ثاني قطاع بعد قطاع النفط وما يفسر هذا التزايد المستمر هو التوسع المرتبط بالنقل والخدمات المصرفية.

رابعاً: مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج المحلي الداخلي

يمكن توضيح نسبة مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج المحلي الداخلي وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (8-3): مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج المحلي الداخلي

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قطاع البناء والأشغال العمومية	7.9	8.8	8.6	10.9	10.4	8.6	9.2	9.8	10.4	11.5	11.9

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر 2008-2016

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية متذبذبة وغير مستقرة ولكنها تتراوح بين 7.9% سنة 2006 و 11.9% سنة 2016 و الارتفاع المسجل بين سنوات 2014-2016 تفسره الأزمة الاقتصادية المتعلقة بارتفاع أسعار النفط، حيث تسعى الحكومة إلى تنشيط القطاعات البديلة خارج المحروقات، وأيضاً يفسره الارتفاع السكاني كذلك ارتفاع صيغة البيع بإيجار من 3200 سكن سنة 2015 إلى 17800 سكن 2016، كما انتقل عدد السكنات الترقية المسلمة (عمومي وخاص) من 7100 وحدة سكنية سنة 2015 إلى 8500 وحدة سكنية سنة 2016، كما ارتفع معدل البناء الفردي وهذه الحقائق تقدمها تقارير بنك الجزائر.

المبحث الثاني: سعر الصرف الحقيقي في الجزائر

سنركز من خلال هذا المبحث على سعر الصرف الحقيقي في الجزائر وذلك من خلال دراسة سياسة الصرف في الجزائر، وسعر الصرف الحقيقي التوازني وأهم أبعاده الاقتصادية.

المطلب الأول: سياسة الصرف في الجزائر

إن الجزائر كغيرها من البلدان العربية نظام صرف عملتها من خيارات السياسة الاقتصادية المحلية بل من تراث السياسة الاستعمارية، لذلك مرت الجزائر بعدة مراحل لإصلاح نظام صرفها، وهذا أثر على سعر صرفها الحقيقي التوازني.

الفرع الأول: الخطوات المنتهجة للوصول إلى التعويم أمدار للدينار الجزائري

لقد تبنت السلطة النقدية خطوات تدريجية للوصول بالدينار الجزائري إلى اتخاذه شكل من أشكال التعويم، إذ الأزمة البترولية التي تعرضت إليها الجزائر سنة 1986 كانت نقطة محورية فكان للدينار الجزائري نصيب لا بأس به من الإصلاحات التي مست الاقتصاد الجزائري .

أولاً: الانتماء بالنسبة للفرنك الفرنسي للفترة 1962-1974

في بداية الاستقلال أمنت الجزائر لعملتها حرية التبادل و التحويل الكلي داخل منطقة الفرنك ولقد كان النظام النقدي في هذه الحالة المرحلة أو على الأقل حتى سنة 1970 باتفاقيات "بريتن وودز"، فلقد حددت الجزائر آنذاك سعر الصرف الدينار بما يعادل 0,18 غ من الذهب أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي خلال سنة 1964، تاريخ إنشاء العملة الوطنية، وظل على حاله إلى غاية 1969 تاريخ انخفاض العملة الفرنسية سبب ضعفها ما أدى إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف العملات و هو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف المشاريع المستمرة التي انطلقت في إطار المخططات الرباعي الأول-1973 وبعدها خروج الجزائر من هذه المنطقة اتبعت نظام الرقابة على الصرف الذي كان مطبقاً في كل دول العالم الثالث، وتعني الرقابة على الصرف تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة والمرتبقة طبقاً للمصالح الوطنية، كما أنها تتطور وفقاً للتغيرات المالية و النقدية في ميزان المدفوعات والاحتياطي من العملة الأجنبية.¹

¹ شعيب بونونة، خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر " نموذج قياسية للدينار الجزائري"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ماي 2011، ص ص 122-123.

هذه الحقبة الزمنية كانت أول مرحلة من مراحل تطور نظام الرقابة على الصرف و التي تميزت باتخاذ إجراءات تحمي الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية، وقد اعتمدت في ذلك على عدة أدوات أهمها: الحرية، النظام الحصص، الاحتكار، إبرام الاتفاقيات الثنائية مع مختلف البلدان¹.

ثانياً: مرحلة الربط إلى سلة من العملات

أمام انهيار نظام " بريتون وودز " وإقرار مبدأ تعويم العملات في سنة 1971، لجأت السلطات النقدية الجزائرية منذ بداية جانفي 1974، إلى استعمال نظام صرف يربط الدينار الجزائري بسلة مكونة من 14 عملة، قصد الاحتفاظ على استقراره وكذلك استقلاليتها عن أية عملة من العملات القوية، واستمر هذا النظام لفترة طويلة إلى غاية سنة 1994، مع العلم أن هذه الفترة شهدت مجموعة من الإصلاحات التي مست سعر صرف الدينار، فكانت البداية بعد الأزمة البترولية التي هزت الاقتصاد الوطني سنة 1986، الذي أرغمها على تبني خطى سريعة من أجل تغيير وجهة النظام الاقتصادي إلى اقتصاد السوق، فأخذ موضوع استعادة الدينار الجزائري لقيمه الحقيقية حصة الأسد من البرامج الإصلاحية، فتم إدخال تعديل على معدل الصرف الرسمي بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملة الصعبة وإجراء عملية التعديل، تبنت السلطة النقدية سياسة الانزلاق التدريجي للدينار من نهاية 1987 إلى بداية 1991، التي رافقتها جهود من أجل إعادة النظر في تحرير التجارة الخارجية وتدفقات رؤوس الأموال، وبتاريخ 1991/09/30 وفقاً لما تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي تم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة 22% للدينار، ثم استمر بعده التخفيض الضعيف خلال الفترة 1991-1994، وبموجب اتفاق آخر مع صندوق النقد الدولي في 1994/04/16 الذي أقتضى تخفيضاً آخرًا بمقدار 40.17%، لتصل عدد الوحدات المقابلة للدولار الأمريكي إلى 36 دينار للدولار الواحد، والتي كانت مرفوعة بجهود كبيرة قصد تحرير الاقتصاد الوطني.²

ثالثاً: بعد سنة 1994

وفي عام 1994 قامت السلطات بتخفيض الدينار في مرحلتين في المجموع 70 % وذلك ما بين شهر أبريل و سبتمبر 1994 وخلال هذه السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي و البنوك التجارية و بين 1995 و 1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20 %

¹ المرجع نفسه، ص 123.

² بربري محمد أمين، ميرات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية (دراسة حالة الجزائر)، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد السابع، ص 36.

وتبعه انخفاض بحوالي 13 % بين 1998 - 2001 ، وتواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهرا الموالية و هذا منذ أوائل 2002 وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2 % و 5 % .

وهذا الإجراء بهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية . لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية و بين جوان و ديسمبر 2003 ، ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11 % وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي ب 7,5 % و في سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد حوالي 73.3625 و 91.3014 بالنسبة للأورو و في سنة 2006 انخفض إلى حوالي 72.6464 بالنسبة للدولار و 91.2447 بالنسبة للأورو وواصل انخفاضه بالنسبة للدولار إلى 66.82 في نهاية 2007 أما الأورو فقد ارتفع إلى 98.33 في هذه الفترة.¹ إن حقيقة الوضع الصعبة في الوقت الحالي ه أن القدرة الشرائية للدينار الجزائري أصبحت ضعيفة جدا، فقد وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد في سنة 2014 إلى نحو 80.13 دج وهو في انخفاض شديد ومتواصل، وخاصة في السوق الموازية².

الفرع الثاني: سياسة سعر صرف وتأثيرها على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر

من خلال تقديم السيد " لكصاسي " للمذكرة الضرفية للتوجهات المالية والنقدية الخاصة بالسداسي الأول من سنة 2008 أمام الرؤساء المدراء العاميين للبنوك الذي كان يوم 2008/09/23 يشير التقرير بكل وضوح على أنه:³

- بلغ احتياطي الصرف الرسمي 133.235 مليار دولار نهاية شهر جوان 2008 مقابل 110.18 مليار دولار سنة 2007، وقد ارتفع احتياطي الجزائر من العملة الصعبة بأكثر من 23 مليار دولار في ظرف ستة أشهر، ويعادل هذا الاحتياطي حوالي 05 سنوات من استيراد السلع والخدمات حسب الوثيرة الحالية لحجم واردات الجزائر.

¹ شعيب بونونة، خياط رحيمة، مرجع سابق، ص 124.

² أحمد سلامي، إختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الاقتصادية، العدد 7، 2015، ص30.

³ بلحشر عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني، مجلة les cahier du MECAS، العدد 07، ديسمبر 2011، ص 160.

- إن طريقة توظيف يتبعها بنك الجزائر قد سمحت بتنوع العملات وأيضاً مواصلة تسيير جدر احتياطات صرف بلادنا ومن ثم مواجهة التقلبات الحالية التي تعرفها الأسواق المالية الدولية.
- سياسة الصرف التي تعتمدها الجزائر تتميز بمرونة " تخدم الاقتصاد الوطني" معتبراً أن سعر الصرف الحقيقي للدينار يقترب من مستواه التوازني على المدى الطويل، مؤكداً أن الدراسات التي أجراها بنك الجزائر والمجلات الدولية تبرز أن سعر الصرف الحقيقي للدينار يقترب سنة 2003 من مستواه التوازني على المدى الطويل مما يتناسب مع تقييم صندوق النقد الدولي.
- سياسة سعر الصرف تتناسب مع الاستقرار الخارجي المرتكز بدوره على متانة الوضع المالي الخارجي للجزائر، مما يجعل سياسة سعر الصرف المعتمدة في الجزائر مرنة تخدم الاقتصاد الوطني، وفيما يتعلق بالأزمة المالية التي تهب حالياً الأسواق المالية الدولية والانعكاسات التي قد تؤثر على قطاع المالية بالبلاد أوضح السيد " محمد لكصاسي" أن تسيير تنوع عملات توظيف الأموال (الجزائر) بالموازاة مع مواصلة التسيير الحذر للاحتياطات من حيث مستوى الأخطار المرتبطة بأدوات توظيف الأموال قد سمح لبنك الجزائر لمواجهة وبشكل كبير الاضطرابات التي شهدتها الأسواق المالية الدولية، كما أضاف أن تقليص الديون العمومية الخارجية كان هاماً في سنة 2006.
- ومن جهة أخرى أشار إلى أن بنك الجزائر قد رفع أكثر من مستوى توظيف الأموال في الأصول التي هي في منأى من الأخطار، وبالنظر إلى خطورة هذه الاضطرابات على الأسواق المالية الدولية ونتائجها السلبية على الاقتصاديات الناشئة والاقتصاديات النامية فإن المستوى الهام لاحتياطات الصرف الرسمية (للجزائر) واستقرار نسبة الصرف الفعلي للدينار يشكلان اليوم بالنسبة للجزائر ضماناً مزدوجاً أمام هذا النوع من الصدمات الخارجية.¹
- غير أن التحدي يبقى يكمن في المحافظة على قابلية استمرار ميزان المدفوعات على المديين المتوسط والطويل من خلال تنافسية خارجية خارج المحروقات، معتبراً أن سياسة نسب الصرف يجب أن تكون مرفوقة بإجراءات أخرى للسياسة الاقتصادية الرامية إلى رفع الإنتاجية والتنوع الاقتصادي.
- وفي إشارة إلى ظروف الاقتصاد العالمي الراهن، أوضح أن بنك الجزائر استمر خلال السداسي الأول لسنة 2008 في الحفاظ على استقرار سعر الصرف الحقيقي للدينار في سياق دولي يسوده تذبذب الأسواق المالية والنقدية وأسواق الصرف وعودة التضخم لاسيما في البلدان الشريكة للجزائر، إلا أن هذا الوضع أستدعى

¹ المرجع نفسه، ص 160

متابعة خاصة لتطور الأسعار النسبية على المدى القصير في الوقت الذي تراجعت فيه قيمة الدولار مقارنة مع الأورو خلال السداسي الأول من سنة 2008 باستثناء شهر ماي حسب معدلات أسعار الصرف الشهرية.

إن سعر صرف الدينار مقارنة مع الدولار الأمريكي وبخصوص من خلال الثلاثي الثاني لـ 2008 إلى جانب التوازن في تطور أسعار صرف الدينار/ الدولار وتراجع خلال الثلاثي الأول متبوع بارتفاع خلال الثلاثي الثاني لـ 2008 مكننا من تدعيم سعر الصرف الحقيقي للدينار على المدى القصير.

فمن الناحية العملية يتدخل بنك الجزائر في سوق الصرف البنكي البيني من أجل السهر على أن لا تؤثر حركة سعر الصرف الاسمي على استقرار سعر الصرف الحقيقي للدينار على المدى الطويل، مضيفاً أن ذلك من شأنه توضيح الرؤية على المدى الطويل لاتخاذ القرارات الإستراتيجية في مجال الاستثمار وتمكين المتعاملين الاقتصاديين من إرساء منافستهم الخارجية بطريقة مستدامة.¹

المطلب الثاني: سعر الصرف الحقيقي التوازني وأبعاده الاقتصادية في الجزائر

نتناول من خلال هذا المطلب سعر الصرف الحقيقي في الجزائر وذلك من خلال ارتباطه في الفترة الأخيرة بسعر الدولار الأمريكي، وأهم الأبعاد الاقتصادية التي تمس هذا المتغير النقدي بالإضافة إلى آثار ارتفاع سعر الصرف الحقيقي التوازني على مستواه التوازني.

الفرع الأول: تطور سعر الصرف الحقيقي في الجزائر

سنتناول من خلال هذا الفرع علاقة سعر الصرف الحقيقي بالدولار الأمريكي وأهم الأبعاد الاقتصادية التي تعنيه.

أولاً: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي

أدى الارتفاع الكبير في الدولار الأمريكي خلال النصف الأول من 1980 إلى ارتفاع قوي في القيمة الحقيقية للدينار الجزائري حوالي 50% خلال 1980 و 1985 وبالتالي انخفاض القدرة التنافسية للقطاع غير النفطي وتحفيز الواردات، وفي سنة 1986 شهدت الجزائر صدمة نفطية عكسية والحكومة استجابت للتآكل الدراماتيكي لعائدات التصدير عن طريق الاقتراض من الخارج وتكثيف القيود المفروضة على الواردات، وفي نفس الوقت من أجل مواجهة الانخفاض الحاد في عائدات النفط.

¹ المرجع نفسه، ص 161.

وبالمقابل بين سنة 1986 و 1988 تبنى بنك الجزائر سياسة سعر صرف نشطة سمحت بخفض قيمة الدينار الجزائري ب 31% بالنسبة لسلة من العملات، وما بين 1989-1991 سمح الدينار الجزائري مرة أخرى بالتخفيض لأكثر من 200 % من القيمة الإسمية لمواجهة الخسائر في معدلات التبادل التجاري خلال هذه الفترة.¹

سجلت قيمة الدينار الجزائري انخفاضا مستمرا مقابل الدولار من سنة 1990 إلى سنة 2002 ويرجع هذا إلى تخفيض قيمة الدينار في إطار مخطط " ستاندا باي، " stand by تحت إشراف صندوق النقد الدولي للفترتين (1996-1998))، وقد عرف أكبر تخفيض سنة 1994 بنسبة 60% ثم استمر في الانخفاض مسجلا 32% سنة 1995 و 14.9% سنة 1996 ثم أخذ بالانخفاض بنسب متفاوتة ليسجل أدنى انخفاض له سنة 2002 مسجلا 79.6 دج/ \$، ثم يعود للارتفاع في القيمة مقابل الدولار لسنتين متتاليتين ثم ينخفض مرة أخرى في سنة 2005 مسجلا 73.3 دج/ \$، ثم يعود للارتفاع مرة أخرى في سنتي 2006 و 2007 مسجلا 72.6 دج/ \$ و 69.38 دج/ \$ على التوالي، وقد أدى انخفاض الدولار بسبب الأزمة المالية العالمية إلى ارتفاع قيمة الدينار المقابلة له مسجلا 64.58 دج/ \$ سنة 2008 لتتخض قيمة الدينار مقابل الدولار مرة أخرى سنة 2009 مسجلا 72.64 دج/ \$.

وقد عرف الدينار انخفاضا في قيمته مقابل الدولار بين 2009 و 2016 بنسب متفاوتة باستثناء الانخفاض المسجل سنة 2011 ثم سجل سنة 2012 و 2015 و 2016 انخفاض قيمة الدينار بصفة ملحوظة بنسبة 6.30 % و 24.7 % و 8.96 % على التوالي للانتعاش التي عرفها الدولار الأمريكي مقابل الأورو.²

ثانياً: البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري

إن مختلف التعديلات والإجراءات المتخذة من السلطة النقدية اتجاه سعر صرف الدينار الجزائري والنظام المصرفي، والتي كانت ترمي في مجملها إلى عدة أبعاد اقتصادية منها:

- هو تقريب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية، وتقليص الفارق بين السعر الرسمي والسعر الموازي؛

¹ يوب فايزة، اثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية للفترة 1970-2014، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 06، ص 222.

² صالح أويابة، عبد الرزاق خليل، اثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر (2016-1990)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد 02، جامعة الاغواط، جوان 2018، ص ص 173-174.

- الحد من نشاط وتوسع سوق الصرف الموازي، وهذا عن طريق تحسين وتكثيف العمليات التي تمارسها البنوك الخاصة بالتحويل والصرف بأقل تكلفة، هذا ما يزيد من تشجيع الأعوان الاقتصاديين للتقرب أكثر إلى هذه السوق التي أصبح فيها سعر الصرف الرسمي غير بعيد عن سعر الصرف الموازي؛
- يساهم في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكال أخرى من الاستثمار إلى الداخل بحكم انخفاض تكلفة إقامة المشاريع الاستثمارية بالنسبة للأجنبي مع مراعاة مناخ الاستثمار؛
- يساهم في تنشيط وتفعيل قطاع السياحة بحكم انخفاض تكلفتها مع الأخذ بعين الاعتبار تحسين وترقية مناخ السياحة؛
- يعمل على ترشيد الاستهلاك بسبب أنه يساهم في ارتفاع أسعار المواد المستوردة وعليه ينمي جانب العقلانية في الاستهلاك ومنه انخفاض الواردات غير الأساسية؛
- يعمل على تخفيض الواردات وزيادة الصادرات ومنه تحسين وضعية الميزان التجاري؛
- يساهم في تنشيط وتفعيل الجهاز الإنتاجي بسبب نمو الطلب الخارجي المتزايد ومنه تحسين وضعية العديد من المتغيرات الاقتصادية (كتحليل البطالة...الخ)؛
- يساهم في تعزيز استقلالية البنك المركزي، وكذلك نمو حجم احتياطي الصرف بسبب تقلص تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف، وبالتالي يعطي فسحة للسلطات العمومية بأن تستغلها في إعادة بناء وهيكله النقص الموجود في اقتصاد البلد؛
- من شأنه أن يكشف عن الوضعية الحقيقية للقدرة التنافسية ومنطق القبول بالنسبة للمنتج المحلي بالنسبة للأجنبي؛
- يساهم في تنشيط وتفعيل السوق النقدي الجزائري من خلال الخبرة وتعزيز الكفاءة التي يستفيد منها المتدخلين في هذا السوق فيما يخص شؤون إدارة معرفة أسرار آليات السوق؛
- له دور كبير في تخفيض الضغوط التضخمية وتقليل ضغوط المضاربة؛
- يعزز قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات وأن تتفاعل معها، فسعر الصرف المرن يمكنه امتصاص بعض آثار الصدمات الخارجية التي لولاه لانتقلت بكاملها إلى الاقتصاد الحقيقي أو إلى بعض القطاعات؛
- يحد من هروب وتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج وبالتالي احتمال إعادة تمويل أشكال مختلفة من الاستثمارات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛

- يسمح بتنشيط وتفعيل السوق المالي والنهوض به إلى مستوى الأسواق الدولية؛
- تسمح للدينار الجزائري بأن يلعب دوره في التأثير والتأثر على كل المتغيرات التي تمس الاقتصاد الوطني؛
- يساهم في تقليص هوامش الربح الكبيرة والانتهازية التي يمارسها بعض التجار والمنتجين وعليه تنعكس بالإيجاب على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري؛
- تعمل على تعزيز وتسهيل خطى أشكال الاندماج والشراكة مع الأطراف الخارجية.¹

الفرع الثاني: ارتفاع سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في الجزائر

في معظم البلدان الوفيرة للموارد، يؤدي انتعاش قطاع الموارد الطبيعية إلى ارتفاع معدل التضخم المحلي، حيث تؤدي زيادة الفائض في ميزان المدفوعات، وما يرافقها من تراكم في احتياطات النقد الأجنبي إلى التوسع في عرض النقود، وتنتج من ارتفاع الدخل الحقيقي (الناتج من أثر النفقات) زيادة في طلب النقود، وتتزايد بالتالي الضغوط التضخمية في الاقتصاد المحلي للبلدان الوفيرة الموارد عندما يتجاوز عرض النقود الطلب عليها.

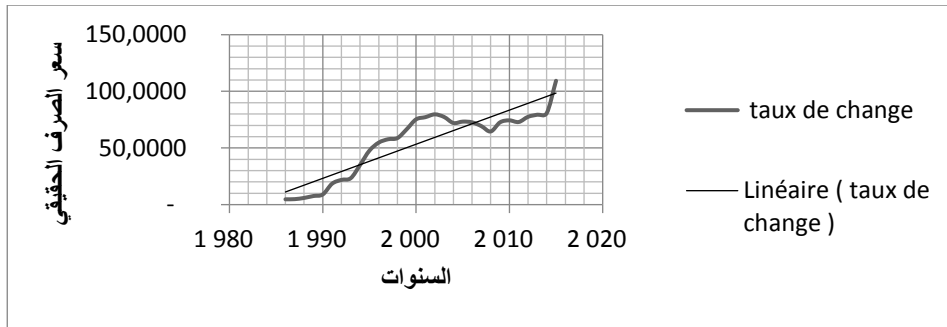
وبما أن أسعار السلع غير قابلة للتبادل التجاري تتحدد في الأسواق العالمية، فإن مصدر الضغوط التضخمية في هذه البلدان هو قطاع السلع غير قابلة للتبادل التجاري، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه المنتجات، وبالتالي يفضي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

تعتبر سنة 1990 سنة مفصلية في تاريخ الإصلاحات النقدية في الجزائر، ففي هذه السنة صدر قانون النقد والقرض الذي أدخل تعديلات جوهرية في ما يخص الرقابة على الصرف، وما تلاه من نصوص قانونية تتضمن كيفية تنظيم سوق الصرف والتجارة الخارجية، وفي موازاة ذلك قامت الحكومة بتحرير الأسعار، التي كانت مسيرة إدارياً وإلغاء القيود على التجارة الخارجية، وصاحب هذه الخطوات تخفيض في قيمة الدينار في مقابل الدولار الأمريكي، حيث انتقلت من 8.96 دنانير جزائرية سنة 1990 إلى 18.46 ديناراً سنة 1991 ثم إلى 21.87 ديناراً سنة 1992.²

¹ بربري محمد الأمين، مرجع سابق، ص ص 38-39.

² خالد منه، انهيار أسعار النفط ومحاولات الإصلاح في الدول الربعية حالة الجزائر، المركز العربي للأبحاث والسياسات، المجلد 05، العدد 18، 2016، ص ص 140-142.

الشكل رقم (3-3): تغيرات سعر الصرف الحقيقي للسنوات من 1986-2015



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات تقارير الديوان الوطني للإحصائيات وقاعدة بيانات البنك الدولي.

إن سعر الصرف الحقيقي في الجزائر دائم التغير من فترة إلى أخرى، وهذا ما دفع الحكومة بالتدخل في كل مرة محاولة منها لتصحيح الأوضاع والمتغيرات الخارجية نحو الاتجاه الصحيح وبما يخدم الخطط التنموية المبرمجة سابقاً. ففي سنة 1996 تم تأسيس سوق الصرف ما بين البنوك، وبين سنتي 1995-1998 ارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بـ 20% ليتراجع وينخفض بـ 13% بين سنتي 1998-2001، وبعد الانخفاض الحقيقي أثناء 16 شهر التي تلت بداية 2002 والتي تزامنت مع ارتفاع صرف الأورو بالنسبة للدولار، تدخلت السلطات في سوق الصرف في الثلاثي الثاني من سنة 2003 من أجل إعادة سعر الصرف الحقيقي الفعلي إلى مستواه في نهاية 2002، وبين سنتي 2002-2003 انخفض سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري بأكثر من 17%. ولكن عموماً فإن سعر الصرف الجزائري متعلق بأسعار البترول، ففي دراسة لصندوق النقد الدولي 2008 تتعلق بتقدير سعر الصرف الحقيقي التوازني، فقد تبين أن سعر صرف النقد الدولي الحقيقي للدينار الجزائري يرتفع مع ارتفاع أسعار النفط، وأن زيادة قدرها 1% في أسعار النفط الحقيقية تؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي بحوالي 0.3%، كما توصل "koranchelian" سنة 2005 إلى أن سعر النفط يعتبر من بين محددات سعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري، ويؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وهذا الارتباط بين سعر النفط وسعر الصرف الحقيقي يدعم إلى حد كبير فرضية المرض الاقتصادي الهولندي في الجزائر.¹ يعتبر سعر الصرف الحقيقي للعملة مؤشراً لقياس سلوكها، وقد صممت نماذج عدة بغرض قياسه، إلا أن أغلبها خاص بالدول الصناعية، حيث طور الاقتصادي "بول كاشين وآخرون" نموذجاً لسعر الصرف التوازني في

¹ بوش فاطمة الزهراء، خندق سميرة، مرجع سابق، ص ص 275-276.

الأجل الطويل خاص بالدول النامية القائم اقتصادها على تصدير المواد الأولية، وتوصلوا إلى أن الأسعار الحقيقية للصادرات تتماشى مع تغيرات أسعار الصرف الحقيقية في الأجل الطويل، ويتأثر سعر الصرف الحقيقي للدينار بسعر النفط، والقيود التجارية، التوسع النقدي، وتخفيض سعر الصرف، والانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، وعرف سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري تغيرات كبيرة تراوحت بين الارتفاع والانخفاض.¹

المطلب الثالث: العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والمتغيرات الاقتصادية

نحاول إظهار العلاقة بين سعر الصرف وأهم المتغيرات الاقتصادية والتي تتمثل في أسعار النفط، معدلات التضخم، الميزان التجاري وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كمعدلات الفائدة... الخ.

الفرع الأول: علاقة سعر الصرف الحقيقي وسعر الدولار بأسعار النفط

سنبرز علاقة سعر النفط بسعر الصرف الحقيقي والعلاقة العكسية بينهم من الاتجاه المعاكس والتي يمكن توضيحها كما يلي:

أولاً: سعر صرف الحقيقي للدينار الجزائري وسعر النفط

القاعدة أن ارتفاع سعر صرف الدولار يتناسب عكسياً مع أسعار السلع المسعرة بها مثل النفط، الذهب وغيرها، بل ذهب الكثير من المحللين يعتقد أن الدولار أصبح موضع شك كعملة لبيع وشراء النفط على المدى الطويل، وسوف تنكسر هيمنة الدولار على أسواق النفط خلال السنوات القادمة، وذلك بسبب انخفاض سعر صرف الدولار في السنوات الماضية مقابل العديد من العملات العالمية.

هذا أدى إلى مطالبة بعض الدول مثل الصين وروسيا وأوروبا واليابان ودول الخليج لتبديل تسعير النفط بالدولار إلى سلة من العملات المختلفة أو تسعيره بالذهب، وذلك لمزيد من التنوع في احتياطات تلك الدول من العملات القوية.

وفي الجزائر لقد بدأ العمل بسعر الصرف المرن المسير بمقتضى التعليمات رقم 95/08 المؤرخ في 1995/12/23 والمتعلقة بسعر الصرف، بحيث شكل البنك المركزي سوقاً ما بين البنوك للصرف، وهو سوق تحدث فيه الصفقات على العملة الصعبة ويحدد سعر الدينار الجزائري حسب العرض والطلب، فكل

¹ خالد منه، مرجع سابق، ص 142.

متدخل في السوق بإمكانه التخلي أو اكتساب عملة صعبة حسب وضعيته (الفائض أو العجز) لهذه العملية.¹

ومن جهة أخرى يمكن القول أن النفط هو الركيزة الأساسية الوحيدة للاقتصاد الجزائري، حيث يمثل وحده ما نسبته 60% من الميزانية العامة، كما يفوق 97% من صادرات الجزائر منحصرة في البترول والغاز الطبيعي، حيث تبلغ العائدات المالية الناجمة عن بيع النفط 60 مليار دولار بالمتوسط السنوي، تضع أزمتي انخفاض قيمة النفط والعملة معاً الجزائر في أزمة اقتصادية عويصة، لا يبدو أنها ستتجلى قريباً إذا ما تفحصنا ملامح السوق في الوقت الحالي.²

ساهمت أسعار البترول في ارتفاع احتياطي الصرف الأجنبي حيث قدرت قيمته ب 8 مليار دولار سنة 1997 وبانخفاض أسعار البترول سنة 1998 تراجعت قيمته إلى 6.8 مليار دولار، لكن ارتفعت الاحتياطات من جديد سنة 2003 إلى أن وصل سنة 2007 إلى 77.8 مليار دولار، ونؤكد أن هذا التحسن يرجع لزيادة سعر البترول وارتفاع قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات.

وفي الفترة 1995-2001 عرف سعر الصرف الحقيقي انحرافاً أقل ناجم عن بداية الاستقرار مرده إلى تحسن أسعار المحروقات العالمية، ونتيجة للارتفاع الكبير لأسعار البترول عرف الدينار الجزائري استقرار ملحوظاً في سنة 2003 أكدته تقارير صندوق النقد الدولي ليستمر الحال على ما هو عليه و بفعل انهيار أسعار النفط حيث تم استعمال احتياطات الصرف المتاحة والاستثمار فيها كما قيمة الدينار الجزائري وسعر الصرف الفعلي الحقيقي للعملة الوطنية قدر خلال الأشهر الأولى من 2014 بما معدله 5.11%.³

ثانياً: أثر سعر صرف الدولار على أسعار النفط الخام.

يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار إلى رفع أسعار النفط الخام من خلال أثر مباشر وأثر غير مباشر، حيث يمثل الأثر المباشر (قصير المدى) لانخفاض الدولار في أسواق النفط في زيادة حدة المضاربات في عقود النفط، الأمر الذي يسهم في ارتفاع أسعار النفط، فالنفط كغيره من المواد الأولية المسعرة بالدولار يصبح رخيصاً مقارنة بالاستثمارات الأخرى مقدرة بالعملة الأجنبية، لذلك يقبل عليها المستثمرون.

¹ بن عبيزة دحو، أسعار البترول وأسعار الصرف في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 09، جانفي 2017، ص ص 62-63.

² المرجع نفسه، ص 63.

³ سي محمد فائزة، بوتلجة عيد الناصر، تقلبات أسعار النفط والأداء الاقتصادي الجزائري نموذج تصحيح الخطأ، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 05، 2015، ص ص 311-312.

ويمثل الأثر غير المباشر (بعيد الأجل)، لانخفاض الدولار في أسواق النفط العالمية في تغيير أساسيات السوق، عن طريق تأثيره في العرض والطلب على النفط، فمن نتائج انخفاض الدولار على المدى الطويل انخفاض الطاقة الإنتاجية، أو عدم نموها بشكل يتناسب مع الزيادة في الأسعار، هذا يعني انخفاض المعروض مقارنة بالطلب، وبالتالي ارتفاع أسعار النفط، الأمر نفسه ينطبق على شركات النفط العالمية التي تتسلم عوائدها بالدولار، ولكنها تدفع تكاليفها بعملة مختلفة، فشركات النفط في بحر الشمال مثلاً تدفع أجور عماله بالأورو في الوقت الذي تتسلم فيه عائدات الدولار، هذا يعني ارتفاع التكاليف مقارنة بالعائدات.¹ كما حاول العديد من الاقتصاديين إيجاد نماذج تحدد طبيعة العلاقة بين سعر صرف الدولار وأسعار النفط، ولأن هذه النماذج تعتمد على أسس وافتراسات مختلفة جاءت نتائجها مختلفة فيما يخص تلك العلاقة، وأول هذه النماذج هو النموذج المبني على العلاقة بين سعر النفط والطلب على النفط وعرضه، حيث يرى هذا النموذج أن سعر صرف الدولار له تأثير فعال على الطلب والعرض من النفط، لأن أي تغيير في سعر الصرف سوف ينتقل ليحدث تغييراً في سعر النفط، وهذا ينطبق على المستهلكين والمنتجين من خارج الولايات المتحدة الأمريكية، والتأثير يعتمد على العملات المستخدمة في المعاملات المختلفة التي تتغير قيمتها مع تقلبات الدولار.

إن انخفاض قيمة الدولار يخفض أسعار النفط في العملات المحلية للبلدان التي لها سعر صرف مرن مع الدولار، وفقاً لهذه النظرية تأثير سعر الصرف على الطلب على النفط يكون من خلال أثر الدخل وأثر الإحلال.

وفيما يتعلق بأثر الدخل فإن انخفاض قيمة الدولار مقابل العملة الأخرى يجعل النفط أرخص وهو ما يعني زيادة في الدخل الحقيقي للمستهلك، وهذا يقود بدوره إلى زيادة الكميات المطلوبة، وأما أثر الإحلال فيحدث لانخفاض سعر صرف الدولار ويخفض سعر شراء النفط مما يدفع المستهلك إلى استهلاك (عند انخفاض سعر الصرف) مزيد من النفط على حساب خفض الاستهلاك من السلع الأخرى، أما في جانب العرض فانخفاض سعر صرف يعني أن دخل منتجي النفط انخفض نظراً لأن النفط يتم تداوله في الأسواق العالمية وبيعه بالدولار، وفقاً لقانون العرض فإن انخفاض السعر يؤدي إلى انخفاض الكميات المعروضة، وبناءً

¹ نبيل مهدي الجناحي، كريم سالم حسين، العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية جرانجر، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 01، 2011، ص ص 10-11.

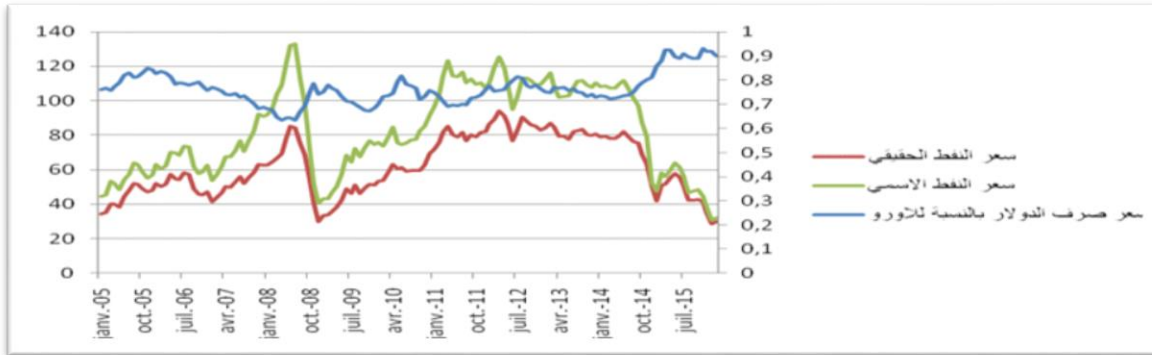
على هذه العلاقة في جانبي الطلب والعرض، فإن أي انخفاض في قيمة الدولار تؤدي إلى زيادة في الكميات المطلوبة من النفط وانخفاض في العرض.¹

ثالثاً: أثر أسعار النفط الخام على سعر صرف الدولار

وبالمقابل يسهم ارتفاع أسعار النفط في خفض الدولار بسبب ارتفاع فاتورة واردات النفط الأمريكية وزيادة العجز في ميزان المدفوعات، ولكون سعر النفط والدولار ينخرطان باتجاهين مختلفين فإن الدول المنتجة للنفط والتي تبيع منتجاتها بالدولار ستتضرر من جراء انخفاض القيمة الشرائية للدولار والتي تستخدم لشراء سلع أخرى من الأسواق الخارجية وللتعويض عن هذا التراجع في القوة الشرائية يقوم هؤلاء برفع سعر البرميل، كما أن المعطيات العالمية والحوادث التاريخية أظهرت مقدرة منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC في رسم سياسات الاستقرار السعري.²

كما يمكن توضيح العلاقة النظرية بين سعر النفط وسعر صرف الدولار من خلال الشكل أدناه:³

الشكل رقم (3-4): تقلبات سعر صرف الدولار بالنسبة للدولار وسعر النفط الحقيقي والاسمي



المصدر: سهلي رقية، راتول محمد، تقلبات أسعار الصرف الدولار بالنسبة للدولار وانعكاساتها على

تطورات سوق البترول العالمية، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 11، ديسمبر 2016، ص 199.

أن هناك تقلبات متزامنة بين سعر النفط وسعر صرف الدولار الأمريكي، فكلما ارتفع سعر النفط انخفض الدولار العكس صحيح، هذا ما يجعلنا نبحث في طبيعة العلاقة بين سعر النفط وسعر صرف الدولار حيث

¹ فوزان عبد العزيز الفوزان، العلاقة السببية بين سعر صرف الدولار وسعر النفط، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد 10، العدد 19، جانفي 2016، ص ص 50-51.

² نصير أحمد، اختبار العلاقة السببية بين تقلبات أسعار النفط الخام وأسعار الصرف في الاقتصاد الجزائري، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد 08، 2015، ص ص 78-79.

³ سهلي رقية، راتول محمد، تقلبات أسعار الصرف الدولار بالنسبة للدولار وانعكاساتها على تطورات سوق البترول العالمية، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 11، ديسمبر 2016، ص 199.

تتصف العلاقة بين هاذين المتغيرين بعلاقة عكسية وحتى نفهم العلاقة بين أسعار العملات و بالأخص أسعار الدولار وسعر البترول لابد من معرفة الحقائق التالية أولاً:

- ✓ النفط يتم تسعيه و بيعه و شراؤه بالدولار الأمريكي ، ومن ثم تسلم العائدات البترولية بالدولار الأمريكي
- ✓ شركات البترول العالمية تستثمر في دول متنوعة و هذا يعني أن التكاليف تكون بالدولار الأمريكي أو بعملات أخرى، في الوقت الذي تباع فيه نفطها في الأسواق الدولية بالدولار الأمريكي ولابد أن ننوه إلى تأثيرات انخفاض سعر صرف الدولار مثلاً في المدى القصير يختلف جذرياً عن تأثيره في المدى الطويل، لأن كليهما ينتج عنه ارتفاع أسعار البترول.

هناك نماذج حاولت شرح العلاقة بين سعر صرف الدولار وسعر النفط فهو مبني على أساس أن الدول المصدرة للنفط دائماً ما تسعى إلى استثمار العوائد النفطية في الدولار؛ وعندما ترتفع أسعار النفط تزداد تبعاً لذلك ثروات تلك الدول التي تمول استثماراتها باستخدام الدولار، وهذا بدوره يزيد الطلب على الدولار فيرتفع سعر صرفه مقابل العملات الأخرى. وعند انخفاض أسعار النفط تنخفض ثروات الدول المنتجة له، وبالتالي يقل الطلب على الدولار الذي يستخدمونه كأداة استثمار، ولذلك هذا النموذج يفترض وجود علاقة طردية سببية تتجه من أسعار النفط إلى سعر صرف .

وأما نموذج (Clark and Mc Donald, 1998) فهو يفترض أن سعر النفط يؤثر في سعر الصرف من خلال معدل التبادل التجاري وصافي الأصول الأجنبية، وحتماً أي تغيير في سعر النفط سيحدث أثراً في معدل التبادل التجاري وصافي الأصول الأجنبية، وهذا بدوره يقود إلى تغيير سعر صرف الدولار، وفقاً لهذا النموذج هناك علاقة عكسية بين سعر صرف الدولار وبين سعر النفط لأن ارتفاع سعر النفط يميل معدل التبادل التجاري لصالح الدول المنتجة على حساب الدول المستوردة (الولايات المتحدة) مما يخفض سعر صرف الدولار وعلو على ذلك، فإن هذه الزيادة لها نفس التأثير على الولايات المتحدة من جهة خلق عجز في الحساب الجاري للولايات المتحدة، مما يؤدي إلى انخفاض في الأصول الأجنبية والنتيجة هي انخفاض في قيمة الدولار.

وأما نموذج المحفظة (Golub, 1983) فهو يقوم على افتراض العالم مقسم إلى ثلاثة مناطق:¹

- أوبك.

- والولايات المتحدة .

¹ فوزان عبد العزيز الفوزان، مرجع سابق، ص ص 51-52.

- الاتحاد الأوروبي.

وفقاً لهذا النموذج فإن التغيير في سعر النفط يحدث تغييراً في سعر صرف الدولار وهذا التأثير يتوقف على موقف الدول المنتجة للنفط من نوع العملة التي يرغبون في الاستثمار فيها على سبيل المثال عند ارتفاع سعر النفط ينخفض سعر صرف الدولار إذا كان ميل دول أوبك كبيراً نحو الاستثمار في الدولار، لأن زيادة الطلب على اليورو يقابلها زيادة في عرض الدولار مما يخفض سعر صرف الدولار، أما إذا كان ميل الدول المنتجة للنفط نحو الاستثمار في الدولار على حساب العملات الأخرى، فالزيادة في أسعار النفط سوف يتبعها زيادة في دخول الدول المنتجة، وهذا ما يدفع تلك الدول لزيادة الطلب على الدولار ليكون وعاء استثماري، وهذا بدوره يرفع سعر صرف الدولار مقابل العملات الأخرى؛ إذا هذا النموذج لا يفترض علاقة مسبقة بين سعر صرف الدولار وسعر النفط، وإنما يرتبط ذلك في تفضيلات المنتجين الاستثمارية.¹

الفرع لثاني: علاقة سعر الصرف الحقيقي ببعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر

يؤثر سعر الصرف في العديد من المتغيرات الاقتصادية مثل معدلات التضخم ومعدلات الفائدة والميزان التجاري وميزان المدفوعات و... الخ والتي سنعرض أهمها كما يلي:

أولاً: علاقة سعر الصرف الحقيقي بمعدلات التضخم

التضخم هو ارتفاع عام ومستمر في الأسعار، وفي بعض الحالات ينظر إليه على أنه انخفاض في القوة الشرائية للعملة، ويرتبط هذا التعريف بنظرية "نمو النقود Money Growth" لميلتون فريدمان الذي يعرف التضخم بأنه دائماً وفي كل مكان ظاهرة نقدية، والتغير المستمر في معدل التضخم مرتبط بالتغير المستمر في معدل نمو عرض النقود، هذا الطرح هو وجهة نظر المدرسة النقدية، لكن ما علاقة ذلك بسياسة أسعار الصرف؟ وهل التضخم يعني انخفاض القوة الشرائية للعملة؟.

الثابت اقتصادياً أن العلاقة بين التضخم وانخفاض القوة الشرائية للعملة علاقة تبادلية، أي أن ارتفاع معدل التضخم سيؤدي حتماً إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة، أي انخفاض قيمة العملة الوطنية اتجاه العملات الأخرى، وبذلك يتأثر سعر الصرف، مما يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يتم تبادلها بوحدة واحدة من عملة أجنبية مقابلة لها، وهو أمر عادة ما يرافقه سعر فائدة أعلى، من جانب آخر فإن الدولة التي لديها معدل تضخم منخفض بشكل مستمر تقدم قيمة متزايدة للعملة، حيث أن قوتها الشرائية تزداد مقارنة بالعملات الأخرى.

¹ المرجع نفسه، ص 52.

من جهة أخرى يؤدي انخفاض القوة الشرائية للعملة حتماً إلى ارتفاع معدل التضخم، حيث يعمل تدهور أو انخفاض سعر صرف العملة الوطنية على زيادة أثر القطاع الخارجي على معدل ارتفاع الأسعار المحلية، كما يساعد بطريقة غير مباشرة على خلق أوضاع تصبح مصدر لتوليد عوامل إضافية تؤدي إلى ارتفاع الضغوط التضخمية.

وهناك نماذج تعزز هذه الرؤية، حيث ترى أن التغيير في سعر صرف العملة يؤثر بشكل مباشر على التضخم من خلال تغيير أسعار السلع المستوردة والمقيمة بالعملة المحلية، وبشكل غير مباشر من خلال التغييرات في النشاط الاقتصادي نتيجة تلك التعديلات، ومن هذه النماذج نموذج توزيع السلسلة "distribution chain"، والذي طور الاقتصادي الأمريكي "McCarthy" الذي يتم فيه تحديد أثر انتقال سعر الصرف من خلال قياس تأثير متغيرات اقتصادية كلية على مؤشرات الأسعار المحلية خلال مراحل التسعير والتوزيع المختلفة التي تمر بها السلع المتاجر بها.¹

كما يمكن توضيح العلاقة بين التضخم وسعر الصرف الحقيقي التوازني في أنه يجد عدم التوازن في الاقتصاد الكلي وضعف الأداء الاقتصادي مكانه عبر قنوات عديدة، فعلى سبيل المثال يعكس سعر الصرف المقوم بأعلى من قيمته الحقيقية ارتفاع معدلات التضخم المحلية، ومن ثم ارتفاع الأسعار النسبية للصادرات مما يؤدي إلى تقليل القدرة التنافسية للدولة، وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلى تدهور الموقف الخارجي واستنزاف احتياطات النقد الأجنبي أو خطر التعرض لأزمة ميزان المدفوعات في النهاية.

بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع معدل التضخم نتيجة لتقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته الحقيقية يحدث تشوهات للأسعار بين القطاعات المختلفة داخل الاقتصاد الوطني وبين القطاعات الدولية والمحلية، ومن ثم تتحول الاستثمارات عن القطاعات الداخلة في التجارة الأكثر إنتاجية في المعتاد، وبالتالي انخفاض مستوى الرفاه الاجتماعي، والأكثر من ذلك فإن تقييم سعر الصرف الحقيقي بأعلى من قيمته قد يعد عامل محفز للمضاربة وتكوين ضغط إضافي على العملة الوطنية بالإضافة إلى إمكانية التعرض لهروب كميات كبيرة من رؤوس الأموال أو انهيار في الاقتصاد، وفي الحالتين فإن الاقتصاد سوف يتحمل تكلفة مرتفعة حتى يتمكن من كفالة النظام المالي.²

¹ أحمد سلامي، مرجع سابق، ص 29.

² بلحشر عائشة، مرجع سابق، ص ص 156-157.

ثانياً: العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والميزان التجاري

عادة ما يستجيب الميزان التجاري للتغيرات في سعر الصرف ضمن الاقتصاديات المفتوحة، ويختلف أثر تغير سعر الصرف في المدى القصير عنه في المدى الطويل وذلك راجع إلى أن الكميات المتاجر بها عادة ما يتم تكيفها ببطء نظراً لتحركات سعر الصرف.

ويعتقد العديد من الاقتصاديين بأن الميزان التجاري سينخفض في البداية استجابة لانخفاض قيمة العملة المحلية (أوتخفيضها) ولكن عبر الزمن سوف ترتفع الصادرات وتنخفض المستوردات نتيجة تدني قيمة العملة المحلية، فيتحسن الميزان التجاري وهذا ما يعرف بـ J-Curve، يقوم الشرح التقليدي لـ J-Curve على أساس كمية الصادرات المؤلفة من سلع التصدير XQ كمية المستوردات المؤلفة من سلع الاستيراد MQ المستجيبة للتغيرات في سعر الصرف e ويكن كتابة معادلة الميزان التجاري كالتالي :

$$CA = PX_Q - eP^*M_Q$$

حيث أن :

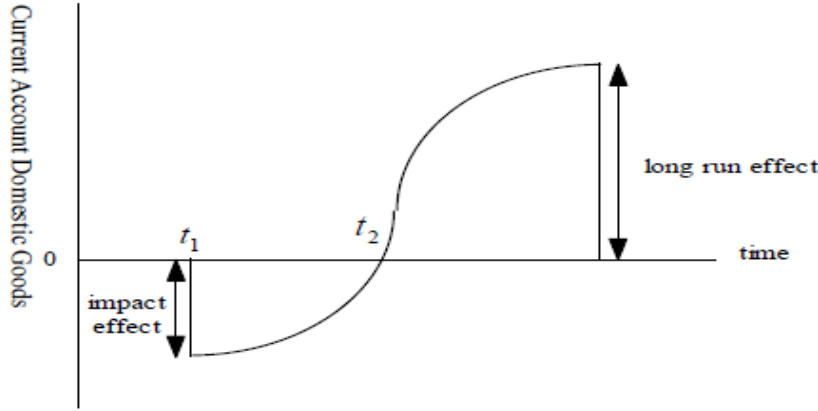
P سعر وحدة الصادرات مقيمة بالعملة المحلية.

P* سعر الوحدة المستوردة مقيمة بالعملة الأجنبية.

e سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية.

وعلى فرض أن q سعر الصرف الحقيقي eP*/P فزيادة سعر الصرف الحقيقي تعني زيادة سعر السلع الأجنبية بالنسبة للسلع المحلية، وتصبح منتجات الدول الأجنبية أقل رغبة لشرائها بالنسبة لمواطني الدولة المحلية، لذا تزداد كمية الصادرات وتنخفض كمية المستوردات، وزيادة الدخل المحلي Y تؤدي إلى زيادة كمية الاستيراد، نتيجة اختلاف سرعة أثر الحجم وأثر قيمة المستوردات، فإن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يخفض الميزان التجاري في البداية نتيجة أثر قيم المستوردات ويرتفع نتيجة أثر الحجم¹. ويمكن توضيح ذلك في المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم (3-5): نموذج J- Curve



المصدر: محمد موساوي، سمية زايري، انعكاس التغير في سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1970-2014)، مجلة دفاتر MECAS، العدد 13، ديسمبر 2016، ص 39. نلاحظ من خلال المنحنى ما يلي:

- بعد تخفيض العملة تتخفض نسبة التجارة بأقل من المستوى الذي كانت عليه في البداية.
- تعود نسبة التجارة إلى الارتفاع عموماً خلال الزمن إلى مستوى جديد في المدى طويل الأجل كأثر الحجم.
- تنتهي نسبة التجارة في الأجل الطويل عند مستوى أعلى من مستوى ما قبل التخفيض¹.

ثالثاً: علاقة سعر الصرف الحقيقي بالنمو الاقتصادي

إن الدراسات التجريبية أثبتت أنه توجد علاقة سلبية بين تقلبات سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي كدراسة " Bosworth, Collins et Chen " 1995، كما أضافت هذه الدراسة أنه قد تكون هناك عواقب على المدى الطويل تتجاوز الآثار على المدى القصير على تنافسية المؤسسات المالية للبلد محل الدراسة. كما أثبتت الدراسة التي قام بها " Collins et Razin " 1997، أن المبالغة في قيمة العملة الوطنية تحدث إبطاء في معدلات النمو الاقتصادي، وأن التغيرات الكبيرة في سعر الصرف الحقيقي يرتبط بعدم معرفة وضعية الأسعار النسبية، وبدورها تؤدي إلى مزيد من المخاطر وأفاق ضعيفة للاستثمار وهذا ما يساهم في ارتفاع تكاليف التكيف مع هذا الوضع، كانهخفاض في الإنتاج، انتقال هيكل النشاط الاقتصادي من القطاعات

¹ محمد موساوي، سمية زايري، انعكاس التغير في سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1970-2014)، مجلة دفاتر MECAS، العدد 13، ديسمبر 2016، ص ص 38-39.

القابلة للتداول إلى القطاعات غير قابلة للتداول، وإحداث زيادة في تقلبات أسعار الفائدة مما يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي.

إن اختلال سعر الصرف يحدث آثار سلبية على الأنشطة الرئيسية للاقتصاد، مثل ما أشارت إليه الدراسة التي قام بها كل من " Edwards 1988, Sekkat et Varoudakis 1993 1990 Grennes et " 1998 Ghura, Cottani, Cavallo et Khan، وهذا بتركيزهم على الأداء الاقتصادي وعلاقته بتغيرات سعر الصرف الأجنبي استنتجوا في الأخير أن الأمر يمكن أن يؤدي إلى انخفاض كفاءة سواء تخصيص الموارد الاقتصادية وهروب رؤوس الأموال، لذلك هذه الظاهرة تلقى اهتمام خاص باعتبارها مصدراً هاماً من مصادر عدم التوازن في الاقتصاد الكلي، ويعتبر شرط واجب توفره لتحسين الأداء الاقتصادي وضمان استقرار الاقتصاد الكلي والسياسات الرامية إلى تحقيق الاستقرار في سعر الصرف الحقيقي عند مستوى معين تعمل من جهة أخرى على تعزيز مستوى النمو، وأن النظرية الاقتصادية لم تحدد نظام الصرف المناسب للنمو الاقتصادي، ولكنها وضعت قنوات يمكن استغلالها للتأثير على النمو الاقتصادي، ويجادل البعض بأن التعويم يمكن أن يشجع النمو بالنسبة للاقتصاد الذي يتسم بمرونة الأسعار والأجور والقادر على امتصاص الصدمات الاقتصادية والتكيف معها بسهولة، وهذا عن طريق تقلبات سعر صرف العملة، مما يعطي البلد إمكانية تبني سياسة نقدية مستقلة وهو ما يعطيها إمكانية لامتناس الصدمات.

إن الاقتصاد الذي يتمتع بإمكانيات لامتناس الصدمات بسهولة، هو الذي يمكن أن يحقق معدلات نمو مرتفعة، وصدمات سعر الصرف من جراء التعويم يمكن أن تحدث خلل في قرارات تخصيص الموارد، أما فيما يخص الاقتصاديات التي تمتلك نظام مالي ضعيف صعب عليها مواجهة تقلبات سعر الصرف.¹

رابعاً: علاقة سعر الصرف ببعض متغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى

نتناول في هذا العنصر علاقة سعر الصرف ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كما يلي:²

✓ **سعر الصرف وميزان المدفوعات:** تبدي التغيرات في سعر الصرف آثار على ميزان المدفوعات المدفوعات، ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية لمعلمة إلى خفض القدرة التنافسية والخدمات المنتجة محلياً، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض

¹ عمران بشرابر، مراد تهتان، أثر أنظمة الصرف على النمو الاقتصادي في الأنظمة العربية، المجلة المغربية للاقتصاد والتسيير، العدد 01، جوان 2015، ص 11.

² بغداد بنين، محمد براق، دراسة قياسية لمحددات سعر الصرف الحقيقي (الدينار الجزائري نموذجاً 2000-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد الثاني، العدد 09، 2016، ص ص 216-217.

سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات اقل جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعند حدوث اختلال في ميزان المدفوعات، تتوفر مجموعة من الطرق لإعادة التوازن إليه، وتشمل تخفيض أو رفع قيمة العملة الخارجية، لجعل أسعار الصادرات أو الواردات ارخص (أعلى) قياسا بالعملة الأجنبية.

✓ **سعر الصرف والسياسة النقدية والمالية:** إن ارتفاع عرض النقود يؤثر على تحديد سعر الصرف، من خلال ارتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات المحلية والتي ينتج عنها زيادة في تكاليف الصادرات، مما يجعلها غير قادرة على منافسة ناظراتها في الدول الأخرى، بالتالي ينخفض عليها الطلب جراء إقبال المقيمين للشراء من الخارج الأمر الذي يساعد على تخفيض العملة المحلية نتيجة زيادة الطلب على العملات الأجنبية، إن علاقة سعر الفائدة بسعر الصرف أنشأت علاقة بين السياسة المالية وقيمة العملة في الخارج، فعندما يقوم البنك المركزي بتثبيت العرض الحقيقي للنقود، فإن السياسة المالية التوسعية ستؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، بمعنى آخر ستؤدي إلى زيادة كل من الدخل الحقيقي وسعر الفائدة وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي على السندات وبالتالي تزداد قيمة عملة الدولة، كما إن إتباع سياسة نقدية محددة كأن يقوم البنك المركزي بتخفيض كمية النقود المعروضة وارتفاع العملة.

✓ **سعر الصرف ومعدل الفائدة:** إن الزيادة في معدلات الفائدة الحقيقية في البلد تجذب رأس المال الأجنبي مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي، أما ارتفاع معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين على استبدال عملاتهم بعملات تلك البلدان لجني المكاسب في سوق الأجنبي.

خلاصة:

يعتبر المرض الهولندي ظاهرة تعاني منها الدول التي تعتمد في تحريك اقتصادها على مورد طبيعي وحيد مثل النفط في الجزائر، ذلك يؤدي إلى العديد من الآثار السلبية على سعر الصرف الحقيقي والتي نذكر منها ما يلي:

- ✚ التدفق الكبير للعملة جراء التفاوت في القطاعات الاقتصادية وعدم التوازن خاصة عند ارتفاع النفط في السوق العالمية، هذا يؤدي إلى تأثير سلبي على العملة المحلية.
- ✚ يتأثر اقتصاد الجزائر بتغيرات أسعار النفط العالمية وهذا لارتباط أغلبية صادراته تجاه العالم الخارجي بمورد أساسي يتمثل في النفط.
- ✚ يؤدي المرض الهولندي لآثار سلبية ليس على سعر الصرف الحقيقي فقط بل يتعدى ذلك إلى محدداته مثل التضخم، البطالة، أسعار الفائدة....الخ.

الفصل الرابع:

دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط
على سعر الصرف الحقيقي التوازني في
الجزائر للفترة الممتدة: (1980-2019)

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة: (1980-2019)

تمهيد

تعتبر الجزائر من بين أهم الدول المصدرة للنفط في العالم، ولكن تعاني اقتصادياً من مشاكل مالية بعد تعرض هذه السلعة إلى صدمات في الطلب أو العرض العالمي، وذلك لارتباط اقتصادها بهذه السلعة والتي تتمثل في النفط، حيث يمثل النفط نسبة 97% من إجمالي صادراتها اتجاه العالم الخارجي، كذلك تحصل على إيرادات مقدره بـ60% من إجمالي الجباية البترولية.

وقد تعرض النفط إلى عدة صدمات عالمية منها: صدمة سنة 1973 واخرى سنة 1986، أما الصدمة الأخيرة كانت سنة 2014، فباعتبار اقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي يعتمد بصفة كبيرة على هذه السلعة، جعله مرتبط بتقلبات أسعاره في السوق العالمية، حيث مر الاقتصاد الجزائري بفترات رخاء في حال ارتفاع سعر هذه السلعة، وفترات عسر وعجز مالي في فترات انخفاض سعره السوق العالمية.

وبما أن سعره هو المحرك الرئيسي للاقتصاد فقط جعله يؤثر على أغلبية المتغيرات الاقتصادية والنقدية ومن بينها سعر الصرف الحقيقي، ونحاول من خلال هذا الفصل معرفة مدى تأثير تقلبات سعره على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر بالاعتماد على نموذج التكامل المتزامن.

أما بالنسبة لهذا الفصل فنتناول فيه دراسة تحليلية وتطبيقية للعلاقة بين تقلبات أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي في الجزائر من خلال ما يلي:

المبحث الأول: دراسة تحليلية لأسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي في الجزائر

المبحث الثاني: دراسة قياسية لنموذج الدراسة

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة: (1980-2019)

المبحث الأول: دراسة تحليلية لأسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي في الجزائر

نتناول من خلال هذا المبحث تحليل علاقة الاقتصاد الجزائري بتغيرات أسعار النفط وذلك من خلال معرفة مدى مساهمة هذا القطاع الحساس في الاقتصاد الجزائري وأهم آثاره الاقتصادية، وأيضاً التركيز على سعر الصرف الحقيقي في الجزائر وما هي علاقته بقطاع المحروقات.

المطلب الأول: دراسة تحليلية لأسعار النفط في الجزائر

نعرض من خلال هذا العنصر مكانة قطاع المحروقات في الجزائر والتطورات الاقتصادية التي مست تغير أسعاره، وما هي أهم الأزمات التي تعرض إليها الاقتصاد الجزائري نتيجة تقلب أسعار النفط منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

الفرع الأول: قطاع المحروقات في الجزائر

يمكن إعطاء لمحة عن قطاع المحروقات في الجزائر من خلال ما يلي:

أولاً: اكتشاف النفط في الجزائر

لقد كان اكتشاف النفط في الجزائر مع بداية القرن العشرين، حيث حفرت في شمال البلاد بعض الآبار قليلة العمق مثل بئر تليوانيت (جنوب غرب غليزان) المكتشف حوالي سنة 1915، وواد قطرين (جنوب سور الغزلان)، ولكنها كانت عرضية ولا تدخل ضمن مخطط البحث و التنقيب. أما تاريخ إنتاج النفط و الذي يمكن اعتباره تاريخ النفط الفعلي للجزائر، فلم يكن سوى سنة 1956، و قد كان المحفز في ذلك هو انهزام فرنسا في الحرب العالمية، وظهر أهميته خلال وبعد الحرب، فباشرت الاستكشاف من جديد وتم استغلال بئر بترولية بواد قطرين المعروف، والذي أنتج خلال الفترة 1949-1956 كمية 308.7 ألف طن و هي كمية متواضعة نسبياً. و منذ بداية من الخمسينات في القرن الماضي ازدادت اهتمامات فرنسا من أجل استغلال الثروة البترولية في الجزائر، ففي أكتوبر 1952 أعطيت رخص التنقيب للشركة الفرنسية (CFP) وللشركة الوطنية للبترول بالجزائر (SN REPAL)، ثم لشركة التنقيب و الاستغلال البترول في الصحراء (CREPS) وفي سنة 1956 تم اكتشاف أول بئر بترولية هامة في الصحراء الجزائرية و هو حقل "عجيلة"، وفي نفس السنة تم اكتشاف أكبر الحقول البترولية في الجزائر و هو حقل "حاسي مسعود" وذلك في جوان 1956، وهي السنة التي يؤرخ بها بداية عهد البترول بداخل الدولة، ثم

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة: (1980-2019)

توالى الاكتشافات، و بدأ الإنتاج والتصدير والذي تطور من 0.4 مليون طن سنة 1958 إلى 20.7 مليون طن سنة 1962، ووصل حجمه بعد الاستقلال إلى 47 مليون طن سنة 1969، يقدر إنتاج الجزائر للنفط سنة 2008 إلى حوالي 67 مليون طن سنوياً أي 1.366 مليون برميل من النفط الخام يومياً.

وبعد الاستقلال سعت الدولة إلى وضع قاعدة نفطية متينة في ظل الاحتكار الفرنسي للمورد، وكان ذلك بإنشاء شركة SONATRACH سوناطراك بتاريخ 31/12/1964، من أبرز مهامها: القيام بأنشطة التنقيب والإنتاج و النقل والتسويق للمنتجات البترولية للبلد، كما انضمت الجزائر لمنظمة الأوبيك سنة 1969.¹

ثانياً: تأميم قطاع المحروقات في الجزائر

إن استعادة السيطرة على الثروات الوطنية كانت مسألة أكثر من ضرورية يمكن أن تضاهي حتى مسألة تحقيق الاستقلال ، لهذا أعطت الدولة الجزائرية أهمية بالغة وكبيرة جدا لهذه العملية، فقامت بإقرار مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية في كل دساتيرها، حيث أقرت في البند الثالث من المادة العاشرة لدستور 1963 ، ضرورة تصفية جميع بقايا الاستعمار.²

بدأت المفاوضات الجزائرية الفرنسية حول نظام الامتيازات النفطية بالجزائر في نوفمبر 1969 وقد مثل الجزائر وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة، أما الجانب الفرنسي وزير الصناعة كزافييه أورتولي Ortolli Xavier، وكان التفاوض مركّزاً على اقتسام الامتيازات الممنوحة للشركات الفرنسية لكن المفاوضات المكوكية التي قام بها الوزير عبد العزيز بوتفليقة وصلت بحلول نوفمبر 1970 إلى أفق مسدود (بعد مرور عام كامل)، ما دعا الرئيس هواري بومدين إلى إيقاف القنوات الدبلوماسية للتفاوض بإعلانه إنهاء تكليف وزارة الخارجية الجزائرية عن متابعة المفاوضات، وإحالة الملف إلى وزارة الطاقة والمناجم، وتحميلها مسؤوليات تسيير قطاع النفط الجزائري وتولي العمليات النفطية في البلاد، وقد أعلن الرئيس الجزائري هواري بومدين في خطابه أمام إطارات الإتحاد العام للعمال

¹ بن عبيدة دحو، مرجع سابق، ص ص 58-59.

² المادة 10 من الدستور الجزائري 1963، اطلع عليه بتاريخ 2018/12/22 على الساعة 11:00، متاح على الرابط: <http://www.Eil-moradia.dz/arabe/symbole/texts/constitution.html>.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة (1980-2019)

الجزائريين UGTA في 24 فبراير من سنة 1971، عددا من القرارات السياسية الهامة، قال فيها :
أود أن أعلن رسميا، وبالنيابة عن مجلس الثورة والحكومة تطبيق القرارات التالية ابتداء من تاريخ
اليوم:

- ✓ زيادة المشاركة الجزائرية في جميع شركات النفط الفرنسية إلى نسبة 51 بالمائة، من أجل ضمان جزائرية مراقبة فعالة لاستغلال النفط الجزائري.
- ✓ تأمين الغاز الجزائري .
- ✓ تأمين النقل البري لجميع الأنابيب الموجودة على التراب الوطني.

وأعلن الرئيس بومدين أن هذه القرارات اتخذت من جانب واحد، وبأنها تهدف إلى ضمان شركة سوناطراك احتكار نسبة 51 بالمائة من كل مشاريع البتروكيماويات في الجزائر، ما يعني استرجاعها السيادة الوطنية على النفط الجزائري، وامتلاكها لكافة الامتيازات التي كانت مملوكة للشركات الفرنسية بموجب اتفاقيات ايفيان، التي لم تعد ملزمة للحكومة الجزائرية بعد تاريخ 24 فيفري 1971، ما يعني أن نظام الامتيازات Concessions de Système قد عاد بلا رجعة ملكا قانونيا للجزائر، التي أصبحت على وعي كبير بالقانون الدولي، فهي تملك خبرة بما يمنحه نظام محكمة العدل الدولية للدول المالكة للموارد الأولية، من خلال التجارب النزاعية السابقة التي تم الفصل فيها بالقانون الدولي.

كتبت جريدة لوموند الفرنسية تعقيبا على هذا القرار أن " صبر الجزائريين قد نفذ، وهم الآن يستكملون استقلالهم الاقتصادي،، فنحن كنا عدوهم الواضح، حين لعبت شركات فرنسا النفطية دور الشاشة الاستعمارية الجديدة لفرنسا،... والشعب الجزائري لا يستطيع أن يقبل ضياع ثروته، " وتوقّعت الجريدة امتداد عدوى القرار الجزائري إلى دول عربية وأفريقية أخرى، وهو ما حدث بالفعل حين قامت العراق بتأميم نفطها سنة 1972، وتليها ليبيا سنة 1973، قبل أن تعود الدول العربية إلى "التضامن العربي" أثناء حرب أكتوبر 1973، التي شهدت مقاطعة عربية لكلّ الدول الغربية الداعمة العدو الصهيوني في تلك الحرب .

أصبحت الجزائر -بقرار التأميم التاريخي - تتحكم في تسيير ومراقبة كافة المشاريع التي تباشرها شركات النفط الأجنبية، التي تستغلّ النفط الجزائري بعقود طويلة الأجل لاستغلال 04 مليارات طن من النفط الاحتياطي الجزائري المقدر ب 05 مليارات طن، كما تتحكم الجزائر في 4 آلاف متر

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة (1980-2019)

مكعب من الغاز و600 مليون طن من الأنابيب الممتدة في 08 شبكات لخطوط أنابيب الغاز Gazoducs، و3500 كلم من أنابيب النفط O Léducs، كما وضع قرار تأمين النفط الجزائري إشارات البتيروكيماويات بالجزائر إما مسؤولية تاريخية في إنجاح خطط الحكومة ومن ورائها شركة سوناطراك، التي تريد أن تبني سمعة دولية بأنها واحدة من أكبر الشركات الوطنية النفطية العملاقة في العالم على غرار شركة أرامكو السعودية، أو شركة PDVSA الفنزويلية، وبالفعل توصلت شركة سوناطراك إلى امتلاك عقود مشاريع في ليبيا وبيرو وكوريا الجنوبية ونيجيريا ومصر¹. وفي دستور 1976 تحديداً في المادة 14 التي حددت وبشكل صريح ملكية الدولة وبكيفية لا رجعة فيها ما يلي: "الأراضي الرعوية و الأراضي المؤممة زراعياً كانت أو قابلة للزراعة والغابات والمياه، وما في باطن الأرض من مناجم ومقالع ومصادر الطبيعية للطاقة والثروات المعدنية الطبيعية والحية للجرف القاري وللمنطقة الاقتصادية الخاصة"².

ثالثاً: الاحتياطات المؤكدة من النفط الجزائري

تملك الجزائر احتياطات ضخمة من النفط والتي يمكن توضيحها كما يلي:

الجدول رقم (1-4): الاحتياطات المؤكدة من البترول الخام الجزائري للفترة بين (1986-2016)

الوحدة: مليار برميل

السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
الاحتياطات	8.8	8.6	9.2	9.2	9.2	9.2	9.2	9.2	10.0

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الاحتياطات	10.0	10.8	11.2	11.3	11.3	11.3	11.3	11.3	11.8

¹ عصام بن الشيخ، قرار تأمين النفط الجزائري 24 فيفري 1971 دراسة للسياق والمضامين والدلالات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 06، جانفي 2012، ص ص 193-194.

² المادة 14 من الدستور الجزائري 1976، اطلع عليه بتاريخ 2018/12/22 على الساعة 11:28، متاح على الرابط: <http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/symbole.htm>

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة (1980-2019)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاحتياطات	12.3	12.3	12.3	12.3	12.3	12.3	12.2	12.2	12.2

السنوات	2013	2014	2015	2016
الاحتياطات	12.2	12.2	12.2	12.2

Source: BP, Statistical Review of world energy, June 2016

نلاحظ أن الاحتياطات المؤكدة الجزائرية في تزايد مستمر في الفترة لما بين (1986-2009) وذلك نتيجة الاكتشافات العديدة التي شهدتها قطاع البترول في الجزائر، أما في الفترة ما بين (2010-2016) نلاحظ أن هناك انخفاض في مستوى الاحتياطي المؤكد للبترول الخام في الجزائر بسبب ارتفاع أسعار النفط في الفترة ما بين (2008-2013) وتزايد الطلب العالمي على النفط

رابعاً: تطور إنتاج النفط في الجزائر:

يمكن توضيح تطور إنتاج البترول الخام في الجزائر للفترة ما بين (1986-2016) كما يلي:

الجدول رقم (2-4): تطور إنتاج البترول في الجزائر للفترة ما بين (1986-2016)

الوحدة: مليون طن

السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
الإنتاج	53797	53746	51873	55485	58197	57346	57259	57285	56608

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الإنتاج	57032	59840	59814	60416	61854	64444	62862	67691	76841

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الإنتاج	81761	84821	85036	85300	82600	76000	73300	70700	66900

السنوات	2013	2014	2015	2016
الإنتاج	64400	67100	65100	66600

المصدر: تقارير الديوان الوطني للإحصائيات

1962-2011، 2016

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة (1980-2019)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تزايد مستمر في إنتاج النفط الخام في الجزائر خصوصاً في الفترات التي ارتفعت فيها أسعار النفط العالمية، وهذا نتيجة لارتباط اقتصاد الدولة بعائدات النفط التي تمثل حوالي 97% من صادرات الجزائر إلى العالم الخارجي، ونلاحظ أن إنتاج النفط الخام ارتفع بقيمة كبيرة خصوصاً في الفترة ما بين (2004-2011) حيث شهدت هذه الفترة ارتفاع في الأسعار بسبب التذبذب الذي حصل للاقتصادات العالمية في تلك الفترة خصوصاً الأزمة المالية العالمية التي مست اغلب الاقتصادات العالمية الكبرى.

الفرع الثاني: تحليل تغيرات أسعار النفط العالمية وآثارها على الاقتصاد الجزائري

نحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى أهم التغيرات التي مست أسعار البترول العالمية وأهم الأبعاد والآثار الاقتصادية التي تعود انعكاساتها بالسلب أو بالإيجاب على الاقتصاد الجزائري وللتوضيح أكثر قسمنا هذه التغيرات إلى فترات زمنية كما يلي:

أولاً: الفترة منذ (1970-1973):

تعرضت أسعار النفط إلى العديد من التغيرات خلال هذه الفترة والتي يمكن توضيحها في الجدول الآتي كما يلي:

الجدول رقم (3-4): تغيرات أسعار النفط في الفترة ما بين (1970-1973):

السنوات	1970	1971	1972	1973
أسعار النفط الخام	1.21	1.70	1.82	2.70

الوحدة: دولار للبرميل

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ons

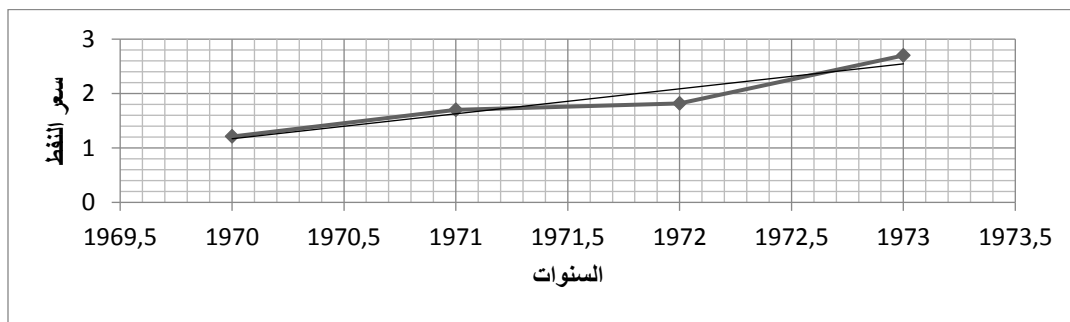
في سنة 1970 حُدد سعر النفط بـ 1.8 دولار للبرميل وفق وزارة الطاقة الأمريكية وخاصة مجموعة الشركات التي تعرف بإسم الأخوات السبع (إكسون، موبيل، شيفرون، غلف، تكساكو، شل، بيبسي)، هي المتحكم الرئيسي في أسعار النفط في العالم وقد كانت هذه الشركات تضع الأسعار بالاتفاق فيما بينها بحيث كانت تحدد حجم العرض في السوق، ولهذا فقد كان يشهد استقرار في غالب الأحيان، لذلك نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أسعار النفط لم تتجاوز 1.82 دولار للبرميل في السنوات بين (1970-1972) بينما قفز سعر البرميل إلى 2.70 دولار للبرميل الواحد سنة 1973.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة: (1980-2019)

وفي سنة 1993 انهار هذا النظام بعد القرار الذي اتخذه المنتجون العرب للنفط داخل منظمة أوبك في الكويت سنة 1973، وهذا القرار يتمثل في حذر تصدير النفط العربي إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا احتجاجاً على دعم الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل في حربها ضد مصر، لتكون أول أزمة ارتفاع تتعرض لها أسعار البترول وتتمثل في أزمة ارتفاع. وذلك أثر على الاقتصاد الجزائري، بكونه اقتصاداً فتيماً وقد ساعد ارتفاع أسعار البترول في بناء البنية التحتية للجزائر التي هدمها الاستعمار الفرنسي، حيث كانت ردة الفعل ايجابية اتجاه الاقتصاد الجزائري، لأنه يعتمد بصورة كبيرة على صادراته من النفط.

ويمكن توضيح تغيرات سعر النفط في تلك الفترة في المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم (1-4): تغيرات سعر النفط لسنوات (1970-1973)



المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على معطيات الجدول السابق وبالاعتماد على برنامج Excel

ثانياً: الفترة ما بين (1974-1987):

يمكن توضيح تقلبات أسعار النفط للفترة ما بين (1974-1987) في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-4): تغيرات أسعار النفط للفترة ما بين 1987-1974

السنوات	1980	1979	1978	1977	1976	1975	1974
أسعار النفط الخام	28.64	29.19	12.79	12.50	11.60	10.43	11.00

السنوات	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981
أسعار النفط الخام	19.02	15.05	27.01	28.20	29.04	32.38	32.51

الوحدة: دولار للبرميل

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ons

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة (1980-2019)

شهدت هذه الفترة تذبذبات كبيرة في أسعار النفط، حيث واصل ارتفاع أسعار النفط، العالمية بعد سنة 1973 بعد الحذر العربي ليرتفع سعر البرميل إلى 11 دولار سنة 1974 ليواصل ارتفاعه بوتيرة بطيئة للسنوات بين (1974-1978) ليصل إلى سعر 12.79 دولار للبرميل، حيث شهدت هذه الفترة استقراراً في الأسعار، وكذلك إنتاج أوبك كان مستقراً حيث قدر بحوالي 30 دولار للبرميل يومياً، ولكن بقاء الأسعار مرتفعة ساهم في زيادة إنتاج النفط من قبل منظمة أوبك من أجل زيادة العوائد المالية.

وفي سنة 1979 نلاحظ أن هناك ارتفاع محسوس في أسعار النفط حيث وصل متوسط سعر البرميل السنوي 29.19 دولار للبرميل الواحد، وهذا بسبب الثورة الإسلامية في إيران وانقطعت إمدادات النفط حينها في السوق فيما يقارب نحو 2 مليون برميل يومياً، حيث شهدت هذه الفترة تضاعف في أسعار النفط الخام في العالم وهي أعلى القيم التي سجلها سعر البترول في العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وفي سنة 1980 الحرب الإيرانية العراقية تدفع سعر البرميل لأكثر من 30 دولار للبرميل الواحد. وفي سنة 1981 اثناء حرب الخليج أدت إلى ارتفاع متوسط الأسعار إلى أكثر من 32 دولار للبرميل.

أما في الفترة ما بين (1982-1985) انخفضت الأسعار بصورة كبيرة، وذلك بسبب سوء إدارة أوبك للسوق وطمع وجشع الدول الأعضاء الذين عملوا المستحيل لبقاء الأسعار عالية، لكن بقاء الأسعار في هذا المستوى تسبب في تدمير الطلب العالمي للنفط، حيث اتجهت اغلب دول العالم إلى ترشيد الإنفاق من النفط والطاقة والبحث على بدائل وطاقات جديدة بخلاف النفط.

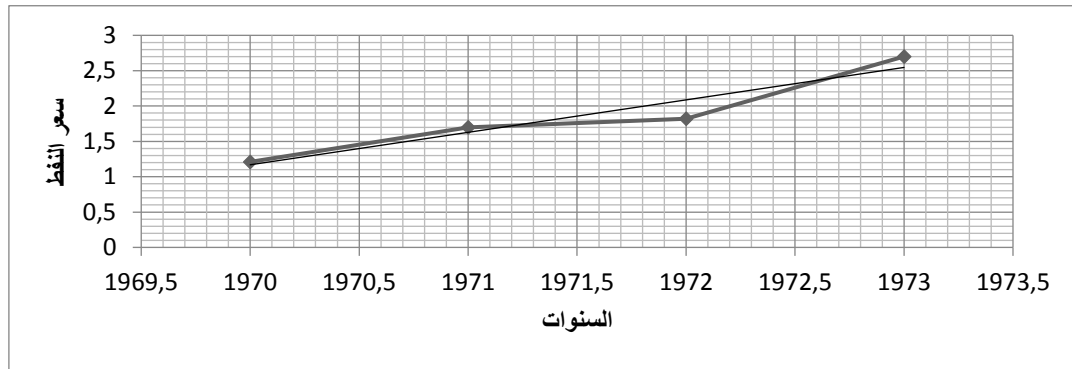
تواصل الانخفاض في الأسعار سنة 1983 واستمر ذلك ليصل إلى سعر 27.01 سنة 1985 لتنتهار أخيراً سنة 1986 وتصل إلى سعر 15.05 لتعود كما كانت عليه قبل الثورة الإسلامية الإيرانية. ونتيجة لهذه التذبذبات في أسعار النفط العالمية عانى الاقتصاد من عدة صدمات فكانت صدمات ايجابية للفترة ما بين (1974-1982) بسبب ارتفاع أسعار النفط وقد ساعد هذا الجزائر في الخروج من المديونية، اما بالنسبة للصدمة السلبية التي حدثت سنة 1986 والانهيال المفاجئ لأسعار النفط، هذا شكل صعوبات مالية كبيرة للاقتصاد الجزائري وأوقعه في ديون ثقيلة، حيث ساهمت هذه الأزمة في ارتفاع مستوى البطالة بسبب تسريح العمال من اغلب الشركات البترولية

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة: (1980-2019)

وارتفاع معدلات التضخم، وانتشار الفقر والآفات الاجتماعية والهجرة إلى الخارج، حيث الجشع الكبير الذي كان لدى الدول الأعضاء في زيادة الأسعار أدى إلى تدهور وتراجع في الطلب العالمي وشكل أزمة خانقة لأغلب الدول المصدرة للنفط وخصوصاً الجزائر.

ويمكن توضيح تغيرات سعر النفط لهذه الفترة في المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم (2-4): تغيرات سعر النفط لسنوات (1974-1987)



المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على معطيات الجدول السابق وبالاعتماد على برنامج Excel

ثالثاً: الفترة ما بين (1988-2001):

يمكن توضيح تقلبات أسعار النفط للفترة ما بين (1988-2004) في الجدول الآتي:

الجدول رقم (5-4): تغيرات أسعار النفط للفترة ما بين 2001-1988

السنوات	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
أسعار النفط الخام	15.97	19.64	24.53	21.54	20.58	18.43	17.20

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
أسعار النفط الخام	18.43	22.12	20.61	14.42	19.34	30.38	25.98

الوحدة: دولار للبرميل

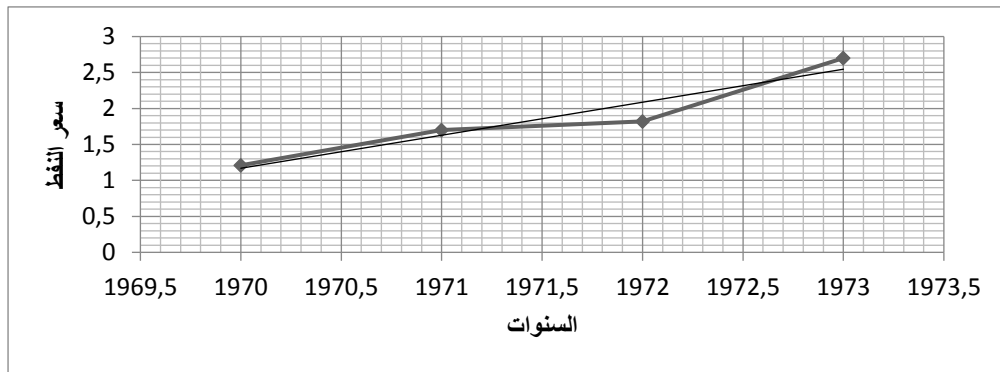
المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ons

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أسعار النفط بقيت منخفضة سنوات الثمانينات رغم الجهود المبذولة لرفع الأسعار من قبل منظمو أوبك وانتقل هذا الانخفاض إلى سنوات التسعينات حيث شاهدنا تذبذب في الأسعار، فهي ترتفع وتنخفض بوتيرة ضعيفة، ولكن في مطلع 2000 شهدت أسعاره

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة: (1980-2019)

ارتفاعا محسوساً ليقفز سعر البرميل الواحد إلى 30.38 دولار، ثم يعود للانخفاض مرة أخرى بمقدار 05 دولارات سنة 2001، وهذا الارتفاع والانخفاض حدث بسبب التوتر العالمي الذي شهدته هذه الفترة مثل حرب أمريكا على العراق، وتوتر العلاقات بين أمريكا وإيران، والحرب على أفغانستان بالإضافة إلى حرب الخليج 1997، ولم يستطع سعر البرميل من النفط فك العشرين دولار في السنوات بين (1990-1997) وهي السنة التي انهارت فيها الاقتصاديات العالمية التي تعتمد على عائدات النفط بصورة كبيرة. نتيجة هذه التقلبات في أسعار النفط جعل الاقتصاد الجزائري يتخبط ويقع في مشاكل مالية عنيفة أدت به إلى إغراق اقتصاده بديون ثقيلة خصوصاً أن هذه الفترة كانت حساسة في الجزائر في ما يعرف بالعشرينية السوداء، حيث شهدت الجزائر أعمال عنف وشغب من قبل الإرهابيين، وهذا التوتر الاقتصادي والسياسي جعل الاقتصاد الجزائري يتأرجح ويثقل بمشاكل مالية صعبة. ويمكن توضيح تغيرات سعر النفط في المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم (3-4): تغيرات سعر النفط لسنوات (1988-2001)



المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على معطيات الجدول السابق وبالاعتماد على برنامج Excel

رابعاً: الفترة منذ 2002-2017

يمكن توضيح تقلبات أسعار النفط للفترة ما بين (2002-2017) في الجدول الآتي:

الجدول رقم (6-4): تغيرات أسعار النفط للفترة ما بين (2002-2017)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
أسعار النفط الخام	26.18	31.08	41.51	56.54	66.05	72.34	99.67	61.95

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة (1980-2019)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
أسعار النفط الخام	79.48	94.88	94.06	97.98	93.17	48.66	43.29	50.80

الوحدة: دولار للبرميل

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ons

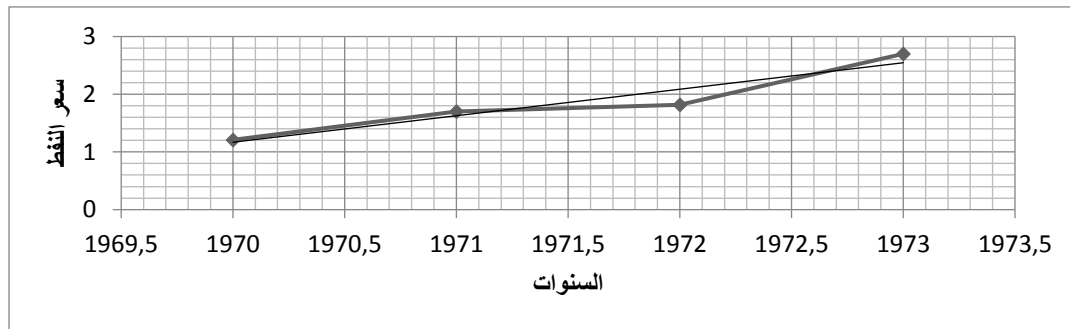
نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هذه الفترة قسمت إلى مرحلتين: المرحلة الأولى شهدت ارتفاعاً كبيراً لسنوات (2002-2014) اما المرحلة الثانية كانت بين 2015 و 2017 ففي المرحلة الأولى كان هناك ارتفاع في أسعار النفط وذلك لعدة أسباب واعتبارات اقتصادية ومالية وتمثلت في محاولات الوزير السعودي " النعيمي" من إقناع أوبك والمنتجين خارجها مثل المكسيك والنرويج بخفض الإنتاج لرفع الأسعار، وفي سنة 2005 إعصار " كاترينا" ضرب خليج المكسيك لينخفض المعروض من البترول، لتواصل أسعار البترول الارتفاع حتى سنة 2008 وذلك بسبب الأزمة المالية التي مست الاقتصاديات العالمية، بالإضافة إلى نمو الطلب الصيني على النفط وحفاظ أوبك على مستوى الإنتاج بعد اجتماع أوبك بوهران وخفض إنتاج النفط، أما في منتصف سنة 2014 وسنوات 2015-2016 انخفضت أسعار النفط انخفاض مفاجئ لتصل إلى اقل من 30 دولار للبرميل لتعود للتعافي سنة 2017 بسبب خفض الإنتاج العالمي للنفط.

وفي زخم هذا التذبذب في الأسعار بين الارتفاع والانخفاض هذا جعل الجزائر تعيش في ما يسمى بسنوات " البجوحة المالية" عند ارتفاع أسعار النفط لأكثر من 100 دولار للبرميل وتخلصها من الديون الثقيلة التي تكبدتها سنوات الثمانينات والتسعينات، ولكن سرعان ما واجه الاقتصاد الجزائري أزمة مالية خانقة " النقشف" في ظل انخفاض أسعار النفط في منتصف 2014، وهذا بسبب سوء تسيير الفوائض المالية سنوات " البجوحة المالية".

ويمكن توضيح تغيرات سعر النفط لتلك الفترة في المنحنى البياني التالي:

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة: (1980-2019)

الشكل رقم(4-4): تغيرات سعر النفط للفترة (2002-2017)



المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على معطيات الجدول السابق وبإعتماد على برنامج Excel

المطلب الثاني: دراسة تحليلية لسعر الصرف في الجزائر

لقد تطور سعر الصرف الجزائري منذ الاستقلال، لارتباط هذا المؤشر النقدي بمجموعة من الاعتبارات الاقتصادية وخصوصاً أسعار البترول في كون الجزائر تعتمد بنسبة كبيرة على عائدات الربيع البترولي في تنمية وتنشيط اقتصادها، سنعرض من خلال هذا المطلب تغيرات أسعار الصرف الحقيقية، مركزين على الفترات التي حدثت فيها أزمات بترولية.

الفرع الأول: الفترة منذ سنة (1975 - 1990):

اعتمدت الجزائر في هذه الفترة على بناء اقتصادها المحطم من قبل الاستعمار الفرنسي، ففي هذه الفترة قامت بعدة إصلاحات في الجانب الاقتصادي والجانب النقدي، مما أثر على المتغير النقدي المتمثل في سعر الصرف والذي يمكن توضيح أهم التغيرات التي مسته في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-7): تغيرات أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
سعر الصرف	4.94	4.91	4.48	3.96	4.18	3.95	4.16	4.15

السنوات	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
سعر الصرف	3.97	3.85	3.84	4.32	4.59	4.79	4.98	5.03

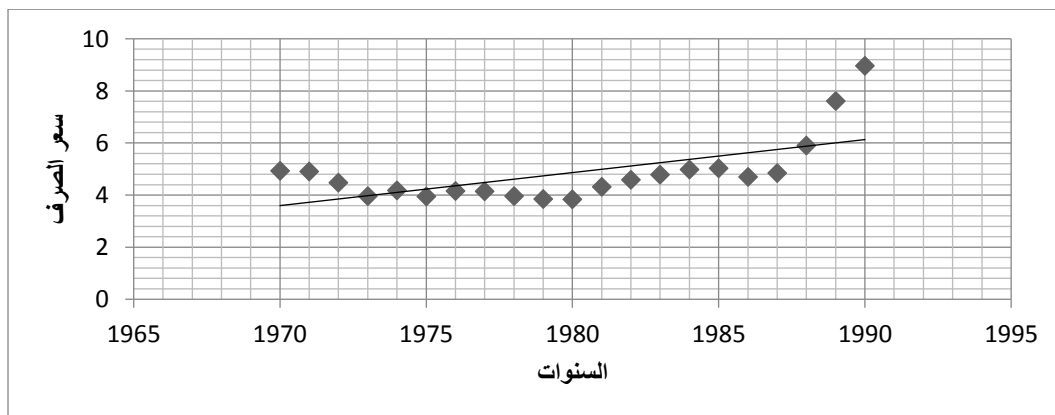
الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة: (1980-2019)

السنوات	1986	1987	1988	1989	1990
سعر الصرف	4.70	4.85	5.91	7.61	8.96

المصدر: بناءً على تقارير ومعطيات البنك الوطني الجزائري

في هذه الفترة الممتدة ما بين (1970-1990) حدثت أزمات بترولية والمتمثلة في أزمة ارتفاع لأسعار البترول سنة 1973 حيث في هذه الفترة انتعش الاقتصاد الجزائري وهذا أثر على سعر صرف العملة المحلية تجاه الدولار الأمريكي وأدى إلى استقرار نسبي في قيمة سعر صرف الدينار الجزائري في الفترات اللاحقة أي سنوات 1975 إلى سنة 1985، ولكن بعد حدوث أزمة الانخفاض في سعر البترول العالمي نتيجة ضعف الطلب العالمي على البترول هذا أدى إلى عدم استقرار في قيمة سعر صرف العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية وخصوصاً الدولار الأمريكي، وفي هذه الفترة قامت الجزائر بعدة إصلاحات من أجل النهوض بعملتها اتجاه العملات الأجنبية والمحافظة على الاستقرار النقدي، ومن بين هذه الإصلاحات تنمية الإنتاج الصناعي والفلاحي للخروج من التبعية لقطاع المحروقات وعائدات الربيع، حيث قامت الجزائر بتثبيت سعر عملتها تجاه الدولار الأمريكي في اتفاق مع صندوق النقد الدولي. ويمكن توضيح التغيرات في سعر صرف الدينار الجزائري تجاه الدولار الأمريكي في المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم (4-5): منحنى بياني يوضح تغيرات سعر الصرف تجاه الدولار الأمريكي للفترة ما بين (1970-1990)



المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على معطيات الجدول السابق وبالاعتماد على برنامج Excel

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة: (1980-2019)

نلاحظ من خلال المنحنى السابق أن هناك تذبذب في قيمة سعر الصرف اتجاه الدولار الأمريكي حيث أن قيمته كانت منخفضة سنوات السبعينات وبداية الثمانينات، ولكن مع بداية سنة 1986 شهدت ارتفاع ملحوظ، متأثراً بالأزمة البترولية التي مست الاقتصاد الجزائري. لتعود للانخفاض سنوات ما بعد الأزمة نظراً لتعافي الاقتصاد الجزائري، ولكن سرعان ما عاد سعر لارتفاع في نهاية سنوات الثمانينات وبداية سنة 1990 متأثراً بقانون النقد والقرض والإصلاحات التي حدثت سنة 1986 وإصلاحات سنة 1988 والتوجه الجديد نحو اقتصاد السوق والخروج من الاشتراكية، وكل هذه الإصلاحات التي قامت بها المنظومة الجزائرية للنهوض بالاقتصاد الوطني وانتعاشه، وعدم تأثره بالأزمات التي تمس الاقتصاد سواء كانت أزمات داخلية أو أزمات خارجية وهذا بسبب هشاشة الاقتصاد الجزائري.

وفي هذه الفترة قامت الجزائر بعدة إصلاحات نقدية ومصرفية والتي يمكن توضيح أهمها في ما يلي:¹

✓ **الإصلاح النقدي سنة 1986:** نتيجة المشاكل الناجمة عن انتهاج الجزائر لسياسة التخطيط المركزي فرض عليها أن تعيد النظر في سياستها الاقتصادية، خاصة ما يتعلق بقطاعها المالي الذي يعتبر المورد الأساسي لتمويل القطاعات، لذلك صدر قانون البنوك والقرض في 16 أوت 1986. حيث تم إدخال تغيير جذري على الوظيفة المصرفية وأصبحت القروض أداة فعالة لتنظيم الاقتصاد، كما نص القانون على متابعة القروض الممنوحة لضمان استخدامها والتقليل من خطر استردادها، كما استعاد البنك المركزي صلاحياته فيما يخص تطبيق السياسة النقدية، وإدارة الأدوات أما فيما يخص العلاقة بين البنك المركزي والخزينة فقد نص القانون على ضرورة تحديد القروض الممنوحة للخزينة تبعاً للمخطط الوطني للقرض.

✓ **قانون استقلالية البنوك لسنة 1988:** جاء لتكثيف الإصلاح النقدي الذي تم إدخاله في سنة 1986 مع تغيير النظام القانوني الجديد وخاصة القانون 88-01 المؤرخ في (12 جانفي 1988) المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، حيث تتمثل أهم عناصر هذا التكيف

¹ عبود عبد المجيد، بلحاج فراحي، **الإصلاح النقدي في الجزائر ومقترح حذف الأصفار في الدينار الجزائري**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 03، سبتمبر 2017، ص 61.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة (1980-2019)

في اعتبار مؤسسات القرض (البنوك) كمؤسسات عمومية اقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية، والاستقلال المالي، وبالتالي فإن تكييف النظام القانوني للبنوك والقرض جاء ليعطي استقلالية أكبر للبنوك في مجال التسيير.

✓ **قانون القرض والنقد 1990-01** : وضع هذا القانون النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين، وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة وأعطى للبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوان اقتصادية مستقلة.

الفرع الثاني: الفترة الممتدة من سنة (1991-2017)

تأتي هذه الفترة بعد الإصلاحات العديدة التي قامت بها الحكومة الجزائرية سنوات الثمانينات و سنة 1990 المتمثلة في قانون النقد والقرض، ولكن رغم هذه الإصلاحات إلا أن سعر صرف الدينار الجزائري ظل في تزايد مستمر مقابل الدولار الأمريكي، ويمكن توضيح أهم التغيرات التي مست سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في الجدول الموالي كما يلي:

الجدول رقم (4-8): تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة ما بين

(2017-1991)

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
سعر الصرف	18.47	21.84	23.35	35.06	47.66	54.75	57.71	58.74

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
سعر الصرف	66.57	75.26	77.22	79.68	77.39	72.06	73.28	72.65

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
سعر الصرف	69.29	64.58	72.65	74.39	72.94	77.54	79.37	80.58

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة (1980-2019)

السنوات	2015	2016	2017
سعر الصرف	100.69	109.44	110.97

المصدر: بناءً على تقارير ومعطيات البنك الوطني الجزائري

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن سعر الصرف الدينار الجزائري تغير منذ سنة 1991 بعد قانون النقد والقرض والإصلاحات التي قامت بها الحكومة الجزائرية من أجل تحقيق التوازن النقدي ولكنه تأثر بالعديد من المتغيرات الاقتصادية، خاصة متغير أسعار البترول لأن ارتباط العملة الجزائرية بالعملات الأجنبية وخصوصاً الدولار الأمريكي، والحصول على العملات الأجنبية من الصادرات من المحروقات والتي تمثل نسبة 97 % من إجمالي صادراتها إلى العالم الخارجي.

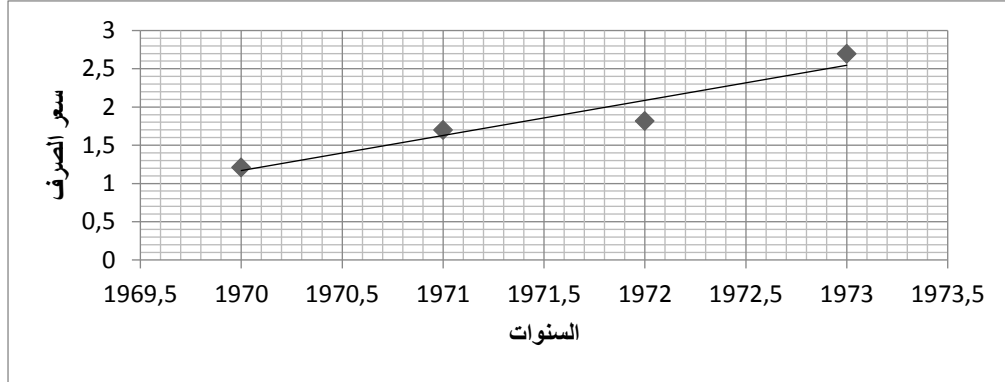
نلاحظ من خلال الجدول أن أقل قيمة كانت سنة 1991 وتتمثل في قيمة 18.47 وأكبر قيمة سجلت سنة 2017 مقدرة بـ 110.97، كما لاحظنا تأثر قيمة الدينار الجزائري تجاه الدولار سنة 2008، حيث كانت القيمة مقدرة بـ 64.58 وهذا الانخفاض في القيمة راجع لأسباب خارجية والتي تتمثل في تدهور قيمة الدولار تجاه العملات الأخرى بسبب الأزمة المالية التي مست دول العالم وأمريكا بوجه خاص نتيجة لأزمة الفقاعات المالية، حيث قامت الولايات المتحدة بخفض معدلات الفائدة على الأصول ومنح قروض للمستهلكين مقابل رهن يتمثل في عقارات، وبسبب عدم قدرة المستهلكين على إرجاع قيمة القروض وانخفاض قيمة العقارات هذا جعل الاقتصاد الأمريكي والبنوك الأمريكية يعيشون في أزمة مالية خانقة، مما أثرت تأثير مباشر على اقتصادها وعلى الاقتصاديات الأخرى المرتبطة بها.

وكذلك تأثر أيضاً سعر صرف العملة الجزائرية مقابل العملة الأمريكية سنة 2015 وذلك بسبب الصدمة النفطية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي، انخفاض حاد في سعر النفط في السوق العالمية وذلك بسبب المحزونات الأمريكية من النفط واكتشاف مصادر جديدة للطاقة مثل الغاز الصخري في أمريكا، وهذا ما أثر تأثير سلبي على الاقتصاد الجزائري نظراً لارتباطه بقطاع المحروقات، وبالتالي تهاوت قيمت سعر صرف العملة الجزائرية تجاه الدولار الأمريكي ووصل سعر صرف العملة من 64.58 سنة 2008 إلى 110.97 سنة 2017 إي بمقدار 46 دولار في أقل من 10 سنوات.

ويمكن توضيح هذا التذبذب في أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في المنحنى البياني التالي:

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة (1980-2019)

الشكل رقم (6-4): تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي



المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على معطيات الجدول السابق وبالاتماد على برنامج Excel

المطلب الثالث: التأسيس النظري لمتغيرات نموذج الدراسة

على الرغم من تعدد المقاربات النظرية التي تحدد سعر الصرف الحقيقي التوازني، إلا أننا نسعى إلى تحديد المقاربة التي تفسر سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر، ومن أجل التوصل إلى مقاربة تفسر سعر الصرف الحقيقي في الجزائر وارتباطه بسعر النفط سنتطرق إلى العديد من المقاربات النظرية التي درست سابقاً على الجزائر ودول أجنبية.

الفرع الأول: مقاربات ودراسات سابقة لسعر الصرف الحقيقي في الدول الأجنبية

سنتطرق من خلال هذا العنصر إلى أهم المقاربات الأجنبية التي درست سلوك سعر الصرف الحقيقي التوازني لدول أجنبية والتي نذكر منها:¹

✓ دراسة (Bénassy-Quéré, et al, 2007): والتي إستخدم فيها نموذج التكامل المشترك ونموذج العلاقة السببية لتحديد العلاقة بين سعر النفط وسعر صرف الدولار للفترة ما بين (1974-2004) وأظهرت النتائج أن العلاقة السببية تمتد من أسعار النفط إلى سعر الصرف، وعلى المدى البعيد وجد أن زيادة سعر النفط بنسبة 10% تؤدي إلى ارتفاع الدولار بنسبة 4.3% وقد توقع الباحثان أن تنشأ علاقة عكسية مستقبلية بين هذين المتغيرين بسبب دخول الصين كمستهلك كبير للنفط.

¹ فوزان عبد العزيز الفوزان، مرجع سابق، ص ص53-54.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة (1980-2019)

✓ دراسة (Amano and van Norden,1998): تبين من هذه الدراسة أن هناك علاقة عكسية تمتد من النفط إلى سعر الصرف وأظهرت الدراسة كذلك أن المرحلة ما بعد "بريتون وودز" كانت صدمات سعر الصرف نتيجة لارتفاع أسعار النفط، وتنبأ بأن يستمر هذا الاتجاه حتى في المستقبل.

✓ دراسة (Roach,2008): درس العلاقة بين سعر صرف الدولار وأسعار النفط للفترة ما بين 1992-2008 وقد بين أن معظم اتجاهات البحوث النظرية ومعها الدراسات التطبيقية تؤكد على أن السببية تتجه من سعر صرف الدولار إلى سعر النفط، وذلك بسبب أن معظم عائدات النفط تعود لتستثمر في أوعية دولارية، وهذا بدوره يزيد الطلب على الدولار فترتفع قيمته مقابل العملات الأخرى، كان هذا الاتجاه للفترة ما بين (1992 الى 2004)، أما في سنة 2004 فلم يكن هناك علاقة بين المتغيرين، وللفترة ما بعد (2004 الى 2008) فكانت العلاقة عكسية، بين سعر النفط وسعر صرف الدولار.

✓ أعمال (Edwards , 1989-1994): والتي تم تطويرها فيما بعد من طرف (Elbadawi,1994)، ونسبت أخيراً إلى (Clark and MacDonald,1997)، هذه المقاربة تعتمد على ثلاثة خطوات: الخطوة الأولى: استخدام تقنيات الاقتصاد القياسي من تكامل مشترك لتقدير العلاقة على المدى الطويل بين سعر الصرف الحقيقي ومجموعة من الأساسيات.

الخطوة الثانية: احتساب سعر الصرف التوازني بوصفه دالة من القيم الاساسية عند نقطة معينة من الزمن.

الخطوة الثالثة: اختلال سعر الصرف مباشرة على أساس الفرق بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي والقيمة التوازنية المحسوبة في الخطوة الثانية.

اما مقاربة (Clark and MacDonald,1997) لا تستند على أي نموذج سعر صرف خاص، وبهذا المعنى يمكن اعتبارها نهجاً عاماً لنمذجة أسعار الصرف التوازنية، ومع ذلك فإنها تؤخذ كنقطة انطلاق افتراض بأن العوامل الحقيقية هي المفتاح المفسر لتباطؤ عودة الأسعار لتعادل القوة الشرائية المرصودة (المتوقعة أو الملاحظة) في نهاية المطاف نحو المتوسط في البيانات.¹

¹ رملی مصطفی، مرجع سابق، ص ص 34-35.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة (1980-2019)

قام (Edwards) سنة 1989 بتقدير سعر الصرف الحقيقي التوازني لمجموعة من الدول النامية، حيث افترض وجود جملة من المتغيرات المحددة لسعر الصرف الحقيقي التوازني مثل التطور التكنولوجي، تراكم رأس المال، مستوى توزيع الإنفاق العام بين السلع القابلة للتجارة والسلع الغير قابلة للتجارة، ومجموعة من العوامل المحددة لسعر الصرف الحقيقي.¹

✓ (Cashin et Al.2002): يفترض أن الاقتصاد صغير ومفتوح يعتمد على إنتاج نوعين من السلع، سلع موجهة للتصدير و سلع غير قابلة للتجارة، وهذا النموذج له عدة قيود تهدف إلى إنشاء نقطة محورية يركز عليها، يمكن من خلالها تحليل النهج الديناميكي والعملية التي تضبط سعر الصرف الحقيقي، باختصار فإن هذا النموذج يهدف إلى بحث تأثير المتغيرات الأساسية على القيمة الحقيقية لسعر الصرف الحقيقي في الأجلين القصير والطويل.²

✓ دراسة (Coudert and Mignon, 2008): هذان الباحثان اختبرا العلاقة الطويلة بين سعر النفط وسعر الصرف الحقيقي للنفط باستخدام التكامل المشترك واختبار السببية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية تمتد من سعر النفط إلى سعر صرف الدولار، وتوصلت إلى حلقة الربط بين هذين المتغيرين يكون من خلال كمية الأصول الأجنبية.³

الفرع الثاني: مقاربات نظرية ودراسات سابقة لسعر الصرف الحقيقي في الجزائر:

سنركز من خلال هذا العنصر على بعض الدراسات القياسية التي تطرقت إلى سعر الصرف الحقيقي في الجزائر وعلى الدراسات التي درست العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي، والتي يمكن توضيحها كما يلي:

✓ دراسة (بلحشر عائشة، 2013-2014): هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على المحددات الأساسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري، من خلال معرفة مدى توافقه لسياسة الصرف المتبعة في الجزائر، واستخدمت من خلال هذه الدراسة طريقة التكامل المتزامن خلال الفترة ما بين (1970-2012) للمتغيرات الاقتصادية المتمثلة في ما يلي: سعر الصرف الحقيقي للدينار

¹ بن الزاوي عبد الرزاق، ايمان نعمون، مرجع سابق، ص 88.

² Cashin, P, L. Céspedes, and R. Sahay , **Keynes, Cocoa, and Copper: In Search of Commodity Currencies**, IMF Working Paper 02/223 (Washington: International Monetary Fund), 2002.

³ فوزان بن عبد العزيز الفوزان، مرجع سابق، ص 55.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة (1980-2019)

الجزائري كمتغير تابع، أسعار النفط، الناتج الداخلي الخام، الإنفاق الحكومي، الانفتاح التجاري كمتغيرات مستقلة، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات في المدى الطويل، وأن كل من أسعار النفط والناتج الداخلي الخام يؤثران إيجابياً وبشكل معنوي على سعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري، أما الإنفاق الحكومي والانفتاح التجاري لهما تأثير سلبي، وهذا يدل على أن أسعار البترول تعتبر المحدد الرئيسي لسعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري لكون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بحت.

✓ دراسة (شعيب بونوة، خياط رحيمة، 2011): هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على وجود علاقة طويلة المدى بين معدل الصرف الرسمي ومؤشر أسعار الاستهلاك كما تفترض نظرية تعادل القوة الشرائية لكوسل، حيث قاما باختبار إستقرارية السلاسل الزمنية المتعلقة بـ سعر الصرف الرسمي ومؤشر أسعار الاستهلاك، وتوصلا إلى استقارهما من نفس الدرجة، ولكن اختبار التكامل المتزامن أعطى نتائج سلبية، أي عدم وجود تكامل متزامن على المدى الطويل وهذا ما أكد على عدم صحة فرضيات نظرية تعادل القوة الشرائية، إذا لا يمكن الاعتماد على نظرية تعادل القوة الشرائية في تفسير سعر الصرف الحقيقي في الجزائر.

✓ دراسة (مجلخ سليم، بشيشي وليد، 2016): تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أسباب انهيار أسعار النفط وأثرها على أسعار الصرف في الجزائر، باستخدام نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ لأنجل وجرانغر، وتوصلت الدراسة إلى ارتباط وتأثر أسعار الصرف في الجزائر بأسعار البترول نتيجة لاعتماد الجزائر على سياسة سعر الصرف المعوم الموجه إداريا في سياستها النقدية وليس على سعر الفائدة وذلك لاهتمامها بالإيرادات على حساب الاستثمارات. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية في المدى الطويل أو ما يعرف بانحدار التكامل المشترك بين المتغيرين وعلاقة في المدى القصير حسب نموذج تصحيح الخطأ لاختبار المرحلتين لأنجل وجرانغر مقبولة اقتصاديا إحصائيا وقياسيا، إضافة إلى وجود علاقة سببية بين سعر البترول وسعر الصرف في اتجاه واحد¹.

¹ مجلخ سليم، بشيشي وليد، دراسة تحليلية وقياسية باستخدام منهج تصحيح الخطأ لأثر تقلبات أسعار البترول على أسعار الصرف في الجزائر خلال فترة جانفي 2013 إلى سبتمبر 2015، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 07، ديسمبر 2016.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة (1980-2019)

✓ دراسة (بوشة محمد، 2015): تهتم هذه الورقة البحثية بتحليل علاقة المدى القصير والمدى الطويل بين أسعار النفط وكلا من الناتج الداخلي الخام وسعر صرف الدينار مقابل الدولار، وهذا باستعمال أدوات القياس الاقتصادي ومقاربة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، واستعمل في دراسته المؤشرات الاقتصادية التالية:

- المتوسط السنوي لسعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي؛
- متوسط سعر البترول السنوي في السوق الدولية؛
- معدل الإنفاق نسبة إلى الناتج المحلي الخام؛
- وضعية الميزان التجاري (مجموع الصادرات السنوية - مجموع الواردات السنوية)؛
- الناتج المحلي الخام للفترة ما بين (1974-2014).

وتوصل من خلال دراسته إلى نتائج بينت بشكل واضح الارتباط الوثيق بين أسعار النفط والناتج الداخلي الخام وسعر صرف الدينار مقابل الدولار مع تباين بين تأثير المدى القصير والمدى الطويل¹.
✓ دراسة (Koranchelian، 2005): استخدم الباحث بيانات سنوية للفترة ما بين (1970-2003)، فعن طريق اختبار ديكي فولر المطور تبين أن المتغيرات الثلاثة المتمثلة في سعر الصرف الفعلي الحقيقي وسعر النفط الحقيقي والفروق الإنتاجية بالنسبة للجزائر اتجاه شركائها التجاريين، أن المتغيرات الثلاثة متكاملة عند الفروق الأولى وبالتالي وجود علاقة تكامل بين المتغيرات الثلاثة وتوصلت هذه الدراسة أن سعر النفط الحقيقي يعتبر من المحددات الأساسية والرئيسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر، حيث ارتفاع سعر النفط يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي في الجزائر وهذا ما يدعم نظرية المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري².

✓ دراسة (يوب فايزة، 2014-1970): تهدف هذه الدراسة إلى قياس اثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة ما بين (1970-2014)، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي Var والنتائج تشير أنه لم يتم

¹ بوشة محمد، دراسة قياسية اقتصادية لأثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الخام وسعر الصرف في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 09.

² Taline Koranchelian, **The Equilibrium Real Exchange Rate in a Commodity Exporting Country: Algeria's Experience**. IMF Working Paper WP/05/135. Authorized for distribution by Erik De Vrijer, July 2005.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة (1980-2019)

الكشف عن وجود علاقة التكامل المشترك بين أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري، وبالمقابل نتائج التقدير بواسطة نموذج Var، واستخدمت في هذا النموذج المؤشرات الاقتصادية التالية: سعر الصرف الحقيقي، أسعار النفط، الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر أسعار المستهلك، معتمدة على نموذج (Nooshinshokri, 2013) للاقتصاد الإيراني، حيث أثبتت وجود علاقة سببية في اتجاه أسعار النفط تؤثر على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري على المدى القصير، وإن الاستجابة السلبية لحدوث صدمة هيكلية في أسعار النفط تدل على وجود علاقة عكسية أي أن الارتفاع في أسعار النفط بـ 1 % سيؤدي إلى انخفاض في سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري بنسبة 0.025%¹.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لنموذج الدراسة

إن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ضعيف، فهو يتعرض لصدمات أسعار النفط نظراً لارتباط هذا الأخير بحوالي 97% من صادراته اتجاه العالم الخارجي، ومن خلال هذه الدراسة سنلقي الضوء على دراسة الآثار الناجمة عن تقلب أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة ما بين (1980-2019)، وذلك من خلال الاعتماد على عدة نماذج ملائمة للاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: الإطار العام للدراسة القياسية

نعتمد من خلال هذه الدراسة على نموذج (Edward 1994) الذي يفترض أن الاقتصاد صغير ومفتوح على نوعين من السلع، وهي سلع موجهة إلى التصدير (النفط حالة الجزائر)، و سلع غير قابلة للتجارة، كما نعتمد على نموذج BEER من طرف (Clark and MacDonald, 1997)، حيث يقوم هذا النموذج على النهج الايجابي لسعر الصرف الحقيقي التوازني، كذلك سوف نعتمد على نموذج (Nooshinshokri, 2013) للاقتصاد الإيراني الذي اعتمدت عليه "يوب فايزة" والذي اعتمد على العديد من المتغيرات (سعر الصرف الفعلي الحقيقي، سعر النفط، الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر استهلاك السلع.....الخ).

¹ يوب فايزة، مرجع سابق.

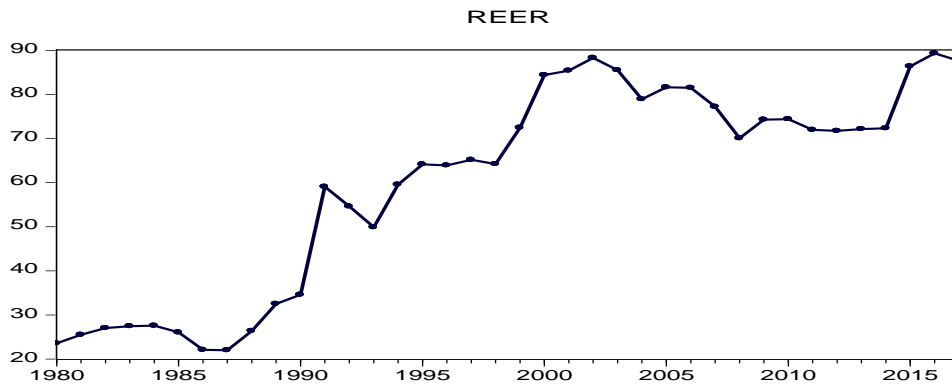
الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة (1980-2019)

الفرع الأول: تقديم وتحليل متغيرات الدراسة

من أجل تقدير المعادلة النظرية المتعلقة بتقدير آثار تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر خلال الفترة (1970-2019)، والتي اعتمدنا على تقديرها من خلال النماذج المذكورة أعلاه، إذ يتكون نموذج الدراسة المتغيرات التالية:

❖ المتغير التابع (REER): يتمثل في سعر الصرف الفعلي الحقيقي وهو محسوب بمؤشر الأسعار (100=2010)، حيث يعبر هذا المؤشر على قوة المنافسة وتم حسابه من خلال سعر الصرف الاسمي، ومؤشر أسعار المستهلكين CPI، معبراً عن سعر صرف الدينار بالدولار الأمريكي، ومن أجل حساب هذا المؤشر تم الاعتماد على البيانات المأخوذة من إحصائيات صندوق النقد الدولي وقاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية (IFS, FMI).
والذي يمكن توضيحه من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (4-7): تغيرات سعر الصرف الفعلي الحقيقي للفترة (1980-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج eviews9

❖ المتغيرات المستقلة (أسعار النفط، RDIF، الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر أسعار المستهلك، شروط التبادل التجاري، الإنفاق الحكومي، درجة الانفتاح الاقتصادي): والتي يمكن أن نوضحها كما يلي:

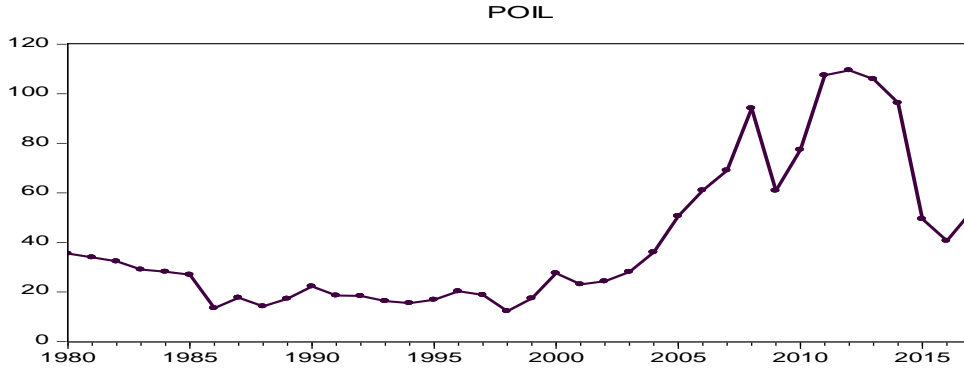
✓ أسعار النفط (POIL): نعرف سعر النفط الخام من خلال سعر سلة أوبك، حيث تحتوي هذه السلة على متوسط مزيج أسعار النفط للدول الأعضاء والتي نذكر منها ما يلي: (أسعار نفط صحاري بلند الجزائر، سعر نفط خفيف البصرة للعراق، سعر النفط العربي الخفيف للمملكة العربية السعودية الخ) مأخوذة من الموقع التالي:

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة (1980-2019)

<https://www.statista.com/statistics/262858/change-in-opeac-crude-oil-prices-since-1960/>

ويمكن توضيحه من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (4-8): تغيرات سعر النفط الخام لسلة أوبك للفترة ما بين (1980-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج eviews9

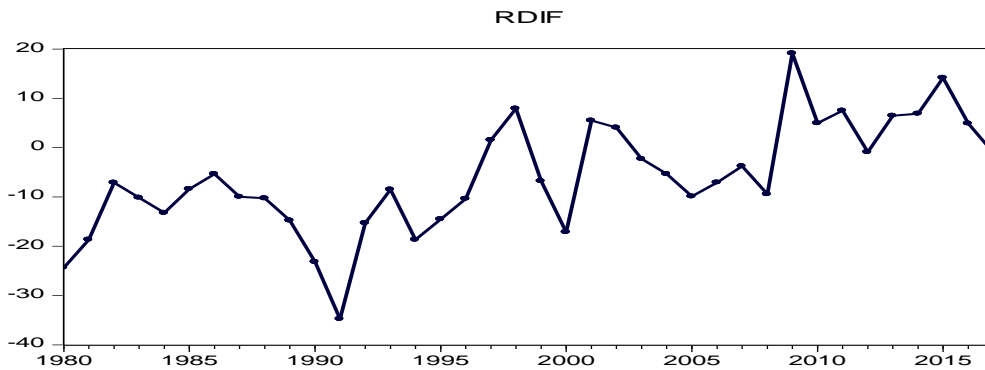
✓ RDIF: ويتمثل في فارق سعر الفائدة الحقيقي بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، وتم

الحصول على هذه البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي. ويمكن توضيح تغيرات فارق

سعر الفائدة الحقيقي بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية كما يلي:

الشكل رقم (4-9): تغيرات فارق سعر الفائدة الحقيقي بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية

للفترة ما بين (1980-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج eviews9

✓ الناتج المحلي الإجمالي (GDP): الناتج المحلي الإجمالي هو أفضل وسيلة لقياس أداء الدول

الاقتصادي، كونه يمثل القيمة الإجمالية لكل ما تنتجه الدولة خلال فترة ما، إذاً فإن إجمالي

الناتج المحلي يمثل القيمة النقدية بالعملة المحلية للدولة لجميع السلع والخدمات الاقتصادية

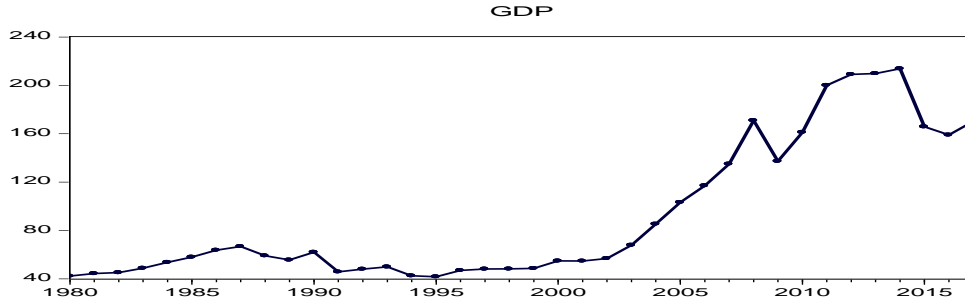
النهائية المنتجة داخل تلك الدولة خلال فترة زمنية محددة، سواء كانت تلك الاستثمارات

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة (1980-2019)

محلية أو أجنبية. والبيانات مأخوذة من www.data.worldbank.org. ويمكن توضيح تغيرات

الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 1980-2019 كما يلي:

الشكل رقم (4-10): تغيرات إجمالي الناتج المحلي للجزائر خلال الفترة (1980-2019)



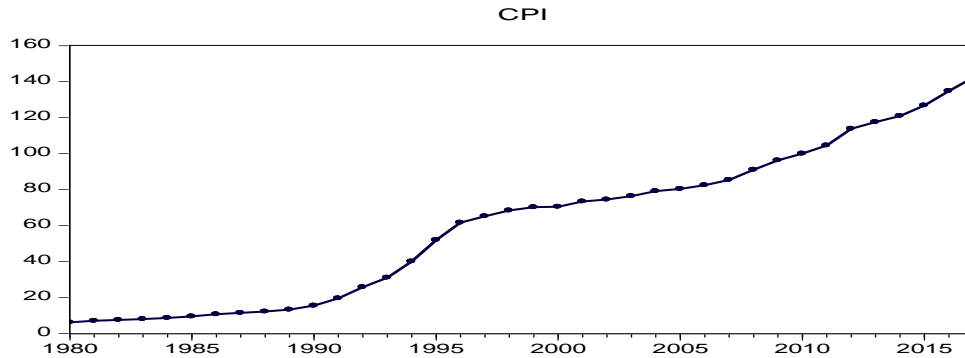
المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج eviews9

✓ مؤشر أسعار المستهلك (CPI): وهو الرقم الذي يعكس التغير في التكلفة على المستهلك للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة لكل سنة، والبيانات مأخوذة من الموقع التالي:

<https://www.ers.usda.gov/data-products/international-macroeconomic-data-set.aspx>

ويمكن توضيح تغيرات مؤشر أسعار المستهلك في الجزائر للفترة (1980-2019) كما يلي:

الشكل رقم (4-11): تغيرات أسعار المستهلك للجزائر للفترة (1980-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج eviews9

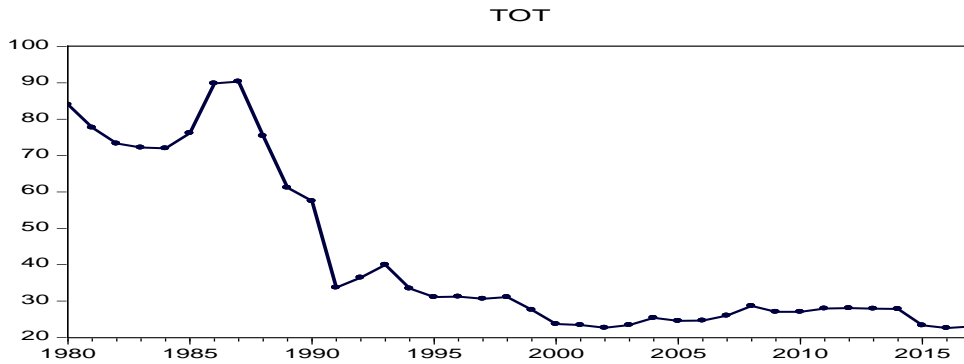
✓ شروط التبادل التجاري (TOT): والتي تعرف على أنها النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات (المقدرة بالأسعار الحالية للدولار الأمريكي)، أي تحسب وفق العلاقة التالية:

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة (1980-2019)

$$p_x/p_m$$

وتم حساب هذا المؤشر بناءً على الديوان الوطني للإحصائيات ONS، ويمكن توضيح تغيرات شروط التبادل التجاري للجزائر والتي تم حسابها من قبل الباحثة بالاعتماد على حجم الصادرات والواردات الجزائرية المقدره بالدولار الأمريكي خلال الفترة (1980-2019) كما يلي:

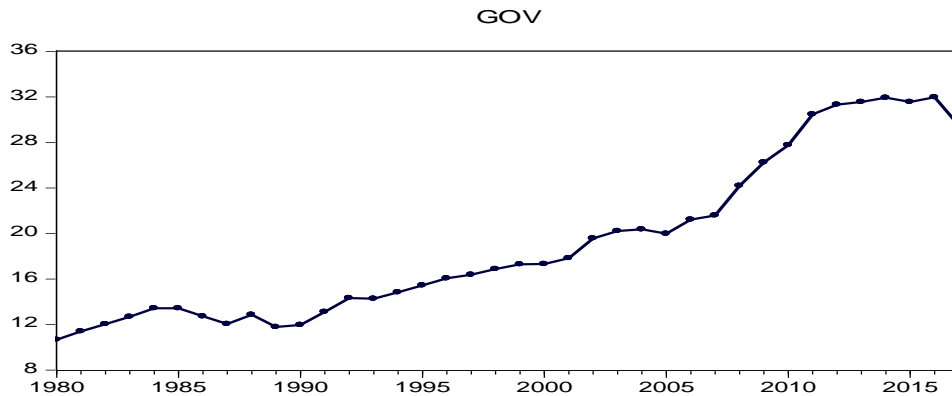
الشكل رقم (4-12): تغيرات مؤشر شروط التبادل التجاري للجزائر للفترة (1980-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على مخرجات برنامج eviews9

✓ الإنفاق الحكومي (GOV): الإنفاق الحكومي هو نسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للشركاء التجاريين الأجانب وتم الحصول عليه من الديوان الوطني للإحصائيات، حيث قيمته مقدره بالدولار الأمريكي، متاح على الموقع التالي: <http://www.ons.dz> . ويمكن توضيح تغيرات الإنفاق الحكومي للجزائر خلال الفترة ما بين (1980 - 2019) كما يلي:

الشكل رقم (4-13): تغيرات الإنفاق الحكومي للجزائر للفترة (1980-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على مخرجات برنامج eviews9

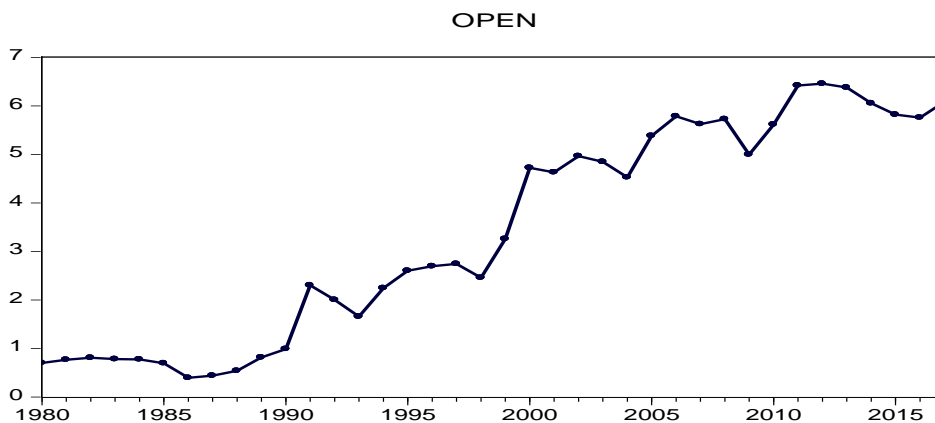
✓ درجة الانفتاح الاقتصادي (OPEN): وهي نسبة تحسب كما يلي:

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة (1980-2019)

$$\frac{X + M}{GDP}$$

وتمثل هذه النسبة مجموع الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج الوطني الخام، وتم حسابه من قبل الباحثة بناءً على قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصائيات والبنك الدولي، ويمكن توضيح تغيرات مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي للفترة (1980-2019) كما يلي:

الشكل رقم (4-14): تغيرات مؤشر الانفتاح الاقتصادي للجزائر للفترة (1980-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على مخرجات برنامج eviews9

الفرع الثاني: وصف وصياغة متغيرات الدراسة

من أجل الوصول إلى أهداف هذه الدراسة سنعتمد على أحد النماذج الإحصائية والتي تتمثل في نموذج الانحدار الخطي العام المتعدد باستخدام برنامج eviews9.

من خلال هذا النموذج يمكن التعبير عن العلاقة الخطية الحقيقية بين المتغير التابع (Y_i) والمتغيرات المستقلة العديدة التي نفرض أن عددها ($k-1$) والمتغير العشوائي (u_i)، فإنها سوف تأخذ الشكل التالي:

$$y_i = B_1 + B_2X_{2i} + B_3X_{3i} + \dots + B_kX_{ki} + u_i$$

حيث :

$$i = 1, 2, 3, \dots, n \quad \checkmark$$

$$Y_i = \text{المتغير التابع} \quad \checkmark$$

$$X_{1i}, X_{2i}, X_{3i}, \dots, X_{ki} = \text{المتغيرات المستقلة (التفسيرية) مع ملاحظة أن المتغير } X_{1i} \quad \checkmark$$

متغير كل مفرداته الواحد الصحيح.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة (1980-2019)

✓ $u_i =$ المتغير العشوائي (البواقي).

✓ $B_1, B_2, B_3, \dots, B_k =$ معالم المجتمع الغير معروفة.¹

ويتطبيق العلاقة الخطية السابقة على متغيرات الدراسة التي يمكن أن تؤثر في سعر الصرف الحقيقي التوازني والتي تم ترميزها سابقاً كما يلي:

✚ المتغير التابع والذي يمثل Y_i ويتمثل في سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ونرمز له بالرمز **REER**.

✚ المتغيرات المفسرة (المستقلة): وتتمثل في :

- سعر النفط الخام لسلة أوبك ونرمز له بالرمز **POIL**.
 - فارق سعر الفائدة الحقيقي بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية ونرمز له بالرمز **RDIF**.
 - الناتج المحلي الإجمالي للجزائر والذي نرمز له بالرمز **GDP**.
 - مؤشر أسعار المستهلك والذي نرمز له بالرمز **CPI**.
 - شروط التبادل التجاري والذي نرمز له بالرمز **TOT**.
 - الإنفاق الحكومي والذي نرمز له بالرمز **GOV**.
 - درجة الانفتاح الاقتصادي والذي نرمز له بالرمز **OPEN**.
- بعد تجميع وترميز متغيرات النموذج القياسي الخاصة بكل متغير، يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج القياسي كما يلي:

$$Y = F(POIL, RDIF, GDP, CPI, TOT, GOV, OPEN) \dots \dots (1)$$

حيث سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي العام المتعدد في تقدير النموذج الخاص بسعر الصرف الحقيقي التوازني وصيغته الرياضية الخطية كما يلي:

$$y_i = B_0 + B_1 POIL_i + B_2 RDIF_i + B_3 GDP_i + B_4 CPI_i + B_5 TOT_i + B_6 GOV_i + B_7 OPEN_i + u_i$$

حيث أن:

- i : تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة i .

¹ حسام علي داود، خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج 7 views، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، 2016، عمان، الأردن، ص ص 219-220.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة: (1980-2019)

- Y: تمثل سعر الصرف الفعلي الحقيقي بالدينار مقابل الدولار الأمريكي REER.
 - POIL: تمثل متوسط سعر النفط الخام لسلة أوبك مقدر بالدولار الأمريكي.
 - RDIF: فارق سعر الفائدة الحقيقي بين الجزائر والولايات المتحدة مقدر بالدولار الأمريكي.
 - GDP: الناتج المحلي الإجمالي للجزائر والمقدر بالمليار دولار أمريكي.
 - CPI: مؤشر أسعار المستهلك.
 - TOT: شروط التبادل التجاري محسوب بالعلاقة (الصادرات/ الواردات) والمقدرة بالمليار دولار الأمريكي.
 - GOV: الإنفاق الحكومي والمقدر بالمليار دولار أمريكي.
 - OPEN: درجة الانفتاح الاقتصادي والمحسوبة بالعلاقة (الصادرات + الواردات) // الناتج المحلي الإجمالي والمقدرة بالدولار الأمريكي.
 - $B_0, B_1, B_2, B_3, B_4, B_5, B_6, B_7$: معاملات النموذج الغير معروفة.
 - $u_i =$ المتغير العشوائي (البواقي).
- ويمكن وصف متغيرات النموذج كما يلي:
- ✓ المتغير التابع REER:

الجدول رقم (9-4): الإحصاء الوصفي لمتغير REER

	REER
Mean	60.01921
Median	67.63000
Maximum	89.33000
Minimum	21.99000
Std. Dev.	23.44078
Skewness	-0.504494
Kurtosis	1.733490
Jarque-Bera	4.151666
Probability	0.0125452
Sum	2280.730
Sum Sq. Dev.	20330.40

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج views9

يُظهر الجدول التالي بعض مقاييس الإحصاء الوصفي للمتغير التابع REER، إذ أن مقياس الالتواء Skewness كان سالب بقيمة -0.504494 وهذا يدل على التواء من جهة اليسار أي أن العديد من

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة (1980-2019)

قيم سعر الصرف الفعلي الحقيقي أكبر من الوسط الحسابي 60.01921، أما بالنسبة لمعامل التفرطح Kurtosis يتضح أن قيمته أقل من 3 حيث قدرت قيمته بـ 1.733490، وهذا يدل أن المنحنى مفرطح، أي أن التكرارات موزعة على فئات مختلفة ولا يوجد تركيز بدرجة كبيرة في أحد الفئات على حساب الفئات الأخرى، أما الانحراف المعياري يقيس مدى التشتت، حيث قدرت قيمته بالقيمة 23.44078، نلاحظ أن قيمة الانحراف المعياري كبيرة جداً نظراً لتأثر متغير الدراسة بسنوات الثمانينات التي كانت القيم صغيرة على العكس تماماً في الفترات التي تليها، كانت القيم كبيرة، حيث قدرت أعلى قيمة بـ 95.40 سنة 2019 وأقل قيمة سنة 21.99 سنة 1987 .

أما بالنسبة لاختبار Jarque-Bera نضع الفرضيات التالية:

- H_0 : البواقي لا تتوزع توزيعاً طبيعياً عند مستوى معنوية 5%.

- H_1 : البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً عند مستوى معنوية 5%.

نلاحظ أن قيمة $\chi^2_{0.05} > s$ أي $3.48 > 4.151666$ ، ومنه نقبل الفرضية العدمية أي أن البواقي لا تتوزع توزيعاً طبيعياً.

✓ المتغيرات المستقلة:

الجدول رقم (10-4): الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستقلة

	CPI	GDP	GOV	OPEN	POIL	RDIF	TOT
Mean	60.88395	91.88184	19.16684	3.407906	40.52158	-6.002105	41.63936
Median	69.29500	58.51500	17.09000	3.000810	28.15000	-7.085000	29.64529
Maximum	142.3800	213.8100	31.98000	6.459265	109.4500	19.14000	90.35925
Minimum	6.160000	41.76000	10.67000	0.396487	12.28000	-34.74000	22.56801
Std. Dev.	42.61144	58.17295	7.083961	2.206268	29.44331	11.19289	22.81519
Skewness	-0.151766	0.957265	0.699043	0.038843	1.203148	-0.078951	1.016610
Kurtosis	1.799772	2.349927	2.084335	1.386261	3.194294	3.041651	2.367009
Jarque-Bera	2.426743	6.472701	4.422390	4.132798	9.227687	0.042224	7.179878
Probability	0.0297194	0.039307	0.0109570	0.0126641	0.009914	0.0097910	0.0027600
Sum	2313.590	3491.510	728.3400	129.5004	1539.820	-228.0800	1582.296
Sum Sq. Dev.	67182.18	125211.4	1856.753	180.1018	32075.61	4635.387	19259.72

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج eviews9

يظهر الجدول أعلاه رقم (10-4) بعض مقاييس الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستقلة حيث: ✓ بالنسبة لمؤشر CPI، نلاحظ أن مقياس الالتواء Skewness سالب أي قدرت قيمته بـ -0.151766، وهذا يدل على أن الالتواء من الجهة اليسار أي أن التكرارات تتركز عند أكبر القيم وهذا يدل على أنها أكبر من الوسط الحسابي التي تقدر قيمته بـ 60.88395، أما بالنسبة لمعامل

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة: (1980-2019)

التفرطح Kurtosis يتضح أن قيمته أقل من 3 حيث قدرت قيمته بـ 1.799772، وهذا يدل أن المنحنى مفطح، أي أن التكرارات موزعة على فئات مختلفة ولا يوجد تركيز بدرجة كبيرة في أحد الفئات على حساب الفئات الأخرى، أما الانحراف المعياري كانت قيمته 42.61144، هذا ما أظهرته أدنى قيمة بقيمة 6.16 سنة 1980، أما أكبر قيمة قدرت بـ 142.38 كانت لسنة 2019، وهذا يدل على تشتت كبير لأن قيمة الانحراف المعياري أكبر من 20% من قيمة الوسط الحسابي، أما بالنسبة لاختبار (Jarque-Bera) نضع الفرضيات التالية:

- H_0 : البواقي لا تتوزع توزيعاً طبيعياً عند مستوى معنوية 5%.

- H_1 : البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً عند مستوى معنوية 5%.

نلاحظ أن قيمة $\chi^2_{0.05}$ أي $3.48 < s < 2.426743$ ، ومنه نقبل الفرضية البديلة أي أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

✓ بالنسبة لقيمة GDP، نلاحظ أن مقياس الالتواء (Skewness) موجب أي قدرت قيمته بـ 0.957265، وهذا يدل على أن الالتواء من الجهة اليمين أي أن التكرارات تتركز عند أصغر القيم وهذا يدل على أنها أقل من الوسط الحسابي التي تقدر قيمته بـ 91.88184، أما بالنسبة لمعامل التفرطح Kurtosis يتضح أن قيمته أقل من 3 حيث قدرت قيمته بـ 2.349927، وهذا يدل أن المنحنى مفطح، أي أن التكرارات موزعة على فئات مختلفة ولا يوجد تركيز بدرجة كبيرة في أحد الفئات على حساب الفئات الأخرى، أما الانحراف المعياري كانت قيمته 58.17295، هذا ما أظهرته أدنى قيمة بقيمة 41.76 كانت لسنة 1995، وأكبر قيمة قدرت بـ 213.81 وهي لسنة 2014، وهذا يدل على تشتت كبير لأن قيمة الانحراف المعياري أكبر من 20% من قيمة الوسط الحسابي، أما بالنسبة لاختبار Jarque-Bera نضع الفرضيات التالية:

- H_0 : البواقي لا تتوزع توزيعاً طبيعياً عند مستوى معنوية 5%.

- H_1 : البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً عند مستوى معنوية 5%.

نلاحظ أن قيمة $(s > \chi^2_{0.05})$ أي $6.472701 > 3.48$ ، ومنه نقبل الفرضية العدمية أي أن البواقي لا تتوزع توزيعاً طبيعياً.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة: (1980-2019)

✓ بالنسبة لقيمة GOV، نلاحظ أن مقياس الالتواء (Skewness) موجب أي قدرت قيمته بـ 0.699043، وهذا يدل على أن الالتواء من الجهة اليمين أي أن التكرارات تتركز عند أصغر القيم وهذا يدل على أنها أقل من الوسط الحسابي التي تقدر قيمته بـ 19.16684، أما بالنسبة لمعامل التفرطح (Kurtosis) يتضح أن قيمته أقل من 3 حيث قدرت قيمته بـ 2.084335، وهذا يدل أن المنحنى مفرطح، أي أن التكرارات موزعة على فئات مختلفة ولا يوجد تركيز بدرجة كبيرة في أحد الفئات على حساب الفئات الأخرى، أما الانحراف المعياري كانت قيمته 7.083961، هذا ما أظهرته أدنى قيمة بقيمة 10.67 كانت لسنة 1980، وأكبر قيمة قدرت بـ 31.98 كانت لسنة 2016، وهذا يدل على تشتت كبير لأن قيمة الانحراف المعياري أكبر من 20% من قيمة الوسط الحسابي، أما بالنسبة لاختبار (Jarque-Bera) نضع الفرضيات التالية:

- H_0 : البواقي لا تتوزع توزيعاً طبيعياً عند مستوى معنوية 5%.

- H_1 : البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً عند مستوى معنوية 5%.

نلاحظ أن قيمة ($\chi^2_{0.05} > s$) أي 3.48 > 4.422390، ومنه نقبل الفرضية العدمية، أي أن البواقي لا تتوزع توزيعاً طبيعياً.

✓ بالنسبة لمؤشر OPEN، نلاحظ أن مقياس الالتواء (Skewness) موجب أي قدرت قيمته بـ 0.038843، وهذا يدل على أن الالتواء من الجهة اليمين أي أن التكرارات تتركز عند أصغر القيم وهذا يدل على أنها أقل من الوسط الحسابي التي تقدر قيمته بـ 3.407906، أما بالنسبة لمعامل التفرطح (Kurtosis) يتضح أن قيمته أقل من 3 حيث قدرت قيمته بـ 1.386261، وهذا يدل أن المنحنى مفرطح، أي أن التكرارات موزعة على فئات مختلفة ولا يوجد تركيز بدرجة كبيرة في أحد الفئات على حساب الفئات الأخرى، أما الانحراف المعياري كانت قيمته 2.206268، هذا ما أظهرته أدنى قيمة بقيمة 0.396487 كانت لسنة 1986، وأكبر قيمة قدرت بـ 6.459265 وهي لسنة 2012، وهذا يدل على تشتت كبير لأن قيمة الانحراف المعياري أكبر من 20% من قيمة الوسط الحسابي، أما بالنسبة لاختبار (Jarque-Bera) نضع الفرضيات التالية:

- H_0 : البواقي لا تتوزع توزيعاً طبيعياً عند مستوى معنوية 5%.

- H_1 : البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً عند مستوى معنوية 5%.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة: (1980-2019)

نلاحظ أن قيمة $(s > \chi^2_{0.05})$ أي $3.48 > 4.132798$ ، ومنه نقبل الفرضية العدمية، أي أن البواقي لا تتوزع توزيع طبيعي.

✓ بالنسبة لقيمة POIL، نلاحظ أن مقياس الالتواء Skewness موجب أي قدرت قيمته بـ 1.203148، وهذا يدل على أن الالتواء من الجهة اليمين أي أن التكرارات تتركز عند أصغر القيم وهذا يدل على أنها أقل من الوسط الحسابي التي تقدر قيمته بـ 40.52158، أما بالنسبة لمعامل التفرطح Kurtosis يتضح أن قيمته أكبر بقليل من 3 حيث قدرت قيمته بـ 3.194294 ، وهذا يدل أن المنحنى يميل إلى الاعتدال ، أما الانحراف المعياري كانت قيمته 29.44331، هذا ما أظهرته أدنى قيمة بقيمة 12.28 كانت لسنة 1998، وأكبر قيمة قدرت بـ 109.45 كانت لسنة 2012، وهذا يدل على تشتت كبير لأن قيمة الانحراف المعياري أكبر من 20% من قيمة الوسط الحسابي، أما بالنسبة لاختبار (Jarque-Bera) نضع الفرضيات التالية:

- H_0 : البواقي لا تتوزع توزيعاً طبيعياً عند مستوى معنوية 5%.

- H_1 : البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً عند مستوى معنوية 5%.

نلاحظ أن قيمة $(s > \chi^2_{0.05})$ أي $3.48 > 9.227687$ ، ومنه نقبل الفرضية العدمية، أي أن البواقي لا تتوزع توزيعاً طبيعياً.

✓ بالنسبة لمؤشر RDIF، نلاحظ أن مقياس الالتواء (Skewness) سالب أي قدرت قيمته بـ -0.078951، وهذا يدل على أن الالتواء من الجهة اليسار أي أن التكرارات تتركز عند أكبر القيم وهذا يدل على أنها أكبر من الوسط الحسابي التي تقدر قيمته بـ -0.002105، أما بالنسبة لمعامل التفرطح (Kurtosis) يتضح أن قيمته أكبر بقليل من 3 حيث قدرت قيمته بـ 3.041651 ، وهذا يدل أن المنحنى يميل إلى الاعتدال، أي أن التكرارات موزعة توزيعاً طبيعياً ، أما الانحراف المعياري كانت قيمته 11.19289، هذا ما أظهرته أدنى قيمة بقيمة -34.74 وهي لسنة 1991، وأكبر قيمة قدرت بـ 19.14 كانت لسنة 2009، وهذا يدل على تشتت كبير ، أما بالنسبة لاختبار (Jarque-Bera) نضع الفرضيات التالية:

- H_0 : البواقي لا تتوزع توزيعاً طبيعياً عند مستوى معنوية 5%.

- H_1 : البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً عند مستوى معنوية 5%.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة (1980-2019)

نلاحظ أن قيمة $(s < \chi^2_{0.05})$ أي $3.48 < 0.042224$ ، ومنه نقبل الفرضية البديلة، أي أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

✓ بالنسبة لمؤشر TOT، نلاحظ أن مقياس الالتواء (Skewness) موجب أي قدرت قيمته بـ 1.016610، وهذا يدل على أن الالتواء من الجهة اليمين أي أن التكرارات تتركز عند أصغر القيم وهذا يدل على أنها أقل من الوسط الحسابي التي تقدر قيمته بـ 41.63936، أما بالنسبة لمعامل التفرطح Kurtosis يتضح أن قيمته أقل من 3 حيث قدرت قيمته بـ 2.367009 ، وهذا يدل أن المنحنى مفطح، أي أن التكرارات موزعة على فئات مختلفة ولا يوجد تركيز بدرجة كبيرة في أحد الفئات على حساب الفئات الأخرى، أما الانحراف المعياري كانت قيمته 22.81519، هذا ما أظهرته أدنى قيمة بقيمة 22.56801 كانت لسنة 2016، وأكبر قيمة قدرت بـ 90.35925 وهي لسنة 1987، وهذا يدل على تشتت كبير لأن قيمة الانحراف المعياري أكبر من 20% من قيمة الوسط الحسابي، أما بالنسبة لاختبار (Jarque-Bera) نضع الفرضيات التالية:

- H_0 : البواقي لا تتوزعاً توزيعاً طبيعياً عند مستوى معنوية 5%.

- H_1 : البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً عند مستوى معنوية 5%.

نلاحظ أن قيمة $(s > \chi^2_{0.05})$ أي $7.179878 > 3.48$ ، ومنه نقبل الفرضية العدمية، أي أن البواقي لا تتوزع توزيعاً طبيعياً.

المطلب الثاني: تقدير نموذج الدراسة

من بين أحد الشروط المهمة والضرورية للتكامل المتزامن هو أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة، وبما أن معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية تتصف بأن لها خاصية عدم الاستقرار هنا من الواجب علينا قبل تحديد نموذج التكامل المتزامن اختبار الاستقرارية للسلاسل محل الدراسة قبل تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM.

الفرع الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وفترات الإبطاء لمتغيرات نموذج الدراسة

تعتبر السلاسل غير مستقرة إذا احتوت على جذر وحدة ولكي لا نقع في فخ التقدير الزائف للنموذج الذي تم تقديره كما يلي:

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة (1980-2019)

الجدول رقم (11-4): التقدير بواسطة المربعات الصغرى MCO

Dependent Variable: REER Method: Least Squares Date: 31/10/2020 Time: 11:18 Sample: 1980 2019 Included observations: 40				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	47.44965	1.603808	29.58562	0.0000
CPI	0.053337	0.016535	3.225778	0.0030
GDP	-0.097366	0.012538	-7.765858	0.0000
GOV	0.303589	0.114685	2.647163	0.0128
OPEN	9.814390	0.257646	38.09257	0.0000
POIL	-0.238587	0.014477	-16.48006	0.0000
TOT	-0.275907	0.014538	-18.97820	0.0000
RDIF	-0.026574	0.016590	-1.601843	0.1197
R-squared	0.999320	Mean dependent var	60.01921	
Adjusted R-squared	0.999161	S.D. dependent var	23.44078	
S.E. of regression	0.679003	Akaike info criterion	2.248281	
Sum squared resid	13.83134	Schwarz criterion	2.593036	
Log likelihood	-34.71733	Hannan-Quinn criter.	2.370942	
F-statistic	6295.198	Durbin-Watson stat	1.653339	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج eviews9

يتضح من خلال الجدول أن متغيرات النموذج لها دلالة إحصائية ما عدا متغير واحد وهو متغير RDIF، القوة التفسيرية للمتغيرات مع بعضها قوية جداً وهذا ما أظهرته قيمة R-squared 0.99. ولكن قد يكون هذا التقدير زائف للنموذج محل الدراسة لذلك وجب اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، ومن أجل الكشف عن استقراريتها نستخدم اختبار جذور الوحدة ونعتمد في ذلك على اختبار (ديكي- فولر) الموسع واختبار (فيليب بيرون) كما يلي:

✓ اختبار دي فولر الموسع:

يمكن تلخيص نتائج اختبار دي فولر لسكون متغيرات الدراسة من خلال الجدول التالي:

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة: (1980-2019)

الجدول رقم (12-4): اختبار (دي فولر) الموسع لمتغيرات الدراسة

اختبار سكون بيانات متغيرات الدراسة							
القرار	عند الفرق الأول			عند المستوى level			
	none	Trend and intercept	intercept	none	Trend and intercept	intercept	
	2.628961	4.226815	3.621023	2.628961	4.226815	3.621023	القيم الدرجة عند %1
	1.950394	3.540328	2.945842	1.950394	3.540328	2.945842	القيم الدرجة عند %5
	1.611339	3.200320	2.610263	1.611339	3.200320	2.610263	القيم الدرجة عند %10
I(1) ساكنة بعد	-0.95340	-2.45549	-2.18913	1.633869	-2.76390	0.600273	cpi
I(1) ساكنة عند	-5.29599	-5.43444	-5.47302	0.906049	-1.57937	-0.43978	gdp
I(1) ساكنة عند	-2.90798	-3.55631	-3.72637	1.027602	-1.99018	-0.61363	gov
I(1) ساكنة عند	-5.27019	-4.31668	-5.69232	1.213361	-2.36888	-0.64251	open
I(1) ساكنة عند	-5.42995	-5.27699	-5.35777	-0.60894	-2.01310	-1.32859	poil
level ساكنة عند	-7.43759	-7.26579	-7.57721	-2.98742	-4.23636	-3.18497	rdif
I(1) ساكنة عند	-5.33527	-5.60129	-5.65748	1.194443	-1.56124	-1.12706	reer
I(1) ساكنة عند	-2.64180	-3.86455	-2.79170	-2.34341	-1.33795	-1.73492	tot

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج eviews9

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المتغيرات (tot, reer, poil, open, gov, gdp) غير مستقرة عند المستوى level، لان القيم الدرجة عند (1%، 5%، 10%) أكبر من قيمة إحصائية t المحسوبة ولكنها مستقرة عند الفرق الأول 1st difference، لان قيمة t المحسوبة أكبر من القيم الدرجة عند (1%، 5%، 10%) وهذا يدل على أن هذه المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، بينما هناك متغيرين وهما (rdif و cpi) غير مستقرين عند المستوى الأول .

✓ اختبار فيليب بيرون (PP):

يتم تلخيص نتائج اختبار فيليب بيرون (PP) لسكون متغيرات الدراسة وفق الجدول التالي:

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة: (1980-2019)

الجدول رقم (4-13): نتائج اختبار فليب بيرون (PP) لمتغيرات الدراسة

اختبار سكون بيانات متغيرات الدراسة							
القرار	عند الفرق الأول 1st difference			عند المستوى level			
	none	Trend and intercept	intercept	none	Trend and intercept	intercept	
	2.628961	4.226815	3.621023	2.628961	4.226815	3.621023	القيم الحرجة عند 1%
	1.950394	3.540328	2.945842	1.950394	3.540328	2.945842	القيم الحرجة عند 5%
	1.611339	3.200320	2.610263	1.611339	3.200320	2.610263	القيم الحرجة عند 10%
I(1) ساكنة بعد	-0.96899	-2.54737	-2.18528	4.012559	2.054635	1.235788	cpi
I(1) ساكنة عند	-5.32804	-5.43745	-5.48090	0.790175	-1.69681	-0.53166	gdp
I(1) ساكنة عند	-2.91188	-4.24732	-3.63891	2.233511	-1.76846	-0.21655	gov
I(1) ساكنة عند	5.236851	-5.62039	-5.71961	1.382315	-2.39356	-0.56335	open
I(1) ساكنة عند	-5.40956	-5.24903	-5.33327	-0.64333	-2.15503	-1.42301	poil
level ساكنة عند	-11.3745	-17.4682	-17.3769	-2.87714	-4.16552	-3.12443	rdif
I(1) ساكنة عند	-5.34059	-5.58835	-5.64770	1.16892	-1.65973	-1.12522	reer
I(1) ساكنة عند	-4.52490	-4.66859	-4.65057	-2.14029	-1.60675	-1.72443	tot

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج eviews9

تشير النتائج المتحصل عليها من خلال الجدول أعلاه على أن قيم PP المحسوبة أكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى معنوية (1% ، 5% ، 10%) للمتغيرات التالية: (open ، gov ، gdp ، tot ، reer ، poil) ، الأمر الذي يتناسب مع نتائج اختبار ADF ، ويظهر احتمال وجود جذر أحادي أكبر من جميع المستويات المعنوية، أي أننا نقبل فرضية العدم ($H_0 = \phi_j = 1$) التي تترجم في كون عدم استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات (gdp ، gov ، open ، poil ، reer ، tot) وتشير إلى وجود جذر أحادي عند مستوى معنوية (1% ، 5% ، 10%) عند level ، ولا يتحقق الاستقرار إلا بعد أخذ الفروق من الدرجة الأولى، بينما هناك متغيرين وهما (rdif و cpi) غير مستقران عند المستوى الأول مع باقي المتغيرات وهذا توافق مع نتائج اختبار (دي فولر) الموسع.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة (1980-2019)

وبعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة وجدنا أنها تتسجم مع النظرية القياسية حيث نفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى، ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول، كما غيرنا الوجهة حول كل من مؤشر الاستهلاك cpi ومؤشر RDIF، لأن عدم استقرارهما عند المستوى الأول مع باقي المتغيرات سيشكل مشكلة بالنسبة لدراستنا القياسية فمن هنا قمنا بإلغاء هاذين المتغيرين ليصبح النموذج المتبع في الدراسة كالتالي:

$$Y = F(POIL, GDP, TOT, GOV, OPEN).....(2)$$

الفرع الثاني: اختبار التكامل المتزامن :

يمكن اختبار التكامل المتزامن بواسطة اختبار (Enger-granger) ذا الخطوتين واختبار السببية بواسطة اختبار (جوهانسن).

أولاً: اختبار التكامل المتزامن بواسطة اختبار (Enger-granger).

بما أن متغيرات النموذج (2) متكاملة ومستقرة عند الفرق الأول، هذا يعني أنها متكاملة من نفس الدرجة لا بد من التأكد من وجود علاقة طويلة المدى عن طريق إجراء اختبار (Enger-granger)، نقوم بتحديد العلاقة في المدى الطويل كما يلي:

الجدول رقم (14-4): تقدير معادلة المربعات الصغرى

Dependent Variable: REER				
Method: Least Squares				
Date: 31/10/20 Time: 11:38				
Sample: 1980 2019				
Included observations: 40				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POIL	-0.262328	0.014315	-18.32596	0.0000
GDP	-0.086596	0.013273	-6.524095	0.0000
TOT	-0.291026	0.015490	-18.78797	0.0000
GOV	0.416171	0.096157	4.328042	0.0001
OPEN	10.25838	0.247467	41.45356	0.0000
C	47.78764	1.420784	33.63469	0.0000
R-squared	0.999058	Mean dependent var	60.01921	
Adjusted R-squared	0.998911	S.D. dependent var	23.44078	
S.E. of regression	0.773617	Akaike info criterion	2.468458	
Sum squared resid	19.15144	Schwarz criterion	2.727025	
Log likelihood	-40.90071	Hannan-Quinn criter.	2.560454	
F-statistic	6787.583	Durbin-Watson stat	1.527930	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج views9

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة (1980-2019)

وتكون معادلة النموذج وفق طريقة المربعات الصغرى كما يلي:

$$\begin{aligned} \text{REER} = & -0.262328323002 * \text{POIL} - 0.0865959459862 * \text{GDP} - \\ & (-18.32) \quad \quad \quad (-6.52) \\ & 0.291026044939 * \text{TOT} + 0.416170940528 * \text{GOV} + \\ & (-18.78) \quad \quad \quad (4.32) \\ & 10.2583776827 * \text{OPEN} + 47.7876357164 \\ & (41.45) \\ \mathbf{R^2=0.9990} \quad \quad \mathbf{DW= 1.5279} \quad \quad \mathbf{F=6787.583} \quad \quad \mathbf{Prob F= 0.0000} \end{aligned}$$

ولتحديد مدى صلاحية النموذج المقدر لا بد من إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى

صلاحيته من منظور منطق النظرية الاقتصادية ومن الناحية الإحصائية كما يلي:

✓ من الناحية الاقتصادية:

❖ نلاحظ أن معامل سعر البترول الخام إشارته سالبة ومعنوي فهو يعكس العلاقة العكسية بين سعر البترول وسعر الصرف الفعلي الحقيقي ، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية إذ أن انخفاض سعر البترول بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى تراجع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بـ 0.2623 وحدة، إذا هذا المتغير له معنوية إحصائية وهو ما أظهرته نتائج التقدير في الجدول رقم (14-4).

❖ أما بالنسبة لمتغير الناتج المحلي الإجمالي نلاحظ أن معامل إشارته سالبة ومعنوي فهو يعكس العلاقة العكسية بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي للجزائر حيث أن انخفاض المتغير المذكور بوحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي الفعلي بمقدار 0.08 وهذا يتنافى مع النظرية الاقتصادية التي ترمي انخفاض المداخل نتيجة انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية سيؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي.

❖ أما بالنسبة معامل شروط التبادل التجاري فأشارته كانت سالبة ومعنوي وهذا يدل على العلاقة العكسية بين سعر الصرف وهذا المتغير، حيث أن كل زيادة بمقدار وحدة واحدة ستؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي بـ 0.29 وحدة، وهذه النتيجة لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث التحسن في شروط التبادل التجاري من المفروض أن يترتب عليه ارتفاع في سعر الصرف ، وهذا يجعلنا نحكم أن سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر يتحدد وفق قرارات إدارية.

❖ أما بالنسبة للإنفاق الحكومي فالمعامل إشارته موجبة ومعنوي وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، حيث كل زيادة في الإنفاق الحكومي بمقدار

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة (1980-2019)

وحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة في سعر الصرف الفعلي الحقيقي بمقدار 0.41، وهذه النتيجة تتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي نتيجة ارتفاع أسعار النفط بسبب زيادة الواردات، وهذا يؤدي إلى الزيادة في عرض النقود و ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

❖ أما بالنسبة إلى درجة الانفتاح الاقتصادي فمعامله إشارته موجبة ومعنوي وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين هذه الدرجة وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، حيث أن كل زيادة بمقدار وحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة بمقدار 10.25، وهذا يتنافى مع النظرية الاقتصادية التي ترمي، وهذا يدفعنا إلى القول مرة أخرى أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي التوازني للجزائر تتحكم فيه قرارات إدارية.

✓ من الناحية الإحصائية :

نقوم باختبار نموذج الانحدار الخطي المتعدد من خلال مجموعة من المعايير الإحصائية التي من خلالها نختبر مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج المقدر من خلال استعمال إحصائية (ستيودنت وفisher) ومعامل التحديد.

❖ بالنسبة إلى إحصائية (ستيودنت) فمن خلالها يتم تقييم معنوية معالم النموذج، وبالتالي تقييم تأثير المتغيرات المفسرة له على المتغير التابع (سعر الصرف الفعلي الحقيقي)، باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدر كما يلي:

$$H_0 = 0 \quad \text{أي معاملات النموذج معدومة (غير معنوية)}$$

$$H_1 \neq 0 \quad \text{أي معاملات النموذج غير معدومة (معنوية)}$$

ويمكن توضيح نتائج اختبار (ستيودنت) لمعلمات النموذج المقدر في الجدول التالي:

الجدول رقم (15-4): نتائج اختبار (ستيودنت) لمعلمات نموذج الدراسة المقدر

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة	القيم الجدولية	ادني مستوى معنوية
الثابت	B0	33.63469	1.684	0.0000
POIL	B1	18.32596	1.684	0.0000
GDP	B2	6.524095	1.684	0.0000
TOT	B3	18.78797	1.684	0.0000
GOV	B4	4.328042	1.684	0.0001
OPEN	B5	41.45356	1.684	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج eviews9 من الجدول رقم (14-4)

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة: (1980-2019)

ملاحظة: تم استخراج قيمة (ستيودنت) الجدولية وفقاً للعلاقة التالية: $T_{n-2}^{\alpha} = T_{36}^{0.05}$ نلاحظ أن قيم (ستيودنت) المحسوبة أكبر من قيمته الجدولية وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي ترمي إلى أن المعاملات معنوية للنموذج المقدر، كما نلاحظ أن أدنى مستوى معنوية هو 0.0000 هذا يدل على قبول المقدرات في النموذج بدون خطأ عند مستوى معنوية 5%.
 ❖ بالنسبة لإحصائية (فيشر F)، يهدف هذا الاختبار إلى تحديد معنوية النموذج ككل وفقاً للفرضيتين التاليتين عند مستوى دلالة 0.05، والتي نوضحهما كما يلي:

H_0 : انعدام العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

H_1 : وجود علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

لدينا القيمة المحسوبة لإحصائية (فيشر) من الجدول رقم (14-4) تقدر بـ 6787.583، أما القيمة

الجدولية والتي تم الحصول عليها وفق العلاقة التالية: $F_{n-1-1}^1 = F_{38-1-1}^1 = F_{36}^1$

وهي: 4.08، مما سبق نلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، أي بوجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع سعر الصرف الفعلي الحقيقي، ومن هنا نستنتج أنه توجد علاقة خطية معنوية بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع وهذا يقودنا إلى وجود معنوية إحصائية كلية للنموذج المقدر.

❖ بالنسبة لمعامل التحديد: نلاحظ أن القيمة المتحصل عليها بناءً على الجدول رقم (14-4) مقدرة بـ 0.9990 وهذه القيمة قريبة من 1 الصحيح، وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة (المفسرة) المدرجة في النموذج تفسر ما نسبته 99.90% والباقي يعود إلى متغيرات أخرى غير مدرجة في هذا النموذج.

✓ استقرار سلسلة البواقي:

بما أن السلاسل الزمنية لكل من (tot، reer، poil، open، gov، gdp)، مستقرة عند الفرق الأول، هذا يدفعنا إلى اختبار ودراسة استقرار البواقي للنموذج عند المستوى بواسطة اختبار (دي فولر) الموسع واختبار (فيليب بيرون) للمعادلة (2) بعد تقديرها بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) حيث نعتمد على الفرضيات التالية:

❖ إذا كانت $t_{tab} > t_{\theta j}$ نرفض الفرضية العدمية (H_0)، أي أن سلسلة البواقي غير مستقرة.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة (1980-2019)

❖ إذا كانت $t_{tab} < t_{\emptyset j}$ نقبل الفرضية العدمية (H_0)، أي أن سلسلة البواقي مستقرة. والجدول الآتية تبين نتائج اختبار (دي فولر) واختبار (فيليب بيرون) لسلسلة البواقي كما يلي:

الجدول رقم (4-16): نتائج اختبار (دي فولر) الموسع لسلسلة البواقي

Null Hypothesis: U has a unit root	
Exogenous: None	
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)	
Prob.*	t-Statistic
0.0000	-5.861895 Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-2.630762 1% level Test critical values:
	-1.950394 5% level
	-1.611202 10% level

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج eviews9
الجدول رقم (4-17): نتائج اختبار (فيليب بيرون) لسلسلة البواقي

Null Hypothesis: U has a unit root	
Exogenous: None	
Bandwidth: 38 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel	
Prob.*	Adj. t-Stat
0.0000	-6.528254 Phillips-Perron test statistic
	-2.628961 1% level Test critical values:
	-1.950117 5% level
	-1.611339 10% level

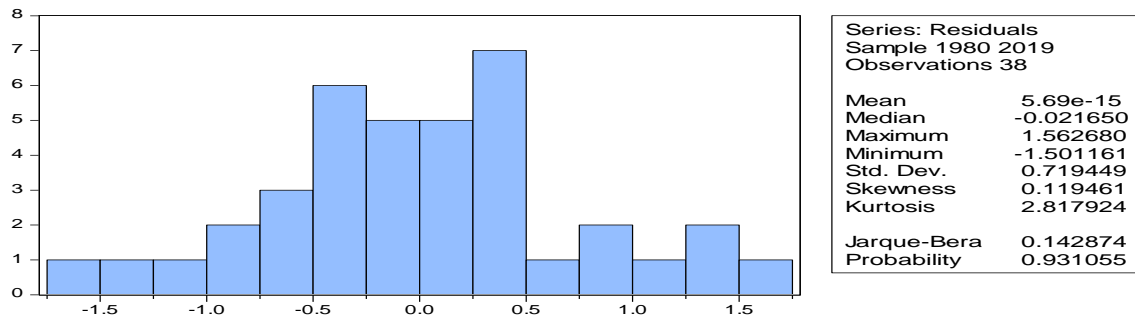
المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج eviews9

من خلال الجدولين رقم (4-14)، رقم (4-15)، نلاحظ أن القيمة المحسوبة $t_{\emptyset j}$ أقل من القيم الحرجة الجدولية بالقيمة المطلقة عند مستوى دلالة (1%، 5%، 10%) في كل من الجدولين السابقين على الترتيب، نرفض الفرضية العدمية، وهذا يقودنا إلى أن سلسلة البواقي مستقرة ومتكاملة

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة (1980-2019)

من الدرجة 0، وبالتالي فهي تشكل تشويش (ضوضاء) أبيض وهي التوزيع الطبيعي، ويمكن التأكيد عن ذلك من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (15-4): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج eviews9

بما أن قيمة $\text{probability} = 0.9310055$ وهي أكبر من 0.05 وهذا يقودنا الى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي ويظهر ذلك جلياً من خلال الشكل الذي نجده يشبه شكل التوزيع الطبيعي.

✓ تقدير نموذج العلاقة في المدى القصير

نقوم في هذه المرحلة بتحديد العلاقة في المدى القصير أو ما يعرف بنموذج تصحيح الخطأ بعد حساب البواقي في الفترة السابقة ، حيث يمكن توضيحها من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (18-4): تقدير نموذج تصحيح الخطأ في المدى القصير

Dependent Variable: DREER				
Method: Least Squares				
Date: 31/10/20 Time: 11:23				
Sample (adjusted): 1981 2019				
Included observations: 39 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DPOIL	-0.265464	0.027937	-9.502319	0.0000
DGDP	-0.082385	0.025081	-3.284795	0.0025
DTOT	-0.275291	0.029516	-9.326814	0.0000
DGOV	0.346060	0.133022	2.601525	0.0141
DOPEN	10.29748	0.368728	27.92703	0.0000
U(-1)	-0.793125	0.182041	-4.356837	0.0001
R-squared	0.988180	Mean dependent var		1.731081
Adjusted R-squared	0.986274	S.D. dependent var		6.038115
S.E. of regression	0.707420	Akaike info criterion		2.293009
Sum squared resid	15.51373	Schwarz criterion		2.554239
Log likelihood	-36.42066	Hannan-Quinn criter.		2.385104
Durbin-Watson stat	1.973602			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج eviews9

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة (1980-2019)

وتكون معادلة التقدير في المدى القصير على النحو التالي:

$$\begin{aligned} \text{DREER} = & -0.265463729263 * \text{DPOIL} - 0.0823850272937 * \text{DGDP} - \\ & (-9.50) \quad (-3.28) \\ & + 0.275291397975 * \text{DTOT} + 0.34605986683 * \text{DGOV} + \\ & (9.32) \quad (2.60) \\ & + 10.2974754802 * \text{DOPEN} - 0.793124717762 * \text{U}(-1) \\ & (27.72) \quad (-4.35) \\ & \mathbf{R^2=0.9881} \quad \mathbf{DW= 1.9736} \quad \mathbf{N=37} \end{aligned}$$

نلاحظ أن هذا النموذج مقبول وبالتالي له معنوية، حيث أن ظهور قيمة الخطأ في الفترة $t-1$ بإشارته السالبة والمقدرة بـ -0.7931 له معنوية، وهذا يعني قبول نموذج تصحيح الخطأ وهذا يدل على أن قيمة سعر الصرف الفعلي الحقيقي في المدى القصير لا تتساوى مع قيمتها التوازنية في المدى الطويل، ففي المدى القصير يكون هناك تصحيح جزئي لهذا الفرق، إذ أن هذا المعامل يمثل مؤشر تعديل القيم الفعلية لسعر الصرف الفعلي الحقيقي باتجاه قيمته التوازنية للفترة الموالية، وهو يشير إلى سرعة التعديل من الأجل الطويل إلى الأجل القصير ويقاس نسبة الاختلاف في الفترة السابقة والتي تمثل نسبة 79.31% وهي التي يتم تصحيحها في الفترة t باتجاه قيمة التوازن وبعبارة أخرى فإن سعر الصرف الحقيقي يستغرق ما يقارب $(1.26=79.31/100)$ أكثر من فترة لتصحيح اتجاه قيمته التوازنية بعد أي أثر أو صدمة تحدث لأحد المتغيرات المستقلة وخصوصاً أسعار النفط لأن الاقتصاد الجزائري يعتمد بصورة كبيرة على صادراته من النفط.

ثانياً: اختبار جوهانسن للسببية

يهدف هذا الاختبار إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، ويتفوق هذا الأخير عن اختبار (انجل وجرا نجر) للتكامل المشترك السابق، لأنه يتناسب مع العينات الصغيرة والتي تحتوي على أكثر من متغيرين، ويكشف هذا الاختبار أنه إذا كان هناك متجه واحد للتكامل أو أكثر من متجه، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، ولتحديد عدد أشعة التكامل المشترك، ولتحديد عدد أشعة تقوم باختبار الفرضيتين التاليتين:

$H_0: r = 0$ أي لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

$H_1: r > 0$ أي توجد علاقة تكامل بين المتغيرات.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة (1980-2019)

وتظهر نتائج اختبار (جوهانسن) في الجدول التالي:

الجدول رقم (4- 19): نتائج اختبار الأثر لجوهانسن

Date: 31/10/20 Time: 14:06 Sample (adjusted): 1983 2019 Included observations: 37 after adjustments Trend assumption: Linear deterministic trend Series: DREER DPOIL DGDP DTOT DGOV DOPEN Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0000	95.75366	140.3692	0.762463	None *
0.0005	69.81889	90.05912	0.596472	At most 1 *
0.0039	47.85613	58.29627	0.499523	At most 2 *
0.0152	29.79707	34.06951	0.440419	At most 3 *
0.0901	15.49471	13.74964	0.255350	At most 4
0.0640	3.841466	3.430194	0.093356	At most 5
Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج eviews9

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيم المحسوبة لـ trace statistic أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي ترمي إلى وجود علاقة تكامل بين المتغيرات في المدى الطويل، وهذا ما تظهره نتائج الجدول أعلاه لاختبار (جوهانسن) للأثر، حيث ظهرت 04 متجهات للتكامل في المدى الطويل بين المتغير التابع سعر الصرف الحقيقي والمتغيرات الداخلة في النموذج (المفسرة)، أي توجد توليفة خطية سليمة بين سعر الصرف الحقيقي وبقية محدداته، وهذا يدل على أنها في الأجل الطويل لا تتباعد عن بعضها البعض وتظهر سلوك متشابه.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة (1980-2019)

المطلب الثالث: تحليل وتقييم نتائج الدراسة

نحاول من خلال هذا الجزء تحليل وتقييم نتائج الدراسة التي تتمحور في قياس أثر تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر.

الفرع الأول: التقييم الإحصائي للنتائج الدراسة

سنقوم باختبار مدى ملائمة النموذج للاختبارات الإحصائية التالية:

✓ مشكلة الارتباط الذاتي: الجدول التالي يوضح مشكلة الارتباط الذاتي للنموذج:

الجدول رقم (4-20): اختبار الارتباط الذاتي Serial Correlation LM Tests

Included observations: 37		
Lags	LM-Stat	Prob
1	30.98746	0.7057
2	33.67947	0.5794
3	36.98962	0.4231
4	34.30818	0.5492

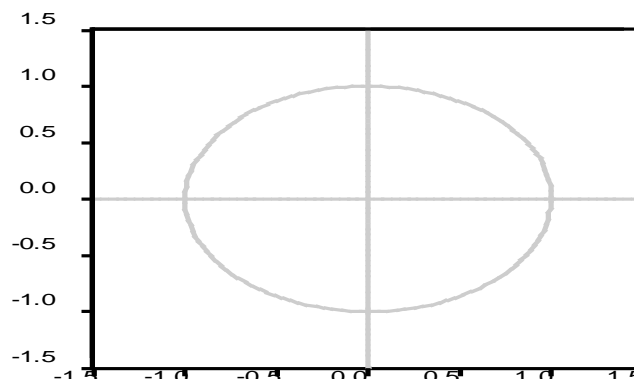
Probs from chi-square with 36 df.

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج eviews9

الجدول أعلاه يوضح الارتباط الذاتي، حيث نلاحظ أن القيم الاحتمالية كلها أكبر من 0.05 حيث تراوحت بين 0.7057-0.4231 ، وهذا يدل أن النموذج لا يحتوي على مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

✓ اختبار استقرارية النموذج: يوضح الشكل التالي استقرارية النموذج كما يلي:

الشكل رقم (4-16): استقرارية النموذج



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج eviews9

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة (1980-2019)

يتضح من خلال الشكل أن النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار، حيث أن جميع المعاملات أصغر من الواحد، إذ أن جميع النقاط تقع داخل دائرة الوحدة مما يدل على أن كل الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، وهذا إن دل عن شيء فإنه يدل على أن النموذج مستقر ولا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين أو مشكلة ارتباط الأخطاء.

✓ اختبار عدم ثبات التباين: يوضح الجدول التالي نتائج اختبار عدم ثبات التباين

الجدول رقم (4-21): اختبار مشكلة عدم ثبات التباين

Included observations: 37		
Joint test:		
Chi-sq	df	Prob.
525.6976	504	0.2436

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج eviews9

من الجدول أعلاه والذي يوضح نتائج اختبار مشكلة عدم ثبات التباين أن قيمة الاحتمال أكبر من 0.05، وهذا إن دل عن شيء فهو يدل على أن النموذج المقترح لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

الفرع الثاني: التحليل الاقتصادي لنتائج نموذج الدراسة

نتطرق في هذا الفرع إلى أهم النتائج الإحصائية التي توصلنا إليها التي أسفر عنها النموذج المعتمد للدراسة والتفسير والتحليل الاقتصادي لها.

✓ اختبار السببية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني:

من أجل دراسة السببية بين انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني ومتغيرات النموذج والتي تتمثل في: gdp، gov، open، poil، tot، سنستخدم اختبار غرانجر الذي يقوم على اختبار الفرضية:

H_0 : انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني لا يتسبب في متغيرات الدراسة التالية:

gdp، gov، open، poil، reer، tot.

H_1 : انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني يتسبب في متغيرات الدراسة التالية:

gdp، gov، open، poil، reer، tot.

الجدول التالي يوضح اختبار السببية Granger Causality Tests كما يلي:

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة (1980-2019)

الجدول رقم (4- 22): اختبار السببية

الفرضية العدمية H_0	عدد المشاهدات	الاحتمال
REER لا تتسبب في POIL	38	0.00780
POIL لا تتسبب في REER		0.96580
REER لا تتسبب في GDP	38	0.02820
GDP لا تتسبب في REER		0.85980
REER لا تتسبب في GOV	38	0.51208
GOV لا تتسبب في REER		0.00750
REER لا تتسبب في OPEN	38	0.03873
OPEN لا تتسبب في REER		0.86672
REER لا تتسبب في TOT	38	0.00900
TOT لا تتسبب في REER		0.00423

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج eviews9

- اختبار السببية بين سعر الصرف الحقيقي وسعر النفط: كشف على وجود علاقة سببية من اتجاه واحد، أي وجود علاقة سببية تمتد من أسعار النفط نحو سعر الصرف الحقيقي وبالتالي نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية العدمية وهذا ما أظهرته نتائج الاحتمال التي كانت قيمتها أقل من 0.05. أما في الاتجاه المعاكس فإن سعر الصرف الحقيقي لا يتسبب في أسعار النفط نقبل الفرضية الصفرية، حيث كانت قيمة الاحتمال اكبر من 0.05. وهذا ما يفسر من الناحية الاقتصادية أن سعر النفط يؤثر على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري.
- اختبار السببية بين سعر الصرف الحقيقي والنتاج المحلي الإجمالي: كشف على وجود علاقة سببية من اتجاه واحد، أي وجود علاقة سببية تمتد من الناتج المحلي الإجمالي نحو سعر الصرف الحقيقي وبالتالي نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية العدمية وهذا ما أظهرته نتائج الاحتمال التي كانت قيمتها أقل من 0.05. أما في الاتجاه المعاكس فإن سعر الصرف الحقيقي لا يتسبب في الناتج المحلي الإجمالي نقبل الفرضية الصفرية، حيث كانت قيمة الاحتمال اكبر من 0.05. وهذا ما يفسر من الناحية الاقتصادية أن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة (1980-2019)

- اختبار السببية بين سعر الصرف الحقيقي والإنفاق الحكومي: كشف على وجود علاقة سببية من اتجاه واحد، أي وجود علاقة سببية تمتد من سعر الصرف الحقيقي نحو سعر الإنفاق الحكومي وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة وهذا ما أظهرته نتائج الاحتمال التي كانت قيمتها أقل من 0.05. أما في الاتجاه المعاكس فإن الإنفاق الحكومي لا يتسبب في سعر الصرف الحقيقي نقبل الفرضية الصفرية، حيث كانت قيمة الاحتمال أكبر من 0.05. وهذا ما يفسر من الناحية الاقتصادية أن الإنفاق الحكومي لا يؤثر على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري، بل سعر الصرف الحقيقي من يؤثر في الإنفاق الحكومي.

- اختبار السببية بين سعر الصرف الحقيقي و درجة الانفتاح الاقتصادي: كشف على وجود علاقة سببية من اتجاه واحد، أي وجود علاقة سببية تمتد من درجة الانفتاح الاقتصادي نحو سعر الصرف الحقيقي وبالتالي نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية العدمية وهذا ما أظهرته نتائج الاحتمال التي كانت قيمتها أقل من 0.05. أما في الاتجاه المعاكس فإن سعر الصرف الحقيقي لا يتسبب في درجة الانفتاح الاقتصادي نقبل الفرضية الصفرية، حيث كانت قيمة الاحتمال أكبر من 0.05. وهذا ما يفسر من الناحية الاقتصادية أن درجة الانفتاح الاقتصادي يؤثر على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري.

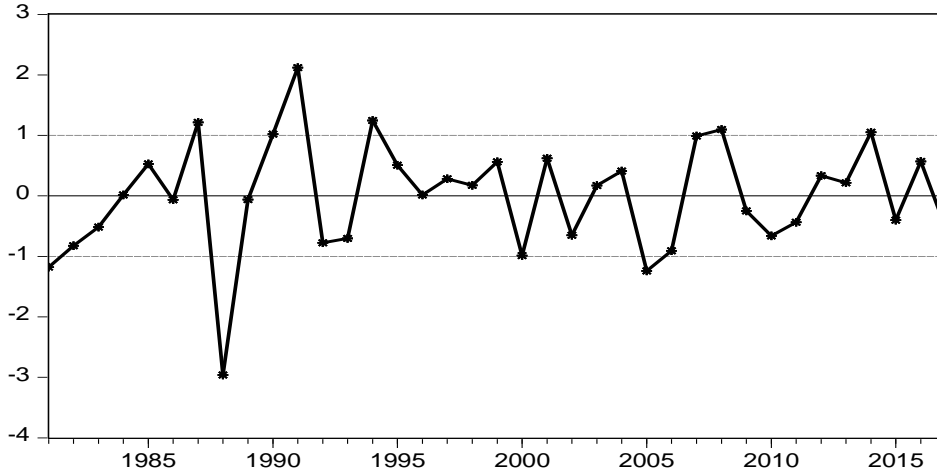
- اختبار السببية بين سعر الصرف وشروط التبادل التجاري: كشف على وجود علاقتين سببيتين من اتجاهين، أي وجود علاقة سببية تمتد من شروط التبادل التجاري نحو سعر الصرف الحقيقي وبالتالي نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية العدمية وهذا ما أظهرته نتائج الاحتمال التي كانت قيمتها أقل من 0.05. أما في الاتجاه المعاكس فإن سعر الصرف الحقيقي لا يتسبب في شروط التبادل التجاري نقبل الفرضية البديلة، حيث كانت قيمة الاحتمال أقل من 0.05. وهذا ما يفسر من الناحية الاقتصادية أن شروط التبادل التجاري يؤثر على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري والعكس صحيح .

✓ انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني:

يمكن توضيح انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في الشكل التالي:

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة (1980-2019)

الشكل رقم (4-17): انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج eviews9

يتضح أنه عندما يكون سعر الصرف الحقيقي أسفل قيمته التوازنية توجد مغالاة في قيمة العملة المحلية والعكس صحيح. ويوضح الشكل أن الفترة (1980-1983) شهدت مغالاة في قيمة الدينار الجزائري، في هذه الفترة تبنت الحكومة تبني مزيج من السياسات التوسعية غير الدائمة مع الإبقاء على نظام سعر الصرف الثابت.

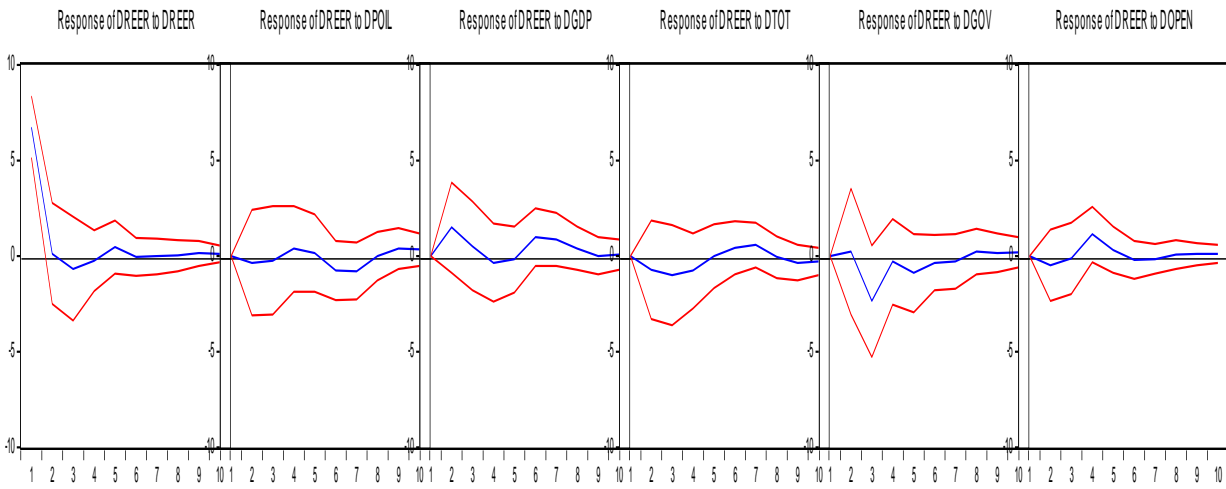
أما خلال الفترة (1984-1988) فقد كان الدينار الجزائري مقوما بأقل من قيمته الحقيقي نتيجة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، وفي الفترة (1989-1990)، شهدت مغالاة في قيمة العملة المحلية نتيجة للتطورات السياسية التي شهدتها الجزائر، أما الفترة ما بين (1991-1994)، عرف سعر الصرف الحقيقي انحراف اقل وهذا يدل عن بداية استقرار في قيمته وهذا بعد الإصلاحات التي تبنتها الجزائر مثل قانون النقد والقرض، أما الفترة من (1995-2017) ففي هذه الفترة شهد سعر الصرف انحرافات غير متباعدة وذلك نتيجة تحسن أسعار النفط العالمية، وهذا راجع لكون أسعار النفط تتحكم بنسبة كبيرة في سلة العملات الأجنبية المتأتية من العالم الخارجي، ليعود للنهاوي سنة 2014 نتيجة انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية

✓ دوال استجابة الدافعية:

يمكن توضيح تحليل دوال الاستجابة للدافعية لمدى عشر سنوات كما يلي:

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة (1980-2019)

الشكل رقم (4-18): دوال استجابة الدافعية



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج views9

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن دوال الاستجابة للدافعية لفترة عشر سنوات لسعر الصرف الحقيقي كما يلي:

- أن استجابة سعر الصرف الحقيقي في نفسه لأي صدمة يستجيب لها بشكل ايجابي طوال فترة الدراسة.
- أما استجابة سعر الصرف الحقيقي لصدمة تحدث في أسعار النفط تكون بشكل سلبي طوال فترات الدراسة.
- أما استجابة سعر الصرف الحقيقي لصدمة الناتج المحلي الإجمالي تكون بشكل ايجابي لأغلبية فترات الدراسة.
- أما استجابة سعر الصرف الحقيقي لصدمة لشروط التبادل الاقتصادي كانت سلبية لأغلبية فترات الدراسة.
- أما استجابة سعر الصرف الحقيقي لصدمة الإنفاق الحكومي تكون بشكل سلبي لفترة الدراسة.
- أما استجابة سعر الصرف الحقيقي لصدمة الانفتاح الاقتصادي تكون بشكل ايجابي لغالبية فترات الدراسة.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة (1980-2019)

✓ تحليل مكونات التباين:

يمكن توضيح مكونات التباين في الجدول التالي كما يلي:

الجدول رقم (4-23): اختبار مكونات التباين

Period	S.E.	REER	POIL	GDP	GOV	OPEN	TOT
1	6.342774	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	8.133616	93.62225	3.760011	0.227151	2.342614	0.038613	0.009363
3	9.361372	84.91672	9.811769	0.180657	3.396299	1.625082	0.069472
4	10.38463	76.63717	14.23302	0.154333	3.327029	5.178033	0.470421
5	11.27750	68.79650	18.09732	0.141315	3.307626	8.837502	0.819735
6	12.01159	62.12986	20.96889	0.145849	3.485226	12.22700	1.043170
7	12.59740	56.96307	22.33232	0.258303	3.759951	15.47999	1.206364
8	13.03237	53.33857	22.63776	0.496646	3.959469	18.22295	1.344615
9	13.32820	51.00972	22.48933	0.842578	4.037347	20.19065	1.430365
10	13.50868	49.65625	22.21407	1.307266	4.026454	21.33089	1.465065

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج eviews9

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن نسبة التنبؤ في تباين الخطأ لسعر الصرف الحقيقي أنه كانت نسبته تمثل 100 % لنفس المتغير في الفترة الأولى، ثم بدأت بالتناقص تدريجياً في الفترات الموالية حيث تراوحت من الفترة 02 إلى الفترة 10 بين 93.62225-49.65625، حيث يتضح أن النسب الأكبر من الفترة الثانية إلى الفترة العاشرة تفسرها أسعار النفط، وهذا ما تفسره قيم التنبؤ والتي هي أكبر من قيم التنبؤ لكل المتغيرات الأخرى في كل الفترة، ويليهما في الترتيب متغير الانفتاح الاقتصادي. ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه للقيم التنبؤية لاختبار مكونات التباين بين متغيرات نموذج الدراسة يتضح أن أسعار النفط، تمثل أكبر تفسير لتباين الخطأ في سعر الصرف الحقيقي

✓ التحليل الاقتصادي للدراسة:

لقد تطرقت الدراسة الى قياس اثر تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر وذلك بالتركيز على العديد من المؤشرات الاقتصادية التالية: متوسط النفط الخام لسلة اوبيك، فارق سعر الفائدة الحقيقي في الجزائر، الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر أسعار المستهلك، الانفاق الحكومي، درجة الانفتاح الاقتصادي، اذ لاحظنا من خلال هذه الدراسة ان تخفيض سعر الصرف

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة (1980-2019)

يؤدي الى زيادة القدرة التنافسية للصادرات و تجعل أسعار الواردات اقل أهمية بالنسبة للمقيمين داخل الجزائر، وارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية ينتج عنها زيادة في تكاليف الصادرات وهذا يجعلها سلع غير منافسة وبالتالي يخفض الطلب عليها، اما بالنسبة لسعر الفائدة وقيمة العملة في الخارج فعند ثبات عرض النقود فان السياسة المالية التوسعية ستؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي وتؤدي الى زيادة الدخل الحقيقي و تزداد قيمة العملة، والزيادة الحقيقية في معدلات الفائدة تؤدي الى جذب رؤوس الأموال الأجنبية وارتفاع قيمة العملة المحلية.

اما انخفاض سعر الصرف الدولار يؤدي الى ارتفاع أسعار النفط بطريقة مباشرة في المدى القصير، وهذا بسبب المضاربات في عقود النفط ، أما الاثر الغير مباشر أي على المدى الطويل انخفاض سعر صرف يؤثر على العرض والطلب على النفط، مما يؤدي الى انخفاض الطاقة الإنتاجية وهذا يعني انخفاض العرض مقارنة بالطلب وبالتالي ارتفاع أسعار النفط في الاجل الطويل.

ان انخفاض قيمة سعر صرف الدولار مقابل الدينار يخفض من أسعار النفط، وهذا له اثر على الطلب على النفط واثر على الدخل الوطني، ويتأثر الدخل الوطني من خلال انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى، وهذا يجعل النفط ارخص سعر وبالتالي له تأثير على المستهلك المحلي ويظهر ذلك جليا من خلال زيادة الدخل الحقيقي للمستهلك، وهذا يؤثر على الاستهلاك من خلال زيادة الكميات المطلوبة، مما يجعل المستهلك يقوم باستهلاك المزيد من النفط بسبب انخفاض أسعاره مقارنة بالسلع الأخرى، اما من ناحية العرض فان انخفاض أسعار النفط يؤدي الى انخفاض الكميات المعروضة من النفط من قبل المنتجين، ونستنتج ان أي انخفاض في قيمة سعر صرف الدولار تؤدي الى زيادة الكميات المطلوبة من النفط وانخفاض العرض .

ان الصدمة الأخيرة في سعر النفط لسنة 2014 اثرت بشكل كبير على الاقتصاديات العالمية ومن بينها الجزائر، اذ يعتبر قطاع المحروقات القطاع الأساسي الذي يعتمد عليه الاقتصاد الوطني، اذ هو المؤشر الرئيسي للتوازنات الاقتصادية الكلية سواء من الداخل او الخارج، واحتياطي صرف الجزائر يعتبر أداة مهمة بالنسبة للبنك المركزي الذي يستعمله للحفاظ على استقرار العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية الأخرى خصوصا الأورو والدولار، اذ يتدخل البنك المركزي في سوق صرف

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة (1980-2019)

العملات الأجنبية، وفي السنوات الأخيرة (2014-2019) عرف سعر الصرف تطورات كبيرة نتيجة التغيرات التي شهدتها السوق العالمية في أسعار النفط.

ان صدمات أسعار النفط على مستوى تقلبات سعر الصرف الحقيقي من خلال العديد من القنوات كآثر الانفاق الناتج عن المرض الهولندي او التقلبات الدورية في الانفاق الحكومي يعتبر احد اهم القنوات التي تنقل هذه التقلبات الى سعر الصرف الحقيقي وخصوصا التوازني، وتعتبر الجزائر احد الدول التي تعتمد بشكل كبير على صادراتها من قطاعها الريعي والمتمثل في المحروقات ، هذا يؤدي بها الى ارتفاع عوائدها الحكومية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط وبالتالي زيادة الانفاق الحكومي بوجه عام، وهذا يؤدي بالمورد الى انتقاله من قطاع سلع التبادل التجاري نحو قطاع اخر لسلع خارجة عن التبادل التجاري، مما يؤدي الى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، والاستنتاج الرئيسي الذي نستخلصه ان اسعار النفط تعتبر اول مصدر لتقلبات سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري في الواقع وذلك بسبب فرضية المرض الهولندي .

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لتقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر للفترة الممتدة (1980-2019)

خلاصة :

حاولنا من خلال هذا الفصل دراسة تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي في الجزائر وذلك من خلال تقديم دراسة تحليلية للتقلبات أسعار النفط وتأثيراتها الاقتصادية على الجزائر بالإضافة إلى تقديم دراسة تحليلية لأهم المراحل التي مر بها سعر الصرف الحقيقي في الجزائر. كما تم تقديم دراسات نظرية سابقة تتدرج في سياق الدراسة من أجل تدعيم التأسيس النظري للدراسة، كما قمنا بتقديم النموذج المقترح للدراسة من خلال تقديم مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والنقدية لنموذج الدراسة بناء على ما تم تقديمه في التأسيس النظري، واستبعدنا مؤشرين وتمثلان في مؤشر أسعار الاستهلاك، فارق سعر الفائدة الحقيقي بين الجزائر وأمريكا نظراً لعدم استقرارهما عند نفس المستوى مع باقي متغيرات الدراسة.

وبعد تقديم النموذج باعتمادنا على نموذج التكامل المتزامن توصلنا إلى النتائج التالية:

✚ وجود علاقة تكامل طويلة المدى بين سعر الصرف الحقيقي ومتغيرات الدراسة ؛

✚ وجود أربعة متجهات للتكامل بين سعر الصرف الحقيقي ومتغيرات الدراسة؛

✚ توجد علاقة سببية من اتجاه واحد من سعر النفط، درجة الانفتاح الاقتصادي، الناتج المحلي

الإجمالي، شروط التبادل التجاري نحو سعر الصرف الحقيقي؛

✚ توجد علاقة سببية من اتجاه سعر الصرف الحقيقي نحو الإنفاق الحكومي؛

✚ يستجيب سعر الصرف الحقيقي لصدمة سعر النفط، شروط التبادل التجاري، الإنفاق الحكومي

بطريقة سلبية.

✚ يستجيب سعر الصرف الحقيقي لصدمة لدرجة الانفتاح الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي

بطريقة ايجابية.

✚ أسعار النفط، تمثل أكبر تفسير لتباين الخطأ في سعر الصرف الحقيقي.

الخاتمة العامة

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعتمد بشكل كبير على عائدات قطاع المحروقات، وهذا من أجل جلب العملة الأجنبية، وبسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية أدى ذلك إلى إعادة تنشيط الاقتصاد الوطني وانتعاشه بعد الأزمة النفطية التي مرت بها سنة 1986.

وتأتي هذه الدراسة لتحليل وتقييم وضعية الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمات السعرية النفطية ومدى تأثيرها على سعر الصرف الحقيقي التوازني للجزائر للفترة (1980-2019)، حيث شهدت هذه الفترة تذبذب في أسعار النفط العالمية بين الارتفاع والانخفاض .

ومما لا شك فيه أن موضوع الدراسة كان محل اهتمام العديد من الدراسات السابقة، وبغية الوصول إلى أهداف الدراسة تطرقنا إلى العديد من الدراسات التي تتعلق بالدول المصدرة للنفط، والتي اقتصادها شبيه بالاقتصاد الوطني في ميكانيزماته الكلية والنقدية، وذلك بغية التوصل إلى بناء نموذج قياسي للدراسة، والذي تم الاعتماد في بنائه على المتغيرات التالية والتي تتمثل في: أسعار النفط، سعر الصرف الحقيقي، الإنفاق الحكومي، درجة الانفتاح الاقتصادي، شروط التبادل التجاري، إجمالي الناتج المحلي، بالإضافة إلى متغير فارق سعر الفائدة الحقيقي بين الجزائر وأمريكا ومؤشر أسعار المستهلك والذين تم استبعادهما من نموذج الدراسة لعدم استقرارهما مع باقي متغيراتها.

وفي ظل ما ورد في الفصول والمباحث تمكنا من رصد مجموعة من النتائج التي اختبرنا من خلالها صحة الفرضيات من عدمها والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

نتائج الدراسة :

توصلنا من خلال الجانب النظري إلى النتائج التالية:

- يعتبر سعر النفط من المتغيرات الاقتصادية التي لها تأثير قوي على اقتصاديات الدول النامية المصدرة للنفط تعتبر الجزائر من أبرز هذه الدول.
- يؤدي تذبذب أسعار النفط في السوق العالمية إلى إحداث اختلالات اقتصادية للدول المصدرة له.
- يتأثر سعر النفط في السوق العالمية بعدة عوامل من بينها عوامل اقتصادية متعلقة بالعرض والطلب بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل العوامل السياسية.
- يعتبر سعر الصرف من الأدوات الأساسية التي تربط الاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي، وينجر عن هذا تبادل في العملات بين الدول المصدرة والدول المستوردة.

- تهدف سياسة الصرف إلى استقرار المؤشرات الاقتصادية والنقدية مثل التضخم وأسعار الفائدة، ولكن هدفها في الجزائر الحفاظ على ميزان مدفوعات متوازن نسبياً.
 - يتحدد سعر الصرف التوازني عند تقاطع منحني التوازن الداخلي (عند تحقيق مستوى الناتج المحلي عند التشغيل الكامل) ومنحني التوازن الخارجي (الفجوة بين كل من الادخار والاستثمار).
 - يتعرض الاقتصاد الجزائري لصدمات متأتية من العالم الخارجي نظراً لاعتماده على مصدر وحيد لجلب الإيرادات لميزانية الدولة.
 - من بين أعراض المرض الهولندي تأثير سعر الصرف وارتفاع العملة المحلية.
- توصلنا من خلال الجانب التطبيقي إلى النتائج التالية:
- هناك علاقة عكسية بين سعر البترول وسعر الصرف الحقيقي للجزائر، إذ أن انخفاض سعر البترول بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى تراجع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بـ 0.2623 وحدة.
 - هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لسعر الصرف الفعلي الحقيقي، ومن هنا نستنتج أنه توجد علاقة خطية معنوية بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع .
 - قيمة سعر الصرف الفعلي الحقيقي في المدى القصير لا تتساوى مع قيمتها التوازنية في المدى الطويل، ففي المدى القصير يكون هناك تصحيح جزئي لهذا الفرق.
 - ظهرت 04 متجهات للتكامل في المدى الطويل بين المتغير التابع لسعر الصرف الحقيقي والمتغيرات الداخلة في النموذج (المفسرة)، أي توجد توليفة خطية سليمة بين سعر الصرف الحقيقي وبقيه محدداته.
 - توجد علاقة سببية من اتجاه واحد، أي وجود علاقة سببية تمتد من أسعار النفط، الناتج المحلي الإجمالي، درجة الانفتاح الاقتصادي، نحو سعر الصرف الحقيقي.
 - توجد علاقة سببية من اتجاه واحد تمتد من سعر الصرف الحقيقي نحو الإنفاق الحكومي؛
 - توجد علاقتين سببيتين تمتد من شروط التبادل التجاري وسعر الصرف الحقيقي وفي الاتجاه المعاكس.
 - في الفترة بين (1980-1983) كانت هناك مغالاة في قيمة العملة نظراً لانخفاض سعر الصرف الحقيقي عن قيمته التوازنية ، أما في الفترة ما بين (1984-2019) كانت هناك انحرافات صغيرة نظراً للإصلاحات التي انتهجتها الجزائر خصوصاً قانون النقد والقرض بعد دخولها اقتصاد السوق.

اختبار الفرضيات:

بعد الدراسة النظرية والتطبيقية لمتغيرات الدراسة تم التوصل إلى نتائج اختبار فرضيات الدراسة التالية:

- تقبل الفرضية الرامية إلى أن أسعار النفط تتأثر بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية الخارجية المتأنية من السوق العالمية كون هذه السلعة لها تأثير على العديد من اقتصاديات الدول في العالم ومن بينها الجزائر.
- تقبل الفرضية التي تقودنا إلى أن انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني يكون بسبب تذبذب أسعار النفط، حيث وجدنا أن قيمة سعر الصرف الحقيقي في المدى القصير لا تتساوى مع قيمته التوازنية في المدى الطويل.
- ترفض الفرضية الرامية في كون أن التغير في أسعار النفط في السوق العالمية يؤدي إلى تأثير إيجابي على سعر الصرف بل التأثير يكون سلبى.
- رغم مرور سعر الصرف الحقيقي للجزائر بعدة إصلاحات اقتصادية إلا أن القرارات الإدارية كان لها تأثير سلبى على مستواه التوازني.

الإقتراحات والتوصيات:

- بناءً على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة يكون بالإمكان وضع بعض المقترحات والتوصيات والتي يمكن أن تساعد صانعو القرار في الجزائر من أجل وضع الإستراتيجية المناسبة والتي نراها ضرورية لتدارك النقائص وتعزيز الايجابيات المسجلة والتي نوردها فيما يلي:
- تنويع الصادرات خارج المحروقات، وهذا بعد هيكلة القطاع الإنتاجي وترشيد الإنفاق وتشجيع الاستثمار.
 - يؤدي ارتفاع أسعار النفط للجزائر إلى نتائج ايجابية على المدى القصير وهو ما عرف بفترة " البحبوحة الاقتصادية" ، ولكن بمجرد ظهور أزمة انخفاض أسعار النفط تهاوى الاقتصاد ومرّ بمرحلة مالية عسيرة" التشف"، وذلك بسبب عدم استثمار فترة الرخاء الذي أظهر أعراض المرض الهولندي في المدى الطويل.
 - من أجل رسم سياسة صرف سليمة لسعر الصرف الحقيقي، يتطلب الأمر الفصل بين الاقتصاد الحقيقي وعائدات النفط وتنمية القطاع الزراعي والاهتمام بالسياحة، إذ أن هذا القطاع تستطيع الجزائر جلب العملة الأجنبية منه وتحسين سعر صرف الدينار الجزائري.

- خلق مناخ استثمار مناسب مع ترقية الشراكة بين المستثمر المحلي والأجنبي، وذلك بتمويل مختلف القطاعات خارج المحروقات وتشجيع التصدير من هذه القطاعات.
- الاهتمام برأس المال البشري في جميع القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاعات المنتجة.
- الإفصاح على نظام الصرف المتبع من قبل الدولة الجزائرية بشفافية ووضوح، وتطبيق الحوكمة في جميع المجالات الاقتصادية.
- القيام بإصلاحات من خلال إعادة النظر في طريقة تقييم الدينار الجزائري بطريقة تتماشى مع المستجدات والظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية الحالية.
- القيام بخصخصة القطاعات خاصة القطاعات المنتجة وتقديم دعم مالي للمستثمرين الصغار.

أفاق الدراسة:

- رغم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث، وتضارب الإحصائيات وعدم دقتها، فإن هذا البحث لا يخلو من العيوب والنقص الذي يشوب جميع البحوث الأكاديمية، ولكنه يفتح المجال للنقاش في دراسة مواضيع متعددة والتي نقترح البعض منها فيما يلي:
- أثر اختلال سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي دراسة حالة الجزائر.
 - مقاربات سعر الصرف الحقيقي السلوكي في الجزائر.
 - مدى تطبيق نظرية تعادل القوى الشرائية في سعر الصرف الحقيقي في الجزائر.
 - دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار النفط على صندوق ضبط الموارد حالة الجزائر.
 - أثر تنويع الصادرات خارج المحروقات على النمو حالة الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- 1- ألين توماس ، نفت الخليج بعد الحرب على العراق استراتيجيات وسياسات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، الامارات العربية المتحدة، 2006.
- 2- إيمان ناصف عطية، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 2008.
- 3- بن الزاوي عبد الرزاق، سعر الصرف الحقيقي التوازني، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2016.
- 4- بوخاري لخلو موسى ، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010.
- 5- جليل الحسن الغالبي عبد الحسين ، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات) دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.
- 6- الحجار بسام ، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى بيروت، لبنان، 2009.
- 7- حسين عوض الله زينب ، الاقتصاد الدولي والنقدية الدولية (اتفاقات التجارة العالمية)، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2009.
- 8- الحمزاوي محمد كمال ، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004.
- 9- حميدات محمود ، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، 2014.
- 10- خليفة يوسف يوسف ، الاقتصاد السياسي للنفط، المستقبل العربي، بدون سنة نشر.
- 11- خنسي بيوار، البترول أهميته، مخاطره، وتحدياته، دار تاراس للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، أربيل، 2006.
- 12- داود سعد الله ، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر 2013.
- 13- الدوري محمد أحمد ، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
- 14- ديفيس كينيث ، ترجمة صباح صديق الدمولجي، ما بعد النفط (منظوراً إليه من ذروة هاربرت)، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت، 2009.
- 15- السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

قائمة المصادر والمراجع

- 16- شاوول هنري ، المملكة العربية السعودية الطريق إلى المستقبل، الخبير المالية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2013.
- 17- شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الدولية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012.
- 18- شهاب مجدي محمود ، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.
- 19- صادق مدحت ، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى القاهرة، 1998.
- 20- صيد أمين، سياسة الصرف (كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات)، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2013.
- 21- عبد الرضا، نبيل جعفر إقتصاد النفط، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، بيروت، 2011.
- 22- عبد الفضيل محمود، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، سلسلة كتب ثقافية شهرية، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 1978.
- 23- عبد القادر السيد متولي ، الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان، الأردن، 2011.
- 24- عبد الله حسين ، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 2006.
- 25- عفيفي حاتم سامي ، دراسات في الاقتصاد الدولي ، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الخامسة، القاهرة، 2000.
- 26- علي داود حسام ، السواعي خالد محمد ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق بإستخدام برنامج 7 eviews، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، 2016، عمان، الأردن.
- 27- عوض الله صفوت عبد السلام ، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية القاهرة، 2000.
- 28- فتحي أحمد الخولي سيد ، إقتصاد النفط (الموارد الطبيعية والبيئة والطاقة)، دار خوارزم العلمية، الطبعة الثامنة، المملكة العربية السعودية، 2014.
- 29- قدي عبد المجيد ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 2006.

قائمة المصادر والمراجع

- 30- لطرش الطاهر ، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، بن عكنون، الجزائر.
- 31- مارسيل قاليري ، جون ق . ميتشل، ترجمة حسان البستاني، عمالة النفط (شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط)، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، بيروت، 2007.
- 32- متولي عبد القادر السيد ، الاقتصاد الدول (النظرية والسياسات)، دار الفكر، الطبعة الأولى عمان، الأردن، 2011.
- 33- محمد أبو العلا يسرى، نظرية البترول، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2008.
- 34- محمد أحمد السريتي السيد ، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2009.
- 35- مصطفى بشير ، نهاية الربيع، سلسلة صناعة الغد، دار جسور للنشر والتوزيع، 2015، الجزائر.
- 36- الموسوي ضياء مجيد ، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004.
- 37- موسى لحو ، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010.
- 38- ناصر سليمان ، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون الجزائر، 2015.
- 39- ناصف عطية إيمان ، محمد عمارة هشام ، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.
- 40- نبيل محمد الوكيل نشأت ، التوازن النقدي ومعدل الصرف، تاس للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، القاهرة 2006.
- 41- الهيتي نوزاد عبد الرحمان ، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2007.
- 42- وسام مالك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي (قضايا نقدية ومالية)، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى بيروت، لبنان، 2001.

المقالات:

- 43- إبراهيم نور الدين عبد الله ، أثر سياسة تحديد سعر الصرف على الاستثمار في ليبيا، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، مجلد 37، العدد01، مارس 2016.
- 44- تماضر جابر البشير الحسن، قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات“ دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان للفترة (1970-2013)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد02، 2015.
- 45- إبراهيم نور الدين عبد الله ، العلاقة السببية بين عرض النقد وسعر الصرف في ليبيا، اريبك، المجلد 58، العدد 02، 2013.
- 46- أويابة صالح ، عبد الرزاق خليل، أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر (1990-2016)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد 02، جامعة الاغواط.
- 47- بريري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية (دراسة حالة الجزائر)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع.
- 48- بشرير عمران ، تهتان مراد ، أثر أنظمة الصرف على النمو الاقتصادي في الأنظمة العربية، المجلة المغربية للاقتصاد والتسيير، العدد 01، جوان 2015.
- 49- بشلول السعيد ، محمد الأمين مصباحي، انعكاسات الصدمات النفطية 2014 على أداء أسواق الأوراق المالية الخليجية، مجلة رؤى اقتصادية، العدد9، الجزائر، 2015.
- 50- بلحشر عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني، مجلة les cahier du MECAS، العدد 07، ديسمبر 2011.
- 51- بلمقدم مصطفى ، بن رمضان أنيسة ، الموارد الطبيعية النابضة وأثرها على النمو الإقتصادي، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 03، 2012.
- 52- بلمقدم مصطفى ، بن رمضان أنيسة ، الموارد الطبيعية النابضة وأثرها على النمو الإقتصادي، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 15، 2014.
- 53- بن الزاوي عبد الرزاق ، نعمون إيمان ، دراسة قياسية لإحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.
- 54- بن الزاوي عبد الرزاق، آثار انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد 23.
- 55- بن الشيخ عصام، قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971 دراسة للسياق والمضامين والدلالات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 06، جانفي 201

قائمة المصادر والمراجع

- 56- بن قدير علي، بن بوزيان محمد، محددات سعر الصرف الحقيقي التوازني في الاقتصاديات الناشئة، مجلة الإقتصاد المعاصر، العدد 10، 2011.
- 57- بنين بغداد، براق محمد، دراسة قياسية لمحددات سعر الصرف الحقيقي (الدينار الجزائري نموذجاً 2000-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد الثاني، العدد 09، 2016.
- 58- بوتلجة جمال، النفط بين النعمة والنقمة، مجلة المستقبل العربي، العدد 453، نوفمبر 2016.
- 59- بوش فاطمة الزهراء، خندق سميرة، حقبقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الربعية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 01، العدد 04، 2017.
- 60- بوشة محمد، دراسة قياسية اقتصادية لأثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الخام وسعر الصرف في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 09.
- 61- بونونة شعيب، خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر" نمذجة قياسية للدينار الجزائري"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ماي 2011.
- 62- توفيق حكيمي، حساني فاطمة الزهراء، استقصاء الديمقراطية ووفرة الموارد الطبيعية، مجلة الفكر، العدد 15، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2017.
- 63- جداب محي الدين، ثابت حبيب، دراسة إحصائية لأثر النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الدراسات المالية، المحاسبة الإدارية، العدد 02، ديسمبر 2014.
- 64- الجنابي نبيل مهدي، كريم سالم حسين، العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية جرانجر، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 01، 2011.
- 65- الحساوي حمد، مخاطر تراجع سعر النفط، المصارف، اتحاد مصارف الكويت، العدد 135، فيفري 2015.
- 66- حسين سهام، فوزي سميرة، مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد 36، 2013.
- 67- حلومي حكيم، ربوع النفط بين لعنة الموارد، الفساد الاقتصادي وتداعيات الأزمة الحالية، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 05، جوان 2017.
- 68- داود سعد الله، تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار (2008-2010)، مجلة الباحث، العدد 9، 2011.
- 69- دحو بن عبيزة، أسعار البترول وأسعار الصرف في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 09، جانفي 2017.
- 70- رحمان أمال، النفط والتنمية المستدامة، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 04، 2008.

قائمة المصادر والمراجع

- 71- رحمان أمال ، محمد التهامي طواهر، تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل، مجلة الباحث، العدد 12، 2013.
- 72- الساعدي صبحي حسون ، حماد عبد إيداد ، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4 العدد 7، 2011.
- 73- سلامي أحمد ، اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الاقتصادية، العدد 7، 2015.
- 74- سهلي رقية، راتول محمد، تقلبات أسعار الصرف الدولار بالنسبة للارو وانعكاساتها على تطورات سوق البترول العالمية، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 11، ديسمبر 2016.
- 75- سي محمد فائزة، بوتلجة عبد الناصر، تقلبات أسعار النفط والأداء الاقتصادي الجزائري نموذج تصحيح الخطأ، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 05، 2015.
- 76- شبيب الشمري مايح ، تشخيص المرض الهولندي ومقومات الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية.
- 77- العباس بلقاسم ، سياسة أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 23، الكويت، نوفمبر 2003.
- 78- عبد الكريم إبراهيم قصي ، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجاً)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.
- 79- عبد الله المنيف ماجد ، منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) نشأتها وتطورها والتحديات التي تواجهها، بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، 2008.
- 80- عبود عبد المجيد، فراحي بلحاج ، الإصلاح النقدي في الجزائر ومقترح حذف الأصفار في الدينار الجزائري، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 03، سبتمبر 2017.
- 81- فوزان عبد العزيز الفوزان، العلاقة السببية بين سعر صرف الدولار وسعر النفط، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد 10، العدد 19، جانفي 2016.
- 82- لخديمي عبد الحميد ، بن بوزيان محمد ، تغيرات سعر النفط والإستقرار النقدي في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2، 2013.
- 83- لزعر علي، آيت يحي سمير، معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث العدد 11، 2012.

قائمة المصادر والمراجع

- 84- مجلخ سليم، بشيشي وليد، دراسة تحليلية وقياسية باستخدام منهج تصحيح الخطأ لأثر تقلبات أسعار البترول على أسعار الصرف في الجزائر خلال فترة جانفي 2013 إلى سبتمبر 2015، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 07، ديسمبر 2016.
- 85- مجيد حسن الونداوي نشأت ، قياس تأثير المستوى العام للأسعار وعرض النقد على سعر صرف الدينار العراقي للفترة (2002-1980) باستخدام نموذج التعديل الجزئي، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 82، 2010.
- 86- محمد المزيني عماد الدين ، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، 2013.
- 87- محمد بن سعيد ، عبد الجليل هداجي ، دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 01، 2013.
- 88- محمد فؤاد قاسم ، سيد أحمد كبداني ، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي لمجموعة من دول (MENA)، مجلة أداء المؤسسة الجزائرية، العدد 03، 2013.
- 89- مخلفي أمينة ، النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة، مجلة الباحث، العدد 09، 2011.
- 90- مدوي عبد الرزاق ، زايري بلقاسم ، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 07، ديسمبر 2017.
- 91- منه خالد ، انهيار أسعار النفط ومحاولات الإصلاح في الدول الربعية حالة الجزائر، المركز العربي للأبحاث والسياسات، المجلد 05، العدد 18، 2016.
- 92- الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، انخفاض أسعار النفط، العدد الرابع، جانفي 2015.
- 93- موري سمية ، لخديمي عبد الحميد ، تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العدد 71، 2015.
- 94- موساوي محمد ، زايري سمية ، انعكاس التغير في سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1970-2014)، مجلة دفاتر MECAS، العدد 13، ديسمبر 2016.
- 95- نجوم أسامة ، قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، مارس 2015.
- 96- نصير أحمد، اختبار العلاقة السببية بين تقلبات أسعار النفط الخام وأسعار الصرف في الاقتصاد الجزائري، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد 08، 2015.

قائمة المصادر والمراجع

- 97- نوري عباس صباح ، أثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدinar العراقي للمدة 1990-2005 ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد17، 2008.
- 98- هادي فيحان وسن ، أثر المتغيرات العالمية لأسعار النفط على النمو الاقتصادي في إيران للمدة (2001-1989)، مجلة دراسات إيرانية، العدد 10.
- 99- هباش فارس ، دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، 2014.
- 100- هيثم عبد الله سمان، دور المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد في العراق، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد25، جانفي 2015.
- 101- يوب فايزة، اثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدinar الجزائري دراسة قياسية للفترة 1970-2014، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 06.
- 102- يوسف عبد، ميثم عبد الحميد، تحليل أثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي، العلوم الاقتصادية، العدد 37، المجلد10، جويلية 2014.
- الملتقيات:
- 103- باصور كمال ، أثر تقلبات أسعار البترول على أداء مؤشرات الاقتصاد لجزائري خلال الفترة (2000-2004) ورقة مقدمة في الملتقى الدولي انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له- المخاطر والحلول -، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، يومي 7- 8 أكتوبر 2015.
- 104- بلقاسم زايري ، المؤسسات، وفرد الموارد والنمو الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري، ملتقى دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2014 يومي 11/12 مارس 2013، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف.
- 105- بن قسمي طارق ، الزهرة فرحاني، تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2015.
- 106- بن يحي نسيم ، انهيار أسعار النفط (الأسباب، الانعكاسات والحلول)، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له- المخاطر والحلول -، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، يومي 7- 8 أكتوبر 2015.

قائمة المصادر والمراجع

- 107- بودرامة مصطفى ، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 7-8 أفريل 2008.
- 108- بوفاسة سليمان ، نحو تحول حتمي لطاقة متجددة كبديل عن الطاقة الأحفورية، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له- المخاطر والحلول -، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، يومي 7-8 أكتوبر 2015 .
- 109- سعدي فاطمة الزهراء ، تغيرات أسعار النفط في السوق الدولية خلال الفترة (1990 - 2015) وأهم العوامل المؤثرة فيها، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له - المخاطر والحلول -، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، يومي 7-8 أكتوبر 2015.
- 110- عبد الله حسين ، الأزمة العالمية في أسعار البترول مع إشارة خاصة لترشيد الطاقة، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي آثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، أيام 11-13 جانفي 1987.
- 111- العيداني إيمان، دراماتيكية انخفاض أسعار النفط (الأسباب وطرق العلاج)، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له- المخاطر والحلول -، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، يومي 7-8 أكتوبر 2015.
- 112- الموسوي عبد الرسول عبد الرزاق ، التذبذبات في أسعار النفط الخام العالمية وأثرها على الميزانية العراقية، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي السابع تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة فيلادلفيا، يومي 10-11 نوفمبر 2009.
- الأطروحات:
- 113- بلحش عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ، جامعة تلمسان، 2013-2014.
- 114- شيكوري محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في تخصص نفود ومالية (غير منشورة) ، جامعة تلمسان، دفعة 2011-2012.

قائمة المصادر والمراجع

- 115- بهلول لطيفة، نظرية المرض الهولندي وسعر الصرف في الدول المصدرة للمحروقات - حالة الجزائر - نموذجا، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة باجي مختار عنابة، دفعة 2012.
- التقارير:
- 116- إحصائيات بنك الجزائر تقارير 2008-2016.
- 117- إحصائيات تقارير الديوان الوطني للإحصائيات وقاعدة بيانات البنك الدولي.
- 118- تقارير الديوان الوطني للإحصائيات 1962-2011، 2016.
- 119- تقارير ومعطيات البنك الوطني الجزائري.
- 120- التقرير السنوي رقم (8): الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية 2015 - 2016 في ظل تزامم التحولات والمتغيرات، افريل 2015.
- 121- التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر سنوات 2000-2010.
- 122- التقرير القطري رقم 15/286، صندوق النقد الدولي، 2015.
- 123- حسين نفين ، الهاشمي ندى ، إنهيار أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي، الامارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، 2016.
- 124- الديوان الوطني للإحصائيات ons.
- 125- سلسلة تقارير سامبا، المملكة العربية السعودية تنبؤات حديثة عن الوضع الاقتصادي الكلي ، أوت 2016.
- 126- الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، أسعار النفط إلى أين، العدد 07، البنك الدولي، جويلية 2016 .
- 127- الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، انخفاض أسعار النفط، العدد الرابع، جانفي 2015.
- المواقع الالكترونية:
- 128- خان أسد ، التركي فهد ، أسواق النفط العالمية، جدوى الاستثمار، المملكة العربية السعودية، أكتوبر 2015، متاح على الرابط: <http://www.jadwa.com> (اطلع عليه بتاريخ 2017/06/01 على الساعة 09.39).

129- خان أسد وآخرون، أسواق النفط العالمية، جدوى الاستثمار، المملكة العربية السعودية، جانفي 2016، متاح على الرابط: <http://www.jadwa.com> ، (اطلع عليه بتاريخ 2017/05/29 على الساعة 11:54).

130- المادة 10 من الدستور الجزائري 1963، متاح على الرابط: <http://www.Eil-moradia.dz/arabe/symbole/texts/constitution.html>. (اطلع عليه بتاريخ 2018/12/22 على الساعة 11:00).

131- المادة 14 من الدستور الجزائري 1976، متاح على الرابط: <http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/symbole.htm>، (اطلع عليه بتاريخ 2018/12/22 على الساعة 11:28).

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

Les Ouvrages/ the Books:

130--Mikael Höök and others, **Development of oil formation theories and their importance for peak oil**, Published in Marine and Petroleum Geology, Volume 27, Issue 9, 2010.

131-- Kareem Ismail, **The Structural Manifestation of the 'Dutch Disease': The Case of Oil Exporting Countries**, IMF Working Paper, WP/10/103, 2010.

132--Bitrus Nakah Bature, **The Dutch Disease and the Diversification of an Economy: Some Case Studies**, IOSR Journal, Volume 15, Issue 5, 2013.

133--Sana Samreen, **Global oil industry and Indian economy : An analyses from 1970s upto global recession (1970-2008)**, International Journal of Interdisciplinary and Multidisciplinary Studies (IJIMS), Vol 1, No8, 2014.

134-**Report National Petroleum Council**, February 24, 1987.

135-Robert Loone, **Oil Prices and the Iraq War: Market Interpretations of Military Developments** Strategic Insights, Volume 2, Issue 4, 2003.

133-Sarah Ahmad Khan, **Oil Price Shocks and Devefoping Countries: A Case Study of the Gulf Crisis**, Oxford Institute for Energy Studies, January 1993, Briefed him on 26/08/2016, Available on the link: <https://www.oxfordenergy.org/wpcms/wp-content/uploads/2010/11/GW10-OilPrice Shock sand Developing Countries A Case Study ofthe GulfCrisis-SarahAhmadKhan-1993.pdf> .

- 134-Erhan Aslanoğlu, Pınar Deniz, **OIL PRICES ONCE AGAIN: THE LINK TOWARDS MIDDLE EAST ECONOMIES**, Topics in Middle Eastern and African Economies, Vol. 15, No. 2, 2013.
- 135-John Baffes, and outhor, **The Great Plunge in Oil Prices: Causes, Consequences, and Policy Responses**, Development Economics, World Bank Group, March 2015,N15/01
- 136-Anmol Soni, **Global Oil Markets and India's Vulnerability to Oil Shocks**, TERI-NFA Working Paper, The Energy and Resources Institute, Series No.18, March 2014.
- 137-African Development Bank ,Development Research Department, **The Impact of High Oil Prices on African Economies**, Economic Research Working Paper, No 93, December 2007, Briefed him on 29/08/2016, Available on the link: <http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/27968413-EN-ERWP-93.PDF>
- 138-Michael Muss, **The Impact of Higher Oil Prices on the Global Economy**, INTERNATIONAL MONETARY FUND, Research Department, December, 2000.
- 139-Bassam Fattouh and Anupama Sen, **Saudi Arabia Oil Policy**, Oxford Institute for Energy Studies, June 2015.
- 140-Ramaprasad bhar, Blijana nikolova, **Global oil prices, oil industry and equity returns: Russian experience**, Journal of Political Economy, Vol. 57, No. 2, May 2010.
- 141-Nouriel Roubini, Brad Setser, **The effects of the recent oil price shock on the U.S. and global economy**, August 2004, See it on (01/06/2017) at 8:22 pm, Available on the link: <http://pages.stern.nyu.edu/~nroubini/papers/OilShockRoubiniSetser.pdf>
- 142-Ahmed Al-Darwish and other, **Saudi Arabia: Tackling Emerging Economic Challenges to Sustain Growth**, Middle East and Central Asia Department, Nternational onet aryfund, 2015.
- 142- Naoyuki yoshino, Farhad taghizadeh- hesary, **economic impacts of oil price fluctuations in developed and emerging economies**, ieej, October 2014. See it on (01/06/2017) at 9:50 pm, Available on the link: <https://eneken.ieej.or.jp/data/5734.pdf>.
- 143-**Report National Petroleum Council**, February 24, 1987.
- 144-Tulin Anlas, **The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates On ISE-100 Index**, Journal of Applied Economics and Business Research Jaebr, Vol 02, N 01, 2012.

145-Socrat Ghadban, **Le taux de change et la demande touristique**, Introduction de dissertation dans les exigences du doctorat en sciences économiques, Université Toulouse II Le Mirail, 2013.

146-Magali Dauvin, **Energy prices and the real exchange rate of commodity-exporting countries**, CEPII Working Paper Energy prices and the real exchange rate of commodity-exporting countries, No 28, Septembre 2013.

148-Pareshkumar J. Patel, Narendra J. Patel, Ashok R. Patel, **Factors affecting Currency Exchange Rate, Economical Formulas and Prediction Models**, International Journal of Application or Innovation in Engineering & Management (IJAIEM), Volume 3, Issue 3, March 2014.

149-Raja Sher Ali Khan, **Analysis if the factors affecting exchange rate variability in Pakistan**, IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM), Volume 16, Issue 6, Jun. 2014.

150-Violet Gaucan, Bucharest, **INTRODUCTION TO THE FOREIGN EXCHANGE MARKET**, Journal of Knowledge Management, Economics and Information Technology, p2. Available on the link:
[http://www.scientificpapers.org/wpcontent/files/1120 Introduction to the foreign exchange market.pdf](http://www.scientificpapers.org/wpcontent/files/1120%20Introduction%20to%20the%20foreign%20exchange%20market.pdf).

151-Adolfo Barajas And others, **Workers' Remittances and the Equilibrium Real Exchange Rate: Theory and Evidence**, DRAFT, IMF Working paper, International Monetary Fund, December 2010,.

152-Luiz Carlos Bresser-Pereira, **THE TENDENCY TO THE OVERVALUATION OF THE EXCHANGE RATE**: Available on the link :
[http://www.bresserpereira.org.br/papers/2008/08.23.](http://www.bresserpereira.org.br/papers/2008/08.23.tendencytotheovervaluation.nov3.pdf)

tendencytotheovervaluation.nov3.pdf: Briefed him on 23/06/2016 On time 22:08.

153-Juan-Ángel Jiménez-Martín, **The Purchasing Power Parity: Evidence From The Tfinancial Crisis**, Grado Eneconomia, Madrid, 2013.

154-Lucio Sarno, Mark p. Taylor, **Purchasing Power Parity and the Real Exchange Rate**, IMF Staff Papers, Vol. 49, No 1, 2002.

155-Rudiger Dornbusch, **The purchasing power parity**, Working Paper, No 1591, Cambridge, March 1985.

156-Taline Koranchelian, **The Equilibrium Real Exchange Rate in a Commodity Exporting Country: Algeria's Experience**, IMF Working Paper, vol 135, No 5, 2005.

157-Martin Flodén, **The Open Economy Revisited: The Mundell-Fleming Model and the Exchange-Rate Regime**, 2010, PP 21-22 : Available on the link : http://www2.hhs.se/personal/floden/files/floden_chapter12.pdf :Briefed him on 24/06/2016 On time 23:27.

158-Najia Saqib, **The Effect of Exchange Rate Fluctuation on Trade Balance: Empirical Evidence from Saudi Arab Economy**, Journal of Knowledge Management, Economics and Information Technology, Vol 03, Issue 5, October 2013.

159-Katarzyna Twarowska, Magdalena Kąko, **Analysis Of Factors Affecting Flucuations In The Exchnge Rate Of Polish Zloty Against Euro**, Nternational Confence Human Qualty Of Life 25-27 Juene 2014,Portoroz, Slovenia.

160-Redriger Dorubush, **Expection & Exchange rate dynamics** ;journal of political economy, vol.84. 1976,.

161-Martin Flodén, **The Open Economy Revisited: The Mundell-Fleming Model and the Exchange-Rate Regime**, 2010: Available on the link : http://www2.hhs.se/personal/floden/files/floden_chapter12.pdf :Briefed him on 24/06/2016 On time 23:27.

162-Rachid .h.snape,**effects of mineral development on the economy.the Australian**, journal of agricultural economic, vol32,n⁰⁹, decenber 1977.

163-Cashin, P, L. Céspedes, and R. Sahay , **Keynes, Cocoa, and Copper: In Search of Commodity Currencies**, IMF Working Paper 02/223 (Washington: International Monetary Fund), 2002.

164-Taline Koranchelian, **The Equilibrium Real Exchange Rate in a Commodity Exporting Country: Algeria's Experience**, IMF Working Paper WP/05/135. Authorized for distribution by Erik De Vrijer, july2005

165-P,Statistical Review of word energy,june2016.

الملاحق

الملحق 01: متغيرات الدراسة

المتغيرات السنوات	rdif	tot	reer	poil	open	gov	gdp	cpi
1980	-24.33	84.04075	23.56	35.52	0.702992	10.67	42.34	6.16
1981	-18.65	77.68627	25.50	34.00	0.765901	11.40	44.35	7.07
1982	-7.11	73.32593	27.03	32.38	0.810218	12.04	45.21	7.52
1983	-10.15	72.24044	27.45	29.04	0.781972	12.68	48.80	7.97
1984	-13.21	71.98839	27.56	28.20	0.774569	13.43	53.70	8.62
1985	-8.40	76.17038	26.06	27.01	0.696728	13.43	57.94	9.52
1986	-5.37	89.86425	22.10	13.53	0.396487	12.73	63.70	10.70
1987	-9.96	90.35925	21.99	17.73	0.439579	12.05	66.74	11.49
1988	-10.26	75.41730	26.36	14.24	0.538338	12.86	59.09	12.17
1989	-14.77	61.18118	32.51	17.31	0.814303	11.79	55.63	13.30
1990	-23.17	57.53108	34.59	22.26	0.988162	11.97	62.05	15.52
1991	-34.74	33.71148	59.06	18.62	2.304260	13.11	45.72	19.54
1992	-15.30	36.47016	54.62	18.44	2.003282	14.33	48.00	25.72
1993	-8.49	39.95589	49.88	16.33	1.657077	14.27	49.95	31.01
1994	-18.66	33.47884	59.56	15.53	2.242909	14.84	42.54	40.01
1995	-14.51	31.10384	64.14	16.86	2.604180	15.45	41.76	51.93
1996	-10.38	31.23631	63.90	20.29	2.695261	16.07	46.94	61.63
1997	1.52	30.63353	65.19	18.86	2.743725	16.39	48.18	65.16
1998	7.91	31.11665	64.21	12.28	2.458170	16.88	48.19	68.39
1999	-6.77	27.59144	72.45	17.44	3.257894	17.30	48.64	70.20
2000	-17.12	23.70230	84.38	27.60	4.724436	17.32	54.79	70.44
2001	5.49	23.42817	85.41	23.12	4.632457	17.83	54.74	73.41
2002	4.09	22.67784	88.28	24.36	4.966963	19.57	56.76	74.45
2003	-2.28	23.42964	85.49	28.10	4.848132	20.22	67.86	76.38
2004	-5.33	25.39602	78.91	36.05	4.526693	20.37	85.33	79.10
2005	-9.87	24.56205	81.63	50.59	5.383102	19.98	103.20	80.40
2006	-7.06	24.61954	81.48	61.00	5.787273	21.23	117.03	82.43
2007	-3.77	25.99404	77.21	69.04	5.626289	21.59	134.98	85.33
2008	-9.45	28.65706	70.07	94.10	5.728781	24.20	171.00	91.01
2009	19.14	27.04995	74.27	60.86	4.995572	26.25	137.21	96.24
2010	4.96	27.01976	74.39	77.38	5.617000	27.77	161.21	100.00
2011	7.50	27.93832	71.98	107.46	6.422721	30.48	200.02	104.52
2012	-0.90	28.04963	71.73	109.45	6.459265	31.33	209.06	113.82
2013	6.46	27.90021	72.15	105.87	6.380598	31.57	209.75	117.52
2014	6.88	27.84460	72.33	96.29	6.055752	31.93	213.81	120.95
2015	14.17	23.33256	86.36	53.06	5.822335	31.57	165.87	126.74
2016	4.90	22.56801	89.33	45.00	5.760810	31.98	159.05	134.84
2017	-1.09	23.02249	87.61	54.05	6.086224	29.46	170.37	112.35
2018	1.06	24.0125	93.28	71.27	6.123255	30.22	174.91	117.14
2019	8.51	25.3256	95.40	64.04	6.362534	22.11	171.76	119.43

الملحق

02: نتائج اختبار دي فولر الموسع

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.439780	0.8916

Test critical values:	1% level	-3.621023
	5% level	-2.943427
	10% level	-2.610263

Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.579377	0.7819
Test critical values:	1% level	-4.226815
	5% level	-3.536601
	10% level	-3.200320

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.906049	0.8990
Test critical values:	1% level	-2.628961
	5% level	-1.950117
	10% level	-1.611339

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.473027	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.626784
	5% level	-2.945842
	10% level	-2.611531

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.434444	0.0004
Test critical values:	1% level	-4.234972
	5% level	-3.540328
	10% level	-3.202445

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.295993	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.630762
	5% level	-1.950394
	10% level	-1.611202

Null Hypothesis: GOV has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.613633	0.8552
Test critical values: 1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

Null Hypothesis: GOV has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.990182	0.5868
Test critical values: 1% level	-4.234972	
5% level	-3.540328	
10% level	-3.202445	

Null Hypothesis: GOV has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.027602	0.9169
Test critical values: 1% level	-2.630762	
5% level	-1.950394	
10% level	-1.611202	

Null Hypothesis: D(GOV) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.226371	0.0265
Test critical values: 1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

Null Hypothesis: D(GOV) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.056314	0.0019
Test critical values: 1% level	-4.234972	
5% level	-3.540328	
10% level	-3.202445	

Null Hypothesis: D(GOV) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.907981	0.0048
Test critical values: 1% level	-2.630762	
5% level	-1.950394	
10% level	-1.611202	

Null Hypothesis: OPEN has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.642512	0.8487
Test critical values: 1% level	-3.621023	
5% level	-2.943427	
10% level	-2.610263	

Null Hypothesis: OPEN has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.368880	0.3888
Test critical values: 1% level	-4.226815	
5% level	-3.536601	
10% level	-3.200320	

Null Hypothesis: OPEN has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.213361	0.9396
Test critical values: 1% level	-2.628961	
5% level	-1.950117	
10% level	-1.611339	

Null Hypothesis: D(OPEN) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.692328	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

Null Hypothesis: D(OPEN) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.316682	0.0088
Test critical values: 1% level	-4.262735	
5% level	-3.552973	
10% level	-3.209642	

Null Hypothesis: D(OPEN) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.270199	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.630762	
5% level	-1.950394	
10% level	-1.611202	

Null Hypothesis: POIL has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.328592	0.6060
Test critical values: 1% level	-3.621023	
5% level	-2.943427	
10% level	-2.610263	

Null Hypothesis: POIL has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.013105	0.5752
Test critical values: 1% level	-4.226815	
5% level	-3.536601	
10% level	-3.200320	

Null Hypothesis: POIL has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.608947	0.4467
Test critical values: 1% level	-2.628961	
5% level	-1.950117	
10% level	-1.611339	

Null Hypothesis: D(POIL) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.357772	0.0001
Test critical values: 1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

Null Hypothesis: D(POIL) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.276991	0.0007
Test critical values: 1% level	-4.234972	
5% level	-3.540328	
10% level	-3.202445	

Null Hypothesis: D(POIL) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.429959	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.630762	
5% level	-1.950394	
10% level	-1.611202	

Null Hypothesis: TOT has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.734929	0.4059
Test critical values: 1% level	-3.621023	
5% level	-2.943427	
10% level	-2.610263	

Null Hypothesis: TOT has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.337951	0.8623
Test critical values: 1% level	-4.226815	
5% level	-3.536601	
10% level	-3.200320	

Null Hypothesis: TOT has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.343411	0.1203
Test critical values: 1% level	-2.628961	
5% level	-1.950117	
10% level	-1.611339	

Null Hypothesis: D(TOT) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.791709	0.0300
Test critical values: 1% level	-3.639407	
5% level	-2.951125	
10% level	-2.614300	

Null Hypothesis: D(TOT) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.864553	0.0257
Test critical values: 1% level	-4.273277	
5% level	-3.557759	
10% level	-3.212361	

Null Hypothesis: D(TOT) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.641802	0.0098
Test critical values: 1% level	-2.634731	
5% level	-1.951000	
10% level	-1.610907	

Null Hypothesis: REER has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.127065	0.6947
Test critical values: 1% level	-3.621023	
5% level	-2.943427	
10% level	-2.610263	

Null Hypothesis: REER has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.561246	0.7890
Test critical values: 1% level	-4.226815	
5% level	-3.536601	
10% level	-3.200320	

Null Hypothesis: REER has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.194443	0.9375
Test critical values: 1% level	-2.628961	
5% level	-1.950117	
10% level	-1.611339	

Null Hypothesis: D(REER) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.657483	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

Null Hypothesis: D(REER) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.601299	0.0003
Test critical values: 1% level	-4.234972	
5% level	-3.540328	
10% level	-3.202445	

Null Hypothesis: D(REER) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.335277	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.630762	
5% level	-1.950394	
10% level	-1.611202	

Null Hypothesis: CPI has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.600273	0.9878
Test critical values: 1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

Null Hypothesis: CPI has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.763903	0.2191
Test critical values: 1% level	-4.234972	
5% level	-3.540328	
10% level	-3.202445	

Null Hypothesis: CPI has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.633869	0.9728
Test critical values: 1% level	-2.630762	
5% level	-1.950394	
10% level	-1.611202	

Null Hypothesis: D(CPI) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.189130	0.2135
Test critical values: 1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

Null Hypothesis: D(CPI) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.455498	0.3469
Test critical values: 1% level	-4.234972	
5% level	-3.540328	
10% level	-3.202445	

Null Hypothesis: D(CPI) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.953403	0.2975
Test critical values: 1% level	-2.630762	
5% level	-1.950394	
10% level	-1.611202	

Null Hypothesis: RDIF has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.184979	0.0290
Test critical values: 1% level	-3.621023	
5% level	-2.943427	
10% level	-2.610263	

Null Hypothesis: RDIF has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.236361	0.0098
Test critical values: 1% level	-4.226815	
5% level	-3.536601	
10% level	-3.200320	

Null Hypothesis: RDIF has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.987421	0.0039
Test critical values: 1% level	-2.628961	
5% level	-1.950117	
10% level	-1.611339	

Null Hypothesis: D(RDIF) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.577215	0.0001
Test critical values: 1% level	-3.639407	
5% level	-2.951125	
10% level	-2.614300	

Null Hypothesis: D(RDIF) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.265794	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.234972	
5% level	-3.540328	
10% level	-3.202445	

Null Hypothesis: D(RDIF) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.437594	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.630762	
5% level	-1.950394	
10% level	-1.611202	

الملحق 03: نتائج اختبار فيليب بيرون

Null Hypothesis: GDP has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.531669	0.8735
Test critical values: 1% level	-3.621023	
5% level	-2.943427	
10% level	-2.610263	

Null Hypothesis: GDP has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.696821	0.7326
Test critical values: 1% level	-4.226815	
5% level	-3.536601	
10% level	-3.200320	

Null Hypothesis: GDP has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	0.790175	0.8794
Test critical values: 1% level	-2.628961	
5% level	-1.950117	
10% level	-1.611339	

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.480902	0.0001
Test critical values: 1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.420740	0.0004
Test critical values: 1% level	-4.234972	
5% level	-3.540328	
10% level	-3.202445	

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.328041	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.630762	
5% level	-1.950394	
10% level	-1.611202	

Null Hypothesis: GOV has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.216545	0.9275
Test critical values: 1% level	-3.621023	
5% level	-2.943427	
10% level	-2.610263	

Null Hypothesis: GOV has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.768446	0.6996
Test critical values: 1% level	-4.226815	
5% level	-3.536601	
10% level	-3.200320	

Null Hypothesis: GOV has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	2.233511	0.9928
Test critical values:		
1% level	-2.628961	
5% level	-1.950117	
10% level	-1.611339	

Null Hypothesis: D(GOV) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.638912	0.0189
Test critical values:		
1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

Null Hypothesis: D(GOV) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.247321	0.0371
Test critical values:		
1% level	-4.234972	
5% level	-3.540328	
10% level	-3.202445	

Null Hypothesis: D(GOV) has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.911288	0.0048
Test critical values:		
1% level	-2.630762	
5% level	-1.950394	
10% level	-1.611202	

Null Hypothesis: OPEN has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.563135	0.8668
Test critical values:		
1% level	-3.621023	
5% level	-2.943427	
10% level	-2.610263	

Null Hypothesis: OPEN has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.393856	0.3765
Test critical values: 1% level	-4.226815	
5% level	-3.536601	
10% level	-3.200320	

Null Hypothesis: OPEN has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	1.382315	0.9556
Test critical values: 1% level	-2.628961	
5% level	-1.950117	
10% level	-1.611339	

Null Hypothesis: D(OPEN) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.719361	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

Null Hypothesis: D(OPEN) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.620339	0.0003
Test critical values: 1% level	-4.234972	
5% level	-3.540328	
10% level	-3.202445	

Null Hypothesis: D(OPEN) has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.236851	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.630762	
5% level	-1.950394	
10% level	-1.611202	

Null Hypothesis: POIL has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.423081	0.5606
Test critical values: 1% level	-3.621023	
5% level	-2.943427	
10% level	-2.610263	

Null Hypothesis: POIL has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.155903	0.4990
Test critical values: 1% level	-4.226815	
5% level	-3.536601	
10% level	-3.200320	

Null Hypothesis: POIL has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.643233	0.4318
Test critical values: 1% level	-2.628961	
5% level	-1.950117	
10% level	-1.611339	

Null Hypothesis: D(POIL) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.333427	0.0001
Test critical values: 1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

Null Hypothesis: D(POIL) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.249003	0.0007
Test critical values: 1% level	-4.234972	
5% level	-3.540328	
10% level	-3.202445	

Null Hypothesis: D(POIL) has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.409506	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.630762	
5% level	-1.950394	
10% level	-1.611202	

Null Hypothesis: REER has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.125272	0.6955
Test critical values: 1% level	-3.621023	
5% level	-2.943427	
10% level	-2.610263	

Null Hypothesis: REER has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.659753	0.7489
Test critical values: 1% level	-4.226815	
5% level	-3.536601	
10% level	-3.200320	

Null Hypothesis: REER has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	1.168992	0.9347
Test critical values: 1% level	-2.628961	
5% level	-1.950117	
10% level	-1.611339	

Null Hypothesis: D(REER) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.647700	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

Null Hypothesis: D(REER) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.588335	0.0003
Test critical values: 1% level	-4.234972	
5% level	-3.540328	
10% level	-3.202445	

Null Hypothesis: D(REER) has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.340589	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.630762	
5% level	-1.950394	
10% level	-1.611202	

Null Hypothesis: TOT has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.724453	0.4110
Test critical values: 1% level	-3.621023	
5% level	-2.943427	
10% level	-2.610263	

Null Hypothesis: TOT has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.606755	0.7710
Test critical values: 1% level	-4.226815	
5% level	-3.536601	
10% level	-3.200320	

Null Hypothesis: TOT has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.140259	0.0928
Test critical values: 1% level	-2.628961	
5% level	-1.950117	
10% level	-1.611339	

Null Hypothesis: D(TOT) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.650657	0.0006
Test critical values:		
1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

Null Hypothesis: D(TOT) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.668509	0.0033
Test critical values:		
1% level	-4.234972	
5% level	-3.540328	
10% level	-3.202445	

Null Hypothesis: D(TOT) has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.524980	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.630762	
5% level	-1.950394	
10% level	-1.611202	

Null Hypothesis: CPI has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	1.235788	0.9978
Test critical values:		
1% level	-3.621023	
5% level	-2.943427	
10% level	-2.610263	

Null Hypothesis: CPI has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.054635	0.5531
Test critical values:		
1% level	-4.226815	
5% level	-3.536601	
10% level	-3.200320	

Null Hypothesis: CPI has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	4.012591	0.9999
Test critical values:		
1% level	-2.628961	
5% level	-1.950117	
10% level	-1.611339	

Null Hypothesis: D(CPI) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.189130	0.2135
Test critical values:		
1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

Null Hypothesis: D(CPI) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.547376	0.3051
Test critical values:		
1% level	-4.234972	
5% level	-3.540328	
10% level	-3.202445	

Null Hypothesis: D(CPI) has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.968994	0.2911
Test critical values:		
1% level	-2.630762	
5% level	-1.950394	
10% level	-1.611202	

Null Hypothesis: RDIF has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.124430	0.0333
Test critical values:		
1% level	-3.621023	
5% level	-2.943427	
10% level	-2.610263	

Null Hypothesis: RDIF has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.165525	0.0116
Test critical values: 1% level	-4.226815	
5% level	-3.536601	
10% level	-3.200320	

Null Hypothesis: RDIF has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.877514	0.0052
Test critical values: 1% level	-2.628961	
5% level	-1.950117	
10% level	-1.611339	

Null Hypothesis: D(RDIF) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 28 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-17.37691	0.0001
Test critical values: 1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

Null Hypothesis: D(RDIF) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 30 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-17.46825	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.234972	
5% level	-3.540328	
10% level	-3.202445	

Null Hypothesis: D(RDIF) has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 34 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-11.37451	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.630762	
5% level	-1.950394	
10% level	-1.611202	

المخلص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار العلاقة بين اثر التغير في أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي في الجزائر، مركزين على الأزميتين النفطيتين لسنتي 1986-2014 باعتبارهما محطة فارقة، وإظهار أهم الآثار التي مست المتغيرات النقدية والاقتصادية للاقتصاد الجزائري الذي يعتمد في صادراته على النفط، وبعد محاولة بناء نموذج اقتصادي يقيس هذه العلاقة من خلال الاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والنقدية، و توصلت هذه الدراسة من خلال الجانب التطبيقي بأن هناك علاقة طويلة بين متغير سعر الصرف الحقيقي وأسعار النفط، وهذا ما أظهره نموذج تصحيح الخطأ.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، سعر الصرف الحقيقي، التكامل المتزامن.

Abstract:

His study aims to show the relationship between the impact of the change in oil prices on the real exchange rate in algeria , focusing on the tow oil crises of 1986-2014 considering that the tow crises are a milestone , and showing the most important effects that affected the monetary and economic variable of the algerian economy , which depends on its export on oil after trying to build an economic model that measures this relationship by relying on a set of economic and monetary indicators, this study found through the applied aspect that there is a long relationship between the real exchange rate variable and oil prices as demonstrated by the error correction model.

Keywords: oil price , real exchange rate , simultaneous integration